

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة فرحات عباس - سطيف -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

أطروحة:

مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية

الموضوع:

دور أصحاب الودائع في تعزيز انضباط سوق المصارف الإسلامية
- دراسة تطبيقية -

إشراف الأستاذ:

د. فيصل شياد

إعداد الطالب:

حمزة شاكر

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
د. أمين عويسي	أستاذ محاضر قسم "أ"	جامعة سطيف 1	رئيساً
د. فيصل شياد	أستاذ محاضر قسم "أ"	جامعة سطيف 1	مشرفاً ومقرراً
د. حمزة شودار	أستاذ محاضر قسم "أ"	جامعة سطيف 1	مناقشاً
أ.د. الغالي بن ابراهيم	أستاذ	جامعة بسكرة	مناقشاً
د. ميلود زكري	أستاذ محاضر قسم "أ"	جامعة برج بوعريبيج	مناقشاً
د. عبد الناصر براني	أستاذ محاضر قسم "أ"	جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة	مناقشاً

السنة الجامعية: 2022/2021

بِسْمِ اللَّهِ

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى الوالدة الكريمة حفظها الله وأطال في عمرها وإلى روح

والدي الكريم غفر الله له ورحمه واسكنه الفردوس الأعلى

إلى زوجتي الكريمة وابنتي أريج حفظهما الله

إلى أخي الصديق وأخواتي البنات وبناتهن حفظهم الله

إلى كل أصدقائي وزملائي

حمزة

التشكرات

ربّ أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت عليّ بإتمام هذه الرسالة، وعلى ما
مننت به عليّ من توفيق وسداد، وعلى ما منحتني إياه من صبر وقوة على
تخطي الصّعب وتذليل العقبات.

يسعدني أن أتقدم بجزيل الشكر وخالص التقدير والعرفان إلى كل من قدم
لي يد المساعدة في إنجاز هذه الرسالة المتواضعة، وأخص بالذكر:
الأستاذ المشرف: الدكتور فيصل شياد
وكل من الأساتذة الأفاضل: أمين عويسي، شوقي بورقبة، لامية لعلام.

حمزة

المقدمة

المقدمة

شهد الربع الأخير من القرن العشرين تحولا عميقا في النظام المالي العالمي، حيث أدى التقدم في تكنولوجيا المعلومات والتحرير المالي إلى قفزة نوعية ساهمت في تعزيز دور قوى السوق في تشكيل النتائج الاقتصادية؛ كما شهدت هذه الفترة أيضا بروز ظاهرة عدم الاستقرار المالي الذي أعتبر مصدر قلق للدول، حيث شهد العالم سلسلة من الأزمات المصرفية حول العالم، حدثت هذه الأزمات في بلدان متقدمة ونامية على حد سواء؛ تنطوي هذه الأزمات على تكاليف باهضة للمصارف نفسها وعملائها وللدول التي تنشط فيها؛ قد تؤدي عمليات إفلاس المصارف إلى تعطيل الإقراض المصرفي ونظام المدفوعات وإلى انخفاض مستويات الاستثمار والنشاط الاقتصادي، علاوة على ذلك قد يتحمل المودعون خسائر كبيرة بسبب إخفاقات تلك المصارف؛ تميل الحكومات إلى تحمل تكاليف باهضة في معالجة الأزمات المصرفية في سبيل المحافظة على النظام المالي وتقليص تكاليف تلك الأزمات في حال وقوعها؛ جميع دول العالم لديها شبكات أمان مالية، هذه الشبكات هي مزيج من السياسات بما ذلك تأمين الودائع الصريح والضمني وإقراض البنك المركزي كما لاذ أخير وتنظيم المصارف والإشراف عليها.

من الصعب تصميم وإدارة شبكات الأمان المصرفي لأن لها أهداف متضاربة فهي تسعى لحماية المودعين والتقليل من حوافز المصارف التي تدفعها للمشاركة في أنشطة محفوفة بالمخاطر؛ يبدو أن شبكات الأمان التي صممت للحد من عدم الاستقرار المالي كانت لها نتائج عكسية تماما؛ وتعتبر شبكات الأمان الأمريكية ولا سيما التأمين على الودائع بسعر فائدة ثابت أهم عامل في انفجار أزمة المدخرات والقروض في ثمانينيات القرن الماضي.

أوضحت الأزمات المصرفية المتكررة والحادة خلال العقود الماضية ارتفاع تكاليف شبكات الأمان الواسعة للمصارف، وبالإضافة للتعقيدات المتزايدة في أنشطة المصارف وتداخلها، لم تعد الهيئات الإشرافية قادرة على ممارسة الرقابة والإشراف على هذه المصارف للحد من تلك التهديدات والأزمات التي يمكن أن تواجه النظام المالي، وإدراكاً لهذه الحقيقة بدأ العديد من الاقتصاديين والممارسين في البحث عن طرق لتقليل تكاليف شبكة الأمان، الإجماع المشترك الذي تم التوصل إليه هو إشراك أطراف أخرى في عملية ضبط المصارف ومراقبتها، أي أنه يجب إعطاء انضباط السوق دوراً بارزاً في عملية الرقابة المصرفية.

ورداً على ذلك، تكاثفت الجهود لوضع إطار احترازي فعال يساهم في الحد من تلك المخاطر النظامية المصرفية ويعزز سلامة وأمن النظام المصرفي، وتوجت هذه الجهود بإصدار اتفاقية بازل II القائمة على ثلاثة ركائز، الركيزة الأولى معيار كفاية رأس المال والركيزة الثانية المراجعة الإشرافية أما الركيزة الثالثة فهي انضباط السوق الذي

يعتبر أداة إضافية للرقابة تمارسها أطراف فاعلة في السوق (الدائنين، أصحاب الودائع، المساهمين)، وتعتبر هذه الأطراف أكثر تفاعلاً مع ممارسات المصارف ولها القدرة والحافز لمراقبة المصرف ومعاقبته للحد من مخاطره إما عن طريق سحب أموالهم أو المطالبة بأسعار فائدة عالية، هذه الردود التي يمكن أن تُقدم عليها هذه الأطراف تعتبر بمثابة إشارات تسمح للهيئات الإشرافية والرقابية الرسمية التعرف على أوضاع المصارف الحالية للتدخل في الوقت المناسب، ومن ثم اتخاذ الإجراءات اللازمة الفورية للحد من تلك المخاطر.

تعتبر المصارف الإسلامية جزء لا يتجزأ من النظام المالي العالمي، وعليه فإن المحافظة على سلامة وأمن القطاع المصرفي الإسلامي أمر لا بد منه، وبالتالي فإن أهمية وجود انضباط السوق في القطاع المصرفي التقليدي هي نفسها في القطاع المصرفي الإسلامي، وذلك من أجل تعزيز سلامة وأمن النظام المالي الإسلامي، إلا أن الطبيعة المميزة للعمل المصرفي الإسلامي القائم على حرمة التعامل بالفوائد الربوية ومبدأ المشاركة في الربح والخسارة، يوفر للأطراف المشاركة في السوق المصرفي الإسلامي خاصة أصحاب الودائع الاستثمارية الحافز والرغبة لمراقبة وتقييم الوضع المالي للمصارف، وذلك لأن ودائعهم ليست مضمونة ولا تستحق عليها فوائد كما هو معمول به في المصارف التقليدية، بل هي مشاركة في المشاريع الاستثمارية التي تقوم بها المصارف الإسلامية وتحمل الأرباح والخسائر الناجمة عن تلك المشاريع؛ ويعتبر أصحاب الودائع الاستثمارية من بين أهم الأطراف الفاعلة في انضباط السوق والتي لها الحافز والقدرة على رقابة المصارف الإسلامية.

الإشكالية:

من خلال ما تم ذكره تتضح إشكالية هذا البحث والتي يمكن طرحها في السؤال الرئيس التالي:

ما مدى قدرة أصحاب الودائع على تعزيز انضباط السوق في المصارف الإسلامية؟

للإجابة على الإشكالية الرئيسية نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي الطبيعة المميزة لانضباط السوق في القطاع المصرفي الإسلامي؟
- هل تقوم المصارف الإسلامية التي تواجه مخاطر عالية بدفع عوائد كبيرة لأصحاب الودائع لِثَنِيهِم عن سحب ودائعهم؟
- ما هي الآليات التي يستعملها أصحاب الودائع في ضبط سلوك المصارف الإسلامية التي تتسم بالمجازفة والمخاطرة العالية؟

الفرضيات:

يقوم البحث محل الدراسة على الفرضيات التالية:

- تدفع المصارف الإسلامية التي تتسم بالمخاطر العالية عوائد كبيرة على ودائعها والعكس صحيح؛
- يطالب أصحاب الودائع بعوائد عالية على ودائعهم من المصارف الإسلامية ذات المخاطر العالية؛
- يقوم المودعون بسحب ودائعهم من المصارف الإسلامية ذات المخاطر العالية وإيداعها لدى المصارف الإسلامية الآمنة وذات الأداء الجيد.

أهداف البحث:

يحاول هذا البحث الوصول إلى الأهداف التالية:

- يهدف هذا البحث إلى دراسة انضباط السوق في القطاع المصرفي بشكل عام وفي المصارف الإسلامية بشكل خاص في ضوء: مفاهيمه وأشكاله والأطراف المشاركة فيه وآلياته والتحديات والقيود التي تواجهه.
- استعراض الآليات التي يتبعها المودعون في ضبط سلوك المصارف الإسلامية المجازفة والتي تتسم بالمخاطر العالية.
- اختبار مدى وجود انضباط السوق في القطاع المصرفي الإسلامي من خلال دراسة دور أصحاب الودائع في تعزيز انضباط السوق في المصارف الإسلامية.

أهمية البحث:

تبرز أهمية هذا البحث في أنه يدرس مدى وجود انضباط السوق في المصارف الإسلامية من خلال دراسة دور المودعين في تعزيز انضباط السوق، حيث أن وجود انضباط السوق يعني القدرة على الحد من المخاطر التي يمكن أن تهدد أمن وسلامة النظام المصرفي الإسلامي.

كما يعتبر وجود انضباط السوق بمثابة رقابة إضافية يمارسها الأطراف أصحاب المصلحة في الحد من المخاطر النظامية التي تواجه القطاع المصرفي الإسلامي إلى جانب الرقابة الأساسية التي تقوم بها الهيئات الرقابية والإشرافية وعلى رأسها المصرف المركزي الذي من أهم أولوياته الحفاظ على سلامة وأمن النظام المصرفي وبالتالي فهو يستعمل الإشارات الواردة من السوق للقيام بالتدابير اللازمة.

منهجية البحث:

بغية الإجابة على إشكالية البحث وإثبات مدى صحة الفرضيات سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال جمع مختلف البيانات والمعلومات المرتبطة بالمشكلة موضوع الدراسة ثم تحليلها وتفسيرها للوصول إلى نتائج؛ إضافة إلى إتباع المنهج الإحصائي في إنجاز الفصل التطبيقي، وذلك بغية دراسة العلاقة بين أصحاب الودائع والمخاطر التي تواجه المصارف الإسلامية.

خطة البحث:

سيتم تناول هذا الموضوع من خلال أربعة فصول، هي كما يلي:

- الفصل الأول: تم تخصيصه للإشراف المصرفي.
- الفصل الثاني: تم فيه دراسة انضباط السوق في القطاع المصرفي بشكل عام.
- الفصل الثالث: تم تخصيصه لدراسة الطبيعة المميزة لانضباط السوق في القطاع المصرفي الإسلامي.
- الفصل الرابع: خصص للدراسة التطبيقية، بهدف معرفة مدى ممارسة أصحاب الودائع في المصارف الإسلامية لانضباط السوق المصرفي.

حدود البحث:

الحدود المكانية: تتكون عينة البحث من 20 مصرف إسلامي، منها 13 مصرف ينشط في دول مجلس التعاون الخليجي، و 7 مصارف تنشط في ماليزيا.

الحدود الزمانية: اقتصر الجزء التطبيقي للبحث على الفترة الزمنية الممتدة من عام 2011 إلى غاية 2018.

الدراسات السابقة:

1. Noraimi Mohd Ariffin, Simon Archer, Rifaat Ahmed Abdelkarim, "Transparency and Market Discipline in Islamic Banks", **Advances in Islamic Economics and Finance: Proceeding of 6th International Conference on Islamic Economics & Finance**, Islamic Development Bank, 2007:

حاولت هذه الورقة البحثية النظر في العلاقة بين وجود الشفافية وانضباط السوق في المصارف الإسلامية، بحيث تم توجيه استبيان إلى 28 مصرف إسلامي منتشرة في 14 بلد كما تم توجيه الاستبيان أيضا إلى الهيئات الرقابية المشرفة على المصارف؛ وكالات التصنيف؛ ممثلون عن IFSB و AAOIFI.

نتائج الدراسة:

- توصلت هذه الدراسة إلى أن المصارف الإسلامية لا تزال تعاني من نقص في الإفصاح عن المخاطر؛ رغم أن الشفافية تعتبر أكثر أهمية للمصارف الإسلامية مقارنة بنظيراتها التقليدية وهذا لأن المصارف الإسلامية قائمة على نظام المشاركة والذي يعتبر ركن أساسي في عمل الصيرفة الإسلامية؛
- تعتبر إدارة المخاطر ونوع المخاطر وجودة الأصول والامتثال لمتطلبات الشريعة من أهم المعلومات المطلوبة من الهيئات الرقابية وهذا لأجل الإشراف على المصارف الإسلامية ومراقبتها.

2. Allen N.Berger, Rima Turk-Ariss, **Do Depositors Discipline Banks ? An International Perspective**, Financial Institutions Center, Wharton School, University of Pennsylvania, 2010 :

قام كل من (Berger, Ariss) بدراسة الانضباط الذي يمكن أن يمارسه المودعون على المصارف في كل من الولايات المتحدة الأمريكية و22 دولة من دول الاتحاد الأوروبي، وشملت عينة الدراسة البيانات المالية لـ 2038 مؤسسة مصرفية خلال الفترة 1997-2007؛ وتوصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية: وجود انضباط كبير يمارسه المودعون في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، ولكن تأثير المودعين كان أكبر في الولايات المتحدة الأمريكية مقارنة بالاتحاد الأوروبي، وهذا يتفق مع التخمين السائد بأن عمليات الإنقاذ الحكومي كانت أكثر احتمالاً في الاتحاد الأوروبي و/أو أن المودعين في الاتحاد الأوروبي كانوا أقل وعياً بمخاطر المصارف؛ كما وجد أن هناك انضباط كبير في المؤسسات التي تقل أصولها عن 50 مليار دولار، وهذا يتفق مع التخمين السائد حول حماية المصارف الكبيرة جداً (Too Big to Fail)؛ وأخيراً أبدى المودعون تفاعلهم بشكل أكثر ثباتاً مع نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول أكثر من تفاعلهم مع مؤشرات أداء محفظة القروض، وهذا يتفق مع التخمين القائل بأن مقاييس أداء محفظة القروض يمكن التلاعب بها بدرجة يصعب الوثوق بها.

3. Ghassan Omet, Shorouq Al Hassan, Hadeel Yaseen, "Market Discipline in Banking : The Jordanian Experience", **Journal of Business Economics and finance**, Vol 4, N° 2, 2015:

سعى هذا المقال إلى دراسة وجود انضباط السوق في القطاع المصرفي الأردني من خلال الإجابة على السؤالين التاليين:

- هل يطالب المودعون بنسب فوائد عالية (منخفضة) على ودائعهم من المصارف ذات المخاطر العالية (ذوات المخاطر المنخفضة)؟
- هل يقوم المودعون بسحب ودائعهم من المصارف ذات المخاطر العالية وإيداعها لدى المصارف ذات المخاطر المنخفضة؟

شملت عينة الدراسة 13 مصرف خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى غاية 2012؛ أظهرت نتائج الدراسة بأن حاملي الودائع يطالبون بفوائد عالية من المصارف التي لديها مخاطر عالية، بالإضافة إلى ميل المودعين إلى سحب أموالهم من المصارف التي لديها مستويات مخاطر عالية.

4. Eva A. Arnold, Ingrid Größl, Philipp Koziol, "Market Discipline across Bank Governance Models: Empirical Evidence from German Depositors", **The Quarterly Review of Economics and Finance**, 2016 :

يشتهر المدخرون الألمان بتفضيلهم للاستثمارات الآمنة طويلة الأجل، وبالتالي توفير رأس مال آمن وصبور (patient capital)، تلعب الودائع المصرفية دوراً مهماً في ذلك؛ والصبر (Patience) في هذا الصدد لا يشير فقط إلى عدم وجود عمليات سحب للودائع عند أول إشارة تدل على وقوع المصارف في المشاكل، بل أن المودعين لا يسارعون إلى تقليل ذلك الجزء من مدخراتهم المستثمرة في الودائع والمطالبة بفوائد أعلى أو آجال استحقاق أقصر، ولكن بدلاً من ذلك فإنهم ينتظرون ويتربصون مما يشير إلى ثقة الألمان في مصارفهم المحلية، وبالتالي فإن تعريف الصبر يعني عدم وجود انضباط السوق. وجاءت هذه الدراسة للتأكد ما إذا كان المودعون الألمان يتصرفون بهذا الصبر حقاً وهل أثرت الأزمة المالية في هذه العادة أم لا، شملت عينة الدراسة 142 مصرف للفترة الممتدة من 2003-2012؛ تشير النتائج إلى عدم وجود هذه السلبية المفترضة عند المودعين الألمان بل تكشف عن وجود انضباط في السوق من قبل المودعين عن طريق آليتي السعر والكم، وتشير الأدلة إلى وجود درجة عالية من عدم التجانس بين المودعين الألمان، هذا التباين يؤكد تأثير هيكل الحوكمة، وحتى بعد الضمانات التي قدمتها الحكومة من أجل تهدئة المودعين في كافة القطاع المصرفي، إلا أنها لم توقف ردود الفعل الانضباطية في السوق بشكل كاف.

5. Ahmet F.aysan, Mustafa Disli, Meryem Duygun, "Islamic Banks, Deposit Insurance Reform, and Market Discipline : Evidence From Natural Framework", **Journal of Financial Services Research**, Vol 51, N° 2, 2017:

حاولت هذه الدراسة التعرف على السلوك الذي يمارسه المودعون لضبط السوق المصرفي التركي مع دراسة تأثير نظام التأمين على الودائع الموحد على انضباط السوق، حيث تعتبر تركيا البلد الأول في العالم الذي تبني نظام تأمين على الودائع مزدوج سنة 2001 فكان نظام التأمين على الودائع للمصارف التقليدية يدار من طرف الدولة، في حين كان نظام التأمين على الودائع الخاص بالمصارف الإسلامية يدار من طرف المصارف الإسلامية نفسها، وفي عام 2005 تمت مراجعة نظام التأمين على الودائع المزدوج حيث تم توحيد نظاماً موحداً. شملت عينة

الدراسة 48 مصرف تجاري بالإضافة إلى 6 مصارف إسلامية، كما امتدت فترة الدراسة من الربع الأخير لسنة 2002 إلى الربع الأخير لسنة 2012.

تشير نتائج الدراسة بأن سلوك المودعين في المصارف الإسلامية مختلف عن سلوك المودعين في نظيراتها التقليدية، حيث أنه خلال الفترة التي سبقت إصلاح نظام التأمين على الودائع لوحظ أن المودعين في المصارف التقليدية كانت لهم حساسية اتجاه المخاطر التي تواجه تلك المصارف، في حين لم توجد يقظة وحساسية لدى المودعين في المصارف الإسلامية اتجاه المخاطر التي تتعرض لها هذه الأخيرة وهذا راجع إلى إيكال وإيعاز المودعين مسؤولية الرقابة على المصرف إلى مؤسسة التأمين على الودائع الإسلامية.

أما في الفترة التي تمت فيها الإصلاحات وتم فيها توحيد نظام التأمين على الودائع، وجد أن حساسية المودعون في المصارف الإسلامية اتجاه المخاطر قد زادت؛ ويُفسر هذا كدليل على أن الإصلاحات في نظام التأمين على الودائع زادت من انضباط السوق في المصارف الإسلامية بحيث زادت من يقظة وحساسية المودعين اتجاه المخاطر التي يمكن أن تعترض لها المصارف الإسلامية.

6. Giusy Chesinia ;Elisa Giarettab, "Depositor discipline for better or for worse. What enhanced depositors' confidence on the banking system in the last ten years?", **Journal of International Financial Markets, Institutions & Money**, 2017 :

قامت كل من (Chesinia, Giarettab) بدراسة وجود انضباط السوق عن طريق المودعين، أي اختبار حساسية المودعين اتجاه مختلف المخاطر المصرفية وميزات نظام التأمين على الودائع، واختبار هذه الفرضية تم جمع بيانات 9677 مصرف الموجودة في 22 دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للفترة الممتدة من 2005 إلى 2014؛ وقد تم التوصل إلى وجود انضباط للسوق يمارسه المودعون على المصارف.

ما تمتاز به هذه الدراسة عن الدراسة السابقة:

ستتطرق هذه الأطروحة إلى دراسة وتحليل قضية غاية في الأهمية بالنسبة للنظام المصرفي الإسلامي، هي تعزيز انضباط السوق في المصارف الإسلامية عن طريق حاملي الودائع ومدى مساهمة انضباط السوق في تحقيق السلامة والاستقرار للقطاع المصرفي الإسلامي؛ تتميز هذه الدراسة بمحاولتها التطرق لجميع جوانب انضباط السوق في القطاع المصرفي وما هي الطبيعة المميزة لانضباط السوق في المصارف الإسلامية، وهل يعتبر حاملي الودائع الطرف الأنسب في تعزيز انضباط السوق في المصارف الإسلامية، خاصة وأن الدراسات والأبحاث التي تناولت موضوع انضباط السوق في المصارف الإسلامية قليلة جداً ولم يعطى لهذا الموضوع حقه، وتكاد تكون هذه الأطروحة هي الأولى على المستوى العربي والإسلامي من حيث رسائل الدكتوراه التي تناولت هذا الموضوع وفصّلت فيه.

الفصل الأول: الإشراف المصرفي

تمهيد

تعتبر المصارف من أكثر الصناعات تنظيماً في العالم، وهذا نظراً للدور المحوري الذي تلعبه المصارف في الوساطة المالية، وتعد المعايير الخاصة برأس المال المصرفي من أبرز جوانب هذا التنظيم، وذلك لأهمية رأس المال في المحافظة على سلامة المصارف.

حيث تلعب المصارف دوراً مهماً في اقتصاد أي دولة لأنها تؤدي وظيفة أساسية في المجتمع تتمثل في توجيه الأموال من أصحاب الفائض إلى أصحاب العجز الذين لديهم فرص استثمارية مُنتجة، كما أن المصارف هي القناة التي يتم عن طريقها تنفيذ السياسة النقدية للدولة، وتعمل المصارف أيضاً كآلية دفع يتم من خلالها إتمام المعاملات.

وفيما يتعلق بتنظيم رأس المال المصرفي، تتبع أهميته من خلال الدور الذي يلعبه في سلامة المصارف وتحمل المخاطر وتأثيره على القدرة التنافسية للمصارف، لأن المصارف تشتغل بأموال الغير (مدخرات الأفراد)؛ كل هذه العوامل كانت وراء الجهود الدولية لتنسيق معايير رأس المال في الثمانينيات، حيث بدأ التقارب الدولي لتنظيم رأس المال المصرفي مع اتفاقية بازل الأولى لعام 1988 بشأن معيار كفاية رأس المال، ركز هذا المعيار على المخاطر الائتمانية التي تواجه المصارف في تحديد متطلبات رأس المال، وتم تعديل هذا الاتفاق في عام 1996 ليشمل تغطية المخاطر السوقية. وفي عام 1999 أصدرت لجنة بازل اقتراحاً جديداً لمعيار رأس المال ليشمل كافة المخاطر التي تواجه المصارف بما فيها المخاطر التشغيلية، كما تم في هذه الاتفاقية الجديدة إعطاء أطراف أخرى فاعلة في السوق غير الهيئات الرسمية الحق في ممارسة الرقابة والإشراف على المصارف.

من خلال ما سبق، سنحاول في هذا الفصل التعرف على الإشراف المصرفي من خلال المباحث الثلاثة التالية:

المبحث الأول: الرقابة المصرفية

المبحث الثاني: اتفاقية بازل I.

المبحث الثالث: اتفاقية بازل II.

المبحث الأول: الرقابة المصرفية

سيتم مناقشة هذا المبحث من خلال المطالب الثلاثة التالية:

- ❖ مفاهيم عامة حول الرقابة المصرفية؛
- ❖ أسس الرقابة المصرفية وشروطها؛
- ❖ لمحة عن الإشراف المصرفي.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول الرقابة المصرفية

سيتم التطرق من خلال هذا المطلب إلى النقاط التالية:

- 1- تعريف الرقابة المصرفية.
- 2- أهمية الرقابة المصرفية.
- 3- أهداف الرقابة المصرفية.

1. تعريف الرقابة المصرفية:

شهد مفهوم الرقابة المصرفية تطوراً نتيجة تطور الأنشطة المصرفية بشكل عام، فكان المفهوم التقليدي للرقابة المصرفية يقتصر على رقابة حالة المصرف في فترة زمنية معينة من خلال دراسة القوائم المالية لتلك المصارف سواء من خلال الرقابة الميدانية (on-site) أو من خلال الرقابة المكتبية (off-site)، والتأكد من مدى التزام تلك المصارف بالضوابط التشريعية والتنظيمية وسلامة نظامها المحاسبي ورقابتها الداخلية؛ ومع تطور أنشطة المصارف انتقل مفهوم الرقابة المصرفية إلى عملية الوقوف على التغيرات الحاصلة في الأوضاع المالية للمصرف، بهدف كشف التدهور الحاصل فيها في وقت مبكر؛ ومع تزايد المخاطر المصرفية وتعقدتها تطور مفهوم الرقابة المصرفية ليصبح مفهومًا شاملاً وهو نظام رقابة المخاطر الذي يعتبر بمثابة تطوير لأهداف الرقابة الميدانية¹.

تعرف الرقابة المصرفية على أنها: "العملية الإدارية التي تقوم على متابعة مدى التزام واحترام المصارف والمؤسسات المالية للقواعد والأحكام التشريعية والتنظيمية المطبقة عليها من خلال إتباع مجموعة من القواعد

¹ عقبة الرضا، غنام ريم، "دور مصرف السورية المركزي في الرقابة على المصارف الأخرى وآلية تفعيله"، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 27 العدد 2، 2005، ص: 152.

والأساليب لغرض الحفاظ على مركزها المالي وحمايتها من الوقوع في الأزمات، حيث تتولى هذه المهمة هيئات رقابية مصرفية¹.

الرقابة المصرفية هي رقابة يمارسها البنك المركزي على المؤسسات المصرفية، بهدف الاطمئنان من أن المصارف ملتزمة بالقرارات والإجراءات والضوابط التشريعية الصادرة عنه، والتأكد من عدم وجود تجاوزات أو مخالفات، وتقديم التوصيات والإرشادات لتطوير أداء المصارف إلى الأفضل².

الرقابة المصرفية هي رقابة سيادية يمارسها البنك المركزي بهدف المحافظة على سلامة المراكز المالية للمصارف، وحماية أموال المودعين، وتوجيه النشاط المصرفي والتمويلي والنقدي في السياق الذي يخدم السياسة الاقتصادية الكلية للبلاد، وهناك عدة شروط وضوابط ومعايير وأدوات تستخدمها البنوك المركزية لممارسة هذه الرقابة³.

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نعرف الرقابة المصرفية بأنها تلك العملية الإدارية التي تمارسها الهيئات الإشرافية السيادية في مراقبة عمل المصارف ومدى التزامها بالمبادئ والمعايير الصادرة عن تلك الهيئات، بهدف حماية القطاع المصرفي من المخاطر النظامية التي قد تؤدي إلى خسارة أموال المودعين، وكذلك المحافظة على استقرار النظام المالي.

2. أهمية الرقابة المصرفية:

تعتمد سلامة الاقتصاد الوطني لأي بلد وفعالية السياسة النقدية على مدى سلامة وكفاءة النظام المالي وعلى وجه الخصوص سلامة المصارف؛ ومن هنا تأتي أهمية الرقابة على المصارف وذلك للمحافظة على متانة وسلامة هذا القطاع خدمة للاقتصاد الوطني. إن الرقابة المصرفية تهدف إلى حماية أموال المودعين بالإضافة إلى المحافظة على استقرار النظام المالي وعلى درجة التنافسية في القطاع؛ وتجدر الإشارة إلى أنه ونتيجة لتطور أنشطة المصارف وتعقيدها استلزم معها التغيير في أساليب الرقابة المصرفية. تكمن أهمية الرقابة المصرفية في النقاط التالية⁴:

¹ ختير فريدة، "الرقابة المصرفية في الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم القانونية، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2018، ص: 20.

² مصطفى إبراهيم محمد، "نحو منهج متكامل للرقابة على المصارف الإسلامية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد الإسلامي، الجامعة الأمريكية المفتوحة، القاهرة، مصر، 2012، ص: 26.

³ الغريب ناصر، أصول المصرفية الإسلامية وقضايا التشغيل، دار أبوللو للطباعة، القاهرة، مصر، ط1، 1996، ص: 227.

⁴ أنظر:

- شقيري نوري موسى وآخرون، إدارة المخاطر، دار المسيرة، ط1، عمان، الأردن، 2012، ص: 268.

- عقبة الرضا، غنام رم، مرجع سابق، ص: 154.

- تحتل المصارف مركزاً مهماً في نظام الدفع الذي يستخدمه كل من الأفراد والحكومات والشركات، وخلق النقود وقدرتها في التأثير على القدرة الشرائية للعملة الوطنية؛
 - تقبل المصارف الودائع التي تشكل جزء كبير من ثروة المجتمع المالية، لذلك وجب الحرص على حقوق المودعين وإمكانية تسديد الالتزامات في مواعيدها؛
 - للمصارف دور مهم في توزيع الموارد المالية، حيث تلعب دور الوسيط بين أصحاب الفوائض وأصحاب العجز؛ فتعمل الرقابة المصرفية على توجيه الاستثمارات التي تقوم بها المصارف نظراً لأهميتها في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية؛
 - إمكانية الوقوف على نوعية أصول المصرف وتقييمها ومعرفة درجة المخاطر التي تتحملها، خاصة القروض والسلفات والحسابات الجارية المدينة، ومن ثم محاولة الحد من المخاطر؛
 - منع التركيز في حصة المصرف من السوق المصرفية، أي أن هناك مصارف لها سيطرة كبيرة على السوق المصرفي من خلال استحواذها على نسب كبيرة من حجم الودائع الإجمالية، مما قد ينعكس سلباً على المنافسة وعلى نوعية الخدمات المصرفية المقدمة؛
 - التأكد من مدى التزام المصارف بالقواعد التشريعية والتنظيمية التي يصدرها البنك المركزي.
- يمكن القول أن المبرر الأساسي للرقابة المصرفية هو الحد من المخاطر التي يتعرض لها المصرف، والتي قد تؤدي إلى ضياع أموال المودعين، وبالتالي الحفاظ على ثقة الجمهور في القطاع المصرفي.

3. أهداف الرقابة المصرفية:

تكمن أهداف الرقابة المصرفية في النقاط التالية¹:

- **حماية المودعين:** يعتبر أهم هدف للرقابة المصرفية، ذلك أن المودعين يمثلون أهم ركن في النظام المصرفي فلا وجود لمصرف دون ودائع، ومن ناحية أخرى فهم يعتبرون الطرف الأضعف بين متعاملي الجهاز المصرفي؛ لأنه لا سلطة لهم على أنشطة المصرف بالرغم من أن ضمان ودائعهم مرهون بكفاءة المصرف؛ ويأتي دور الرقابة المصرفية في هذا الإطار من خلال وضع وتبني الأطر الرقابية والتنظيمية التي تجبر المصارف على الاحتفاظ بقدر معين من السيولة لمواجهة طلبات السحب من المودعين، وتوجيه

¹ حمزة شودار، "علاقة بنوك المشاركة بالبنوك المركزية في ظل نظم الرقابة المصرفية التقليدية: دراسة تطبيقية حول علاقة بنك الجزائر ببنك البركة الجزائري"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2017، ص: 19-21.

استثمارات هذه الودائع إلى القطاعات ذات المخاطر المقبولة. ويتم حماية المودعين عن طريق تدخل الهيئات الرقابية بفرض سيطرتها واتخاذ الإجراءات الضرورية لتفادي المخاطر المحتمل حدوثها في حالة عدم تنفيذ المصارف لالتزاماتها اتجاه المودعين¹.

● **الاستقرار النقدي والمالي:** إن أي تعثر يصيب المصارف ينعكس سلباً على الأداء الاقتصادي الكلي، لذلك فإن من بين أهداف الرقابة المصرفية التحكم في التوسع الائتماني عن طريق الرقابة النقدية التي تحفظ التوازنات النقدية بما يساعد في تحقيق النمو والتحكم في التضخم، ولا يكون ذلك إلا عن طريق أداء جيد وكفئ للمصارف تضمن تحقيقه الرقابة المصرفية على المستوى الجزئي عن طريق تحسين أداء المصارف وإدارة فعالة للمخاطر، وعلى المستوى الكلي عن طريق تعزيز سلامة وأمن النظام المالي والمصرفي.

● **ضمان كفاءة عمل الجهاز المصرفي:** يتم ذلك من خلال فحص المستندات والقوائم المالية الخاصة بالمصارف بغية التأكد من جودة الأصول المصرفية وتجنب تعرضها للمخاطر وتقييم العمليات الداخلية للمصارف وتحليل العناصر المالية الرئيسية، من أجل ضمان قدرة المصارف على تمويل الأنشطة الاقتصادية².

● **حماية العملاء:** تسعى الرقابة المصرفية إلى حماية عملاء المصارف سواء المودعين أو المستثمرين من شتى الممارسات التعسفية التي يمكن أن تطالهم خلال فترة العقد، خاصة وأن العقد في الغالب يكون عقد إذعان يلتزم فيه العميل بشروط المصرف؛ وفي هذا الإطار تُلزم المعايير الرقابية المصارف بتوضيح حقوق العملاء والتزاماتهم بصورة واضحة وشفافة، وإعطائهم كل المعلومات اللازمة المتعلقة بعملياتهم المصرفية وخاصة المتعلقة بالتكاليف والأعباء المالية التي تنشأ عن عمليات الإقراض، إضافة إلى ضمان العدل والمساواة في المعاملة المالية للحصول على الائتمان والإقراض، ناهيك عن الالتزام بحماية بياناتهم المالية.

¹ عادل رحال، رابع خوني، "دور الرقابة المصرفية في الحد من المخاطر التي تواجه المنظومة المصرفية الجزائرية - دراسة حالة بنك التنمية المحلية BDL خلال الفترة الممتدة بين 2015 و2019"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 08، العدد 01، مارس 2021، ص: 350.

² مبارك بن الطيبي، "الرقابة المصرفية على البنوك التجارية في التشريع الجزائري"، مجلة الباحث الأكاديمي في العلوم القانونية والسياسية، العدد 05، سبتمبر 2020، ص: 105.

المطلب الثاني: أسس الرقابة المصرفية وشروطها

في هذا المطلب سيتم تناول النقاط التالية:

- 1- أسس الرقابة المصرفية الفعالة.
- 2- الشروط المسبقة لضمان رقابة مصرفية فعالة.

1. أسس الرقابة المصرفية الفعالة:

تستند الرقابة الفعالة إلى ثلاثة ركائز أساسية هي¹:

1.1. التشريعات المصرفية: يجب أن تشمل هذه التشريعات تحديد مفهوم المصرف والذي يشمل في

إطاره العام قبول الودائع ومنح التسهيلات، كما يجب أن تحدد هذه التشريعات صلاحيات وسلطة الرقابة على المصارف والمتمثلة في:

- تحديد معايير ترخيص المصارف؛
- حفاظ السلطات الرقابية على سرية المعلومات الخاصة بالمصارف، وأن يكون الإفصاح عن هذه المعلومات مؤطراً بأطر قانونية؛
- أن تكون صلاحيات السلطات الرقابية معززة بقوانين من أجل فرض قراراتها مثل إلغاء رخصة المصرف وتحديد النشاطات التي يمكن للمصرف ممارستها؛
- أحكام توضح كيفية الرقابة على المصارف التي تعمل في أكثر من دولة.

1.2. السلطات الرقابية: حتى تقوم السلطات الرقابية بدورها على أحسن وجه يجب أن تتمتع بالاستقلالية

كما يجب أن تكون خاضعة للمساءلة أمام جهة معينة عادة ما تكون البرلمان في كثير من البلدان.

1.3. البيئة المحاسبية والقانونية: يعتبر الإطار المحاسبي والقانوني ضروري للرقابة الفعالة ومفيد أيضا

بالنسبة للمصارف من أجل تحقيق أهدافها الاقتصادية؛ حيث يعالج الإطار القانوني الأمور التالية:

- المصرف من حيث تشكيله، الملكية، الحقوق والالتزامات للمالكين؛
- حقوق الملكية وعلى وجه الخصوص الوسائل التي تمكن المصرف من حوزة الضمانات التي لديه مقابل القروض المقدمة؛
- العسر المالي: الكيفية التي يحق فيها للدائنين أن يطالبوا بتصفية المصرف وما هي هذه الظروف.

¹ شقيري نوري موسى وآخرون، مرجع سابق، ص: 280-281.

أما الإطار المحاسبي فيجب أن يشمل النقاط التالية:

- المعايير المحاسبية التي تتقيد بها كافة المصارف؛
- المراجعة المستقلة التي تتم من قبل المدققين الخارجيين؛
- الإفصاح عن البيانات المالية المدققة.

2. الشروط المسبقة لضمان رقابة مصرفية فعالة:

- لابد للسلطات الرقابية أن تكون قادرة على الاستجابة للظروف التي يمكن أن تؤثر سلباً على النظام المصرفي، وهناك عدة شروط أولية يؤثر وجودها على فعالية الرقابة المصرفية¹:
- حتى تستطيع الهيئات الرقابية ممارسة عملها بشكل سليم يجب أن تكون سياسات الاقتصاد الكلي سليمة وملائمة، وإلا ستكون عملية الرقابة المصرفية شبه مستحيلة؛ تتمثل هذه السياسات بشكل أساسي في سياسات المالية العامة والسياسات النقدية، وهي الأساس لاستقرار أي نظام مالي؛
 - تحديد السلطات أو الجهات المسؤولة عن تحديد المخاطر ومراقبتها، وصياغة وتطبيق سياسات ملائمة، ووضع آليات للتعاون الفعال والتنسيق فيما بين الجهات المسؤولة عن الرقابة المصرفية؛
 - وجود بنية تحتية متطورة من أجل حماية استقرار النظام المالي، تتمثل هذه البنية: في وجود قوانين لتنظيم الأعمال لضمان حقوق الملكية، وقواعد متينة لإبرام الصفقات، وتوفير آلية لحل النزاعات، وسلطة قضائية مستقلة وفعالة؛ وجود مبادئ وقواعد محاسبية محددة جيداً وشاملة ومقبولة، ووجود نظام مستقل للتدقيق الخارجي يؤكد بأن البيانات المالية تعبر بصورة حقيقية وعادلة عن الوضع المالي للمصرف، وجود رقابة كافية على الأسواق المالية، ووجود قواعد للبيانات المالية توفر المعلومات الائتمانية التي تساعد على تقييم المخاطر وأخيراً وجود نظام فعال وآمن للمقاصة وتسوية المعاملات المالية؛
 - توفر قدر كاف من المرونة يمكن من حل ما يطرأ من مشاكل في المصارف بشكل فعال، لأن التساهل اتجاه المشاركين الفاشلين في السوق والتغاضي عن أخطائهم يضر بقدرة المنافسين الأقوياء على التوسع وعلى تحسين الكفاءة في القطاع المصرفي؛

¹ أنظر:

- حاكم محسن الربيعي، حمد عبد المحسن راضي، حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة، دار البازوري العلمية، عمان، الأردن، 2013، ص: 84-86.
- الترجمة العربية للمبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية، اللجنة العربية للرقابة المصرفية، صندوق النقد العربي، 2014، ص: 26-30.

- توفر مستوى كاف من الحماية النظامية أو شبكة أمان عامة للوقاية من مخاطر زعزعة الثقة في النظام المالي وما يترتب عليها من انتشار الأزمة إلى مصارف سليمة، إلى جانب التقليل من التشوهات في انضباط السوق؛ كما يجب توفر نظام للتأمين على الودائع الذي يساهم في تعزيز الثقة في النظام المصرفي؛
- وجود إطار متماسك للمسؤوليات، مع توافر الاستقلالية اللازمة لممارستها؛ تكون طبيعة هذا الاستقلال سياسية بشكل أساسي بحيث لا يتعرض المراقبون لضغوطات سياسية من المسؤولين الكبار في عملية اتخاذ القرارات؛
- الاستقلالية في وضع القواعد الرقابية، من الحكمة أن يتشاور المراقبون مع المصارف الكبرى حول إجراء تغييرات رقابية، إلا أن القرار النهائي يبقى بيد المراقب؛
- توفير الموارد الكافية للتدريب والتكنولوجيا الملائمة لموظفي الهيئة الرقابية المصرفية؛
- توافر القدرة على تبادل المعلومات مع الهيئات الأخرى لتسهيل التخطيط المسبق للتعامل مع الأوضاع المالية الصعبة ولإدارة هذه الأحداث حين وقوعها، ولكن مع ضرورة حماية المعلومات السرية التي تم الحصول عليها؛ الرقابة المصرفية تصبح قاصرة إذا ما تلاشت القنوات التي توفر المعلومات الكافية؛
- وجود انضباط فعال للسوق يستند على كفاءة تدفقات المعلومات إلى المشاركين في السوق، ومن ضمن المسائل المتعين علاجها في هذا الإطار حوكمة الشركات وضمن تقديم معلومات دقيقة وذات معنى وفي الوقت المناسب من قبل المقترضين للمستثمرين والدائنين.

المطلب الثالث: لمحة عن الإشراف المصرفي

سيتم تناول هذا المطلب ضمن النقاط التالية:

- 1- تطور آليات الإشراف المصرفي.
- 2- أسباب الإشراف المصرفي الاحترازي.
- 3- أهمية رأس المال بالنسبة للهيئات الإشرافية.

1. تطور الآليات الإشراف المصرفي:

في البداية كان الإشراف المالي يتألف من أشكال مختلفة من شبكات الأمان دورها الحد من احتمالات الفشل المصرفي، أهم صورتين تقليديتين لشبكات الأمان كانتا مُقرض الملاذ الأخير ونظام التأمين على الودائع، وقد مُنح البنك المركزي وظيفة مُقرض الملاذ الأخير لمنع مشاكل الذعر المصرفي بحيث يمكن للبنك المركزي منح

القروض للمصارف التي تتمتع بملاءة مالية جيدة مقابل ضمانات جيدة وبمعدلات فائدة جزائية؛ أما التأمين على الودائع فكان ينظر إليه كحل لمشكل السحوبات الكبيرة من قبل المودعين، فإذا كان التأمين على الودائع متاحاً فلا حاجة للمودعين لأن يتنافسوا في سحب ودائعهم خوفاً من قيام مودعين آخرين بذلك، أي الحد من الهلع والذعر المصرفي¹.

لتجنب حالات الذعر وتكاليفه الاجتماعية، أنشأت الحكومات خطط تأمين على الودائع، بموجب هذه المخططات يدفع المصرف قسطاً لصندوق التأمين على الودائع، في مقابل حماية المودعين وتأمين ودائعهم في حالة فشل المصارف؛ في الولايات المتحدة الأمريكية، طور البنك الاحتياطي الفيدرالي آليات التأمين على الودائع كرد فعل على نوبات الذعر التي أصابت المصارف خلال أزمة الكساد الكبير، ثم تم تبنيها لاحقاً من قبل معظم الدول المتقدمة بطرق مختلفة، وقد يكون التأمين إلزامياً أو اختيارياً ويمكن تنفيذه بواسطة صندوق واحد أو عدة صناديق، قبل تطبيق أنظمة التأمين على الودائع الصريحة، كان لبعض الدول الأوروبية أنظمة تأمين ضمنية على الودائع تستند إلى تدخل حكومي مباشر².

ومع ذلك فإن شبكات الأمان هذه أدت إلى ظهور مشكل المخاطر الأخلاقية من خلال المجازفة في استثمارات محفوفة بالمخاطر العالية وإهمال التدابير الاحترازية، وكان التأمين على الودائع من أهم الأسباب التي أدت إلى حدوث أزمة المدخرات والقروض الأمريكية (1983-1985)، حيث كانت أسعار أقساط التأمين على الودائع ثابتة؛ وكشفت دراسات تناولت العوامل المرتبطة بظهور الأزمات المصرفية النظامية في العديد من البلدان المتقدمة والنامية خلال السنوات (1980-1997)، أن نظام التأمين على الودائع الصريح وفي ظل غياب إشراف مصرفي قوي يميل إلى زيادة احتمال حدوث الأزمات المصرفية النظامية. ولذلك لجأ المنظمون إلى نوع آخر من التنظيم من أجل الحصول على نظام مصرفي آمن وسليم، فللحد من حوافز المخاطر الأخلاقية وضع المنظمون لوائح لحماية المصارف من المنافسة من خلال فرض قيود على سعر الفائدة وقيود الدخول، لكن هذه القيود قللت من كفاءة المصارف؛ ونتيجة لذلك وفي الثمانينيات فرض المنظمون على المصارف أن تمتلك نسبة كافية من رأس المال في اتفاقية بازل 1988، يتم فيها فرض متطلبات كفاية رأس المال بناءً على الأصول الموزونة بالمخاطر التي يحتفظ بها المصرف³.

¹ Mark J.K De Ceuster, Nancy Masschelein, "Regulating Banks Through Market Discipline : A Survey of The Issues", *Journal of Economic Survey*, Vol 17, N° 05, 2003, p : 751.

² Xavier Freixas, Jean-charles Rochet, *Microeconomics of Banking*, 2ed edition, The MIT Press Cambridge, Massachusetts, 2008, p : 313.

³ Mark J.K De Ceuster, Nancy Masschelein, Op.cit, p : 751-752.

على رغم من أن متطلبات كفاية رأس المال كان لها مزايا، إلا أنها لم تمنع المصارف من الفشل فقد شهدت العديد من البلدان مطلع التسعينيات أزمات مصرفية شديدة كان لها تأثير كبير على اقتصادياتها كالدول الاسكندنافية ودول جنوب شرق آسيا؛ ونتيجة لذلك قدمت لجنة بازل في سنة 2001 اتفاقاً جديداً، فبالإضافة إلى الركيزة الأساسية والتي تم تنقيحها والمتمثلة في متطلبات رأس المال، تم اقتراح ركيزتين إضافيتين تؤكد الركيزة الثانية على تحسين عملية المراجعة الإشرافية التي يجب أن تضمن أن يكون رأس مال المصرف متماشياً مع مخاطر المصرف، أما الركيزة الثالثة والتي ركزت على تطبيق انضباط السوق لتشجيع الممارسات المصرفية الآمنة؛ كل هذه اللوائح الإضافية والمحسنة التي اقترحتها لجنة بازل II كانت من أجل تحقيق نظام مصرفي أكثر أمناً وسلامة.

2. أسباب الإشراف المصرفي الاحترازي:

للإشراف المصرفي هدفان أساسيان، ومن خلالهما تبرز الحاجة إلى الإشراف على المصارف¹:

- حماية المودعين الصغار عن طريق الحد من وتيرة وتكلفة فشل المصارف ويشار إلى ذلك غالباً باسم الإشراف الاحترازي الجزئي؛ أي أن ما يبرر الإشراف الجزئي هو عدم قدرة المودعين الصغار على مراقبة المصارف التي تستخدم أموالهم، هذا هو السبب الذي دفع معظم البلدان إلى إنشاء صناديق التأمين على الودائع لحماية الودائع الصغيرة ضد مخاطر فشل المصارف، ويتمثل دور المشرفين في تمثيل مصالح المودعين أمام مدراء المصارف والمساهمين؛
- يمكن تفسير الأهمية التي يحظى بها الإشراف على المؤسسات المالية بصفة عامة و المصارف بصفة خاصة مقارنة بالمؤسسات غير المالية في خصوصية وطبيعة دائني المؤسسات المالية، إن خصوصية الهيكل المالي للمصارف مقابل المؤسسات غير المالية هي أن جزء كبير من التزامات المصارف وديونها مشتت بين عدد كبير جداً من المودعين الصغار، وأن هؤلاء المودعين الصغار لا يملكون على العموم القدرة والمهارة والمعلومات الكافية للإشراف على المصارف؛ لذلك يبدو من الضروري إنشاء ممثل عن المودعين يحميهم ويدافع عن مصالحهم وهذا ما يبرر إنشاء نظام الودائع والتدابير واللوائح الاحترازية².

¹ Jean-Charles Rochet, "Market Discipline in Banking : Where Do We Stand ?", Market Discipline Across Countries and Industries, The MIT Press, Massachusetts, 2004, p : 56.

² Chamsa Fendri, "La Discipline du Marché dans le Secteur Bancaire : Le Rôle de l'Actionnaire et l'Influence de la Charter Value", Thèse Doctorat, Science de Gestion, Université de Grenoble, France, 2012, p : 15.

● حماية النظام المصرفي ككل من خلال الحد من وتيرة وتكلفة الأزمات المصرفية النظامية، ويشار إلى هذا غالباً باسم الإشراف الاحترازي الكلي؛ إن ما يبرر الإشراف الكلي هو الفشل الجزئي للسوق في التعامل مع المخاطر النظامية.

من السمات المميزة للنظام المالي هي ظاهرة العدوى، بمعنى أن حدوث مشكلة مصرفية فردية يمكن أن تؤثر على النظام المالي ككل من خلال ردود فعل متسلسلة ومتسارعة لا يمكن السيطرة عليها؛ على عكس قطاعات الأعمال الأخرى فإن القطاع المصرفي له خاصية أساسية تتمثل في أن إفلاس أحد المصارف قد يؤدي إلى حدوث أزمة نظامية قادرة على الانتشار في الاقتصاد كله. يجب أن نتذكر أولاً أن الأسواق النقدية بين المصارف يمكن أن تعتبر قناة يتم من خلالها نقل مشاكل أحد المصارف بسرعة إلى المصارف الأخرى حيث أن المعاملات بين المصارف كبيرة ومتغيرة ويصعب مراقبتها¹؛ حيث أن المصارف تعيد تمويل نفسها من خلال السوق النقدية وبالتالي فعندما يتعرض مصرف ما إلى خطر الإفلاس يؤثر على باقي المصارف، يمكننا أن نسمي هذا التسلسل نموذج **الدومينو** للعدوى المالية؛ ثانياً تعتبر المصارف مركز الأنشطة المالية والاقتصادية في العالم فهي تعتبر من بين أهم مصادر تمويل الاقتصاد وهي المصدر الوحيد لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم التي لا يمكنها الوصول إلى أسواق المال؛ وثالثاً حقيقة لا يمكن تجاهلها أن المصارف هي المسؤولة عن إدارة أنظمة الدفع وبالتالي فإن انهيار النظام المصرفي قد يؤدي إلى تجميد جميع الأنشطة الاقتصادية؛ وهذا ما يجعل الإشراف على المصارف ضرورة حتمية، من أجل ضمان الاستقرار المالي ككل عن طريق الحد من المخاطر المصرفية والتقليل من احتمال الفشل².

إن الرؤية التقليدية للإشراف المصرفي في كثير من البلدان كانت أبوية للغاية أي كان على المشرفين إخبار المصارف بما يجب فعله، وتم التخلي عن هذه الرؤية في التسعينيات تحت ضغوط المنافسة الدولية وزيادة تعقيد الأسواق والأدوات المالية، والكشف عن ضعف الحكومات في منع الأزمات المصرفية وحلها بطريقة فعالة؛ وعرفت هذه الفترة بزوغ شعارين أولهما ضمان تكافؤ الفرص لأجل منافسة دولية وهو ما يعني بشكل أساسي منع الحكومات من تقديم الدعم للمصارف المحلية من خلال التزامات الإنقاذ الضمنية، وثانيهما هو إجبار المشرفين على اتخاذ الإجراءات التصحيحية الفورية عندما تبدأ علامات الفشل المالي بالظهور على المصارف؛ ومن أجل هذا الغرض تم

¹ Allen N.Berger, Richard J.Herring, Giorgio P.Szego, "The Role of Capital in Financial Institutions", **Journal of Banking & Finance**, Vol 19, 1995, p : 404.

² Chamsa Fendri, Op.cit, p : 21-23.

إصدار اتفاقين، أول اتفاق كان في بازل 1988 والثاني هو قانون تطوير مؤسسة التأمين على الودائع الفيدرالية الأمريكية في عام 1991.

3. أهمية رأس المال بالنسبة للهيئات الإشرافية:

الإقراض محفوف بالمخاطر بطبيعته، حيث تواجه المصارف مخاطر التخلف عن السداد (الائتمانية) لأن أصولها تتكون بشكل أساسي من القروض المقدمة للمقترضين الذين قد لا يسددون ما عليهم؛ كما تواجه المصارف مخاطر التمويل (السيولة) الناجمة عن الاقتراض القصير الأجل لتمويل أصولها طويلة الأجل غير السائلة؛ تواجه المصارف أيضاً المخاطر النظامية التي ينظر إليها على أنها زيادة في الارتباط بين مخاطر التخلف عن السداد ومخاطر التمويل، ويرجع ذلك إلى فقدان الثقة المفاجئ لدى المشاركين في السوق بعد انقطاع السيولة أو انخفاض أسعار الأصول مما قد يؤدي إلى حدوث اضطرابات قد تنتشر في السوق المصرفي¹.

اهتمت الهيئات الإشرافية بكفاية رأس المال بشكل كبير باعتباره أداة للسيطرة على المخاطر المصرفية مثل مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة وما إلى ذلك، يعتبر رأس المال هو الوسادة التي تحمي حاملي الالتزامات المصرفية من الانخفاض في قيم الأصول، وكذلك توفير الحماية لصناديق التأمين على الودائع؛ حتى عام 1981 لم تكن هناك متطلبات رسمية لكفاية رأس المال على الرغم من أن نسب رأس المال كانت في تراجع، وفي عام 1981 تم إدخال أول متطلبات رأس المال بشكل رسمي في الولايات المتحدة الأمريكية وكانت هذه المتطلبات قائمة على حجم المصرف وليس على أساس المخاطر التي يتعرض لها المصرف؛ وفي عام 1988 تم إصدار اتفاق بازل والذي أدخل لأول مرة المخاطر في تحديد كفاية رأس المال².

يطلب المشرفون من المصارف الاحتفاظ بنسبة من رأس المال للأسباب نفسها التي يطلبها الدائنون غير المؤمن عليهم من المصارف، بهدف حماية أنفسهم من تكاليف الضائقة المالية ومشكلات الوكالة والانخفاض في انضباط السوق بسبب شبكات الأمان؛ تعتبر مؤسسة التأمين على الودائع أكبر دائن غير مؤمن عليه، لأنه في حالة فشل المصرف هي من ستقوم بدفع الودائع المؤمن عليها وهي من تقف في مكانهم مع الدائنين غير المؤمن عليهم للحصول على حصة من أصول المصرف المفلس، تتحمل مؤسسة التأمين على الودائع أيضاً العديد من التكاليف الإدارية عند فشل المصرف، وعليه تعتبر متطلبات رأس المال وسيلة للحد من التعرض للمخاطر.

¹ Darryl E. Getter, U.S Implementation of The Basel Capital Regulatory Framework, Bank Capital and Basel III Regulations Implementation and Effects, Nova Science Publishers, 2015, p : 2-3.

² Darius Palia, Robert Porter, "Contemporary Issues in Regulatory Risk Management of Commercial Banks", Financial Markets, Institutions & Instruments, Vol 12, N° 04, 2003, p : 225.

يواجه المشرفون العواقب السلبية الناجمة عن إخفاق المصارف نيابة عن بقية المجتمع، حيث تعتبر المخاطر النظامية مصدر قلق بالنسبة للمشرفين بحيث قد يؤدي فشل عدد من المصارف إلى سلسلة من ردود الفعل التي قد تقوض الاستقرار المالي، كما يمكن لهذه المخاطر أن تتسبب في تكاليف اجتماعية باهضة؛ قد يهدد الفشل المصرفي أيضاً سلامة نظام المدفوعات، مما يجعل من الصعب على الموارد المالية أن تتدفق إلى حيث تكون عوائدها أعلى، علاوة على ذلك يمكن أن يؤدي إخفاق المصارف إلى تقويض فعالية السياسة النقدية من خلال تغيير كمية القروض المصرفية؛ قد يدفع القلق من التكاليف الاجتماعية للمخاطر النظامية الهيئات الإشرافية إلى حث المصارف على الاحتفاظ بنسب رأس مال عالية لتحقيق درجة عالية من الأمان المصرفي. القلق من المخاطر النظامية ليس دافعاً لمتطلبات رأس المال فحسب، بل هو أيضاً دافع رئيسي لإنشاء شبكات الأمان، تساعد متطلبات رأس المال إلى جانب شبكات الأمان على حماية النظام المالي والاقتصاد الحقيقي من الآثار المدمرة للمخاطر النظامية¹.

¹ Allen N. Berger, Richard J. Herring, Giorgio P. Szego, Op.cit, p : 403-404.

المبحث الثاني: اتفاقية بازل I

سيتم مناقشة هذا المبحث من خلال المطالب التالية:

- ❖ المطالب الأول: لجنة بازل للرقابة المصرفية؛
- ❖ المطالب الثاني: الجوانب الأساسية لاتفاقية بازل I؛
- ❖ المطالب الثالث: تعديل اتفاقية بازل I.

المطلب الأول: لجنة بازل للرقابة المصرفية

خلال فترة سبعينيات القرن الماضي وبسبب انهيار بعض المصارف ظهرت مخاطر مصرفية جديدة لم تكن معروفة سابقا مثل مخاطر التسوية ومخاطر الإحلال، وازدادت المخاطر الائتمانية ما أدى إلى إفلاس وانهيار المصارف الكبيرة؛ وفي ظل هذه الظروف بدأ التفكير في البحث عن آليات لمواجهة تلك المخاطر، وإيجاد فكر مشترك بين البنوك المركزية يقوم على التنسيق بين تلك السلطات الرقابية للحد والتخفيف من تلك المخاطر التي تتعرض لها المصارف، ونتيجة لذلك تشكلت لجنة بازل للرقابة المصرفية من مجموعة الدول الصناعية العشر في نهاية عام 1974 تحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل السويسرية. وعليه سيتم التطرق من خلال هذا المطلب إلى النقاط التالية:

- 1- تعريف لجنة بازل.
- 2- أسباب إنشاء لجنة بازل.
- 3- أهداف لجنة بازل.
- 4- أنشطة لجنة بازل.

1. تعريف لجنة بازل:

لجنة بازل هي لجنة استشارية فنية لا تستند إلى أية اتفاقية دولية وإنما أنشأت بمقتضى قرار من محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية لدراسة مختلف جوانب الرقابة على المصارف؛ وفي عام 1988 أقرت لجنة بازل معيارا موحدًا لكفاية رأس المال ليكون ملزما لكافة المصارف العاملة في النشاط المصرفي كمعيار دولي للدلالة على مكانة المركز المالي للمصرف وملاءته المالية من أجل تقوية ثقة المودعين¹.

¹ دريد كامل آل شبيب، إدارة البنوك المعاصرة، دار المسيرة، عمان، الأردن، ط1، 2012، ص: 306-307.

لجنة بازل للرقابة المصرفية هي اللجنة التي تأسست في نهاية عام 1974 تحت إشراف بنك التسويات الدولية، يرجع سبب نشوء لجنة بازل إلى تفاقم أزمة الديون الخارجية للدول النامية وتزايد حجم الديون ونسبة الديون المشكوك في تحصيلها التي منحتها المصارف العالمية وتعثر بعض هذه المصارف؛ كانت التسمية الأولى للجنة بازل هي لجنة التنظيمات والإشراف والرقابة المصرفية على الممارسات العملية؛ وقد تكونت من ممثلين عن مجموعة الدول الصناعية العشر الذين كانوا يعقدون اجتماعاتهم في مدينة بازل السويسرية بمقر بنك التسويات الدولية¹. ظهرت لجنة بازل في نهاية عام 1974 في أعقاب الاضطرابات الخطيرة التي عرفت أسواق العملات والأسواق المصرفية الدولية لا سيما فشل مصرف (Bankhaus Herstatt) في غرب ألمانيا؛ تهدف لجنة بازل لتعزيز الاستقرار المالي من خلال تحسين جودة الإشراف المصرفي في جميع أنحاء العالم، لتكون بمثابة منتدى للتعاون بين الدول الأعضاء في المسائل الإشرافية المصرفية وانهقد أول اجتماع للجنة في فيفري 1975².

2. أسباب إنشاء لجنة بازل:

هناك عدة أسباب أدت إلى إنشاء لجنة بازل، هي³:

- تفاقم أزمة المديونية الخارجية لدول العالم الثالث في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي؛
- ازدياد حجم ونسبة الديون المشكوك في تحصيلها، وتعثر بعض المصارف نتيجة لهذه الأوضاع؛
- سياسة تخفيف القيود على المصارف وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا؛
- المنافسة القوية بين المصارف العالمية؛
- التطورات التي عرفها القطاع المصرفي من خلال كبر حجم المصارف وتطور أنشطتها وظهور منتجات مالية جديدة كالمشتقات المالية التي تتسم بالتعقيد؛
- التقدم التكنولوجي الكبير في نظم المعلومات والاتصال، وزيادة حجم التجارة الإلكترونية.

3. أهداف لجنة بازل:

بعد قيام لجنة بازل بإصدار معيار كفاية رأس المال عام 1988 الذي أصبح بموجبه أن تلتزم المصارف العاملة بحد أدنى لرأس المال قدره 8 % من نسبة رأس المال إلى مجموع الأصول الخطرة بعد ترجيحها بأوزان

¹ عبد المطلب عبد الحميد، الإصلاح المصرفي ومقررات بازل 3، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ط1، 2013، ص: 252.

² موقع لجنة بازل للرقابة المصرفية: <https://www.bis.org/bcbs/history.htm> تاريخ الإطلاع يوم: 2020/03/19.

³ عبد القادر شاشي، "معايير بازل للرقابة المصرفية اتفاقية بازل 2"، مداخلة ضمن الملتقى الدولي للخدمات المالية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 18-20 أبريل 2010، ص: 7.

المخاطر الائتمانية، وعلى أساس هذا المعيار أصبح تقييم الملاءة المالية للمصرف يرتبط بمدى التزامها بالحد الأدنى لرأس المال، ومن هنا نستنتج أن لجنة بازل لها أهداف محددة اتجاه السوق المصرفي وهي¹:

- المساهمة في تعزيز أمن وسلامة واستقرار النظام المصرفي العالمي خصوصاً بعد تزايد أزمة الديون الخارجية للدول النامية؛
- توفير شروط المنافسة العادلة والمتكافئة بين المصارف الدولية، وبالتالي إزالة الفروق في متطلبات السلطات الرقابية الوطنية بشأن نسبة كفاية رأس المال حيث تمثل تلك الفروق المصدر الأساسي للمنافسة غير العادلة بين المصارف؛ حيث دلت التجربة على أن المصارف اليابانية كانت أكثر تفوقاً في السوق المصرفي العالمي من المصارف الأوروبية والأمريكية واستطاعت أن تنفذ بقوة إلى الأسواق العالمية، وهو ما دفع لجنة بازل إلى التأكيد على ضرورة توفر العدالة والتناسق في تطبيق معيار كفاية رأس المال في جميع الدول، للتقليل من آثار المنافسة غير العادلة بين المصارف الدولية؛
- العمل على إيجاد آليات للتكيف مع المتغيرات المصرفية الدولية، وفي مقدمتها العولمة المالية وتحرير الأسواق المالية والنقدية والتشريعات واللوائح والمعوقات التي تحد من اتساع النشاط المصرفي؛
- تطوير الأساليب الفنية للرقابة على أعمال المصارف وتسهيل عملية تداول وتبادل المعلومات المتعلقة بإجراءات وأساليب السلطات النقدية في الرقابة.
- تنظيم عمليات الرقابة على معايير كفاية رأس المال في المصارف وجعلها أكثر ارتباطاً بالمخاطر التي تتعرض لها المصارف؛
- تحسيس المساهمين بمسئوليتهم في الرقابة على أنشطة المصارف واستثماراتها وذلك بعد زيادة متطلبات الحدود الدنيا لرأس المال؛
- سهولة تقييم المصرف والتأكد من سلامته المالية من خلال معيار كفاية رأس المال المتفق عليه دولياً؛
- تشجيع المصارف على توظيف أموالها واستثمارها في أصول ذات أوزان مخاطر متدنية، والموازنة بين حجم الأصول الخطرة ورأس المال المقابل لها.

¹ أنظر:

- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص: 254.

- محمد طرشي، "دور وفعالية الرقابة الاحترازية في تحقيق السلامة المصرفية في ظل تزايد مخاطر العمل المصرفي"، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 07، 2012، ص: 180.

4. أنشطة لجنة بازل:

- تتمثل مهمة لجنة بازل للإشراف المصرفي في تعزيز التنظيم والإشراف على المصارف في جميع أنحاء العالم بهدف تعزيز الاستقرار المالي؛ تسعى لجنة بازل لتحقيق هدفها من خلال الأنشطة التالية¹:
- تبادل المعلومات حول التطورات في القطاع المصرفي والأسواق المالية بغرض تحديد المخاطر الحالية أو الناشئة؛
 - تبادل القضايا والمناهج والتقنيات الإشرافية لتعزيز التفاهم المشترك وتحسين التعاون عبر الحدود؛
 - وضع وتعزيز المعايير الدولية لتنظيم المصارف والإشراف عليها، بالإضافة إلى وضع الإرشادات والممارسات السليمة؛
 - معالجة الثغرات الموجودة في المعايير التنظيمية والإشرافية التي قد تشكل خطر على الاستقرار المالي؛
 - مراقبة تنفيذ معايير بازل للرقابة المصرفية في الدول الأعضاء وخارجها، وضمان تنفيذها في الوقت المناسب وبشكل متسق وفعال، والمساهمة في تحقيق شروط المنافسة العادلة بين المصارف النشطة دولياً؛
 - التشاور مع البنوك المركزية والهيئات الإشرافية التي هي ليست أعضاء في لجنة بازل للإشراف المصرفي، من أجل الاستفادة من مساهمتها في صياغة السياسات الإشرافية وتعزيز تنفيذ معايير بازل والمبادئ التوجيهية والممارسات السليمة في الدول التي ليست أعضاء في لجنة بازل للإشراف المصرفي؛
 - التنسيق والتعاون مع الهيئات الدولية التي لها علاقة بالقطاع المالي، ولا سيما تلك المعنية بتعزيز الاستقرار المالي.

المطلب الثاني: الجوانب الأساسية لاتفاقية بازل I

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى العناصر التالية:

- 1- تعريف اتفاقية بازل I؛
- 2- عناصر اتفاقية بازل I؛
- 3- مكونات رأس المال المصرفي؛
- 4- نظام تقييم مخاطر الأصول في اتفاقية بازل I.

¹ موقع لجنة بازل للرقابة المصرفية: <https://www.bis.org/bcbs/charter.htm> تاريخ الإطلاع يوم: 2020/03/19.

1. تعريف اتفاقية بازل I:

أصدرت لجنة بازل في عام 1988 اتفاقية بازل I المتعلقة بمعيار كفاية رأس المال، حيث صُممت هذه الاتفاقية من أجل زيادة رأس المال والتقليل من المخاطر الائتمانية، فرضت الاتفاقية على المصارف الاحتفاظ بنسبة من رأس المال التنظيمي تساوي 8 % على الأقل من قيمة الأصول المرجحة بالمخاطر، كان حساب رأس المال قائم بشكل أساسي على تقييم المخاطر الائتمانية؛ وفي عام 1996 تم تعديل اتفاق بازل I لكفاية رأس المال ليشمل مخاطر السوق أيضاً¹.

سعت لجنة بازل من خلال اتفاق معيار كفاية رأس المال إلى تحقيق هدفين أساسيين هما: أولاً كان أعضاء لجنة بازل قلقين بشأن الانخفاض في مستويات رأس المال المصرفي، فتم تصميم معيار بازل I لزيادة رأس المال والتخفيض من المخاطر الائتمانية؛ ثانياً الاختلاف الكبير في مستويات رأس المال المطلوبة في الدول الأعضاء أدى إلى فرض رسوم تنافسية غير عادلة على المصارف، وفي هذا الصدد سعت لجنة بازل إلى توفير فرص متكافئة للمنافسة بين المصارف من خلال فرض نسبة رأس مال يجب على جميع المصارف الاحتفاظ بها².

2. عناصر اتفاقية بازل I:

تضمنت اتفاقية بازل I ثلاثة عناصر أساسية هي³:

- نظام لتقييم مخاطر الأصول التي تحتفظ بها المصارف، كان الهدف من ذلك هو القضاء على وجود مصرفين متطابقين بين رأس المال والأصول، في حين أحد المصرفين يمتلك كمية كبيرة من الأصول الخطرة مقارنة بالمصرف الآخر؛
- تعريف رأس المال النظامي، حيث تم تقسيم رأس المال إلى مستويين مستوى أول ومستوى ثاني؛
- الاتفاق على إدراج بنود خارج الميزانية في تحديد مقدار المخاطر ومن ثم تحديد مستوى رأس المال الذي يجب على المصرف الاحتفاظ به.

¹James R.Barth, Jie Gan, Daniel E.Nolle, **Global Banking Regulation & Supervision : What Are The Issues and What Are The Practices ?**, New York : Nova Science Publishers, 2009, p : 27-28.

²James R.Barth, Jie Gan, Daniel E.Nolle, Op.cit, p : 27-28.

³Darius Palia, Robert Porter, Op.cit, p : 226-228.

3. مكونات رأس المال المصرفي:

حسب توصيات لجنة بازل يتم تحديد كفاية رأس المال وفقاً لما يلي¹:

- ربط احتياطات رأس المال لدى المصرف بالمخاطر الناجمة عن أنشطتها المختلفة، بغض النظر إذا كانت متعلقة بميزانية المصرف أو الأنشطة خارج ميزانية المصرف؛
- تقسيم رأس المال إلى مستويين:

3.1. رأس المال الأساسي الذي يشمل (حقوق المساهمين + الاحتياطات المعلنة والاحتياطات العامة

والقانونية + الأرباح غير الموزعة أو المحتجزة) - (القيم المعنوية + الاستثمار في الشركات التابعة)؛

3.2. رأس المال المساند الذي يشمل الاحتياطات غير المعلنة + احتياطات إعادة تقييم الأصول +

مخصصات لمواجهة المخاطر العامة أو خسائر القروض + الإقراض المتوسط والطويل الأجل من المساهمين أو من غيرهم (القروض المساندة) + الأدوات الرأسمالية الأخرى التي تجمع بين خصائص حقوق المساهمين والقروض.

كما أنه يجب احترام عدة شروط في حساب الحد الأدنى لرأس المال، هذه الشروط هي²:

- ألا يزيد رأس المال المساند على رأس المال الأساسي؛
- ألا تزيد نسبة القروض المساندة أو الثانوية عن 50% من قيمة رأس المال الأساسي؛
- ألا تزيد المخصصات العامة عن 2% كحد أقصى مرحلياً، ثم تحدد بـ 1.25% من الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بالمخاطر؛
- إخضاع احتياطات إعادة تقييم الأصول إلى خصم نسبة 55% من قيمتها، لاحتمال خضوع هذا الفرق للضريبة عند التنازل عن هذه الأصول؛
- الأوراق المالية التي يتم تحويلها إلى أسهم يتم سدادها بعد سداد حقوق المودعين وقبل حقوق المساهمين؛
- لقبول أية احتياطات سرية ضمن الشريحة الثانية لرأس المال يجب أن يكون موافقاً عليها ومعتمدة من قبل الهيئات الإشرافية، وأن تكون ضمن حساب الأرباح والخسائر وأن لا تكون لها صفة المخصص، وبعض البلدان لا تقبل بها.

¹ سليمان ناصر، "النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 06، الجزائر، 2006، ص: 153.

² سليمان ناصر، مرجع نفسه، ص: 153.

الجدول 1 بنود معيار كفاية رأس المال وفق متطلبات بازل I

القيود المفروضة	البنود
الشريحة الأولى: يجب أن تساوي أو تتجاوز نسبة 4 % من الأصول المرجحة بالمخاطر	
ليس لها حد	الأسهم العادية
يجب ألا تتجاوز 25 % من مستوى الشريحة الأولى	الأسهم الممتازة
//////////	الاحتياطات المفصح عنها
لا تدخل في حساب الشريحة الأولى من رأس المال	حقوق الأقلية في الشركات التابعة
الشريحة الأولى من رأس المال تساوي مجموع العناصر المذكورة أعلاه مطروح منها شهرة المحل	
الشريحة الثانية: يجب ألا تتجاوز نسبة الشريحة الأولى من رأس المال	
//////////	الاحتياطات غير المفصح عنها
تخضع لخصم قدره 55 % من قيمتها	احتياطات إعادة تقييم الأصول
الحد الأقصى 1.25 % من الأصول المرجحة بالمخاطر	مخصصات خسائر القروض والإيجارات
ليس لها حد ضمن المستوى الثاني من رأس المال	أسهم ممتازة أخرى
ليس لها حد ضمن المستوى الثاني من رأس المال	أدوات رأس المال المحجينة (أوراق عقود الأسهم، أوراق الالتزامات بحقوق الملكية)
الحد الأقصى هو 50 % من مستوى الشريحة الأولى	الديون الثانوية والأسهم ذات العمر المحدود
إجمالي رأس المال يجب أن يساوي أو يتجاوز 8 % من الأصول المرجحة بالمخاطر	
الحد الأدنى لمستوى رأس المال = (الشريحة الأولى + الشريحة الثانية) - العناصر التالية:	
يتم خصم هذه البنود بالتساوي من كلا الشريحتين	الاستثمارات في الشركات التابعة غير الموحدة
	الحيازات المتبادلة للأوراق المالية للمؤسسات المصرفية الأخرى على النحو الذي تحدده السلطات الإشرافية للشركات التابعة أو المشاريع المشتركة

Source : see :

- Darius Palia, Robert Porter, **Contemporary Issues in Regulatory Risk Management of Commercial Banks**, Financial Markets, Institutions & Instruments, Vol 12, N° 04, 2003, p : 227.

- Daniel K.Tarullo, **Banking on Basel : The Future of International Financial Regulation**, Peterson Institute for International Economics, Washington, U.S.A, 2008, p : 57.

4. نظام تقييم مخاطر الأصول في اتفاقية بازل I:

ركزت اتفاقية بازل I في عملية تقييم مخاطر الأصول المصرفية على العناصر التالية¹:

4.1. التركيز على المخاطر الائتمانية: سعت هذه الاتفاقية إلى حساب معدل كفاية رأس المال بالاستناد

بشكل أساسي على المخاطر الائتمانية، بالإضافة إلى مراعاة مخاطر الدول إلى حد ما ولم يشمل معيار كفاية رأس المال حسب هذه الاتفاقية احتساب مخاطر أخرى مثل مخاطر سعر الفائدة ومخاطر سعر الصرف ومخاطر الاستثمار في الأوراق المالية؛

4.2. تعميق الاهتمام بنوعية الأصول وكفاية المخصصات الواجب تكوينها: تم التركيز على نوعية

الأصول ومستوى المخصصات التي يجب تكوينها للأصول أو الديون المشكوك في تحصيلها وغيرها من المخصصات، وذلك لأنه لا يعقل أن يتجاوز معيار رأس المال لدى مصرف من المصارف الحد الأدنى المقرر بينما ليس لديه المخصصات الكافية، حيث لا بد من كفاية المخصصات أولاً ثم يأتي بعد ذلك حساب معيار كفاية رأس المال؛

4.3. تقسيم دول العالم إلى مجموعتين من حيث أوزان المخاطر الائتمانية: تم تصنيف الدول حسب

هذه الاتفاقية إلى مجموعتين هما:

4.3.1. المجموعة الأولى: وتضم الدول ذات المخاطر المتدنية، وتشمل كذلك مجموعتين هما:

➤ الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، يضاف إلى ذلك دولتان هما: سويسرا والمملكة العربية السعودية؛

➤ الدول التي قامت بعقد بعض الترتيبات الإقتراضية مع صندوق النقد الدولي وهي: أستراليا، النمسا، فنلندا، الدنمارك، اليونان، أيسلندا، نيوزيلندا، النرويج، البرتغال وتركيا؛

وقد قامت اللجنة بتعديل هذا المفهوم في جويلية 1994 وذلك بإمكانية استبعاد أي دولة من هذه المجموعة لمدة خمس سنوات إذا ما قامت بإعادة جدولة دينها العام الخارجي.

4.3.2. المجموعة الثانية: وهي دول ذات المخاطر العالية وتشمل كل دول العالم ما عدا الدول التي

ذكرت في المجموعة الأولى.

4.4. وضع أوزان ترجيحية مختلفة لدرجة مخاطر الأصول: إن الوزن الترجيحي يختلف باختلاف نوع

الأصل من جهة، وكذلك اختلاف الملتزم بالأصل أي المدين من جهة أخرى؛ ولإتاحة قدر من المرونة في

¹ دريد كامل آل شبيب، مرجع سابق، ص: 310-311.

بمجال التطبيق للدول المختلفة، فقد تركت لجنة بازل للهيئات الإشرافية المحلية حرية اختيار وتحديد بعض أوزان المخاطر؛ كما أن إعطاء وزن ترجيحي لخطر أصل ما لا يعني بالضرورة أنه أصل مشكوك في تحصيله بذات الدرجة، وإنما هو أسلوب ترجيحي للتمييز بين أصل وآخر حسب درجة المخاطر بعد تكوين المخصصات الضرورية.

تحسب أوزان مخاطر الأصول حسب اتفاقية بازل الأولى كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول 2 أوزان المخاطر المرجحة حسب أنواع الأصول

درجة المخاطرة	نوعية الأصول
0 %	<ul style="list-style-type: none"> ➤ الموجودات النقدية؛ ➤ المطلوبات على الحكومات والبنوك المركزية المقومة بالعملة الوطنية والممولة بها؛ ➤ المطلوبات على البنوك المركزية والحكومات ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD. ➤ المطلوبات المضمونة نقداً من الأوراق المالية للحكومات المركزية في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD.
0، 10، 20 أو 50 % (حسب التقدير المحلي)	<ul style="list-style-type: none"> ➤ المطلوبات على مؤسسات القطاع العام المحلية والقروض التي تصدرها هذه المؤسسات، باستثناء المطلوبات من الحكومات.
20 %	<ul style="list-style-type: none"> ➤ المطلوبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف ومطلوبات مضمونة بالأوراق المالية الصادرة عن هذه البنوك؛ ➤ المطلوبات على المصارف المدرجة في دول منظمة التعاون الاقتصادي والقروض المضمونة من قبل المصارف المسجلة في تلك الدول؛ ➤ مطلوبات المصارف المسجلة في دول خارج منظمة OECD والتي تبقى لاستحقاقها أقل من سنة 01 واحدة، والقروض المضمونة من قبل المصارف المسجلة خارج دول OECD والتي تبقى لأجل استحقاقها أقل من سنة 01 واحدة؛ ➤ المطلوبات على مؤسسات القطاع العام غير المسجلة في دول OECD باستثناء البنوك المركزية والقروض المضمونة من قبل تلك المؤسسات. ➤ النقدية قيد التحصيل.
50 %	<ul style="list-style-type: none"> ➤ القروض المضمونة بالكامل برهونات عقارية سكنية مشغولة أو التي سيشغلها المقترض أو التي ستؤجر؛

<ul style="list-style-type: none"> ➤ المطلوبات على القطاع الخاص؛ ➤ المطلوبات على المصارف المسجلة خارج OECD والتي تفوق آجال استحقاقها السنة 01 الواحدة؛ ➤ المطلوبات على الحكومات المركزية خارج OECD ما لم تكن مقومة وممولة بالعملة الوطنية؛ ➤ المطلوبات على شركات تجارية مملوكة للقطاع العام؛ ➤ المباني والمعدات والآلات وغيرها من الأصول الثابتة؛ ➤ العقارات والاستثمارات الأخرى (بما في ذلك المساهمات في شركات أخرى غير الموحدة ميزانياتها)؛ ➤ أدوات رأس المال الصادرة من قبل المصارف الأخرى (ما لم تكن مطروحة من رأس المال). ➤ جميع الأصول الأخرى. 	<p>100 %</p>
--	--------------

المصدر: راجع: - إخلاص باقر النجار، اتفاقية بازل 2 وانعكاساتها على المصارف العربية، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 20، جامعة البصرة، بغداد، 2008، ص: 29.

- Daniel K.Tarullo, **Banking on Basel: The Future of International Financial Regulation**, Peterson Institute for International Economics, Washington, U.S.A, 2008, p : 57.

إن الأوزان المستخدمة في حساب الأصول المرجحة بالمخاطر بموجب اتفاقية بازل I تهدف إلى عكس المخاطر الكامنة المرتبطة بها، على سبيل المثال تعتبر السندات السيادية لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية منخفضة المخاطر وتعتبر كذلك عديمة المخاطر، بحيث لا يطلب من المصارف الاحتفاظ برأس مال مقابل هذه الأصول، بينما القروض العقارية التي تكون عادة مضمونة بشكل كبير تُمنح وزن مخاطر بنسبة 50 %، حاولت بازل I ربط متطلبات رأس المال النظامي للمصرف بمخاطر محفظة الأصول الخاصة به؛ إن المصرف الذي يستثمر في أصول آمنة نسبياً مثل الديون السيادية أو الرهون العقارية مُطالب بالاحتفاظ برأس مال أقل من المصرف المستثمر أمواله في ديون الشركات عالية المخاطر¹.

وتحسب أوزان المخاطر بالنسبة للالتزامات العرضية (التعهدات خارج الميزانية) كما يلي: يتم ضرب قيمة الالتزام في معامل ترجيح الخطر (حسب الجدول الموالي) ثم يتم ضرب الناتج في معامل الترجيح للالتزام الأصلي أو المقابل له في أصول الميزانية². ومعاملات الترجيح للتعهدات خارج الميزانية هي كالتالي:

¹ Michael B.Gordy, Erik A.Heitfield, **Risk-Based Regulatory Capital and Basel 2**, *The Oxford Hand Book of Banking*, Oxford University Press, 2010, p : 359.

² سليمان ناصر، مرجع سابق، ص: 154.

الجدول 3 أوزان المخاطر المرجحة لعناصر خارج الميزانية

الترتيب	الأدوات	وزن المخاطرة
1	البدائل للائتمان المباشر مثل الضمانات العامة للديون ويدخل في ذلك الاعتمادات المستندية لضمان القروض والأوراق المالية.	100 %
2	الفقرات المرتبطة بمعاملات معينة مثل سندات الأداء وسندات الطلب وحقوق شراء الأسهم والاعتمادات المستندية المرتبطة بمعاملات معينة.	50 %
3	الائتمان قصير الأجل ذو التصفية الذاتية مثل الاعتمادات المستندية المضمونة بشحن البضاعة.	20 %
4	اتفاقيات البيع وإعادة الشراء التي يتحمل فيها المصرف المخاطرة.	100 %
5	المشتريات المستقبلية للموجودات والودائع الأمامية والأسهم المدفوعة جزئياً التي تمثل التزامات سحب معين.	100 %
6	تسهيلات إصدار الأوراق المالية.	50 %
7	الالتزامات الأخرى مثل التسهيلات الرسمية وخطوط الائتمان ذات الاستحقاقات التي تزيد عن السنة الواحدة.	0 %
8	الالتزامات التابعة ذات الاستحقاقات حتى سنة.	5 %

المصدر: عبد المطلب عبد الحميد، الإصلاح المصرفي ومقررات بازل 3، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ط1، 2013، ص: 264.

المطلب الثالث: تعديل اتفاقية بازل I

من خلال هذا المطلب، سيتم معالجة النقاط التالية:

- 1- تعديل معيار كفاية رأس المال؛
- 2- إيجابيات ونقائص اتفاقية بازل I.

1. تعديل معيار كفاية رأس المال:

قامت لجنة بازل في أبريل 1995 بإصدار مجموعة من المقترحات الجديدة تضمنت إدراج مخاطر السوق في حساب الحد الأدنى لمعيار رأس المال، وقد سمحت اللجنة للمصارف بوضع نماذج داخلية لتحديد رأس المال اللازم لمواجهة مخاطر السوق، والتي قد تختلف من مصرف لآخر؛ إن الهدف من وضع هذه التعديلات في اتفاق رأس المال هو توفير الضمانات الرأسمالية الصريحة والمحددة ضد مخاطر الأسعار التي تواجهها المصارف أثناء ممارسة أنشطتها التجارية؛ إن السمة الرئيسية لاقتراح 1995 تمثلت في الاستجابة لطلب أطراف الصناعة المصرفية

بالسماح للمصارف باستخدام النماذج الداخلية لقياس مخاطر السوق كبديل لاستخدام طريقة القياس الموحد الذي وضع في 1993 والذي كان من المقترح تطبيقه على جميع المصارف¹.

أشارت هذه التعديلات إلى ضرورة إضافة شريحة ثالثة لرأس المال تتمثل في القروض المساندة لأجل سنتين وفقاً لمحددات معينة والتي يمكن استخدامها لمواجهة المخاطر السوقية، القروض المساندة هي سندات عالية المخاطر تطرح للاكتتاب العام بعائد أعلى من سعر السوق نظراً لاحتمال تعرض حاملها للخسائر التي قد يحققها المصرف أي تقترب طبيعتها في حالة الخسارة إلى حقوق المساهمين بالمصرف؛ بعد أن أصبح رأس المال يتكون من ثلاثة شرائح وكذلك بعد إدخال مخاطر السوق في حساب معيار كفاية رأس المال، أصبحت القاعدة المستخدمة في حساب نسبة كفاية رأس المال كالتالي²:

$$\text{معدل كفاية رأس المال} = \frac{\text{إجمالي رأس المال (شريحة الأولى + شريحة الثانية + شريحة الثالثة)}}{\text{الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة + مقياس المخاطر السوقية * 12.5}} \leq 8\%$$

علماً أنه يجب أن تتوفر في الشريحة الثالثة الشروط التالية³:

- أن تكون القروض المساندة لها فترة استحقاق أصلية لا تقل عن سنتين، وأن تكون في حدود 25% من رأس مال المصرف؛
- أن تكون صالحة لتغطية المخاطر السوقية فقط بما فيها مخاطر الصرف الأجنبي؛
- يجوز استبدال عناصر الشريحة الثانية بالشريحة الثالثة من رأس المال وذلك حتى تضمن الحد وهو 25%؛
- الخضوع لنص التجميد الذي ينص على عدم السماح بدفع فوائد أو أصل الدين إذا كان سيؤدي إلى خفض رأس مال المصرف إلى دون الحد المطلوب؛
- أن تكون الشريحة الأولى أكبر من أو تساوي كلاً من الشريحتين الثانية والثالثة.

2. إيجابيات ونقائص اتفاقية بازل I:

منذ أن بدأ العمل باتفاقية بازل I سنة 1992 تم تسجيل العديد من الملاحظات عليها، وفيما يلي سيتم التطرق إلى أهم الإيجابيات والنقائص التي امتازت بها مقترحات لجنة بازل الأولى⁴:

¹ دريد كامل آل شبيب، مرجع سابق، ص: 312-313.

² راجع: عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص: 270-274.

³ حياة بنجار، "إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل (دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية)"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2013/2014، ص: 101.

⁴ أنظر:

2.1. إيجابيات مقررات بازل I:

- على الرغم من أوزان مخاطر الأصول لا تعكس المخاطر الحقيقية للمحافظ الائتمانية إلا أنها تعتبر أفضل وأحسن من النسب التنظيمية السابقة التي استخدمتها بعض الدول¹؛
- أهم ميزة لاتفاق بازل I هي بساطتها، حيث تم تصنيف الأصول إلى أربع فئات ويتم ترجيحها بالمخاطر ومن ثم حساب متطلبات رأس المال؛
- ساهمت هذه الاتفاقية في تحقيق العدالة في مجال المنافسة بين المصارف على المستوى العالمي، حيث استطاعت في إزالة الفوارق التي كانت سابقاً من خلال وضع معيار موحد لحساب نسبة كفاية رأس المال؛
- دفعت هذه الاتفاقية المصارف إلى أن تكون أن أكثر حرصاً في توظيف أموالها من خلال دفعها إلى الاستثمار في أصول ذات أوزان مخاطرة متدنية، والموازنة بين حجم الأصول الخطرة ورأس المال المقابل لها، حيث ربما تلجأ المصارف أحياناً إلى تصفية أصولها الخطرة وتعويضها بأصول ذات مخاطرة متدنية إذا قابلتها صعوبات في استيفاء النسبة المطلوبة لرأس المال؛
- يسمح معيار كفاية رأس المال بإجراء مقارنة بين المصارف من جهة، وبين الأنظمة المصرفية من بلد لآخر من جهة أخرى.

2.2. نقائص اتفاقية بازل I:

- المحدودية في تصنيف الأصول بأربع فئات فقط؛
- اقتصر تعريف المخاطر في اتفاقية بازل I على المخاطر الائتمانية فقط دون النظر إلى المخاطر الأخرى التي تواجه المصارف كالمخاطر التشغيلية، أما عن المخاطر السوقية فلم تأخذ بعين الاعتبار حتى عام 1996؛
- إغفال مستوى حساسية المؤسسات المختلفة للمخاطر التي تواجه المصارف؛
- عدم التطرق للمخاطر المرتبطة بأنشطة التوريق؛
- غياب أساس أو قاعدة اقتصادية في تحديد نسبة 8%؛

- قارون أحمد، "مدى التزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية رأس المال وفقاً لتوصيات لجنة بازل"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2013/2012، ص: 23-24.

- حبيب ليان فريد، مقررات كفاية رأس المال بين النشأة والتطوير، اتحاد شركات الاستثمار، 2019، ص: 16.

¹ Laurent Balthazar, **From basel 1 To Basel 3 : The Integration of State of Art Risk Modeling in Banking Regulation**, Palgrave Macmillan, 2006, p : 32.

- التقسيم غير المنطقي وغير مبرر لدول العالم، حيث تم تقسيمها إلى مجموعتين فقط، مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والمجموعة الأخرى التي تضم باقي دول العالم؛
- عدم تقسيم القروض حسب آجال الاستحقاق؛
- عدم تفريق مقررات بازل I بين المؤسسات ذات الجودة الائتمانية العالية وتلك ذات الجودة الائتمانية المتدنية، ففي كلتا الحالتين يكون وزن المخاطر 100 % مما قد يدفع ببعض المصارف إلى اللجوء إلى الاستثمار في المؤسسات منخفضة الجودة من أجل زيادة العائد على حقوق المساهمين، حيث تعتمد تلك المؤسسات إلى تعويض المستثمر عن مخاطر انخفاض جودتها الائتمانية بدفع عوائد عالية على الأموال المستثمرة في تلك المؤسسات؛
- قد تدفع الثغرات الموجودة في هذه الاتفاقية إلى قيام بعض المؤسسات المالية بعملية المراجعة (Arbitrage) والتي تعني الاستفادة من فرق السعر بين الأسواق المختلفة، أما في إطار المتطلبات الرقابية لكفاية رأس المال فتعني الاستفادة من الثغرات الموجودة في الإجراءات لتقليل الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال. إن الفرص المتاحة أمام الأشكال المتعددة من المراجعة التنظيمية متأصلة في اتفاق بازل I، الذي يقوم على عدد محدود من أوزان المخاطر والتي يتم على أساسها تصنيف جميع الأصول المصرفية وتقدير متطلبات رأس المال، وتتمخض عن بساطة هذا الاتفاق العديد من الأصول التي تنطوي على مخاطر حقيقية متباينة ولكن لها نفس أوزان المخاطر، والتي تؤدي إلى تخصيص متطلبات رأس مالية لا تعكس المخاطر الحقيقية؛ إن وزن المخاطر قد يختلف بشكل كبير عن المخاطر الفعلية التي تنطوي عليها بعض الأصول بحيث أن الحد الأدنى لرأس المال الناتج عن ذلك يعتبر غير كاف لتحقيق مستوى السلامة والأمن¹.
- ونتيجة لأوجه القصور التي عرفتتها اتفاقية بازل الأولى وعدم قدرتها على تحقيق السلامة والاستقرار في النظام المصرفي العالمي، وبعد عدة جهود ومشاورات مع الهيئات الرقابية والبنوك المركزية، قامت لجنة بازل بإصدار اتفاقية جديدة هي بازل II.

¹ Daniel K.Tarullo Op.cit, p : 79-80.

المبحث الثالث: اتفاقية بازل II

أدى توسع النشاط المصرفي والتعقيد المتزايد لأنشطة المصارف ومعاملاتها إلى دفع الهيئات الإشرافية وعلى رأسها لجنة بازل في التفكير الجدي لإصدار اتفاقية جديدة تراعي ظروف العمل المصرفي الذي يشهد تطوراً مستمراً وأن تكون هذه الاتفاقية قادرة على تحديد جميع المخاطر التي تواجه المصارف على عكس اتفاقية بازل I التي كانت كمية وركزت فقط على المخاطر الائتمانية وتجاهلت باقي المخاطر التي ينطوي عليها العمل المصرفي، كما أتاحت هذه الاتفاقية عدة أساليب لقياس المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية المتعلقة بالنشاط المصرفي، كما سمحت للمصارف الاختيار بين تلك الأساليب بشرط استيفاء مجموعة من المتطلبات الكمية والنوعية، وتم إضافة دعامتين نوعيتين للدعامة الأولى وهما المراجعة الرقابية وانضباط السوق.

سيتم التطرق ضمن هذا المبحث إلى المطالب التالية:

❖ المطلب الأول: الجوانب الأساسية لاتفاقية بازل II؛

❖ المطلب الثاني: هيكل اتفاقية بازل II؛

❖ المطلب الثالث: أساليب قياس المخاطر وفق اتفاقية بازل II.

المطلب الأول: الجوانب الأساسية لاتفاقية بازل II

سيتم التطرق من خلال هذا المطلب إلى النقاط التالية:

1- تعريف اتفاقية بازل II؛

2- أهداف اتفاقية بازل II؛

3- مميزات اتفاقية بازل II.

1. تعريف اتفاق بازل II:

شهد النظام المالي العالمي تغييرات كبيرة منذ إصدار اتفاقية بازل الأولى، ازداد تقلب الأسواق المالية وعرّف الابتكار المالي تطوراً كبيراً، وكانت هناك اضطرابات اقتصادية أسفرت عن أزمات مالية كأزمة دول شرق آسيا في عام 1997 وأزمة دول أوروبا الشرقية في عام 1998، أصبحت المخاطر التي تواجهها المصارف النشطة دولياً معقدة جداً؛ ونتيجة لذلك أصبح هناك قلق متزايد حول اتفاقية بازل الأولى ومدى قدرة متطلبات رأس المال في تغطية المخاطر الحقيقية التي ينطوي عليها العمل المصرفي، بعبارة أخرى كان هناك اعتقاد بأن اتفاق بازل I لم يكن حساساً للمخاطر بما فيه الكفاية ويلزم تحسين أنظمة قياس المخاطر والتحكم فيها.

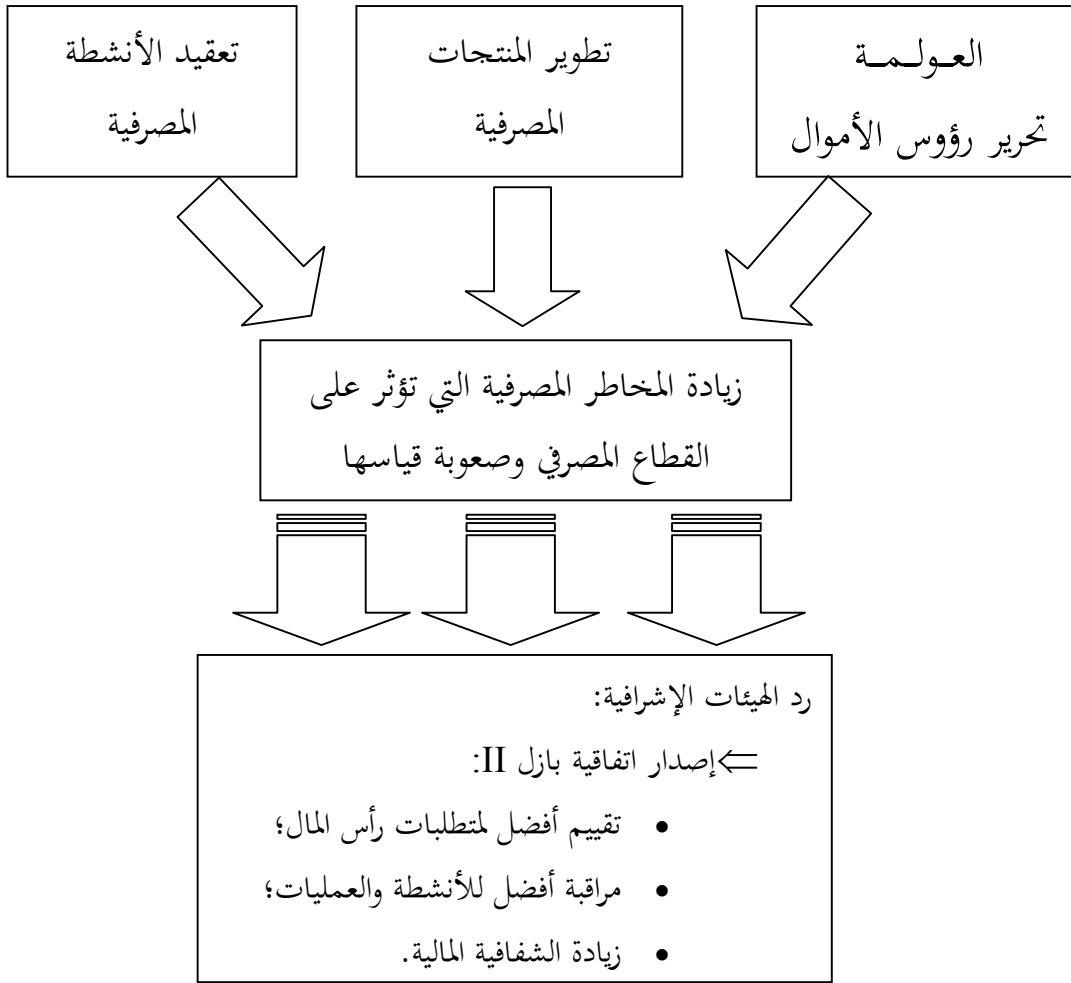
في عام 1999 بدأت لجنة بازل مشاورات أدت إلى إصدار اتفاق جديد هو مقررات بازل الثانية، ومن المفروض أن يكون أكثر انسجاماً مع التعقيدات التي عرفها العالم المالي، وتهدف اتفاقية بازل الثانية إلى توفير نظم أكثر شمولاً لقياس المخاطر المصرفية، إلا أن أهدافه الأساسية ظلت كما هي: تعزيز سلامة وأمن النظام المصرفي وتعزيز ظروف المنافسة العادلة بين المصارف. بحلول عام 2006 تم الانتهاء من صياغة اتفاقية بازل الثانية، وتمثل أحد الجوانب المهمة لهذا الاتفاق زيادة استخدام الأنظمة الداخلية للمصارف كمدخل لتقييم المخاطر وحساب رأس المال، بالإضافة إلى الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال تَضَمَّن اتفاق بازل II ركيزتين إضافيتين هما: عملية المراجعة الإشرافية وانضباط السوق، جميع هذه الركائز الثلاث يعزز بعضها البعض¹.

عندما بدأ التفكير في تعديل اتفاق بازل I في نهاية التسعينات استقر الرأي وتحت تأثير رئيس لجنة بازل في ذلك الوقت ماكدونج (McDonaugh) بأن لا يقتصر الأمر على مراجعة متطلبات رأس المال، بل يجب معالجة القضية الأساسية للمصارف وهي إدارة المخاطر، وأن تتوسع أهداف الرقابة لضمان استقرار النظام المالي في مجموعه وليس فقط مجرد ضمان استقرار المصرف وكفاءة إدارته؛ وهكذا فإن اتفاقية بازل II هي في الواقع حصيلة هذه المقترحات، وقد تضمن اتفاق بازل الجديد ثلاثة دعائم رئيسية، الأولى تتعلق بكفاية رأس المال والدعامة الثانية خاصة بعمليات المراجعة الرقابية على المصارف أما الدعامة الثالثة فتتعلق بانضباط السوق وما يرتبط بها من شفافية في نشر المعلومات².

¹ Hennie Van Greuning, Sonja BrajovicBratanovic, **Analyzing Banking Risk : A Framework for Assessing Corporate Governance and Risk Management**, 3 rd Edition, The World Bank, 2009, p : 124.

² الملامح الأساسية لاتفاق بازل 2 والدول النامية، الاجتماع السنوي الثامن والعشرين لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2004، ص: 16-17.

الشكل 1 أسباب إصدار اتفاقية بازل II



Source : Sylvie Taccola-Lapierre, "Le Dispositif Prudentiel Bale 2 autoévaluation et contrôle interne : une application au cas français", Thèse de doctorat, Sciences de Gestion, Université du Sud Toulon-Var, France, 2008, p : 100.

نتيجة للتطور الكبير الذي شهده القطاع المالي والمصرفي خلال السنوات الماضية، الناتج عن تحرير رؤوس الأموال وتطور المنتجات المصرفية، والذي أدى إلى حدوث اضطرابات اقتصادية وأزمات مصرفية، حيث أصبحت المخاطر التي تواجه المصارف أكثر تعقيداً، ولم تعد اتفاقية بازل I كافية لتغطية كافة المخاطر المحيطة بالأنشطة المصرفية، ما أدى بالهيئات الإشرافية الدولية إلى إصدار اتفاقية بازل II، من أجل الحفاظ على سلامة ومتانة النظام المالي.

2. أهداف اتفاقية بازل II:

- تسعى لجنة بازل للمحافظة على الاستقرار المصرفي العالمي وتحقيق فرص المنافسة العادلة بين المصارف الناشطة دولياً، وفي سعيها لتحقيق هذه الغاية سطرت لجنة بازل مجموعة من الأهداف هي¹:
- تطوير طرق قياس المخاطر وإدارتها؛ من خلال زيادة استخدام تقييمات المخاطر التي تقدمها الأنظمة الداخلية للمصارف كمدخلات في حساب رأس المال؛
 - توفير مجموعة من الخيارات لتحديد متطلبات رأس المال لمخاطر الائتمان والمخاطر التشغيلية والسماح للمصارف والمشرفين باختيار الأساليب الأكثر ملائمة لعملياتها وبنيتها التحتية المالية؛
 - تبني نهج أكثر تطوراً وتقدماً للإشراف على متطلبات رأس المال، والذي يتمتع بالقدرة على التطور بمرور الوقت لمواكبة تطورات السوق والتقدم في ممارسات إدارة المخاطر؛
 - الموازنة قدر المستطاع بين حجم رأس المال المطلوب وحجم المخاطر التي يتعرض لها المصرف؛
 - الحث على الالتزام بالحدود الدنيا لرأس المال من أجل ضمان الاستقرار وسلامة النظام المالي العالمي؛
 - تركيز الاتفاقية على المصارف الناشطة دولياً، على الرغم من أن مبادئها مناسبة للتطبيق على جميع المصارف ذات المستويات المختلفة من التعقيد والتطور؛
 - زيادة درجة الشفافية بالنسبة للمخاطر التي يتعرض لها المصرف ووجوب الإفصاح عن المعلومات الكافية وفي الوقت المناسب للمشاركين في السوق؛
 - مراقبة المخاطر التي يتعرض لها المصرف والتحكم فيها من خلال متطلبات رأس المال أو عن طريق المراجعة الرقابية.
 - مواصلة إشراك الصناعة المصرفية في مناقشة الممارسات السائدة لإدارة المخاطر، بما في ذلك الممارسات الرامية إلى وضع مقاييس كمية للمخاطر ورأس المال الاقتصادي.

¹ أنظر: - بريس عبد القادر، "إدارة المخاطر المصرفية وفقاً لمقررات بازل 2 و 3 ومتطلبات تحقيق الاستقرار المالي والمصرفي العالمي ما بعد الأزمة المالية العالمية"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 29، 2013، ص: 34-35.

- Amr Mohamed El Tiby, **Islamic Banking : How to Manage Risk and Improve Profitability**, John Wily & Sons, 2011, p : 106 -107.

3. مميزات اتفاقية بازل II:

يمكن أن نلخص أهم الخصائص التي جاءت بها مقترحات اتفاقية بازل II فيما يلي¹:

3.1. نظرة متكاملة للمخاطر: لا شك أن صدور اتفاق بازل I مثل قفزة نوعية في إدارة المخاطر لدى

المصارف وحقق قدر من التناسق في الرقابة على المصارف بين الدول، فالأول مرة يوضع اتفاق دولي لقياس نسبة كفاية رأس المال بما يضمن الحد الأدنى لمواجهة المخاطر الائتمانية كما تميز هذا الاتفاق ببساطته وسهولة تطبيقه؛ وقد أثبت هذا الاتفاق محدوديته نتيجة للتطور التكنولوجي وأساليب إدارة المخاطر الجديدة وتغير البيئة الاقتصادية، ومن هنا جاء الإصدار الجديد لمعيار كفاية رأس المال (بازل II) بنظرة أوسع وأشمل للمخاطر وأن الأمر لا يقتصر فقط على مواجهة المخاطر الائتمانية بل أن هناك مخاطر أخرى وبخاصة المخاطر التشغيلية، زيادة على أن مواجهة المخاطر لا يقتصر على توفير حد أدنى من رأس المال فقط، بل يتطلب توافر منظومة كاملة من مبادئ الإدارة السليمة للمصارف والتحقق من الالتزام بها؛ ومن هنا تمت إضافة دعامين اثنتين إلى جانب الدعامة الأولى وهما الدعامة الثانية المتعلقة بعمليات المراجعة الرقابية، والدعامة الثالثة المتمثلة في انضباط السوق.

3.2. حساسية أكبر للسوق في تقدير المخاطر: غلب على اتفاق بازل I التقدير التنظيمي، فالقروض

لدول ومصارف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خالية من المخاطر وماعدا هذه الدول فيخضع لنسبة 8 % كحد أدنى لرأس المال لمواجهة تلك المخاطر، وهكذا فإن عملية تقييم المخاطر أشبه بعملية ميكانيكية حساسية بعيداً عن تقديرات السوق لهذه المخاطر؛ وجاء اتفاق بازل II لإعطاء مزيد من الاحتكام للسوق لتقييم المخاطر، والفكرة الأساسية لمفهوم المخاطرة في اتفاق بازل الجديد هو أنها أصبحت أكثر حساسية لتقديرات السوق؛ إن الاتجاه العام لاتفاق بازل II هو دفع المصارف على وضع نظم داخلية لتقييم المخاطر وفقاً لنظرة السوق؛ وعلى الرغم من هذا فإن اتفاق بازل احتفظ بالأسلوب التنظيمي في تقدير المخاطر فيما يتعلق بالمنهج المعياري وذلك من أجل مساعدة المصارف الصغيرة والمتوسطة وخاصة في الدول النامية على الاستمرار بالعمل بمعايير متطلبات رأس المال نظراً لأن قدراتها قد لا تساعدها على تطوير نماذج داخلية لتقدير المخاطر.

3.3. إلغاء التمييز مع زيادة المرونة: اتفاق بازل I كان قد ميز بين مجموعتين من الدول، دول عالية

المخاطر ودول متدنية المخاطر؛ وجاء اتفاق بازل II والذي يعتمد على تقديرات السوق وألغى هذا

¹ راجع: الملامح الأساسية لاتفاق بازل 2 والدول النامية، مرجع سابق، ص: 19-23.

التفريق بين الدول، فالسوق وحدها هي التي لها القدرة على تقييم المخاطر، فقد كان اتفاق بازل I له معيار كمي ثابت يطبق على كل العمليات، وإذا كان لسهولة هذا المعيار ميزة وخاصة عند بداية وضع معيار دولي لكفاية رأس المال، فإن هذه البساطة مع مرور الوقت حالت دون مراعاة طبيعة المخاطر وحجمها، ومن هنا جاء اتفاق بازل II موفراً مزيداً من المرونة أمام المصارف في اختيار النظم والأساليب لتحديد متطلبات رأس المال التي تتلاءم مع ظروفها الاقتصادية وحجم المصرف.

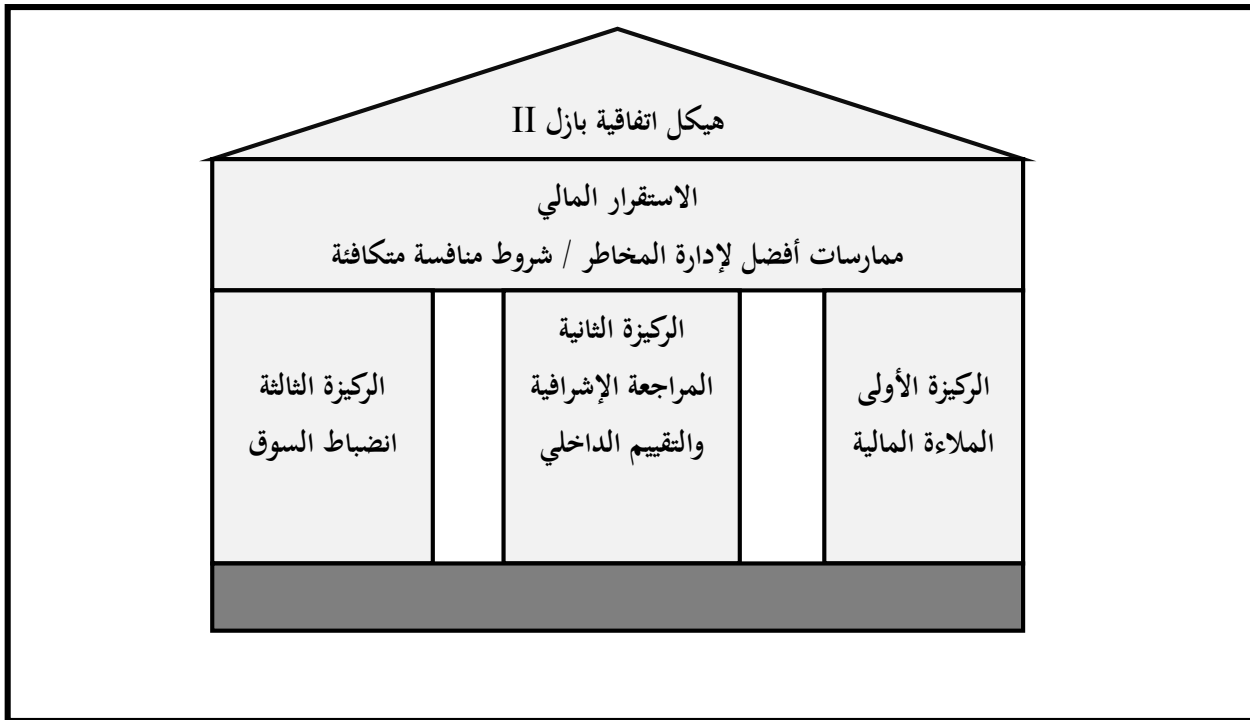
المطلب الثاني: هيكل اتفاقية بازل II

سيتم التطرق من خلال هذا المطلب إلى النقاط التالية:

- 1- الركيزة الأولى الملاءة المالية؛
- 2- الركيزة الثانية مراجعة السلطات الرقابية؛
- 3- الركيزة الثالثة انضباط السوق؛
- 4- مقارنة بين اتفاقية بازل I واتفاقية بازل II.

يتكون اتفاق بازل II من ثلاث ركائز أساسية متكاملة، صممت لدعم أهداف الاستقرار المالي وتحقيق ممارسات أفضل لإدارة المخاطر، هذه الركائز هي:

الشكل 2 الإطار الهيكلي لاتفاقية بازل II



Source : Laurent Balthazar, **From basel 1 To Basel 3 : The Integration of State of Art Risk Modeling in Banking Regulation**, Palgrave Macmillan, 2006, p : 45.

1. الركيزة الأولى الملاءة المالية:

تمثل الركيزة الأولى في تحديد متطلبات رأس المال الذي يجب على المصارف الاحتفاظ به لتغطية المخاطر المحتملة، أقرت لجنة بازل على نفس معدل كفاية رأس المال الذي وضع في اتفاق 1988، حيث يشكل رأس المال التنظيمي نسبة 8% من مجموع الأصول المرجحة بالمخاطر، يغطي الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال حسب اتفاقية بازل الثانية ثلاثة أنواع رئيسية من المخاطر وهي: المخاطر الائتمانية، مخاطر السوق والمخاطر التشغيلية، وأقرت لجنة بازل على نفس مفهوم رأس المال والمتمثل في رأس المال الأساسي ورأس المال المساند، وقد أجريت تعديلات جذرية على نظام الأوزان فلم تعد الأوزان تعطى حسب هوية المقترض بل أصبحت مرتبطة بدرجة التصنيف الممنوحة للقروض من قبل وكالات التصنيف الدولية وحسب معايير محددة، كما تم تقديم مجموعة من النظم المتطورة لتقييم المخاطر الائتمانية والتشغيلية¹.

1.1. مكونات رأس المال التنظيمي:

يتكون رأس مال المصارف من ثلاثة شرائح، الشريحة الأولى وتسمى رأس المال الأساسي وتسمى الشريحة الثانية والثالثة برأس المال المساند، مكونات رأس المال بموجب اتفاقية بازل الثانية هو نفسه الوارد في اتفاق بازل الأول، وتضم كل شريحة من الشرائح العناصر التالية²:

- **الشريحة الأولى:** من الخصائص التي يتميز بها هذا المستوى من رأس المال هي أن يكون دائماً، ومصدراً، ومدفوعاً بالكامل وقادر على استيعاب الخسائر داخل المصرف بشكل مستمر، ومن بين أهم مكوناته: الأسهم العادية أو حقوق الملكية + الأرباح المحتجزة + الأسهم الممتازة غير القابلة للاستبدال. أدى الضغط على رأس المال من المستوى الأول إلى زيادة استخدام أدوات رأس مال مبتكرة لأغراض كفاية رأس المال، وحدد الحجم المسموح به بـ 15% كحد أقصى من المستوى الأول.
- **الشريحة الثانية:** تتضمن الالتزامات الرأسمالية التي يتم استردادها في نهاية المطاف أو التي تحتوي على رسوم إلزامية مقابل دخل مستقبلي سواء كانت الأرباح متاحة أم لا، تتكون هذه الشريحة من العناصر التالية: احتياطات إعادة تقييم الأصول + المخصصات العامة واحتياطات الخسائر + أدوات رأس المال المحجينة (الأسهم الممتازة القابلة للاسترداد) + القروض المساندة أو الثانوية، ويجب أن لا يتجاوز المستوى الثاني من رأس المال مستوى الشريحة الأولى.

¹ بريش عبد القادر، زهير غراية، "مقررات بازل 3 ودورها في تحقيق مبادئ الحوكمة وتعزيز الاستقرار المالي والمصرفي العالمي"، مجلة الاقتصاد والمالية، 2015، ص: 103 - 104.

² Hennie Van Greuning, Sonja BrajovicBratanovic, Op.Cit, p : 127 – 130.

- الشريحة الثالثة: في عام 1996 أضافت لجنة بازل هذه الشريحة من أجل تغطية المخاطر السوقية التي تنبع من الأسهم وأدوات الدين بالإضافة العملات الأجنبية والسلع، تتكون أدوات رأس المال من المستوى الثالث في الغالب من الديون الثانوية قصيرة الأجل.

2.1. حساب الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال:

يتم حساب معدل كفاية رأس المال عن طريق حساب رأس المال التنظيمي وتحديد الأصول المرجحة بالمخاطر الائتمانية والسوقية والتشغيلية؛ الحد الأدنى لكفاية رأس المال المعتمد من قبل لجنة بازل هو 8 % من الأصول المرجحة بالمخاطر، بحيث يجب أن يكون مستوى الشريحة الأولى 4 % على الأقل من حجم الأصول المرجحة بالمخاطر، وأن لا تتجاوز نسبة الشريحة الثانية مستوى الشريحة الأولى؛ يتم تحديد الأصول المرجحة بالمخاطر عن طريق ضرب متطلبات رأس المال لمخاطر السوق والمخاطر التشغيلية في معامل 12.5 وإضافة الناتج المتحصل عليه إلى مجموع الأصول المرجحة بالمخاطر الائتمانية، وعليه فإن معادلة كفاية رأس المال تكون وفق الصيغة التالية¹:

$$\text{معدل كفاية رأس المال} = \frac{\text{إجمالي رأس المال (شريحة الأولى + شريحة الثانية + شريحة الثالثة)}}{\text{(الأصول المرجحة بالمخاطر + متطلبات رأس المال لمخاطر السوق * 12.5) + (متطلبات رأس المال لمخاطر التشغيلية * 12.5)}} \leq 8\%$$

2. الركيزة الثانية مراجعة السلطات الرقابية:

تتطلب عملية المراجعة قيام السلطات الرقابية بالتأكد من أن كل مصرف لديه إجراءات داخلية متينة تساعد على تقييم كفاية رأس المال مبنيا على تقييم مفصل للمخاطر لديه؛ إن الإطار الجديد يشدد على أهمية أن يمتلك كل مصرف نظام متطور لتقييم العملية الداخلية لكفاية رأس المال يتماشى مع مخاطر المصرف وبيئته الرقابية، أهم أوجه هذا النظام هي²:

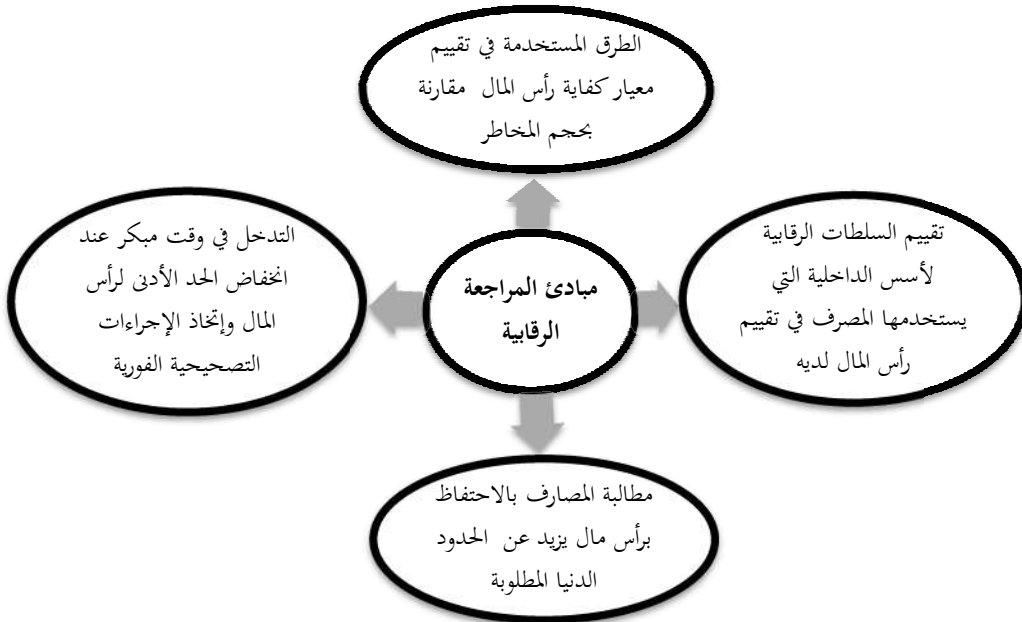
- إلمام كل من مجلس الإدارة والإدارة العليا بالمصرف بدرجة المخاطر؛
- تقييم متين لكفاية رأس المال؛
- تقييم شامل للمخاطر؛
- مراجعة لأنظمة الرقابة الداخلية.

¹ Hennie Van Greuning, Sonja BrajovicBratanovic, Op.Cit, p : 130 – 131.

² شقيري نوري موسى وآخرون، مرجع سابق، ص: 277-278.

- تتمثل مسؤولية السلطات الرقابية في تقييم الطرق التي يقيم بها المصرف احتياجاته من رأس المال مقارنة مع حجم المخاطر، وبالتالي فإن الرقابة الداخلية التي يقوم بها المصرف ستكون خاضعة لرقابة السلطات الرقابية أينما وجدت ذلك مناسبا وضروري؛ هناك أربعة مبادئ أساسية تقوم عليها المراجعة الرقابية هي:
- أن يكون للمصرف إجراءات يستخدمها في تقييم مدى كفاية رأس المال مقارنة بحجم المخاطر ومع امتلاكه لإستراتيجية للإبقاء على مستويات كافية من رأس المال؛
 - على السلطات الرقابية القيام بتقييم ومراجعة الأسس الداخلية التي يستخدمها المصرف لتقييم رأس المال لديه، وكذلك مقدرة المصارف على مراقبة وضممان التقيد بالنسب المفروضة من السلطات الرقابية وعلى هذه الأخيرة اتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة في حالة إخلال المصرف بهذه النسب؛
 - على المصارف الاحتفاظ بنسب رأس مال تزيد عن الحد الأدنى المقرر، كما أنه يحق للسلطات الرقابية أن تطلب من المصارف الاحتفاظ بنسب رأس مال تزيد عن النسب الدنيا المقررة؛
 - على السلطات الرقابية التدخل في أوقات مبكرة لمنع انخفاض الحد الأدنى من رأس المال المقرر لمواجهة المخاطر وأن تطلب من المصرف اتخاذ تدابير تصحيحية فورية في حالات انخفاض النسب الدنيا المقررة.

الشكل 3 مبادئ المراجعة الرقابية



المصدر: من إعداد الطالب.

3. الركيزة الثالثة انضباط السوق:

إن استقرار السوق لا يعني بالضرورة ثبات أسعار الأصول، حيث يمكن للأسواق أن تكون مستقرة وبها تقلب شديد للأسعار، إلا أن استقرار الأسواق يعني بصفة عامة غياب التقلبات ذات العواقب الوخيمة على

الاقتصاد؛ لقد اهتمت لجنة بازل بانضباط السوق من خلال السعي إلى الحد من المخاطر التي يتعرض لها كالتقلبات التي تعرفها أسعار الصرف الأجنبي وأسعار الفائدة، وذلك عن طريق وضع العديد من المعايير من بينها اتفاقية بازل II للرقابة المصرفية والتي وضعت ركيزة خاصة بانضباط السوق دعت من خلالها إلى مزيد من الإفصاح والشفافية، واللذان يعتبران أمرين ضروريين لاستقرار الأسواق¹.

3.1. مفهوم الركيزة الثالثة:

تأتي هذه الركيزة استكمالاً للركيزتين الأولى والثانية، والمتمثلة في مجموعة من متطلبات الإفصاح التي تسمح للمشاركين في السوق بتقييم الحالية المالية للمصرف وحجم المخاطر التي يتعرض لها، تساعد هذه الركيزة الهيئات الإشرافية والمصارف على إدارة المخاطر ودعم الاستقرار المالي، إلى جانب تلافي إغراق السوق بالمعلومات السيئة المضللة التي يصعب استخدامها في تقييم المخاطر الفعلية التي تواجه المصارف².

تشكل الركيزة الثالثة نظام الإفصاح للمصارف، بغرض توفير الشفافية الكافية للمستثمرين لضمان أن السعر الذي تدفعه المصارف لزيادة رأس المال من السوق يعكس مستوى المخاطر التي يتحملها المصرف؛ أساس نهج الركيزة الثالثة هو الفكرة القائمة على إمكانية استفادة الهيئات الإشرافية من تسعير السوق كمساعد لعملية الإشراف، تكمن الفكرة في أنه كلما زادت المعلومات لدى الأطراف المقابلة حول المصرف كلما كان موقفهم أفضل لاتخاذ قرارات بشأن المخاطر النسبية التي يتعرض لها المصرف، وهذا سيعطي الفرصة للمشرفين لرؤية المصارف التي تعتبرها الأسواق أنها ذات مخاطر عالية نسبياً من أجل اتخاذ التدابير الصحيحة³.

3.2. متطلبات الإفصاح حسب الركيزة الثالثة:

تتطلب الركيزة الثالثة من اتفاقية بازل الثانية زيادة درجة إفصاح المصارف عن هيكل رأس المال ونوعية وبنية المخاطر وسياساتها المحاسبية في تقييم أصول المصارف والتزاماتها وطرق تكوين المخصصات، وأنظمتها الداخلية لتقدير حجم رأس المال المطلوب، والمعلومات الكمية والنوعية عن المراكز المالية للمصارف وأدائها العام؛ فالإفصاح

¹ خولة جاسم محمد، موفق عبد الحسين محمد، "أثر تطبيق الركيزة الثالثة لمقررات بازل 2 في كفاءة المكونات المعنوية لعوامل مخاطر رأس المال المصرفي"، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 8، العدد 24، 2013، ص: 40.

² محمد محمود المكاوي، البنوك الإسلامية ومآزق بازل من منظور المطالبات والاستيفاء مقررات بازل 1 و2 و3، دار الفكر والقانون، المنصورة، مصر، 2011، ص: 167.

³ Simon Gleeson, **International Regulation of Banking : Capital and Risk Requirements**, Second Edition, Oxford University Press, 2012, p : 523.

فعال وضروري لتمكين الأطراف الفاعلة في السوق من تقييم المخاطر التي يواجهها المصرف، ولكي يكون الإفصاح فعالاً لا بد من الإفصاح عن المعلومات التالية¹:

- تركيبة رأس المال؛
- المخاطر التي تواجه المصارف مثل مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية وطرق تقييمها؛
- شرح نظام التصنيف؛
- تفاصيل عن آجال الاستحقاق، حجم الديون المتعثرة ومخصصات الديون المشكوك فيها؛
- الهيكل التنظيمي لوظائف إدارة مخاطر الائتمان؛
- تفصيل المحافظ المالية حسب التصنيف الائتماني لكل قطاع؛
- نسب احتمال التخلف عن السداد لكل شريحة مصنفة؛
- أساليب تقليل المخاطر ومعالجة البيانات.

4. مقارنة بين اتفاقية بازل I واتفاقية بازل II:

هناك العديد من أوجه الاختلاف بين مقررات بازل I ومقررات بازل II، وفيما يلي نذكر أهم الاختلافات بين الاتفاقيتين²:

4.1 مفهوم رأس المال: حسب مقررات بازل II المتعلقة بالحد الأدنى لمتطلبات رأس المال تم إدراج

وإدخال كافة المخاطر التي يتعرض لها المصرف في حساب رأس المال المطلوب دون الاكتفاء بالمخاطر الائتمانية إلى جانب مخاطر الدول الذي كان مستخدماً في مقررات بازل I؛ وتم إدخال تعديلات واضحة على طرق قياس التصنيف الائتماني، وتم السماح للمصارف باستعمال التصنيف الائتماني الصادر عن وكالات التصنيف المتخصصة لدقة بياناتها.

يغطي اتفاق بازل II مخاطر أكثر من تلك التي يغطيها اتفاق بازل I، فهو يأخذ بعين الاعتبار مخاطر العمليات خارج الميزانية كالمشتقات مقارنة باتفاق بازل I الذي يعامل جميع الحسابات معاملة واحدة من حيث وزن المخاطر³.

¹ حسين جواد كاظم، منذر جبار داغر، "القطاع المصرفي في العراق ومعوقات التكيف مع معيار الرقابة المصرفية بازل 2"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 2، العدد 9، العراق، 2008، ص: 187.

² ماجدة أحمد شلي، "الرقابة المصرفية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية ومعايير لجنة بازل"، مؤتمر تشريعات عمليات البنوك بين النظرية والتطبيق، جامعة اليرموك، الأردن، 22 - 24 ديسمبر 2002، ص: 49-50.

³ محمد محمود المكاوي، مرجع سابق، ص: 170.

4.2. أوزان المخاطر الترجيحية: حسب مقررات بازل I تتراوح أوزان المخاطر الترجيحية بين 0 % و 100 % وذلك طبقاً لنوع العملة محلية كانت أم أجنبية وكذلك حسب آجال استحقاق القروض المختلفة، أو وفقاً لتصنيف الدول أهي تنتمي لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أو تنتمي لباقي دول العالم؛ أما حسب مقررات بازل II فتم تعديل أوزان المخاطر فيما يتعلق بالتقييم السيادي للدول وتقييم المصارف لتتراوح بين (0 %، 20 %، 50 %، 100 %، 150 %).

الجدول 4 مقارنة تصنيف الجدارة الائتمانية بين اتفاقية بازل I واتفاقية بازل II

مستوى الجدارة الائتمانية	AAA إلى	A+ إلى A-	BBB+ إلى	BB+ إلى	دون	غير مصنف
وزن المخاطرة حسب بازل I	100 %	100 %	100 %	100 %	100 %	100 %
وزن المخاطرة حسب بازل II	20 %	50 %	100 %	100 %	150 %	100 %

المصدر: حبيب ليان فريد، مقررات كفاية رأس المال بين النشأة والتطوير، اتحاد شركات الاستثمار، 2019، ص: 18.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أنه وفقاً لاتفاقية بازل I لم يكن هناك تفريق بين الجدارة الائتمانية للمؤسسات أي جميع مستويات الجدارة الائتمانية كانت متساوية في الوزن الترجيحي للمخاطر، على خلاف لما هو عليه الحال في اتفاقية بازل II التي كانت أكثر تفصيلاً.

4.3. دور مؤسسات التصنيف الائتماني الدولية: في اتفاقية بازل II تزايد دور مؤسسات التصنيف الائتماني الخارجية، والتي أصبح لها اليد العليا سواء في عملية تقييم الدول أو المصارف أو الشركات؛ وأصبحت الشركات مجبرة على اللجوء لتلك الوكالات لتقييمها حتى تتمكن من الحصول على التمويل اللازم.

4.4. تعزيز دور التقييم والرقابة الداخلية والخارجية: اقترحت بازل II على المصارف استخدام الأنظمة المناسبة لتقييم المخاطر بما يضمن كفاية رأس المال مع توفير الاحتياجات المالية المستقبلية، وقد اهتمت معايير بازل II بمراعاة الموضوعية في تصنيف المخاطر حيث سمح للمصارف الاختيار بين عدة أنظمة لتحديد المخاطر وقياسها.

الجدول 5 مقارنة بين اتفاقية بازل I واتفاقية بازل II

بازل II	بازل I	
<ul style="list-style-type: none"> - الحد الأدنى من متطلبات رأس المال؛ - المراجعة الرقابية؛ - انضباط السوق والإفصاح. 	<ul style="list-style-type: none"> - الحد الأدنى لمعيار كفاية رأس المال. 	الركائز
<ul style="list-style-type: none"> - مخاطر الائتمان؛ - مخاطر السوق؛ - مخاطر التشغيل. 	<ul style="list-style-type: none"> - المخاطر الائتمانية. 	المخاطر
<ul style="list-style-type: none"> - تعدد أساليب الحساب حسب نوع المخاطرة وما يرتبط بها من حساب رأس المال. 	<ul style="list-style-type: none"> - طريقة موحدة لحساب الحد الأدنى لرأس المال. 	طرق قياس المخاطر

المصدر: حبيب ليان فريد، مقررات كفاية رأس المال بين النشأة والتطوير، اتحاد شركات الاستثمار، 2019، ص: 18.

بالنظر إلى الجدول السابق، نرى أن اتفاقية بازل I كانت بسيطة مقارنة باتفاقية بازل II، حيث نلاحظ أن اتفاقية بازل I ركزت فقط على المخاطر الائتمانية وأهملت باقي المخاطر، في حين نرى أن اتفاقية بازل II توسعت وغطت مخاطر أكبر من بينها المخاطر التشغيلية؛ كما أن أساليب قياس المخاطر لحساب متطلبات رأس المال تعددت حسب نوع المخاطرة في اتفاقية بازل II، وأعطيت للمصارف مرونة أكبر في اختيار الأسلوب الذي يناسب نشاطها وحجمها مقارنة باتفاقية بازل I التي وضعت طريقة موحدة لحساب متطلبات رأس المال. كما نلاحظ أن في اتفاقية بازل II تم إضافة دعامين اثنتين هما المراجعة الرقابية وانضباط السوق من أجل ضمان استقرار النظام المالي في مجموعه وليس فقط مجرد ضمان استقرار المصرف وكفاءة إدارته.

المطلب الثالث: أساليب قياس المخاطر وفق اتفاقية بازل II

على عكس اتفاقية بازل I التي تطبق منهج "مقاس واحد يناسب الجميع"، فإن اتفاقية بازل II قدمت العديد من الخيارات لتقييم المخاطر التي تواجه المصارف من أجل حساب متطلبات رأس المال. ومن خلال هذا المطلب، سيتم مناقشة النقاط التالية:

1- المخاطر الائتمانية؛

2- المخاطر التشغيلية؛

3- مخاطر السوق؛

4- إيجابيات وسلبيات اتفاقية بازل II.

1. المخاطر الائتمانية:

1.1. تعريف المخاطر الائتمانية: وهي المخاطر الحالية أو المستقبلية الناجمة عن عدم قيام العميل بالوفاء

بالتزاماته تجاه المصرف في الوقت المناسب والتي يمكن أن تؤثر على إيرادات المصرف ورأس ماله، تعتبر القروض من أهم مصادر المخاطر الائتمانية، ويذكر أن مخاطر الائتمان موجودة في عمليات المصرف سواء كانت داخل الميزانية أو خارجها¹.

ويمكن تعريف مخاطر الائتمان على أنها مخاطر فشل الطرف المقابل في الوفاء بالتزاماته بالشروط المتفق عليها، ومن بين مخاطر الائتمان الشائعة مخاطر المعاملات المتعلقة بمعاملات تجارية أو قطاعية، ومخاطر المحفظات المالية الناشئة عن الائتمانات المركزة لقطاع معين أو الإقراض لعدد قليل من كبار المقترضين أو الإقراض لمجموعة كبيرة².

1.2. أساليب قياس المخاطر الائتمانية: تتيح لجنة بازل للمصارف الاختيار بين طريقتين لحساب

متطلبات رأس المال المتعلقة بالمخاطر الائتمانية، الطريقة الأولى هي تقييم المخاطر باستخدام الأسلوب المعياري بناءً على تصنيفات الائتمان الخارجية، أما الطريقة الثانية وهي استخدام نظام التصنيف الداخلي الخاص بها بشرط موافقة الهيئات الإشرافية.

1.2.1. الأسلوب المعياري: يحتوي هذا الأسلوب على أوزان مخاطر ثابتة تتوافق مع فئات المخاطر

المختلفة بناءً على التصنيفات التي تقدمها وكالات التصنيف الائتماني الخارجية المعتمدة، تتراوح أوزان المخاطر من 0% إلى 150% بناءً على فئة المخاطر، أما القروض غير المصنفة فحدد لها وزن خطر بنسبة 100%³. يقيس هذا الأسلوب مخاطر الائتمان على غرار اتفاق بازل I ولكن يمتاز هذا الأسلوب عن الاتفاقية السابقة أن لديه حساسية أكبر اتجاه المخاطر لأنه يعتمد على التصنيفات الائتمانية لمؤسسات التصنيف الخارجية لتحديد الأوزان التي تستخدم في حساب الأصول المرجحة بالمخاطر،

¹ إبراهيم كراسنة، أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، معهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي، ط 2، أبو ظبي، مارس 2010، ص: 40.

² Debajyoti Ghosh Roy, Bindya Kohli, Swati Khatkale, **Basel 1 to Basel 2 to Basel 3 : A Risk Management Journey of Indian Banks**, Journal of Management & Research, Vol 7, Issue 2/4, May 2013, p : 2.

³ Idem, p : 8.

والهيئات الإشرافية المحلية هي المسؤولة عن الاعتراف بوكالات التصنيف الخارجية وفقاً لمعايير محددة
كالموضوعية والاستقلالية والكشف عن منهجيات التقييم¹.

ويوضح الجدول التالي أوزان مخاطر الأصول داخل الميزانية، وذلك حسب نوع الطرف المقابل والتصنيف الائتماني
الذي تقدمه وكالات التصنيف الائتمانية:

الجدول 6 أوزان المخاطر الترجيحية المستخدمة لتقدير المخاطر الائتمانية حسب اتفاقية بازل II

نوع الالتزام	من AAA إلى AA -	من + إلى A -	من + BBB إلى BBB -	من + BB إلى B -	أقل من B -	غير مصنف
الحكومات والبنوك المركزية	0 %	20 %	50 %	100 %	150 %	100 %
المصارف الخيار 1 (بناءً على تصنيف الحكومة التي تم تأسيس المصرف فيها)	20 %	50 %	100 %	100 %	150 %	100 %
المصارف الخيار 2 (بناءً على تصنيف وكالات التصنيف الخارجية المعتمدة) للاتزامات طويلة الأجل	20 %	50 %	50 %	100 %	150 %	50 %
المصارف الخيار 2 (بناءً على تصنيف وكالات التصنيف الخارجية المعتمدة) للاتزامات قصيرة الأجل	20 %	20 %	20 %	50 %	150 %	20 %
الشركات بما فيها شركات التأمين	20 %	50 %	100 % (من +BBB إلى -BB)	150 % (أقل من -BB)		100 %
محافظ التجزئة التنظيمية	75 %					
الالتزامات المضمونة بالعقارات السكنية	35 %					
الالتزامات المضمونة بالعقارات التجارية	100 % (يسمح بوزن أقل للمخاطر تحت شروط الصارمة)					
القروض المستحقة (الأجزاء غير المضمونة بعد خصم المخصصات المحددة)	100 % أو 150 % (اعتماداً على درجة تغطية المخصصات)					
باقي الأصول الأخرى	على الأقل 100 %					

Source : Constantinos Stephanou, Juan Carlos Mendoza, **Credit Risk Measurement Under Basel 2 : An Overview and Implementation Issues for Developing Countries**, World Bank Policy Research Working paper N° 3556, April 2005, p : 17.

¹ Constantinos Stephanou, Juan Carlos Mendoza, **Credit Risk Measurement Under Basel 2 : An Overview and Implementation Issues for Developing Countries**, World Bank Policy Research Working paper N° 3556, April 2005, p : 17.

أما فيما يخص عناصر خارج الميزانية فيتم حسابها من خلال الخطوتين التاليتين¹:

● الأولى تحويل القيمة الاسمية للبند إلى معامل ائتماني لعناصر داخل الميزانية عن طريق ضربها بمعامل التحويل الخاص بها؛

● الثانية أن يتم ضرب ما تم الحصول عليه من الخطوة الأولى بوزن خطر ترجيحي مناسب للعنصر داخل الميزانية حسب نوع الالتزام، وفي حالة وجود ضمانات مؤهلة فإن أثر الضمان يحسب قبل الخطوة الأولى (أي تطرح من القيمة الاسمية ومن ثم تحول إلى معامل ائتماني)، تمنح لبدائل الائتمان المباشر معامل تحويل ائتماني يساوي 100 % مثل كفالات الدفع وكفالات الجمارك والاعتمادات المستندية مؤجلة الدفع واعتمادات الضمان.

1.2.2. أسلوب التصنيف الداخلي: يركز الأسلوب القائم على التصنيفات الداخلية على ثلاثة عناصر

رئيسية هي: أولاً مكونات المخاطر التي تتكون من التقديرات والتصنيفات المقدمة من المصارف و/أو الناتجة عن التقييمات الاحترازية، ثانياً دوال الترجيح التي تسمح بترجمة المخاطر المقدرة إلى أصول مرجحة ومن ثم إلى متطلبات رأس المال، وأخيراً الحد الأدنى من المتطلبات الكمية والنوعية المتعلقة بحساب التقديرات وإتاحة تطبيق هذا الأسلوب على فئات معينة من المقترضين؛ يستند أسلوب التصنيف الداخلي إلى فرضية احتمال إعسار الطرف المقابل (الحكومات، المصارف، الشركات، العملاء الفرديين)؛ الهدف من هذا الأسلوب هو تقدير حجم رأس المال الاقتصادي اللازم لتغطية الخسائر غير المتوقعة في المحفظة الائتمانية، تغطي متطلبات رأس المال المتعلقة بالمخاطر الائتمانية الخسائر غير المتوقعة فقط والتي لم يتم تغطيتها من خلال المخصصات².

وينقسم أسلوب التصنيف الداخلي إلى صنفين هما³:

● **أسلوب التصنيف الأساسي:** وهو أسلوب يتيح للمصارف تقدير الملاءة المالية للمقترض عن طريق

معايير محددة، حيث يتم ترجمة ملاءة المقترض إلى تقديرات لتحديد الخسائر المستقبلية الممكنة التي يتركز عليها الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال؛

¹ إبراهيم تومي، "تكييف معايير السلامة في المصارف الإسلامية في ظل مقررات لجنة بازل الدولية: دراسة حالة مجموعة بنك البركة الإسلامي"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016-2017، ص: 206.

² Sylvie Taccola-Lapierre, "Le Dispositif Prudentiel Bale 2 autoévaluation et contrôle interne : une application au cas français", Thèse de doctorat, Sciences de Gestion, Université du Sud Toulon-Var, France, 2008, p : 116-117.

³ يوسف بوعيشاوي، فطيمة عليش، "إدارة المخاطر المصرفية وفقاً لمتطلبات بازل 1، 2، 3"، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 20، العدد 01، 2019، ص: 84.

• أسلوب التصنيف المتقدم: وهو الأسلوب الذي تعتمد فيه المصارف بنفسها في تقدير احتمال العجز عن السداد والتعرض عند التعثر والخسارة في حالة عدم السداد وآجال التسهيلات الائتمانية. لترجيح المخاطر يستوجب على المصرف حساب أربع معايير لكل قرض¹:

⇐ احتمال التخلف عن السداد (PD): أي احتمال عدم وفاء الطرف المقابل بالتزاماته المالية، يتم تقدير احتمال تخلف المقترض عن السداد باستخدام التصنيف المقدم من المصرف، يجب أن تقوم المصارف بالمقارنة بين معدلات التخلف عن السداد المسجلة وتقديرات احتمال التخلف عن السداد لكل فئات تصنيف؛

⇐ التعرض في حالة التخلف عن السداد (EAD): وهو يقابل المبلغ المستحق على الطرف المقابل في حالة تخلفه عن الوفاء بالتزامه في وقت محدد، بالنسبة للقرض فإن قيمة التعرض في حالة التخلف عن السداد تتوافق مع مبلغ رأس المال المتبقي المستحق والفوائد المستحقة غير المسددة، يتم تقييم جميع التعرضات قبل خصم المخصصات المحددة أو التحول إلى الخسائر الجزئية؛

⇐ يقيس معدل الاسترداد المبلغ أو مقدار التعرض الذي سيتمكن الطرف المقابل من سداده في وقت التخلف عن السداد؛ أما معدل الخسارة في حالة التخلف عن السداد (LGD): وهو المبلغ الذي لن يتم سداده وتحسب عن طريق طرح المبلغ المسترد من المبلغ المستحق على الطرف المقابل، يتم التعبير عن الخسارة في حالة التخلف عن السداد كنسبة مئوية من مبلغ التعرض (EAD)؛

⇐ الاستحقاق الفعلي للائتمان (EE): وهو الموعد النهائي المعطى للمقترض للوفاء بالتزاماته، وقد وضعت الهيئات الرقابية صيغ حسابية لفئات معينة من التعرض، وإذا كان هذا الأخير غير قابل للتحقيق فمن الممكن استخدام المدة القصوى المتبقية (بالسنوات) التي يحق فيها للمقترض الوفاء بكامل التزاماته.

ولحساب الحد الأدنى لرأس المال، يتم أولاً تقدير الخسائر المتوقعة المتمثلة في المخاطر العادية التي ينطوي عليها نشاط المصرف عن طريق المعادلة التالية²:

$$\text{Expected Loss} = \text{PD} * \text{LGD} * \text{EAD} * \text{M}$$

¹ Sylvie Taccola-Lapierre, Op.Cit, p : 117-118.

² Debajyoti Ghosh Roy, Bindya Kohli, Swati Khatkale, Op.Cit, p : 9.

ثانياً تقدير الخسائر غير المتوقعة، وهي ذلك الجزء من مخاطر الائتمان التي لا يمكن تسعيرها في المنتج المصرفي، وبالتالي يجب على المصارف توفير رأس المال لتغطيتها عن الأصول المرحة بالمخاطر، الخسارة غير المتوقعة هي ذلك التغير التصاعدي في المخاطر المتوقعة على مدى أفق زمني محدد، ويتم التعبير عنها بالمعادلة التالية:

$$UL = E * LGD * \sigma PD$$

حسب أسلوب التصنيف الأساسي، يتم حساب احتمال التخلف عن السداد (PD) عن طريق المصرف في حد ذاته، أما باقي القيم فتحددها الهيئات الإشرافية؛ أما في أسلوب التصنيف الداخلي المتقدم فإن كل القيم (PD, LGD, EAD, M) يتم تقديرها من قبل المصرف بناءً على البيانات التاريخية.

2. المخاطر التشغيلية:

2.1. تعريف المخاطر التشغيلية: وهي المخاطر الناتجة عن عدم كفاية أو فشل في الأنظمة والعمليات

الداخلية والموظفين أو نتيجة لأحداث خارجية، يشمل هذا التعريف المخاطر القانونية ويستثني المخاطر الإستراتيجية والسمعة¹.

2.2. أساليب قياس المخاطر التشغيلية: تقدم اتفاقية بازل ثلاثة طرق لحساب متطلبات رأس المال

المتعلقة بالمخاطر التشغيلية وتُحْتَمُ المصارف على الانتقال من أبسطها إلى أكثرها تعقيداً هي: أسلوب المؤشر الأساسي، الأسلوب المعياري وأسلوب القياس المتقدم؛ وتُمنح للمصارف ذات النشاط الدولي أو المعرضة لمخاطر تشغيلية كبيرة باستخدام الصيغ الأكثر تعقيداً من أسلوب المؤشر الأساسي، كما يسمح للمصرف باستخدام أسلوب المؤشر الأساسي لأجزاء معينة من أنشطته وأسلوب القياس المتقدم لأجزاء أخرى من النشاط بشرط استيفاء بعض المعايير؛ كما أنه لا يسمح للمصرف دون موافقة الهيئة الإشرافية من استخدام الأسلوب البسيط بعد استخدامه الأسلوب الأكثر تعقيداً بشرط استيفاء بعض الشروط².

2.2.1. أسلوب المؤشر الأساسي: يُعتبر من أبسط الأساليب، حيث يعتبر أن المخاطر التشغيلية

تناسب مع حجم أنشطة المصرف، ويتم تقديرها من خلال إجمالي الدخل مع استبعاد الربح أو الخسارة الناتجة عن بيع الأوراق المالية، وبالتالي فإن متطلبات رأس المال للمخاطر التشغيلية هي متوسط الدخل الإيجابي الإجمالي على مدار السنوات الثلاثة الماضية مضروباً في نسبة 15% لا توجد متطلبات محددة ينبغي على المصارف الالتزام بها حتى يتسنى لها استخدام هذا النموذج³. ويجب استبعاد السنوات التي

¹ Paragraphe N° 644, **Convergence Internationale de la Mesure et des Normes de Fonds Propres**, Comité de Bale sur le Contrôle Bancaire, Banque des Règlements Internationaux, Juin 2006, p : 157.

² paragraphe N° 647-648, **Convergence Internationale de la Mesure et des Normes de Fonds Propres**, Op.cit, p : 157.

³ Laurent Balthazar, Op.cit, p : 73.

يكون فيها الدخل الإجمالي سالباً أو معدوم من بسط ومقام النسبة، يمكن أن نعبر عن متطلبات رأس المال للمخاطر التشغيلية على النحو الموالي¹:

$$K_{IB} = [\sum(PB_{1.....n} * \alpha)]/n$$

حيث أن:

K_{IB} : متطلبات رأس المال وفقاً لأسلوب المؤشر الأساسي؛

$PB_{1.....n}$: الدخل السنوي الإجمالي على مدار ثلاث سنوات، بشرط يكون إيجابياً؛

α : هو معامل حددته لجنة بازل بنسبة 15 %، وهي نسبة رأس المال المطلوب الاحتفاظ بها؛

n : وتمثل عدد السنوات التي حددتها لجنة بازل بثلاث السنوات الماضية التي كان الدخل السنوي فيها الإيجابي.

2.2.2. الأسلوب المعياري: في هذا الأسلوب تم تقسيم الأنشطة المصرفية إلى ثمانية خطوط أعمال

(تمويل الشركات، أنشطة السوق، الخدمات المصرفية للأفراد، الخدمات المصرفية التجارية، الدفع والتسوية، وظائف الوكالة، إدارة الأصول وعمليات السمسرة بالتجزئة) ويتم حساب متطلبات رأس المال بضرب الدخل الإجمالي لكل خط أعمال في معامل (β) لكل خط أعمال حددته لجنة بازل، يمثل إجمالي متطلبات رأس المال للمخاطر التشغيلية متوسط ثلاث سنوات لمتطلبات رأس المال لجميع خطوط الأعمال، وحسب هذا الأسلوب يمكن إدخال متطلبات رأس المال السلبية (الناجمة عن الدخل السلبي) لأي خط عمل وتعويضها من خلال متطلبات رأس المال الإيجابية لباقي الخطوط الأخرى، وأما إذا كان إجمالي متطلبات رأس المال لجميع الخطوط لسنة معينة سالباً فإنها تصبح صفراً في بسط المعادلة، ويمكن التعبير عن متطلبات رأس المال حسب المعادلة التالية²:

$$K_{TSA} = \frac{\{\sum_{\text{années } 1-3} \max[\sum(PB_{1-8} * \beta_{1-8}), 0]\}}{3}$$

حيث أن:

K_{TSA} : متطلبات رأس المال وفق الأسلوب المعياري؛

PB_{1-8} : الدخل السنوي الإجمالي لكل خط من خطوط الأعمال؛

¹ paragraphe N° 649, **Convergence Internationale de la Mesure et des Normes de Fonds Propres**, Op.cit, p : 158.

² Paragraphe N° 652-654, **Convergence Internationale de la Mesure et des Normes de Fonds Propres**, Op.cit, p : 159-160.

β_{1-8} : وهي نسبة ثابتة حددتها لجنة بازل، وهي تمثل العلاقة بين مستوى رأس المال المطلوب والدخل الإجمالي لكل خط من خطوط الأعمال الثمانية، وقد تم تفصيل قيم β في الجدول التالي:

الجدول 7 قيم معامل β لحساب متطلبات رأس المال للمخاطر التشغيلية حسب الأسلوب المعياري

خطوط الأعمال	معامل β
تمويل الشركات	18 %
أنشطة السوق	18 %
الخدمات المصرفية للأفراد	12 %
الخدمات المصرفية التجارية	15 %
الدفن والتسوية	18 %
وظائف الوكيل	15 %
إدارة الأصول	12 %
عمليات السمسرة بالتجزئة	12 %

Source : **Convergence Internationale de la Mesure et des Normes de Fonds Propres**, Comité de Bale sur le Contrôle Bancaire, Banque des Règlements Internationaux, Juin 2006, p : 160.

وحتى يسمح للمصارف باستخدام هذا الأسلوب يجب عليها تلبية عدد من المتطلبات التشغيلية¹:

- يجب أن يشارك كل من مجلس الإدارة والإدارة العليا في الإشراف على إدارة المخاطر التشغيلية؛
- يجب أن يكون لدى المصارف الموارد الكافية لإدارة المخاطر التشغيلية في كل خط عمل وفي قسم التدقيق؛
- يجب أن تكون هناك وظيفة مستقلة لإدارة المخاطر التشغيلية، مع مسؤوليات واضحة لتتبع ورصد المخاطر التشغيلية؛
- يجب أن تكون هناك تقارير دورية عن التعرض للمخاطر التشغيلية والخسائر المادية؛
- يجب أن تخضع أنظمة إدارة المخاطر التشغيلية للمصارف للمراجعة المنتظمة من قبل المدققين الخارجيين أو المشرفين.

¹ Laurent Balthazar, Op.cit, p : 74.

2.2.3. أسلوب القياس المتقدم: تتيح الهيئات الإشرافية للمصارف تطوير نماذج داخلية لتقييم ذاتي

لمستوى المخاطر التشغيلية، ولا يوجد نموذج محدد موصى به من قبل المشرفين¹؛ من أجل استخدام هذا الأسلوب يتوجب على المصرف تقديم ضمانات للهيئات الإشرافية على أن مجلس إدارة المصرف وإدارته العليا هما من يشرفان على إدارة المخاطر التشغيلية، وأن للمصرف نظام إدارة مخاطر تشغيلية فعال ويتم تنفيذه بنزاهة وأن للمصرف الموارد الكافية التي تضمن استخدام هذا الأسلوب في خطوط الأعمال الرئيسية؛ ويخضع المصرف الذي يطبق هذا الأسلوب لفترة من المراقبة الأولية من قبل المشرفين للتأكد من سلامة وموثوقية هذا النهج، والهدف من هذا الأسلوب هو تقدير حجم الخسائر غير المتوقعة باستخدام بيانات الخسائر الداخلية والخارجية وتحليل سيناريوهات المخاطر وبيئة الأعمال وعوامل الرقابة الداخلية الخاصة بالمصرف، ويجب أن يكون هذا النظام قادراً على تخصيص متطلبات رأس المال للمخاطر التشغيلية عبر جميع خطوط الأعمال².

ويتم حساب رأس المال اللازم لمواجهة مخاطر التشغيل وفق هذا المنهج كما يلي³:

- تقسيم المصرف إلى خطوط أعمال السابقة الذكر في الأسلوب المعياري؛
 - تحديد مؤشرات التعرض للمخاطر Exposure Indicator (EI) لكل خط أعمال من قبل السلطات الرقابية، وتمثل مؤشرات التعرض لمخاطر التشغيل في: إجمالي الدخل، إجمالي الأصول، عدد الموظفين، إجمالي المكافآت، عدد العمليات وقيمتها، عدد الحسابات والقيمة الدفترية للأصول المادية؛
 - تجميع البيانات عن أحداث الخسائر التشغيلية Loss Event (LE) كالاختيال الداخلي، والاحتيال الخارجي، وممارسات العمالة وأمن مراكز العمل؛
 - حساب احتمال خسائر الحدث Probability of Loss Event (PE) والخسائر الناجمة عن وقوع الحدث Loss Given Event (LGE) من خلال البيانات التاريخية المتوافرة لدى المصرف.
- يتم تحديد الخسائر المتوقعة (EL) من حاصل ضرب LGE، PE، EI كما هو في المعادلة التالية:

$$EL_{ij} = PE_{ij} * LGE_{ij} * EI_{ij}$$

¹ Laurent Balthazar, Op.cit, p : 75.

² Amr Mohamed el Tiby, Op.Cit, p : 115.

³ إبراهيم تومي، مرجع سابق، ص: 223.

ويتم تقدير متطلبات رأس المال لكل خط من خطوط الأعمال من خلال ضرب الخسائر المتوقعة (EL) في معامل معين يتم تحديده من قبل الجهات الرقابية، ويتم تقدير إجمالي متطلبات رأس المال لمقابلة المخاطر التشغيلية لكافة الخطوط كما هو مبين في المعادلة التالية:

$$K_{AMA} = \sum_{ij} EL_{ij} * \gamma_{ij}$$

حيث أن:

1: هو خط العمل، و j: هو الحدث المسبب للخطر؛

K_{AMA} : متطلبات رأس المال لمواجهة المخاطر التشغيلية؛

EL_{ij} : متوسط الخسائر المتوقعة لكل خط من خطوط الأعمال (i) والحدث المسبب للخطر التشغيل (j)؛

γ_{ij} : معامل تقدير الخسائر غير المتوقعة بناءً على تقدير الخسائر المتوقعة.

3. مخاطر السوق:

3.1. تعريف مخاطر السوق: هي تلك المخاطر المتعلقة بالعمليات داخل وخارج الميزانية التي تنشأ عن

تغييرات في أسعار السوق، تتضمن مخاطر السوق مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر أسعار الأسهم والسندات والعقود خارج الميزانية ومخاطر أسعار الصرف الأجنبي والسلع الأساسية¹.

3.2. أساليب قياس مخاطر السوق: يتم تقييم مخاطر السوق بموجب اتفاقية بازل الثانية باستخدام إحدى

الطريقتين الأسلوب المعياري أو أسلوب النماذج الداخلية:

3.2.1. الأسلوب المعياري: حسب هذا الأسلوب يتم حساب مخاطر السوق التي يتعرض لها المصرف

أولاً بحساب بشكل فردي لكل من مخاطر أسعار الفائدة (IR)، ومخاطر الأسهم (EQ)، ومخاطر صرف

العملات الأجنبية (FX)، ومخاطر السلع (CO)، ومخاطر الخيارات (OP)، باستخدام إرشادات محددة،

يتم الحصول على إجمالي مخاطر السوق بجمع كل المخاطر المختلفة عن طريق المعادلة التالية²:

$$MRC_t^{STD} = \sum_{j=1}^5 MRC_t^j = MRC_t^{IR} + MRC_t^{EQ} + MRC_t^{FX} + MRC_t^{CO} + MRC_t^{OP}$$

حيث أن:

MRC_t^{STD} : يمثل متطلبات رأس المال لمخاطر السوق حسب طريقة الأسلوب المعياري؛

¹ Hennie Van Greuning, Sonja Brajovic Bratanovic, Op.cit, p : 138.

² Philippe Jorion, **Financial Risk Manager Handbook : Plus Test Bank**, John Wiley & Sons , Sixth Edition, 2011, p : 711-712.

$\sum_{j=1}^5 MRC_t^j$: يمثل مجموع مخاطر السوق التي يتعرض لها المصرف.
t: الزمن المعبر عنه بالأيام.

3.2.2. أسلوب النماذج الداخلية: هذا الأسلوب هو عبارة عن نماذج إحصائية متطورة تستخدمها

المصارف بدرجة ثقة معينة لتقدير مخاطر السوق يوميا وفي ظل الظروف العادية للسوق، وتعتمد على قاعدة بيانات لأسعار الفائدة، أسعار الصرف، أسعار الأسهم والسندات وأسعار السلع التي يمكن للمصرف المتاجرة بها؛ يركز هذا الأسلوب على طريقة القيمة المعرضة للمخاطر (VaR) التي تسمح بتقدير الخسارة القصوى الممكن حدوثها مستقبلاً بناءً على بيانات تاريخية عند مستوى محدد من الاحتمال، فلجنة بازل طلبت من المصارف تحديد حجم الخسائر القصوى التي يتحملها المصرف خلال عشرة أيام مستقبلاً باحتمال 1% (بمجال الثقة 99%)، وقد اعتمدت لجنة بازل هذا الأسلوب بداية من 1999، وهي تعتمد على طرق إحصائية معقدة تتطلب درجة عالية من مستوى الأداء في المصارف، لذلك فتطبيقها ينحصر تقريباً على المصارف النشطة دولياً¹.

يعتمد أسلوب النماذج الداخلية على أنظمة إدارة المخاطر الداخلية التي طورها المصارف كأساس لحساب رسوم مخاطر السوق، ولا يمكن للمصرف استخدام هذا الأسلوب إلا بعد اعتمادها من قبل الهيئات الإشرافية واستيفاء مجموعة من المتطلبات النوعية، ويتم حساب رسوم مخاطر السوق وفقاً للقواعد التالية²:

- يعتمد حساب قيمة (VaR) اليومية على مجموعة من المدخلات الكمية الموحدة، هي:
- حجم الخسائر التي يتحملها المصرف خلال 10 أيام تداول أو خلال أسبوعين، كما يمكن للمصرف توسيع القيمة المعرضة للخطر اليومي من خلال الجذر التربيعي للوقت؛
- مجال الثقة بنسبة 99%؛
- مراقبة البيانات التاريخية لفترة عام على الأقل؛
- تحديث فصلي على الأقل للبيانات، إذا كانت الأسعار عرضة للتغيرات المادية؛
- يتم حساب متطلبات رأس المال الإجمالية المقابلة لمخاطر السوق بناءً على أعلى قيمة (VaR) لليوم السابق أو متوسط قيمة (VaR) على مدار 60 يوم عمل الماضية وضربها في معامل k الذي تحدد قيمته من قبل الهيئات الإشرافية المحلية؛

¹ عياش زبير، العايب سناء، "تسيير مخاطر السوق بين مقررات بازل 2 وإصلاحات بازل 3"، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 6، العدد 2، 2019، ص: 95-96.

² Philippe Jorion, Op.Cit, p : 714-715.

- يضاف معامل زائد يسمى عنصر الجزء إلى المعامل k إذا أظهرت توقعات قيمة (VaR) أن المصرف يقلل من مخاطره بشكل منهجي، الغرض من هذا المعامل هو معاقبة المصارف التي تقلل من توقعات مخاطر السوق.

ويتم حساب مخاطر السوق اليومية بالطريقة التالية:

$$MRC_t^{IMA} = \text{Max} \left(k \frac{1}{60} \sum_{i=1}^{60} \text{VaR}_{t-i}, \text{VaR}_{t-1} \right) + \text{SRC}_t$$

حيث أن:

MRC_t^{IMA} : يمثل متطلبات رأس المال لمواجهة مخاطر السوق؛

VaR_{t-i} : يمثل القيمة المعرضة للخطر (VaR) على مدى 10 أيام عند مستوى ثقة 99%؛

SRC_t : تكلفة المخاطر الخاصة، والتي تعد حاجزاً ضد المخاطر الأساسية ومخاطر الأحداث المتعلقة بمصدري الأسهم والسندات الفردية، وتشمل مخاطر الأحداث مخاطر تخفيض التصنيف أو التخلف عن السداد، ويمكن للمصارف التي تستخدم النماذج الداخلية دمج المخاطر الخاصة في قيمة (VaR) إذا استوفت بعض المعايير.

k : يعكس كلاً من معامل الضرب الذي تحدده الهيئات الإشرافية المحلية ومعامل الجزء؛

VaR_{t-1} : لن يكون لازماً إلا إذا تغيرت الأوضاع بشكل كبير، وهذا نادراً ما يقع.

4. ايجابيات وسلبيات اتفاقية بازل II:

4.1 ايجابيات تطبيق بازل II:

هناك العديد من المزايا لتطبيق اتفاق بازل II، نذكر منها ما يلي¹:

- تحسين وتطوير سياسات وممارسات إدارة رأس المال، بهدف الوصول إلى إدارة أفضل لرأس المال بحيث يقدم الاتفاق أساساً ممتازاً لتطبيق نظم قياس الأداء المرتبطة بدرجة المخاطر ونظم تسعير القروض المرتبطة بدرجة المخاطر؛
- تطوير أسلوب حساب متطلبات رأس المال، حيث من المفروض أن يكون هناك ارتباط بين متطلبات رأس المال التنظيمي وحجم المخاطر التي تواجه المصارف²؛
- تحسين وتطوير سياسات وممارسات إدارة المخاطر لدى المصارف؛
- تعزيز ركائز الاستقرار المصرفي، والتقليل من المخاطر الائتمانية؛

¹ قارون أحمد، مرجع سابق، ص: 35.

² محمد محمود المكاوي، مرجع سابق، ص: 170.

➤ فهم أفضل للمخاطر المصرفية من خلال وضع نماذج اختبار جديدة أكثر ملائمة للتطبيق في المصارف على كافة مستوياتها؛

ومن بين الإيجابيات التي تم ملاحظتها، أن اتفاقية بازل أعطت المصارف مرونة كبيرة في اختيار أساليب قياس المخاطر المرتبطة بحساب متطلبات رأس المال لتناسب حجم ونشاط المصرف والبيئة التي ينشط فيها.

4.2. سلبات اتفاق بازل II:

لقد وُجّهت انتقادات عديدة لاتفاقية بازل II، وهذا خصوصا بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة، وتمثل هذه الانتقادات فيما يلي¹:

- أن النماذج الداخلية قد تنقصها الدقة، وبالتالي قد تعطي تقديرات تقل عن الواقع لمستويات المخاطر؛
- تطبيق بازل II ينطوي على صعوبة في تقدير المخاطر الناجمة عن الأحداث غير العادية؛
- من أجل استيفاء متطلبات الحد الأدنى لرأس المال، يجب على المصارف احتجاز نسب مرتفعة من الأرباح لزيادة قاعدة رأس المال، مما يعني عدم القيام بتوزيعات كافية للأرباح على المساهمين؛
- قد لا تتمكن مؤسسات التصنيف الدولية من تقييم مخاطر الائتمان بشكل دقيق في المصارف الناشطة في الاقتصاديات الناشئة؛
- ارتفاع التكاليف الناشئة عن زيادة رأس المال، سيؤدي إلى إضعاف تنافسية المصارف أمام المؤسسات المالية الأخرى التي لا تخضع لقواعد هذا المعيار؛
- تتطلب اتفاقية بازل II بأن تتوافر لدى المصارف أنظمة لتقدير مدى كفاية رأس المال لكل سوق أو نشاط، وهذا يتطلب توافر تقنيات حديثة غير موجودة لدى معظم المصارف في الدول النامية؛
- ربط القطاع المصرفي بمجموعة من وكالات التصنيف، والتي هي في الغالب لا تخضع لأي جهة رقابية ولا يمكن الجزم بجيادها كونها تحصل على أتعابها من المصارف التي تقوم بتقييمها.

¹ أنظر:

- حبيب ليان فريد، مرجع سابق، ص : 30.

- زبير عياش، "اتفاقية بازل 3 كاستجابة لمتطلبات النظام البنكي العالمي"، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 13، العدد 3، ماي 2013، ص: 451-450.

الخلاصة

تطرقنا في هذا الفصل إلى الإشراف المصرفي، حيث تناولنا في البداية الرقابة المصرفية وأهميتها، وخلصنا إلى أن الرقابة المصرفية هي عملية إدارية تعمل على متابعة مدى التزام المصارف بالقوانين والأحكام التشريعية والتنظيمية من خلال دراسة القوائم المالية والتعرف على التغيرات التي تطرأ على الأوضاع المالية للمصارف، بهدف حمايتها من الوقوع في الأزمات المالية، وحماية المودعين، وتحقيق الاستقرار النقدي والمالي في البلاد والمحافظة على التنافسية داخل القطاع المصرفي.

ثم بعد ذلك تناولنا اتفاقية بازل I من خلال التطرق إلى لجنة بازل للرقابة المصرفية وأهدافها، ثم الجوانب الأساسية لاتفاقية بازل I القائمة على ثلاثة عناصر أساسية هي: أولاً نظام لتقييم مخاطر أصول المصارف، أي التمييز بين المصارف من خلال المخاطر المتعلقة بأصول كل مصرف؛ ثانياً تعريف رأس المال النظامي والذي يجب الاحتفاظ به، حيث يساوي 8% على الأقل من قيمة الأصول المرجحة بالمخاطر؛ ثالثاً الاتفاق على إدراج العناصر خارج الميزانية في تحديد مقدار المخاطر ومن ثم تحديد مستوى رأس المال الواجب الاحتفاظ به؛ غير أن أكثر ما يعاب على اتفاقية بازل I تركيزها على المخاطر الائتمانية فقط دون النظر إلى المخاطر الأخرى التي تواجه المصارف، والتقسيم غير المبرر لدول العالم، حيث تم تقسيمها إلى مجموعتين فقط هما: دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وباقي دول العالم.

وفي الأخير تناولنا اتفاقية بازل II القائمة على ثلاثة ركائز، الركيزة الأولى تتعلق بمعيار كفاية رأس المال والركيزة الثانية تتعلق بالمراجعة الرقابية على المصارف أما الركيزة الثالثة فتتعلق بانضباط السوق؛ وذلك من خلال دراسة الجوانب الأساسية لهذه الاتفاقية وأهم ما يميزها عن سابقتها، حيث ركزت اتفاقية بازل II على إعطاء نظرة واسعة وشاملة للمخاطر، أي أن الأمر لم يعد مقتصرًا على المخاطر الائتمانية فقط بل هناك مخاطر أخرى يجب مراعاتها وهي المخاطر التشغيلية؛ كما تم إعطاء حساسية أكبر للسوق في تقدير المخاطر، وزيادة دور مؤسسات التصنيف الائتماني في عملية التقييم؛ وإلغاء التمييز بين الدول وإعطاء المصارف مرونة أكبر في الاختيار بين عدة نظم وأساليب لتحديد المخاطر وقياسها والتي تتلاءم مع ظروفها الاقتصادية وحجم المصرف.

الفصل الثاني: انضباط السوق في القطاع المصرفي

تمهيد

دفعت التغييرات العميقة التي عرفتها الصناعة المصرفية في العقود الماضية الحكومات والمؤسسات الدولية إلى التفكير في إجراء إصلاحات جادة للأنظمة الرقابية والإشرافية، وكان يُنظر إلى انضباط السوق على أنه عنصر أساسي في هذه الإصلاحات بالنظر إلى الطبيعة المعقدة للأنشطة المصرفية؛ حيث كان هناك تصور بأن يقوم المستثمرون بعملية استبدال جزئي للإشراف الرسمي في مراقبة المصارف.

اتخذت لجنة بازل عند إصدار اتفاقية بازل II وجهة نظر مفادها أن تعزيز انضباط السوق مهم للعملية الإشرافية، وذلك لأن الموارد الإشرافية محدودة والأنشطة المصرفية تزداد تعقيداً كل يوم، حيث من المفترض أن يكون انضباط السوق ركيزة داعمة للتنظيم والإشراف، من خلال منح اللاعبين في السوق الحق في ممارسة الرقابة على المصارف المحفوفة بالمخاطر العالية، علاوة على ذلك فإن تطبيق القواعد واللوائح التي تحكم العمل المصرفي أمر مكلف وبالتالي فإن انضباط السوق قد يحسن من كفاءة الإشراف المصرفي ويقلل من تكاليف الإشراف.

الدافع من وراء انضباط السوق هو زيادة دور الدائنين في العملية التنظيمية والإشرافية على المصارف، وهذا لأن المصارف هي مؤسسات ذات رافعة مالية عالية، أي أن معظم مواردها من الديون فالمودعون يوفرون غالبية الأموال المصرفية، تتوقع النظرية الأساسية لانضباط السوق أن الدائنين بما فيهم المودعين سيكافئون المصارف أو يعاقبوها على أدائها من خلال طلب عوائد عالية على ودائعهم أو سحبها إذا كانت المخاطر التي تواجه المصارف عالية ومخيفة.

سنحاول في هذا الفصل التعرف على ماهية انضباط السوق وآليات عمله وجوانبه الأساسية وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول انضباط السوق.

المبحث الثاني: الجوانب الأساسية لانضباط السوق.

المبحث الثالث: انضباط السوق ودوره في إنشاء نظام مالي آمن وسليم.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول انضباط السوق

سيتم خلال هذا المبحث معالجة المطالب الثلاثة التالية:

- ❖ ماهية انضباط السوق؛
- ❖ أنواع انضباط السوق وآليات عمله؛
- ❖ الشفافية وانضباط السوق.

المطلب الأول: ماهية انضباط السوق

سيتم التطرق إلى النقاط التالية:

- 1- تعريف انضباط السوق؛
- 2- الإطار النظري لانضباط السوق؛
- 3- العناصر المشكلة لانضباط السوق؛
- 4- أهمية انضباط السوق.

1. تعريف انضباط السوق:

إن مفهوم انضباط السوق غير محدد بشكل جيد، قد يكون هذا بسبب أن انضباط السوق ليس نظرية بل هو مجموعة من الأفكار حول كيفية استغلال الأسواق من قبل الجهات الرقابية والإشرافية لمساعدتها في الإشراف على المؤسسات المالية والحد من مخاطر الإخفاقات المالية¹.

عَرَّفَ (Lane) انضباط السوق على أن الأسواق المالية تقدم وتوفر إشارات تدفع المقترضين إلى التصرف على نحو يتفق مع جدارتهم الائتمانية².

يُستخدم انضباط السوق بمعنى واسع للإشارة إلى دور آليات الحوكمة الداخلية والخارجية في اقتصاد السوق الحر في ضمان الاستقرار المالي في غياب التدخل الحكومي³.

¹ Robert Bliss, **Market Discipline in Financial Markets : Theory, Evidence, and obstacles**, The Oxford Handbook of Banking, 2ed, 2015, p : 2.

² Timothy D. Lane, "Market Discipline", **International Monetary Fund, Staff papers**, Vol. 40, N° 01, March 1993, p : 55.

³ Andrew Crockett, "Market Discipline and Financial Stability", **Journal of Banking and Finance**, Vol 26, N° 5, 2002, p : 978.

انضباط السوق هو الدعامة الثالثة في بنية اتفاق بازل II، وهو مكمل للدعامتين الأولى الخاصة بمتطلبات الحد الأدنى لرأس المال، والدعامة الثانية الخاصة بمتابعة السلطات الرقابية؛ يهدف انضباط السوق إلى تعزيز مقومات سلامة وكفاءة القطاع المالي والمصرفي من خلال تركيزه على توفير المعلومات الضرورية والمناسبة لجميع المتعاملين في السوق، حيث تطالب لجنة بازل المصارف بتوفير الحد الأدنى من المعلومات المالية والعامّة وفقاً لمنهج محدد في اتفاق بازل II¹.

انضباط السوق هو عملية الرقابة التي يمارسها المتعاملون مع المصارف؛ حيث يتحقق انضباط السوق عند قيام المصارف بالإفصاح عن المعلومات والبيانات والسياسات الخاصة بها، حتى يستطيع المتعاملون مع تلك المصارف من تقييم مستوى أدائها ومن ثم اتخاذ القرار المناسب سواء بالاستمرار في التعامل مع تلك المصارف إذا كان أدائها جيداً أو عدم الاستمرار في التعامل معها إذا كان أدائها سيئاً².

الغرض من انضباط السوق هو تكملة الدعامة الأولى المتمثلة في متطلبات الحد الأدنى من رأس المال، والدعامة الثانية المتمثلة في عملية المراقبة الإشرافية، تسعى لجنة بازل إلى تشجيع انضباط السوق من خلال تطوير مجموعة من متطلبات الإفصاح التي تسمح للمشاركين في السوق من تقييم المعلومات الأساسية المتعلقة برأس المال، كفاية رأس المال، حجم التعرض للمخاطر وطرق تقييم المخاطر. يجب أن تكون هذه إفصاحات متسقة مع كيفية تقييم البنك للمخاطر وإدارتها³.

من خلال التعاريف السابقة، يمكن أن نعرف انضباط السوق بأنه الدور الذي يمكن أن يلعبه المشاركون في السوق في الرقابة والتأثير على المصارف المجازفة ذات المخاطر العالية عن طريق سحب أموالهم أو طلب عوائد عالية، وهذا سيوفر إشارات قوية للهيئات الرقابية تساعد في اتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل المحافظة على سلامة واستقرار القطاع المصرفي.

¹ الدعامة الثالثة لاتفاق بازل 2 انضباط السوق، اللجنة العربية للرقابة المصرفية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2006، ص: 2.

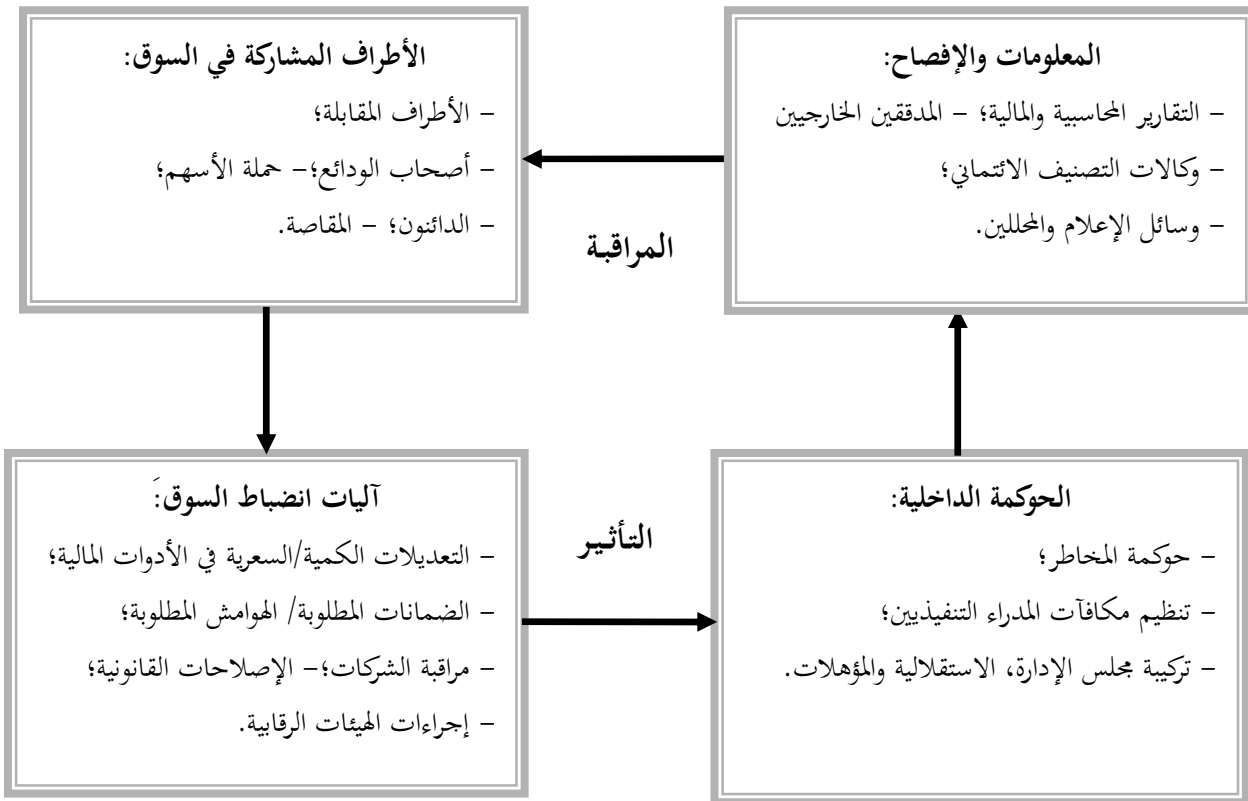
² نبيل حشاد، دليلك إلى الرقابة الداخلية والخارجية في المصارف موسوعة بازل 2، جزء 5، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، 2007، ص: 19.

³ "International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards", Bank for International Settlements, June 2006, p : 226.

2. الإطار النظري لانضباط السوق:

- إن انضباط السوق يتكون من أربع كتل مترابطة كما هي موضحة في الشكل أدناه، هذه الكتل هي¹:
- الإفصاح: لا بد من توافر المعلومات الكافية والملائمة والموثوقة وفي الوقت المناسب حول الأداء المالي للمصرف وإدارة المخاطر به؛
 - المشاركون في السوق: لا بد من وجود مشاركين مستقلين في السوق لديهم الحوافز لمراقبة المصرف والقدرة على معالجة المعلومات التي يفصح عنها؛
 - آليات انضباط السوق: وهي الأدوات المختلفة التي يستعملها السوق في تأديب المصرف وهي مالية أو قانونية أو إشرافية (انضباط غير مباشر)؛
 - الحوكمة الداخلية: بالنظر إلى الهياكل التنظيمية وتعويضات المدراء يمكننا تحديد ما إذا كان كبار المطلعين في المصرف (المدراء التنفيذيين ومجلس الإدارة) يفهمون ويتحكمون في المخاطر التي يتحملها المصرف، وتحفيزهم على تغيير سلوكهم استجابة لإشارات السوق.

الشكل 4 الإطار النظري لانضباط السوق



Source :Constantinos Stephanou, "Rethinking Market Discipline in Banking, Lessons from the Financial Crisis", **The World Bank, Policy Research Working Paper**, March 2010, p : 6.

¹ Constantinos Stephanou, "Rethinking Market Discipline in Banking, Lessons from the Financial Crisis", **The World Bank, Policy Research Working Paper**, March 2010, p : 6.

3. العناصر المشكلة لانضباط السوق:

رغم أن مصطلح "انضباط السوق" أصبح أكثر شيوعاً وتداولاً بين الأكاديميين والمصرفيين والمراقبين، إلا أن مفهوم هذا المصطلح بقي غير دقيق ويتم استعمال هذا المصطلح لدمج ظاهرتين اثنتين هما: أولاً قدرة المستثمرين على مراقبة التغيرات التي يشهدها المصرف؛ وثانياً قدرة هؤلاء المستثمرين على التأثير في قرارات المصرف¹؛ وعليه يمكن أن تتضمن فكرة انضباط السوق وظيفتين رئيسيتين هما²:

● **مراقبة السوق "Market Monitoring"**: تتطلب عملية المراقبة امتلاك المتعاملين في السوق الحافز والقدرة لمراقبة تصرفات المصرف؛ تتوقف حوافز المتعاملين في السوق لمراقبة المصرف على المفاضلة بين التكاليف والمنافع، بحيث يتوقف حجم التعرض للمخاطر وعليه فإن حاملي الحصة الأكبر من الأسهم تكون رقابتهم أكبر. فتتوقف على حجم التعرض للمخاطر وعليه فإن حاملي الحصة الأكبر من الأسهم تكون رقابتهم أكبر. أما عنصر القدرة فيتضمن الحصول على المعلومات الضرورية حول المصرف (الشفافية) والقدرة على ترجمة هذه المعلومات (الكفاءة)؛ تظهر نتائج مراقبة السوق في أسعار الأسهم، هوامش العائد، الرغبة في الاستثمار أو التعامل، ويمكن أن تأخذ أشكالاً أخرى مثل اشتراط ضمانات إضافية أو تسويات أو تعديل المركز المالي للمصرف. تشير فرضية مراقبة السوق إلى أنه بإمكان المستثمرين تقييم التغيرات التي يشهدها المصرف بشكل دقيق ومن ثم تنعكس تلك التقييمات فوراً على أسعار الأوراق المالية للمصرف؛ هذه الرقابة تولد إشارات يمكن أن تنقل معلومات مفيدة إلى الهيئات الرقابية والإشرافية؛

● **التأثير على السوق "Market Influence"**: عملية المراقبة ضرورية ولكن ليست كافية، فلكي يكون انضباط السوق فعال لا بد من وجود تغذية عكسية من طرف المراقبين التي من شأنها تحريك مدراء المصارف لتعديل سلوكياتهم وهذا ما يسمى "التأثير"؛ التأثير يمكن أن يكون مباشر من طرف المتعاملين في السوق ويسمى انضباط السوق المباشر، كما يمكن أن يأتي من أطراف أخرى مثل الهيئات الرقابية التي تستعمل المعلومات الواردة من عملية المراقبة للتأثير على قرارات المدراء ويسمى هنا بانضباط السوق غير المباشر. وعليه التأثير على السوق هو العملية التي من خلالها يمكن للأطراف أصحاب المصلحة التأثير على تصرفات وقرارات المصرف.

¹ Mark J.Flannery, "The Faces of Market Discipline", *Journal of Financial Services Research*, 20 : 2/3, 2001, p : 107.

² see:

- Mark J.Flannery ; Op.cit ; p : 110.

- Robert R.Bliss, "Market Discipline : Players, Processes and Purposes", *Conference on Market Discipline : The Evidence Across Countries and Industries*, 2004, p : 2.

4. أهمية انضباط السوق:

تتمثل أهمية انضباط السوق فيما يلي¹:

- يعمل انضباط السوق على التقليل من الحوافز التي قد تؤدي إلى المخاطر الأخلاقية، والتي تنشأ نتيجة الضمانات الحكومية التي تدفع بالمصارف إلى الدخول في أنشطة عالية المخاطر؛
- يساعد انضباط السوق في تحسين كفاءة المصارف عن طريق ممارسة الضغط على المصارف غير الفعالة نسبياً لتصبح أكثر كفاءة أو دفعها للخروج من الصناعة المصرفية؛ أي أن انضباط السوق يدفع بالمصارف إلى تحسين أداءها المالي.
- يساهم انضباط السوق في تخفيض التكلفة الاجتماعية للإشراف على المصارف، عن طريق استفادة الهيئات الإشرافية من الإشارات التي توفرها قوى السوق التي تستطيع التمييز بين المصارف الجيدة والسيئة، والتي من شأنها أن تساعد الهيئات الإشرافية للتدخل في الوقت المناسب.

المطلب الثاني: أنواع انضباط السوق وآليات عمله

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى ما يلي:

- 1- أنواع انضباط السوق؛
- 2- آليات عمل انضباط السوق؛
- 3- أشكال انضباط السوق في القطاع المصرفي؛
- 4- انضباط السوق عن طريق الديون الثانوية.

1. أنواع انضباط السوق:

يمكن أن نميز بين نوعين اثنين من انضباط السوق، هما²:

1.1. انضباط السوق غير المباشر:

يقوم التأثير غير المباشر لانضباط السوق على ثلاث فرضيات هي: أولاً فرضية كفاءة السوق، ثانياً افتراض بأن الهيئات الرقابية ستستجيب بشكل مناسب لإشارات السوق، ثالثاً أن الهيئات الرقابية ستقوم بذلك. رغم المناقشات الواسعة حول استخدام إشارات السوق في عملية الإشراف، إلا أنه حسب (Flannery) فإن الاستخدام الفعلي لهذه الإشارات كان محدوداً، وقد يكون هذا سببه عدم الثقة في دقة تلك الإشارات، كما يمكن

¹ Maria Soledad Martinez Peria, Sergio L.Schmukler, "Do Depositors Punish Banks for Bad Behavior ? Market Discipline, Deposit Insurance, and Banking Crises", *The Journal of Finance*, Vol 56, N° 03, 2001, p : 1030.

² Robert Bliss, "Market Discipline in Financial Markets : Theory, Evidence, and obstacles", Op.cit, p : 6-7.

للحواجز التنظيمية والسياسية منع الهيئات الإشرافية من ممارسة انضباط السوق غير المباشر؛ أدى التساهل الكبير للهيئات الإشرافية في إغلاق المصارف المتعثرة في الوقت المناسب والتدخل السياسي من حين لآخر إلى وضع تشريع يرمي إلى إجبار الهيئات الإشرافية إلى اتخاذ الإجراءات المناسبة في حالة تدهور وضعية المصرف المالية؛ ولكي يكون الانضباط غير المباشر فعالاً، يجب أن ينتج عن مراقبة سوق عوائد الأوراق المالية إشارات دقيقة وموقوتة بشكل دقيق تساعد الهيئات الإشرافية في التمييز بين المصارف الجيدة والمصارف السيئة لاتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة¹.

1.2. انضباط السوق المباشر:

إن الآلية الأكثر فاعلية في التأثير المباشر من جانب حاملي السندات أو الدائنين عموماً، هي حجب التمويل عن المصارف ولكن هذه الآلية يمكن أن يكون تأثيرها ضعيفاً إذا تمكنت المصارف من إيجاد مصادر تمويل أخرى، ولكن عندما تضطر المصارف إلى البحث عن مصادر جديدة للاقتراض قصير الأجل لسداد قروض مستحقة فإن التأثير يكون فوري وحاسم. ويمكن التمييز بين نوعين من الانضباط المباشر هما²:

1.2.1. الانضباط المباشر المسبق:

إن الكشف عن التأثير المسبق ليس بالمهمة السهلة، حيث ينبع هذا التأثير من خوف مدراء المصارف من ردود الفعل السلبية في السوق التي من شأنها أن تنتهك عن المجازفة وتحمل المخاطر، ونتيجة لردود الفعل السلبية التي من الممكن أن تهدد المصرف، فإنها تدفع مدراء المصارف لاتخاذ الإجراءات المناسبة والتي تتفق مع مصالح السوق؛ إن تحمل مخاطر منخفضة لا يعني بالضرورة انضباط مسبق ولكن قد يعكس ببساطة سلوك أعمال مُحافظ ينتهجه المصرف. ومع ذلك يمكن ملاحظة التأثير المسبق مباشرة من خلال العهود والعقود المقيدة للمخاطرة وإصدار الديون الثانوية.

1.2.2. الانضباط المباشر البعدي:

يأتي الانضباط البعدي رداً على تصرفات إدارة المصرف ويكون من خلال معاقبة المصرف بأشكال مختلفة والعقاب الأكثر قسوة هو سحب الأموال من المصرف الذي يمكن أن يؤدي إلى مشاكل في السيولة واحتمال الإعسار المالي.

¹ Robert Bliss, "Market Discipline in Financial Markets : Theory, Evidence, and obstacles", Op.cit, p : 8.

² See :

- Idem, p : 13-14.

- Robert R.Bliss, "Market Discipline : Players, Processes and Purposes",Op.cit, p : 2-3.

يقول (Alan Greenspan) الرئيس السابق للاحتياطي الفيدرالي الأمريكي أن الانضباط الحقيقي يتأتى من السوق، لذلك يتعين على الهيئات الإشرافية تبني سياسات تعزز إشراف الأطراف المقابلة كخط دفاع أول لنظام مصرفي آمن وسليم.

2. آليات عمل انضباط السوق:

يشير (Berger) إلى أن انضباط السوق يتطلب من المستثمرين مواجهة التكاليف التي تزداد مع زيادة المخاطر التي تواجه المصارف، ويتعين على المستثمرين اتخاذ إجراءات نتيجة لهذه التكاليف، ويمكن أن تأخذ ردود أفعال المستثمرين خلال انضباط السوق الاتجاهات التالية¹:

2.1. آلية السعر:

يراقب المستثمرون الظروف التي يمر بها المصرف ويطلبون بعوائد عالية من المصارف ذات المخاطر العالية؛ عند ملاحظة الهيئات الإشرافية لمعدلات الفائدة العالية (إذا تم دفعها) فسيعلمون على الأقل بأن بعض المستثمرين قد لاحظوا تغيرات على احتمالية تعرض المصرف للإفلاس، هذا يوفر معلومات يمكن للهيئات الرقابية استعمالها؛

2.2. آلية السحب:

ماذا سيحدث في حالة ما إذا رفض المصرف دفع فوائد عالية؟، هنا سيكون رد فعل بعض المستثمرين سحب أموالهم غير المؤمنة؛ في هذه الحالة يجب على المصرف الحصول على تمويل جديد من مكان آخر أو الحد من نشاطاته؛ عدم دفع المصرف أسعار عالية لا يولد للهيئات الإشرافية أي إشارة سعرية (price signal)، لكن تحول المصرف من مصادر الأموال غير المؤمنة إلى مصادر الأموال المؤمنة قد ينقل معلومات للمشرفين حول تقييم السوق؛ علاوة على ذلك سحب الأموال غير المؤمنة ربما سيجبر المصرف على الانكماش، في هذه الحالة ردود فعل المستثمرين تؤثر على وضعية المصرف.

يمكن للهيئات الرقابية أن لا تلاحظ لا تغير في أسعار الفائدة ولا سحب للأموال غير المؤمنة، في هذه الحالة المصرف قد يقوم باستعادة نسبة من رأس المال إما عن طريق التقليل من حجم الأصول أو طرح أسهم جديدة، وكل هذه الردود تشكل انضباط السوق؛ وفي حالة تقييم المصرف لديونه يمكن للمستثمرين ووكالات التصنيف فرض بعض التصحيحات على الأقل قد تتوافق مع ما ترغب الهيئات الإشرافية القيام به.

¹ Mark J.flannery, Stainslava Nikolova, "Market Discipline of U.S Financial Firms : Recent Evidence and Research Issues",Conference on Market Discipline Across Countries and Industries, Federal Reserve Bank of Chicago and The Bank for International Settlements, October 30 to November 1, 2003, p : 1-2.

3. أشكال انضباط السوق في القطاع المصرفي:

يمكن أن يأخذ انضباط السوق في القطاع المصرفي عدة صور وأشكال، نذكرها فيما يأتي¹:

3.1. انضباط السوق في أسعار الديون:

يتجلى انضباط السوق في أسواق الديون في تغيير تكلفة الأموال غير المؤمنة؛ إن زيادة مخاطر المصارف يتطلب تقديم عائد كبير لحاملي الالتزامات غير المؤمنة للتعويض عن الخسائر الكبيرة المتوقعة؛ إن دليل وجود انضباط السوق في أسعار الديون يكون من خلال دراسة العلاقة بين مؤشرات المخاطر المصرفية وعوائد الديون الثانوية أو أسعار الفائدة على الودائع الكبيرة؛ عدد من الدراسات التي اتبعت هذا المنهج وجدت علاقة بين المؤشرات المحاسبية للمخاطر المصرفية وفوائد السندات وعوائد الديون الثانوية.

مع تزايد التعقيد في الأعمال المصرفية، ترغب الهيئات الإشرافية بشكل متزايد في مشاركة دور ضبط مخاطر المصارف مع المستثمرين من القطاع الخاص، خاصة حملة السندات؛ وباستخدام فروق أسعار ما يقارب من 500 إصدار من السندات المصرفية للفترة الممتدة من 1993 إلى غاية 1998، وذلك من أجل دراسة العلاقة بين فروق الأسعار على تلك السندات ومحفظة الأصول المالية التي يحتفظ بها المصرف المصدر؛ تشير النتائج إلى أن فروق أسعار تلك السندات تعكس المزيج العام لأصول المصرف، أي أن المستثمرين يقومون بتسعير الائتمان والمخاطر الأخرى الضمنية في محافظ أصول المصارف بشكل مسبق، وهذه اليقظة يمكن أن تساعد في ردع المخاطرة المفرطة من قبل المصارف².

قام كل من (Flannery, Sorescu) بفحص عائدات الديون الثانوية خلال الفترة 1983-1991 بهدف تقييم حساسية السوق للمخاطر المصرفية، وتشير الأدلة إلى أن المستثمرين كانوا أكثر حرصاً على تسعير مخاطر المصارف، عندما توقف المنظمون عن حماية دائني المصارف القابضة الكبرى، وبالتالي نستنتج أن قوى السوق ستعمل بشكل أكثر فاعلية على ضبط المصارف إذا تمكن المنظمون من تفكيك شبكات الأمان، وهذه النتائج لا تقدم أي مؤشر على أن انضباط السوق يمكن (أو لا يمكن) أن يحل محل الإشراف الحكومي، إلا أنها ترفض بشكل قاطع الفرضية القائلة بأن المستثمرين لا يستطيعون التمييز بشكل منطقي بين المخاطر التي تتحملها المصارف الأمريكية³.

¹ See :Mark J.flannery, Stainslava Nikolova ; Op.cit; p: 3-5.

² Donald P.Morgan, Kevin J.Stiroh, "Market Discipline of Banks : The Asset Test", **Journal of Financial Services Research**, Vol 20 N° 2-3, 2001, p : 1.

³ Mark J.Flannery, Sorin M.Sorescu, "Evidence of Bank Market Discipline in Subordinated Debenture Yields : 1983-1991", **The Journal of Finance**, Vol 51, N° 4, 1996.

قام (Sironi) بدراسة ما إذا كان بإمكان المستثمرين التمييز بين المخاطر التي تتعرض لها المصارف من خلال اختبار حساسية المخاطر في فروق أسعار الديون الثانوية التابعة للمصارف الأوروبية خلال الفترة 1991-2000؛ وتشير النتائج إلى أن المستثمرين يميزون بعقلانية بين ملفات المخاطر المصرفية أي أظهرت نوعاً من الحساسية اتجاه مخاطر المصارف، باستثناء الديون الصادرة عن مصارف القطاع العام؛ وأظهرت النتائج أن حساسية أسعار الديون الثانوية اتجاه المخاطر تزايدت بمرور الوقت، وهذا يشير إلى أن الضمانات الحكومية كانت موجودة في النصف الأول من التسعينات ثم ضعفت أو تلاشت خلال النصف الثاني¹.

قام كل من (Murata, Hori) بدراسة الانضباط الذي يمارسه المودعون في مؤسسات الإيداع الصغيرة اليابانية، وقد ركزت هذه الدراسة على الإجابة على السؤالين التاليين: أولاً هل نجح المودعون في فرض انضباط السوق، وثانياً هل تؤثر التغييرات في الأطر التنظيمية بما في ذلك نظام التأمين على فاعلية المودعين؛ تظهر النتائج التي تم الحصول عليها أن حجم نمو الودائع ومعدل أسعار الفائدة مرتبط بشكل سلبي وإيجابي على التوالي بمخاطر تلك المؤسسات، مما يدعم فرضية وجود انضباط السوق؛ كما أن مدى انضباط المودعين يتأثر بشكل واضح بالتغييرات في الأطر التنظيمية وخاصة تلك المتعلقة بالتأمين على الودائع².

3.2. انضباط السوق من خلال حجم الديون:

دليل انضباط السوق لا يتحقق فقط من خلال التغيير في تكاليف الأموال غير المؤمنة، ولكن يتحقق أيضاً من خلال التغيير في حركة هذه الأموال، فإذا اعتقد أصحاب هذه الأموال بأن المصارف أصبحت أكثر عرضة للمخاطر فيمكن أن تكون ردة فعلهم سحب وودائعهم أو حجب استثماراتهم؛ إن التغييرات التي تحدث في جانب العرض والطلب لحجم الأموال غير المؤمنة هو استجابة للتغيير في حجم المخاطر المتوقعة، وهذا دليل على مراقبة السوق والقدرة على التأثير فيه، وتظهر الدراسات أنه مع ازدياد تفاقم الوضع المالي للمصارف فإن المصارف ستتجه نحو الاعتماد على الأموال غير المؤمنة؛ في حالة تدهور الوضعية المالية للمصرف فإن حجم الودائع غير المؤمنة سينخفض على الرغم من أن المصرف سيقبل بعرض أسعار أعلى.

من القضايا التي تشغل بال الهيئات التنظيمية أن انضباط السوق من خلال حجم الودائع يمكن أن يكون له عواقب غير مرغوب فيها، ومن بين الأسباب التي يُستشهد بها لتفسير هذا التخوف والقلق هو أن المودعين سوف يسحبون أموالهم فجأة في سباق للحد من الخسائر الوشيكة، بدلاً من القيام بذلك تدريجياً ومراعاة ملف

¹ Andrea Sironi, "Testing for Market Discipline in the European Banking Industry : Evidence from Subordinated Debt Issues", **Journal of Money, Credit and Banking**, 2003, p : 1.

² Keiko Murata, Masahiro Hori, "Do Small Depositors Exit from Bad Banks? Evidence from Small Financial Institutions in Japan", **The Japanese Economic Review**, Vol. 57, No. 2, 2006, p : 277-278.

مخاطر المصرف. في حين يعتقد البعض أن هذا التسابق لسحب الودائع يمكن حتى أن يتسبب في فشل المصارف السليمة؛ وأيضاً يمكن أن يستخدم المودعون المعلومات المتعلقة بأحد المصارف للاستدلال حول حالة المصارف الأخرى بشكل غير صحيح، وبالتالي فإن فشل أحد المصارف قد يؤدي إلى حدوث هلع وانتشار العدوى على نطاق واسع، ولقد أظهرت بعض الدراسات التي وثقت الأحداث الإخبارية الخاصة بالمصارف مثل الإعلان عن جودة المحفظة المالية للمصرف وحول التدابير والإجراءات الإشرافية الرسمية على المصارف أنها تؤثر على تقييم مصارف أخرى.

قام كل من (Park, Peristiani) باختبار وجود انضباط السوق من خلال دراسة أثر مخاطر مؤسسات الإيداع في الولايات المتحدة الأمريكية على معدل الفائدة ومعدل نمو الودائع غير المؤمنة للفترة الممتدة من 1987-1991؛ الفرضية الرئيسية لهذه الدراسة هي أن الانضباط الذي يفرضه المودعون يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة وانخفاض معدلات نمو الودائع غير المؤمن عليها، تشير النتائج إلى أن هناك علاقة سلبية بين المخاطر ونمو الودائع غير المؤمن عليها؛ كما وجد أيضاً بأن المخاطر لها تأثير سلبي على نمو وتسعير الودائع المؤمن عليها، وهذا يشير إلى أن المودعين المؤمن عليهم يتجنبون فشل مؤسسات الإيداع، من المحتمل أن تكون عدم الرغبة في تقديم الأموال للمصارف المعسرة مرتبطة بالتصورات حول ملاءة صناديق التأمين والتكاليف غير المباشرة الأخرى مثل انتظار استرداد الودائع¹.

تهيمن المصارف الأجنبية على الصناعة المصرفية في أوروبا الوسطى؛ وخلال الأزمة المالية الأخيرة كانت المصارف الأجنبية الأم في كثير من الأحيان في ظروف مالية أسوأ من المصارف التابعة لها، وهذا خلق فرصة لدراسة انضباط السوق عن طريق المودعين الذين يعتبرون المصدر الوحيد لانضباط السوق في الاقتصاديات الناشئة؛ شملت عينة الدراسة 416 مصرف ينشط في 11 دولة من دول الاتحاد الأوروبي وامتدت الفترة الدراسة من 1994 إلى 2009؛ تشير النتائج أن الأزمة لم تغير في حساسية المودعين اتجاه المخاطر المصرفية، بل أن قرارات المودعين تأثرت بشدة بالشائعات الصحفية المتعلقة بحالة الشركات الأم أكثر من تأثرها بمقاييس المخاطر المصرفية، وأن تأثير الشائعات على معدلات نمو الودائع كان سلبياً أي هذه المصارف واجهت صعوبات في جذب وودائع جديدة².

¹ Sangkyun Park, Stavros Peristiani, "Market Discipline by Thrift Depositors", **Journal of Money, Credit and Banking**, Vol 30, N° 3, 1998, p : 363.

² See : Iftekhhar Hasan, Krzysztof Jackowicz, Oskar Kowalewski, Lukasz Kozlowski, "Market Discipline During Crisis : Evidence from Bank Depositors in Transition Countries", **Journal of Banking & Finance**, Vol 37, N° 12, 2013.

تطرت هذه الدراسة التي قام بها كل من (Schmukler ; Martinez Peria) إلى قضيتين اثنتين هما¹: القضية الأولى هي التفاعل بين نظام التأمين على الودائع وانضباط السوق، أما القضية الثانية فهي تأثير الأزمات التي تمس القطاع المصرفي على انضباط السوق؛ تم التركيز في هذه الدراسة على التجربة المصرفية في كل من الأرجنتين والتشيلي والمكسيك خلال الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي؛ امتدت فترة الدراسة من جوان 1993 إلى مارس 1997 في الأرجنتين؛ وفي التشيلي امتدت من جوان 1981 إلى نوفمبر 1986 ومن فيفري 1991 إلى نوفمبر 1996؛ أما في المكسيك امتدت من مارس 1991 إلى ديسمبر 1996. توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- أشارت النتائج إلى وجود دليل على انضباط السوق في البلدان الثلاثة محل الدراسة؛ حيث وجدت دلائل على انخفاض حجم الودائع نتيجة زيادة حجم المخاطر في المصارف، كما أشارت الأدلة إلى طلب المودعين لفوائد عالية على أموالهم من المصارف التي تتسم بالمخاطرة العالية؛
- أن كل المودعين سواء أصحاب الودائع المؤمنة أو أصحاب الودائع غير المؤمنة قد قاموا بممارسة سلوك انضباطي اتجأه المصارف وهذا في كل من الأرجنتين والتشيلي، ولا يوجد فرق واضح في مدى استجابة أصحاب الودائع للمخاطر التي يتعرض لها المصرف سواء المؤمنين أو غير المؤمنين؛ أما بالنسبة للمكسيك فقد وجد دليل على وجود انضباط السوق رغم الوعود الحكومية بحماية كل الودائع. وعليه فإن النتائج تشير إلى أن التأمين على الودائع لا يتمتع بمصدقية كاملة في أي من البلدان الثلاثة محل الدراسة، لأنه حتى المودعين المؤمنين مارسوا انضباط السوق وهذا ممكن إيعازه إلى أن المودعين يرغبون في تجنب أي تكاليف ممكن أن تواجههم في حالة تعثر المصرف، كما أن عمليات إعادة الدفع من صندوق التأمين تأخذ وقتاً طويلاً.
- انضباط السوق والأزمات المصرفية: بالنسبة إلى الأرجنتين تشير النتائج بأن انضباط السوق انخفض خلال أزمة تيكويلا (Tequila Crisis)*، أما بعد الأزمة فقد شهد ارتفاع محسوس؛ وبالنسبة إلى التشيلي حيث بعد التدخلات التي قامت بها الدولة في تصفية العديد من المصارف نتيجة الأزمة المصرفية التي تعرضت لها بلاد خلال الفترة 1981 إلى 1985 فإن أصحاب الودائع أصبحوا أكثر استجابة إلى المخاطر التي

¹See :Maria Soledad Martinez Peria, Sergio L. Schmukler; Op.cit.

* وهي أزمة اقتصادية ضربت الاقتصاد المكسيكي بشدة، بعد التخفيض المفاجئ لقيمة البيزو المكسيكي الذي أعلن عنه في 20 ديسمبر 1994، مما أدى إلى سحب هائل لرأس المال الأجنبي وانحيار سعر البيزو؛ ويمسى خطأ ديسمبر في المكسيك، ويطلق الاقتصاديون عليها أحياناً اسم تأثير تيكويلا، وتيكويلا هي أحد الخمور الشهيرة المصنوعة من نبات الصبار المنتشر في المكسيك.

تعرض لها المصارف؛ أما بالنسبة إلى المكسيك فإن انضباط السوق انخفض بشكل واضح خلال الأزمة أما بعد الأزمة فقد ارتفع إلى مستويات كبيرة.

- درجة انضباط السوق من خلال آلية سحب الودائع ارتفعت بشكل ملحوظ؛
 - خلال الأزمات المصرفية، إعطاء فوائد عالية قد لا يكون محفزاً للمودعين لتحمل المخاطر.
- تناولت دراسة أخرى فعالية انضباط السوق من قبل المودعين في الدول الآسيوية الأربع (إندونيسيا، كوريا، ماليزيا، تايلاند) التي شهدت أزمات مالية خلال الفترة 1992-2002، من خلال قياس علاوة المخاطر على أسعار الفائدة على الودائع؛ تشير النتائج إلى أن إندونيسيا شهدت ضعف في انضباط السوق خلال الأزمة، أما بعد الأزمة فقد أصبح انضباط السوق أقوى وهو يتوافق مع اليقظة التي شهدتها دول أمريكا اللاتينية بعد الأزمات التي ضربتها (Martinez Peria and Schmukler, 2001)؛ على عكس إندونيسيا، لم توجد أدلة على زيادة في استجابة المودعين لمخاطر المصارف بعد الأزمة في البلدان الثلاثة الأخرى، في كوريا وتايلاند انخفضت حساسية المودعين أمام المخاطر بعد الأزمة يبدو أن نظام حماية الودائع يتمتع بمصدقية¹.

3.3. انضباط السوق من خلال سوق الأسهم:

معظم الأبحاث التي قامت بتقييم انضباط السوق كانت من خلال فحص أسعار الديون وكمياتها؛ أما الدراسات التي تناولت انضباط السوق من خلال سوق الأسهم كانت قليلة جداً، حيث أن أسعار الأسهم تعكس الوضع الحالي للمصرف وقد تساعد في توقع التغيرات المستقبلية، وأن مؤشرات سوق الأسهم تساعد في التنبؤ بتغيرات الوضع المالي للمصرف بعام أو عامين قبل تحقق هذه التغيرات.

في هذه الورقة التي قام بها (Gropp, Vesala) تم تحليل المقاييس القائمة على أسعار السوق كمؤشرات مبكرة لهشاشة المصرف، وقد وُجدت أدلة تدعم استخدام تلك المؤشرات (سوق الأسهم، فروق أسعار الديون الثانوية) كمؤشرات رئيسية لهشاشة المصرف، واستخدام تلك المؤشرات معاً يساعد في التنبؤ بانخفاض تصنيف المصرف أكثر من استخدام كل مؤشر على حدة، وتفسر النتائج التي تم التوصل إليها بطريقة تشير إلى أن المشرفين قد يرغبون في تكريس مزيد من الاهتمام لسوق الأسهم، لأنه عند النظر في المعلومات المضمنة في أسعار السوق للأوراق المالية التي يصدرها المصرف، يمكن أن تزود بيانات سوق الأسهم المشرفين بمعلومات مفيدة مكملية للبيانات المحاسبية وفروق أسعار الديون الثانوية².

¹ Hosono Kaoru, Iwaki Hiroko, Tsuru Kotaro, "Banking Crises, Deposit Insurance, and Market Discipline: Lessons from the Asian Crises", **RIETI Discussion Paper Series 05E 029**, 2005, p : 11-12.

² ReintGropp, Jukka Vesala, Giuseppe Vulpes, "Equity and Bond Market Signals as Leading Indicators of Bank Fragility", **Journal of Money, Credit and Banking**, Vol 38, N° 2, 2006, p : 424-425.

4. انضباط السوق عن طريق الديون الثانوية:

4.1. مفهوم الديون الثانوية:

ترتكز متطلبات الديون الثانوية على فكرة أن حاملي هذه الديون هم أول الدائنين الذين يتحملون أي خسائر ناتجة عن الاستثمارات المحفوفة بالمخاطر من قبل المصارف، وعلى نقيض المساهمين فهم لا يشاركون في المكاسب التصاعدية التي يمكن أن تحققها هذه الاستثمارات؛ هذا يعطي حاملي الديون الثانوية تفضيلاً قوياً للاستثمارات منخفضة المخاطر وحافزاً لمراقبة سلوك المصارف لما له من تداعيات عليهم، يقوم حاملي هذه الديون بطلب أسعار فائدة عالية من المصارف المخاطرة كتعويض على المخاطر العالية التي يتحملونها، ونتيجة لذلك تواجه المصارف المحفوفة بالمخاطر تكاليف تمويل كبيرة؛ يقال أن تكاليف التمويل المرتفعة قد تحفز المصارف على إبقاء مخاطرها عند مستويات منخفضة، وهكذا فإن حاملي الديون الثانوية يمارسون انضباط مباشر للسوق لأنهم يؤثرون بشكل مباشر على سلوك المصرف¹.

4.2. مميزات إصدار الديون الثانوية:

نظراً لأن أصحاب الودائع بإمكانهم الحصول على تغطية و ضمان لودائعهم عن طريق نظام التأمين على الودائع، فقد ركز الباحثون كثيراً على أسواق الديون الثانوية كمصدر مهم لانضباط السوق؛ إن التغييرات القانونية التي أجريت في بداية التسعينيات في الولايات المتحدة الأمريكية، أعفت بوجه خاص أصحاب الديون الثانوية من الاستفادة من الضمانات الحكومية وبالتالي يصبح حملة الديون الثانوية أكثر حساسية اتجاه المعلومات المتعلقة بمخاطر المصارف؛ إن اعتماد المصارف على الديون الثانوية في تمويل محافظها الاستثمارية يجعل من أسواق أدوات الدين هذه بمثابة قناة محتملة لانضباط السوق حتى في الأنظمة المصرفية الخاضعة للتنظيم الشديد. هناك دراسة أجريت على البيانات الفصلية للمصارف الأمريكية للفترة الممتدة من 1995 إلى 2005 تشير إلى أن الحجم النسبي لإصدارات المصارف للديون الثانوية يؤثر على إدارة المخاطر من خلال أسعار الفائدة بشكل يتوافق مع تأثير انضباط السوق، مثل هذا التأثير مفقود في المصارف الكبرى (Too Big To Fail)².

¹ JurgM.Blum, "Subordinated debt, Marekt Discipline, and Banks' Risk-taking", **Journal of Banking & Finance**, Vol 26, 2002, p : 1427-1428.

² David VanHoose, **The Industrial Organization of Banking : Bank Behavior , Market Structure, and Regulation**, Springer, 2ed Edition, 2017, p : 220-221.

- طرح العديد من الباحثين عددا من المقترحات لفرض إصدار الديون الثانوية من قبل المصارف وجعله إلزاميا، حيث أن لهذا النوع من الديون حساسية اتجاه المخاطر المصرفية، حيث تسمح للهيئات الرقابية من استخدام المعلومات التي تظهرها فروق العوائد على هذه الديون؛ وتمتاز الديون الثانوية الإلزامية بعدة مميزات هي¹:
- إدراج بنود عدم الإنقاذ في عقود الديون الثانوية يضمن أن يكون لحاملي هذه الديون الحوافز القوية لمراقبة مخاطر المصارف؛
 - اشتراط أن تكون أجال استحقاق الديون الثانوية طويلة نسبيا بما فيه الكفاية لتسعير مخاطر التخلف عن السداد، معظم المقترحات تشير إلى آجال استحقاق تتراوح من سنة إلى خمس سنوات؛
 - يُشترط أن تصدر الديون الثانوية بتواريخ إصدار متعاقبة لضمان وجود عدد كبير من حملة الديون، مما يزيد من احتمال توفر إشارات سوق متسقة؛
 - اشتراط إصدار أدوات الدين الثانوية بفئات كبيرة بالقدر الكافي لضمان حصول حملة الديون على الحوافز القوية لرصد المخاطر؛
 - الدمج بين متطلبات رأس المال للجنة بازل وحجم الديون الثانوية من خلال رفع مستوى الديون لأغراض انضباطية؛

4.3. زيادة إصدار الديون الثانوية من أجل تعزيز انضباط السوق:

من خلال تغيير هيكل الخصوم للمصارف، مثلاً عن طريق إجبار المصارف على إصدار ديون غير مؤمنة ذات استحقاق معين يمكن تغيير حوافز مدراء المصارف والمساهمين، يدعي أنصار هذا الاقتراح أن حاملي الديون الثانوية الإلزامية يؤثرون على مدراء المصارف²؛ تشير نظرية انضباط السوق إلى أنه كلما زاد حجم التمويل غير المؤمن عليه كلما زاد تأثير انضباط السوق على المصرف، ومن بين أدوات التمويل غير المؤمنة الودائع المستلمة من المصارف الأخرى، عادة لا يتم تغطية الودائع بين المصارف بنظام تأمين الودائع الصريح كما أنه بالإضافة إلى ذلك قد يتعرض المصرف المقرض لنفس المخاطر التي يتعرض لها المصرف المقترض، ونتيجة لذلك من المرجح أن تكون الودائع بين المصارف حساسة للمخاطر التي يتعرض لها المصرف المقترض؛ أما الأداة المحتملة الثانية فهي الديون الثانوية حيث أظهرت العديد من الدراسات أن فروق أسعار الديون الثانوية تعكس صورة مخاطر المصرف³.

¹ David VanHoose; Op.cit ; p : 221-222.

² Jean-Charles Rochet, **Market Discipline in Banking : Where Do We Stand ?**, Market Discipline Across Countries and Industries, The MIT Press, Massachusetts, 2004, p : 59.

³ Erlend Nier, Ursel Baumann, "Market Discipline, Disclosure and Moral Hazard in Banking", **Journal of Financial Intermediation**, Vol 15, 2006, p : 336.

إن المستثمرين في الديون الثانوية والديون طويلة الأجل الأخرى مصالحهم تتماشى مع مصالح المنظمين وهي تقليل المخاطر بكفاءة لا سيما المخاطر النظامية، وبالتالي فإن تشجيع المصارف أو إلزامها بإصدار مزيد من الديون الثانوية سيعزز نظرياً فعالية انضباط السوق؛ ولكن هناك سببان يقللان من تفاعلنا بشأن إمكانية أن تكون الديون الثانوية مصدر فعال لانضباط السوق، أولاً أن الديون الثانوية تكلفتها مرتفعة نسبياً وبالتالي فإن الجهود لتشجيع إصدارها بدلاً من طلب إصدارها قد لا تؤدي إلى إصدار الكمية الكافية، في نهاية عام 2013 أصدرت المؤسسات المؤمنة من قبل مؤسسة تأمين الودائع الفيدرالية الأمريكية 99.7 مليار دولار من الديون الثانوية مقابل 11.2 تريليون دولار من الودائع؛ ثانياً للديون الثانوية سجل مختلط في تعزيز انضباط السوق، حيث أظهرت الدراسات التطبيقية حول الديون الثانوية قبل الأزمة المالية الأخيرة نتائج متباينة، في حين أن معظم الدراسات وجدت أن مستثمري الديون الثانوية مارسوا انضباط السوق، إلا أن هناك القليل من الأدلة على أن هذا الانضباط في السوق أثر بالفعل على سلوك المصارف؛ ولعل الأهم من ذلك أن أسعار الديون طويلة الأجل فشلت تماماً في الاستجابة لمخاطر المصارف المتزايدة قبل الأزمة المالية 2008¹.

لا ينبغي أن ننظر إلى الديون الثانوية على أنها بديل للإشراف الرسمي بل هي وسيلة لتعزيزه وإكماله، إن من بين الأهداف الأساسية في دمج انضباط السوق عن طريق الديون الثانوية في العملية الإشرافية، هي تقديم معلومات إضافية للمشرفين من شأنها المساعدة في تعزيز الانضباط الرسمي وتثبيت حالات التحمل التنظيمي².

المطلب الثالث: الشفافية وانضباط السوق

خلال هذا المطلب سنتعرف على العلاقة التي تجمع بين انضباط السوق والشفافية، وذلك عبر عرض

العناصر التالية:

- 1- مفهوم الشفافية؛
- 2- أهمية الشفافية في إنشاء انضباط السوق الفعال؛
- 3- دور الإفصاح في تعزيز أمن وسلامة النظام المصرفي.

¹ David Min, "Understanding The Failures of Market Discipline", *Washington University Law Review*, Vol 92, N°6, 2015, p : 1495-1496.

² Charles W. Calomiris, *Reestablishing Market Discipline as Part of Bank Regulation*, Market Discipline across Countries and Industries, The MIT Press, Massachusetts, 2004, p : 414.

1. مفهوم الشفافية:

تعرف الشفافية بأنها الإفصاح العام عن المعلومات الموثوقة في الوقت المناسب بما يسمح ويساعد مستخدمي تلك المعلومات من تقييم أداء المصرف بشكل دقيق وصحيح، يعني هذا أن الشفافية هي تقاسم المعلومات والتصرف بها بطريقة مكشوفة¹.

2. أهمية الشفافية في إنشاء انضباط السوق فعال:

من خلال دمج انضباط السوق في الهيكل التنظيمي لبازل II، تدرك لجنة بازل الدور الهام الذي يمكن أن تلعبه قوى السوق في جهودها في الحفاظ على الاستقرار المالي، تستند الركيزة الثالثة إلى الكشف عن المعلومات، والهدف من ذلك هو تقليل التعقيم المتأصل في القطاع المصرفي، وبالتالي تسهيل ممارسة انضباط السوق من قبل الجهات الفاعلة في السوق؛ تؤكد لجنة بازل على ضرورة الإفصاح المالي الإلزامي مع فرض عقوبات على عدم الامتثال لمتطلبات الإفصاح، وشددت لجنة بازل أنه لكي تكون معايير إعداد التقارير المالية فعالة يجب أن تحقق هدفين رئيسيين هما²:

- يجب أن توفر المعلومات المنشورة درجة ملائمة من الشفافية؛
 - يجب أن تتفاعل الجهات الفاعلة في السوق بشكل ملائم، مع تفضيلها للمصارف الجيدة.
- من المسلم به أن الشفافية المصرفية مهمة للغاية وتعتبر عنصراً أساسياً لنظام مصرفي آمن وقوي ومنظم بكفاءة، كما أنه يجب على المشاركين في السوق أن يعملوا بناءً على المعلومات المنشورة على تعزيز الاستقرار المالي؛ من الناحية النظرية يستفيد المصرف الجيد الذي يقدم معلومات كاملة ومناسبة وفي الوقت المناسب من الوصول بسهولة إلى السوق المالية والحصول على شروط ملائمة في التعامل مع الأطراف المقابلة، على العكس من ذلك سيطلب السوق بعائد أعلى للأموال المستثمرة أو المودعة في المصرف الذي يُعتبر بأنه ذو مخاطر عالية، وأظهرت دراسة قام بها كل من (Bauman & Nier) على 600 مصرف تقريباً في 31 دولة خلال الفترة 1993-2000، أن المصارف التي تكشف عن مزيد من المعلومات حول العناصر الرئيسية للإفصاح تُظهر تقلبات أقل في سوق الأسهم مقارنة بتلك المصارف التي تكشف عن معلومات أقل³؛ يتم تفسير المعلومات المالية الغامضة أو غير الكافية بشكل سلبي من قبل السوق، فالمعلومات المغلوطة قد تؤدي أحياناً إلى تضليل المستثمرين. ومن

¹ حاكم محسن الربيعي، حمد عبد المحسن راضي، مرجع سابق، ص: 93.

² Adrian Pop, "la Discipline de Marché dans la régulation bancaire : le rôle de la dette subordonnée", Thèse Doctorat, Sciences Economiques, Université d'Orléans, France, 2005, p : 47-50.

³ User Baumann, Erlend Nier, "Disclosure, Volatility, and Transparency: An Empirical Investigation into the Value of Bank Disclosure", **Economic Policy Review**, Vol 10, N° 2, 2004, p : 37.

وجهة نظر أخرى، يساعد الكشف عن المعلومات على الحد من عدم اليقين وخاصة التعقيم المتأصل في عدم تماثل المعلومات بين المصرف والمستثمرين، ونتيجة لذلك فقد تكون تكلفة تمويل المصرف أقل.

تنخفض تكاليف المعاملات عند التزام المصارف بنظام إفصاح موحد نسبياً (مقاس واحد يناسب الجميع) وذلك بفضل سهولة مقارنة المعلومات؛ أما الالتزام بنظام إفصاح شديد التباين فقد يعقد من مهمة المستثمرين، ولكنه في الوقت نفسه يؤدي إلى وصف أفضل للحالة الصحية لكل مصرف. وفقاً لدراسة استقصائية عن ممارسات الإفصاح قامت بها مجموعة الشفافية التابعة للجنة بازل نشرتها في ماي 2002 كشفت أن المصارف الكبرى تفصح عن المعلومات المتعلقة بمكونات رأس المال ومختلف نسب كفاية رأس المال ومخاطر الائتمان ومخاطر السوق وفقاً للمعايير المحددة في الركيزة الثالثة، ومن ناحية أخرى تنخفض درجة الشفافية إلى حد كبير عندما يزداد تعقيد المعلومات كالمعلومات المتعلقة بنمذجة مخاطر الائتمان والمشتقات ومعاملات التوريق المالية¹.

3. دور الإفصاح في تعزيز أمن وسلامة النظام المصرفي:

يستطيع الإفصاح العام تحقيق ما يلي²:

- يحقق المصرف الذي يفصح عن معلومات شاملة ودقيقة عن أدائه ومركزه المالي وطريقة إدارته للمخاطر بعض المكاسب المادية كقدرته على دخول أسواق رأس المال بسهولة أكبر مقارنة مع المصارف الأخرى التي لا تقدم إفصاحاً كافياً؛
- يساعد الإفصاح المشاركين في السوق من استخدام المعلومات المفصحة عنها في اتخاذ مختلف القرارات الاقتصادية، تقييم دقيق للمركز المالي للمصرف وأدائه، زيادة الموثوقية في المعلومات المفصحة عنها، زيادة الثقة في السوق.
- يساعد الإفصاح العام على تلاشي الآثار العامة والشاملة لتمزيق السوق، وذلك من خلال تعظيم قدرة السوق على التمييز بين المصارف سريعة التأثير بالتقلبات والمصارف البعيدة عنها؛
- يساهم الإفصاح في تقوية رقابة المساهمين على المصرف من خلال تمكين مجموعة واسعة من المساهمين بالمشاركة في حوكمة المصرف بصورة فعالة وأكثر شفافية؛
- الإفصاح العام يفرض تطبيق معايير رقابية محددة ومصممة لتشجيع المصرف على العمل بحذر شديد.

¹ Adrian Pop, Op.cit, p : 49-50.

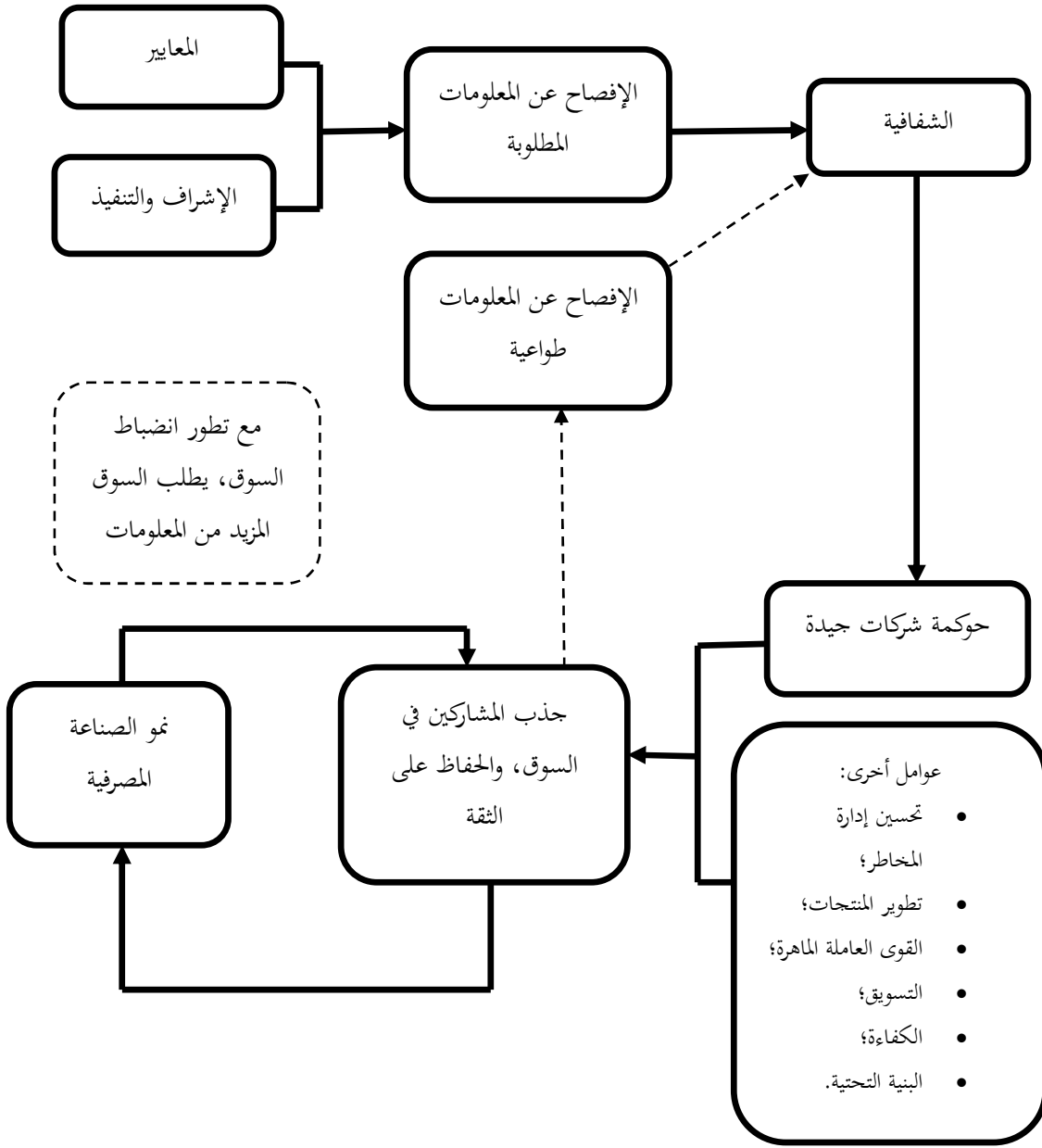
² حاكم محسن الربيعي، حمد عبد المحسن راضي، مرجع سابق، ص: 94-97.

هناك العديد من الأمور التي يتعين على الهيئات الرقابية وصناع السياسة العامة أخذها بعين الاعتبار عند تصميم معايير الإفصاح الفعال، من أجل تحقيق هدفين رئيسيين هما:

- أن تؤدي المعلومات المفصحة عنها إلى تحقيق الشفافية، ذلك من خلال الإفصاح عن البيانات الكمية والنوعية بصورة دقيقة وصادقة وفي الوقت المناسب، بما يساعد مستخدمي هذه المعلومات من اتخاذ القرارات الجيدة؛

- تؤدي المعلومات المفصحة عنها إلى تحقيق انضباط السوق، فلا شك أن كفاءة الإفصاح كأداة لتعزيز أمن وسلامة المصارف يعتمد على مدى تبني المشاركين في السوق للمعايير التي تعزز الاستقرار المالي والمستندة إلى المعلومات المفصحة عنها.

الشكل 5 دور الشفافية في تعزيز انضباط السوق



Source : Daud Abdullah, **Transparency and Market Discipline : Basel Pillar 3, Islamic Finance : The Regulatory Challenge**, John Wiley & Sons, 2007, p : 374.

يؤدي الإفصاح الجيد إلى تعزيز الشفافية في السوق، يعتمد الإفصاح عن المعلومات المطلوبة على ما يهدف نظام السوق إلى تحقيقه، على سبيل المثال إذا كان الهدف هو إظهار إدارة جيدة للمخاطر فإن المعلومات المفصلة ستكون حول كيفية إدارة المصرف للمخاطر، من الضروري أن تكون المعلومات دقيقة وكاملة وذات مصداقية بحيث يكون السوق واثقاً في استخدامها، يمكن تحقيق ذلك عن طريق الاعتماد على الأطراف الخارجية (المراجعين، وكالات التصنيف) للتحقق من المعلومات المقدمة، بالإضافة إلى ذلك يجب أن تكون المعلومات

مقدمة في الوقت المناسب وأن تكون متاحة للجمهور، علاوة على ذلك لا ينبغي أن يشكل الإفصاح عن المعلومات عبئاً ثقيلاً على المصارف وخاصة المصارف الصغيرة، وأخيراً يجب أن لا تُعرض المعلومات التي تم الإفصاح عنها المركز التنافسي للمصرف للخطر. كل هذا سيساعد على زيادة الثقة في السوق وتعزيز انضباط السوق داخل الصناعة المصرفية، والذي سيعمل في نهاية المطاف كمحفز لتنمية الصناعة المصرفية والارتقاء بها إلى مستوى يعزز من الأمن والاستقرار المصرفي.

المبحث الثاني: الجوانب الأساسية لانضباط السوق

وخلال هذا المبحث سيتم عرض المطالب التالية:

- ❖ المطلب الأول: الأطراف الفاعلة في انضباط السوق ودوافعهم؛
- ❖ المطلب الثاني: المزايا والتكاليف المحتملة لانضباط السوق؛
- ❖ المطلب الثالث: شروط وحدود ومعوقات انضباط السوق.

المطلب الأول: الأطراف الفاعلة في انضباط السوق ودوافعهم

هناك عدة أطراف محتملة قادرة على مراقبة المصرف وهي: المساهمين، المودعين، العملاء، وكالات التصنيف، الهيئات الرقابية الرسمية والمصارف الأخرى؛ إلا أنه في الممارسة العملية، تم التركيز بشكل مفرط على الهيئات الرقابية الرسمية الذي أدى إلى ظهور جهاز رقابة احتكاري، قد ينجر عنه العديد من المشاكل من بينها إضعاف حوافز الأطراف الأخرى القادرة على الرقابة وذلك أن الهيئات الرسمية تقوم بالمراقبة والإشراف على أساس التفويض. في هذا المطلب سيتم التطرق إلى النقاط التالية:

1- الأطراف الفاعلة في انضباط السوق؛

2- دوافع المشاركين في انضباط السوق.

1. الأطراف الفاعلة في انضباط السوق:

إن الاهتمام المتزايد بانضباط السوق هو أن الدائنين الكبار المطلعين على أوضاع المصرف لديهم الموارد والخبرات ومعرفة بالسوق ولديهم الحوافز لمراقبة المصرف، ومن مزايا وجود أطراف أخرى غير الهيئات الرسمية أنها ستزيل الخطر الكامن المتمثل في احتمال قيام المحتكر بالمراقبة بالاستعانة بمعلومات أقل دقة وغير كافية، الأمر الذي قد يؤدي إلى ارتكاب أخطاء؛ زيادة عدد الأطراف المهتمة بالحفاظ على أمن وسلامة المصارف يقلل من مدى تأثير الضغوط السياسية الداخلية على تنظيم المصارف والإشراف عليها، وبما أن الأسواق والهيئات الرقابية ليست مثالية، فإن ممارسة انضباط فعال يتلخص في استخدام كل من هاتاه الأطراف بما فيه الهيئات الرقابية دون احتكار للحكم¹؛ فيما يلي سوف نتطرق لأهم الجهات الفاعلة في انضباط السوق والتي تعتبر أكثر أهمية²:

¹ David T.Llewellyn, David G.Mayes, "The Role of Market Discipline in Handling Problem Banks", **Bank of Finland, Discussion Papers**, 2003, p : 21-22.

² See :

- Robert R.Bliss, "**Market Discipline: Players, Processes and Purposes**", Op.cit, p : 7-10.

- Adrian Pop, Op.cit, p : 40-46.

1.1. المساهمون:

يعتبر المساهمون في النظرية المالية أول من يتكبد الخسائر في حالة إفلاس الشركة، هذا ما يجعلهم في وضعية الدائنين المتبقين، نتيجة لذلك وفي ظل ظروف الملاءة الطبيعية، يعتبر المساهمون مصدرا للانضباط الذي يمكن أن يجد من السلوك الانتهازي لبعض المديرين ويعزز من ممارسات الحوكمة الجيدة. يعتبر مفهوم تجنب المساهمين للمخاطر مفهوماً معقداً، لأنه مع وجود التأمين على الودائع إلى جانب وجود مستويات عالية من الروافع المالية يدفع بالمساهمين في المصارف المعسرة إلى تبني استراتيجيات عالية المخاطر تتعارض مع أهداف الهيئات الرقابية المتمثلة في الحفاظ على الاستقرار المالي؛ نظراً للاختلال الحاطئ في الحوافز بين المساهمين والهيئات الرقابية، ونظراً لأن الهيئات الرقابية تعتمد على أسعار الأسهم لدراسة السوق فإنه يجب عليها تصفية أسعار الأسهم باستخدام نماذج متطورة تعكس بشكل أفضل المخاطر المصرفية من استخدام المؤشرات البسيطة (السعر، اتجاهات السعر، الربحية)، لأنه أحياناً يمارس المستثمرون في الأسواق المالية ضغوط تصاعديّة على أسعار الأسهم نتيجة للمخاطر العالية. ولتعزيز دور المساهمين في انضباط السوق يجب الرفع من مقدار رأس المال النظامي لتجنب المخاطر أو يمكن أن يخضع المساهمون لما يسمى بالمسؤولية المزدوجة، حيث وفقاً لها يصبح المساهمون ملزمون بتقديم مساهمات مالية إضافية في حالة تعرض المصرف لحالة عسر مالي.

يملك المساهمون أصحاب الحصص الكبيرة في رؤوس أموال المصارف القدرة على مراقبة سلوك المدراء التنفيذيين، إذ أن الحصص الكبيرة التي يمتلكونها تعتبر حافزاً لمراقبة إدارة المصرف، لذلك فإن تركيز سلطة اتخاذ القرار في أيدي عدد قليل من كبار المساهمين يمكن أن يكون له تأثير مفيد على أداء المصرف وملف مخاطره.

1.2. حاملي السندات (الدائنين غير المؤمنين):

يعتمد عقد حاملي السندات مع الشركات على المعلومات الشفافة والتي يمكن التنبؤ بها حول المخاطر التي يتحملونها، ما يحتاجه الدائنون هو أن تكون المخاطر التي يتحملونها شفافة حتى يتمكنوا من تسعير المخاطر بشكل صحيح (من خلال معدل القسيمة)، نظراً لأن القسيمة عادة ما تكون ثابتة فيما يتعلق بالمخاطر الائتمانية؛ إن التغييرات المحتملة والمتوقعة في مخاطر الائتمان عن طريق معلومات تم الكشف عنها حديثاً يمكن أن تؤثر على قيمة مطالب حاملي السندات إما عن طريق تعديل القسيمة على الإقراض الجديد أو رفض الإقراض في المستقبل إذا كان لديهم الكثير من الشك فيما يتعلق بحالة المقترض.

1.3. أعضاء مجلس الإدارة:

يعد مجلس الإدارة هو المسؤول عن مراقبة سلوك المديرين ومحاسبتهم عن أدائهم لتحقيق أهداف المصرف، وتحقيق مصلحة المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى، فهو جهاز إشراف ورقابة داخل المصرف يعمل على تحقيق التقارب في المصالح بين الإدارة والمساهمين من ناحية وبين المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى من ناحية أخرى؛ ويمثل مجلس الإدارة أداة من أدوات مراقبة سلوك المدراء التنفيذيين والحد من مخاطرتهم¹. ولقيام أعضاء مجلس الإدارة بدورهم الرقابي، تؤكد نظرية الوكالة على فعالية استقلالية مجلس الإدارة كآلية للحد من انتهازية المدراء التنفيذيين وتخفيف صراعات الوكالة².

1.4. المدراء التنفيذيين:

إن المدراء التنفيذيين هم صميم مشكلة الوكالة، إذ أن لديهم مصالح متضاربة، من ناحية فإن المدراء يُعتبرون وكلاء للملاك وأصحاب الأسهم ويُفترض أن يتصرفوا لمصلحة الملاك والمساهمين، ومن ناحية أخرى يمكن للمدراء التصرف لمصالحهم الشخصية بدلاً من مصالح الملاك والمساهمين، هذا لأنهم في وضع يسمح لهم بالاستفادة من أفعالهم؛ ومن المستحيل لأصحاب الأسهم مراقبة التصرفات والإجراءات التي يتخذها المديرين بشكل مثالي ومنع المخالفات التي يمكن أن يتخذونها.

1.5. أصحاب الودائع الكبيرة غير المؤمنة:

في معظم الدول توفر أنظمة التأمين على الودائع تغطية للمودعين الصغار من خلال وضع سقف معين (عدم دمج المودعين الصغار ضمن الأطراف الفاعلة في انضباط السوق يرجع إلى أن حوافزهم لمراقبة المصرف تحمي تماماً من خلال التأمين على الودائع، وكذلك لافتقارهم للكفاءة التي تسمح لهم بمراقبة سلوك المصرف والتأثير عليه)، ويتفاوت سقف هذه التغطية من بلد لآخر تبعاً لدرجة التنمية الاقتصادية، أما أصحاب الودائع الكبيرة وأصحاب شهادات الإيداع القابلة للتداول والتي تزيد قيمتها عن السقف المحدد للتأمين وكون هذه الفئة مستبعدة من نظام التأمين على الودائع فإن حوافزهم تتوافق مع حوافز الهيئات الرقابية، وعليه يمكن أن يلعب أصحاب الودائع الكبيرة دور كبير في الرقابة على المصارف.

¹ ياسر تاج السر محمد سند، أسعد مبارك حسين موسى، "دور الحوكمة المصرفية في إدارة المخاطر بالمصارف دراسة ميدانية على عينة من فروع المصارف السودانية بمدينة الأبيض"، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 05، العدد 02، ديسمبر 2020، ص: 384.

² مجيلي خليصة، رواجي عبد الناصر، "أثر الدور الحوكمي لمجلس الإدارة على الأداء المالي للشركات -دراسة تطبيقية على بعض الشركات ذات الأسهم الجزائرية-"، معارف، المجلد 11، العدد 21، ديسمبر 2016، ص: 432.

1.6. حاملي الأوراق التجارية:

شهدت سوق الأوراق التجارية الصادرة عن الشركات غير المصرفية تطوراً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة وأهم المستثمرين الرئيسيين في هذا السوق هم صناديق الاستثمار، شركات التأمين، الشركات المالية القابضة؛ هذه الأوراق المالية آجال استحقاقها قصيرة ويتم تجديدها بانتظام في السوق الأولي، كما أن عملية التسعير تعكس مخاطر الشركات المصدرة. في نهاية عام 2001، بلغت قيمة الأوراق التجارية المسجلة كالتزام لشركات المصارف الأمريكية القابضة أكثر من 50 مليار دولار، لا يتم إصدار هذه الأوراق مباشرة من طرف المصارف ولكن تلعب الشركات القابضة المصرفية دوراً هاماً في وضع هذه الأوراق وضمانها، لذلك تتم مناقشة حاملي الأوراق التجارية في سياق انضباط الشركات القابضة للمصارف بدلاً من انضباط المصارف في حد ذاتها¹.

1.7. حاملي الديون الثانوية:

تتمتع الديون الثانوية بالعديد من الخصائص التي تجعلها الطرف الأنسب لتوفير مزيد من انضباط السوق، إن الديون الثانوية غير مؤمنة وهي الطرف الثاني الذي سيفقد أمواله بعد حاملي الأسهم في حالة فشل المصرف، كما أن أصحاب الديون الثانوية لا يستفيدون من أي مكاسب تصاعديّة ناتجة عن الإفراط في المخاطرة، وأن آجال استحقاقها طويلة نسبياً؛ كل هذا سيجعل من سعر إصدار الديون الثانوية حساساً بشكل كبير لمخاطر المصارف، وبالتالي فإن حاملي الديون الثانوية لمراقبة المصارف والحد من مخاطرها يتمشى مع حافز الهيئات الإشرافية، ويتعارض بشكل صريح مع حوافز حاملي الأسهم الذين لديهم تفضيل كبير للمخاطرة². لتوضيح هذه الفكرة قدم (Meyer) مثلاً شبه به حاملي الديون الثانوية بمن يركب في القطار بجانب السائق وهو المكان الأقل أمناً في حالة وقوع حادث، وبالتالي فأماكنهم غير المريحة التي يركبونها تجعل لهم حساسية كبيرة اتجاه سرعة القطار واحتمال وقوع حادث³.

1.8. وكالات التصنيف:

يتمثل دور وكالات التصنيف الائتماني في تقليص ما يصطلح عليه الاقتصاديون بتباين المعلومات بين المقترضين والمستثمرين، من خلال تزويد الأسواق المالية بمعلومات عن جودة الديون التي يتم إصدارها ومخاطر عدم وفاء المدينين بالتزاماتهم؛ تسمح هذه المعلومات للمستثمرين باتخاذ قراراتهم بشأن الاستثمار من عدمه في الأدوات

¹ Adrian Pop, Op.cit, p : 44.

² anonymous, "Using subordinated debt as an instrument of market discipline," Staff Studies 172, Board of Governors of the Federal Reserve System (U.S.), 1999, p : 2-3.

³ Adrian Pop, Op.cit, p : 45.

المالية التي تصدرها الجهات الراغبة في الاقتراض¹؛ تلعب وكالات التصنيف دوراً مهماً في ممارسة انضباط السوق من خلال إجبار المصارف والمؤسسات على الكشف عن معلومات معينة، غير متاحة بشكل عام. في غياب عملية التصنيف ستكون المصارف أقل ميلاً للكشف عن المعلومات.

1.9. المشاركون في أسواق المشتقات المالية:

المشاركون في سوق المشتقات المالية في وضع فريد؛ إن أرباحهم مستمدة من ربحية المراكز التي يتخذونها والفوارق التي يكسبونها من التعامل، يتعرض المشاركون في سوق المشتقات المالية لمخاطر الائتمان من قبل الأطراف المقابلة؛ إن الهيكل التنظيمي لسوق المشتقات يسمح للمشاركين في هذا السوق بإدارة مخاطر الائتمان للطرف المقابل والتقليل منها، عكس ما يفعله حاملي السندات وهو قبول المخاطر وتسعيرها؛ تحتوي عقود المشتقات على حقوق الإغلاق تسمح للأطراف المقابلة بإهاء العقود الحالية إذا أصبح المصرف معسراً ولا يستوفي شروط معينة، يعتبر المشاركون في سوق المشتقات من بين المراقبين الأكثر تطوراً سواء من حيث المهارات التي يمتلكونها أو الموارد التي يمكنهم تخصيصها للمراقبة.

1.10. المصارف أخرى:

من يمكنه مراقبة مخاطر المؤسسات المصرفية أفضل من المصارف؟؛ في سوق النقدية تقوم المصارف بإقراض واقتراض مبالغ كبيرة من الاحتياطات النقدية كل يوم، نظراً لأن الإقراض بين المصارف غير مضمون على العموم فإن المصارف المقرضة لديها الحافز لتقييم الوضعية الائتمانية للمصارف المقترضة، إن الأسعار اليومية المتعلقة بالمعاملات الفردية في السوق النقدية تعكس مخاطر الائتمان للمصارف المدينة. بالإضافة إلى ذلك فقد ينشأ عن هذا وضع مزدوج للمصرف في السوق النقدية (الأطراف المقابلة والمنافسين) يؤدي إلى توليد سلوك انتهازي لا يتوافق مع انضباط السوق، بحيث يمكن أن تجتمع بعض المصارف من أجل توحيد حصصها في السوق من خلال اتخاذ قرار منسق يهدف إلى طرد المصارف المنافسة الأخرى.

1.11. الهيئات الإشرافية:

يملك المنظمون حوافز أكبر من تلك التي يمتلكها جميع المشاركون في السوق بصفتهم وكلاء للصالح العام، للهيئات الإشرافية هدف عام هو ضمان سلامة النظام المالي وتجنب حدوث حالة الذعر المالي والحد من المخاطر النظامية من خلال التشريعات المصرفية، وبالتالي على عكس باقي الأطراف المحتملة في تعزيز انضباط السوق

¹ موقع الجزيرة الإلكتروني: <https://www.aljazeera.net/encyclopedia/encyclopedia-economy> تم الإطلاع عليه في: 2020/03/15.

تراعي الهيئات الإشرافية العواقب الخارجية لفشل المصارف، تركز الرقابة التنظيمية بشكل رئيسي على سلامة وأمن المصارف. "فالدور الإشرافي والتوجيهي وما يتضمنه من قيود على المؤسسات المالية، يهدف في الأساس إلى حماية تلك المؤسسات من المنافسة غير الأخلاقية وغير المتكافئة، كما يهدف إلى حماية أموال المودعين مما يزيد من ثقتهم في التعامل مع الجهاز المصرفي"¹؛ يمارس المشرفون تأثيراً على المصارف من خلال عدة آليات هي: متطلبات تصنيف القروض، مذكرات التفاهم، توجيهات رأس المال وما إلى ذلك.

قد يخضع المشرفون عند ممارسة مهامهم لضغوط سياسة، وقد جرى ذلك في الولايات المتحدة الأمريكية خلال أزمة المدخرات والقروض إلى تدخل سياسي في قرارات إغلاق مصارف محددة؛ كما أن القرارات السياسية تؤثر على عمل الهيئات الإشرافية، مثلاً الرسوم المصرفية وحدود التأمين على الودائع يتم تحديدها دائماً من خلال العملية السياسية؛ للمشرفين حوافز شخصية قد تؤثر على عمل الهيئات الإشرافية، ففي الولايات المتحدة الأمريكية تتنافس الهيئات الإشرافية على الأعمال نظراً لوجود العديد من الجهات الإشرافية، هناك موثيق تحدد المنظم الذي قد يشرف على مصرف معين لكن اختيار الميثاق يقع على عاتق المصرف، وبالتالي أصبح هناك سوق للهيئات الإشرافية قد يؤدي إلى إمكانية أن يعمل المشرفون لمصالحهم الشخصية بدلاً عن دفع المصارف عن المخاطرة؛ وأخيراً هناك إمكانية الاستيلاء على المعلومات الإشرافية نتيجة علاقة العمل الوثيقة بين الجهات الإشرافية والجهات الخاضعة للإشراف، فقد يساهم انتقال الموظفين من الهيئات الإشرافية إلى الصناعة الخاضعة للإشراف في الحصول على المعلومات الإشرافية أو التنظيمية².

2. دوافع المشاركين في انضباط السوق:

يقوم أصحاب الودائع بالرد على المعلومات المتعلقة بالأوضاع الصعبة التي يمر بها المصرف من خلال تخفيض حجم الودائع الموجودة في المصرف، أي أن أصحاب الودائع يبقون على ودائعهم الحالية فقط إذا كان العائد مرتفع؛ أما حاملي الديون غير المؤمنة مثل السندات الثانوية فيتلقون إما عوائد ثابتة أو عوائد على أساس أسعار السوق قصيرة الأجل وأسعار السوق لهذه الأدوات تتغير مع التغيرات الملحوظة في تعرض المصرف للمخاطر، يعني أن هذه الأطراف تتحمل مخاطر ائتمانية كبيرة؛ وبالتالي فإن حاملي هذه الديون لديهم حافز قوي للضغط على المصارف للإفصاح عن معلومات حول طبيعة المخاطر.

¹ سعد قصري، "دور وسائل حماية المودعين في تحقيق الاستقرار المالي لدى المصارف التقليدية والإسلامية - دراسة تطبيقية مقارنة"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم تخصص علوم التسيير، جامعة غرداية، الجزائر، 2020/2019، ص: 68.

² Robert R. Bliss, "Market Discipline: Players, Processes and Purposes", Op.cit, p : 9-10.

بالرغم من أن حاملي الأسهم تزداد مكاسبهم بازدياد مخاطر المصرف، إلا أنهم أشد معارضة لتعرض المصرف للمخاطرة؛ يأخذ حاملي الأسهم بعين الاعتبار الأرباح والمخاطر المتوقعة ومدى استجابة حاملي الديون للمخاطر المصرفية في وقت واحد. يواجه المستثمرون المخاطر المفرطة التي يتعرض لها المصرف إما عن طريق الاحتفاظ بالأسهم الحالية فقط بأسعار منخفضة أو عن طريق التقليل من ملكية الأسهم بالأسعار الحالية، كما يمكنهم الضغط على إدارة المصرف لتغيير هيكل الميزانية لكبح المخاطر. هناك عاملين اثنين يعوقان من انضباط السوق الذي يمارسه حملة الأسهم، العامل الأول هو تشتت ملكية الأسهم الذي يقلل من حوافز المساهمين وقدرتهم على ممارسة الرقابة على المدراء والتأثير عليهم، أي أن المساهمين الأفراد الذين يمتلكون حصص كبيرة من الأسهم هم أكثر ممارسة لانضباط السوق مقارنة بالمساهمين الصغار؛ أما العامل الثاني هو التأثير المحتمل للتأمين على الودائع على تفضيلات الملاك من حيث الخطر الأخلاقي، من حيث المبدأ لا يمكن تجنب هذا التأثير وهذا ما يدفع مالكي الأسهم على تقديم تعويضات للمدراء التنفيذيين للحد من المخاطر المفرطة¹.

المطلب الثاني: المزايا والتكاليف المحتملة لانضباط السوق

في هذا المطلب سيتم التطرق إلى النقاط التالية:

1- المزايا الاجتماعية المحتملة لانضباط السوق؛

2- التكاليف الاجتماعية المحتملة لانضباط السوق.

1. المزايا الاجتماعية المحتملة لانضباط السوق:

هناك العديد من المزايا الاجتماعية المحتملة التي ترجع إلى تعزيز انضباط السوق هي كما يلي²:

- الحد من المخاطر الأخلاقية: يستخدم مصطلح "الخطر الأخلاقي" بشكل عام للإشارة إلى أي شيء يشجع المؤسسات المالية بما فيها المصارف على المخاطرة على افتراض أنها ستجني مكافآت بينما تكون محمية من الخسائر المحتملة؛ في الأعمال المصرفية قد يميل أصحاب المصارف إلى بناء محفظة قروض شديدة الخطورة خاصة إذا كان معظم المودعين مؤمن عليهم، ففي حالة فشل المصارف وعدم قدرتها على سداد الديون القابلة للتحصيل، فإنه يمكن لأصحاب المصارف الانسحاب من السوق تاركين وراءهم

¹ David VanHoose, Op.cit, p : 215-217.

² see:

-Paul Hamalainen, "Market Discipline and Regulatory Authority Oversight of Banks : Complements not Substitutes", **The Service Industries Journal**, Vol.26, N° 01, 2006, p : 102-103.

- David VanHoose, Op.cit, p : 218.

شركة التأمين على الودائع تتحمل التكاليف المتبقية الناتجة عن التقصير والإهمال. يمكن لممارسات انضباط السوق الحد بشكل كبير من هذه السلوكيات من خلال السماح للمستثمرين المطلعين على السوق بمعاينة المصارف الأكثر عرضة للمخاطر عن طريق طلب عوائد إضافية مقابل هذه المخاطر أو عن طريق تقليل التمويل مستقبلاً¹؛

- تحسين الربحية من خلال الضغوط المستمرة على المصرف من أجل إدارة أكثر كفاءة وفعالية؛ حيث يمكن لانضباط السوق أن يدفع المصارف إلى تحسين كفاءتها الاقتصادية والمالية إما عن طريق تغيير الإدارة أو الاندماج مع مصارف أخرى؛ وإذا فشلت في كل هذا فمصيورها الخروج من القطاع المالي وتركه؛
- تخفيض التكلفة الاجتماعية المترتبة على الإشراف المصرفي، إذا ركزت الهيئات التنظيمية بشكل أكبر على قوى السوق القادرة على تمييز المصارف الجيدة من المصارف السيئة؛ تنبع هذه الميزة من حقيقة مفادها أن السوق عبارة عن مجموعة كبيرة وعديدة من المؤسسات والكيانات التي تراقب المصارف بشكل دائم ومستمر، وأنها قادرة على الاستجابة بسرعة أكبر من استجابة الجهات التنظيمية لمخاطر المصارف وبالتالي الحد من المخاطر النظامية؛ من حيث المبدأ، إذا كان انضباط السوق يعمل بمثابة مراقب على المصرف، فإن عبء إثبات بأن المصرف لا يواجه صعوبات ينتقل من الهيئة الإشرافية إلى إدارة المصرف، وبالتالي يمكن لجميع المشاركين في السوق من تخفيف العبء التنظيمي على النظام المصرفي ككل؛
- تستطيع قوى السوق التي تمارس الرقابة على النشاط المصرفي توفير المعلومات المناسبة للهيئات التنظيمية لتحسين الانضباط التنظيمي ودفعها لاتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة، من عيوب النظام التنظيمي أنه جامد قائم على قواعد ليست مرتبطة بشكل كاف بالمخاطر الحقيقية التي تكثف عمل المصارف والمؤسسات المالية، ونتيجة لذلك يصعب على السلطات الرقابية ضبط التكاليف والعقوبات التي يمكن فرضها على المصارف المخاطرة؛ على العكس من ذلك تتضمن أسعار السوق معلومات قادرة على تخفيف هذه المشكلة، وهذا يشير إلى أن السلطات الرقابية بدلاً من الاعتماد بشكل كامل على التدابير التنظيمية قادرة أيضاً على الاستعانة بانضباط السوق لمراقبة المصارف؛ وفي هذا الصدد يمكن استخدام معلومات السوق لتخصيص موارد المراقبة النادرة بكفاءة أكبر؛

¹ Chamsa Fendri, Op.cit, p : 52-53.

- يمكن للمستثمرين المطلعين على خبايا السوق الذين يمارسون الانضباط بشكل منتظم في السوق أن يخففوا العبء التنظيمي والإشرافي على المصارف والمؤسسات المالية، وهذا يدفع الهيئات الإشرافية للحد من الضوابط التنظيمية المفروضة على هذه المصارف والتركيز على المصارف الأكثر احتياجاً للحماية.

2. التكاليف الاجتماعية المحتملة لانضباط السوق:

من بين أهم التكاليف الاجتماعية المحتملة لانضباط السوق هي¹:

- هناك نتائج سلبية محتملة مرتبطة بانضباط السوق في القطاع المصرفي؛ إذا رأى أصحاب مصادر الأموال أن هناك احتمال كبير لفشل المصرف وتعرشه، فقد يتفاعلون مع هذه الاحتمالات بقطع إمداداتهم من الأموال مما قد يؤدي إلى أنشطة مصرفية باهضة التكلفة اجتماعياً؛
- تتمتع المصارف المتواجدة في الدول المتقدمة بأن لها أسواق مالية مفتوحة ونشطة تساعد على ممارسة انضباط السوق بشكل جيد مقارنة بالمصارف الناشطة في الدول الأقل تقدماً ذات الأسواق المغلقة وغير النشطة، التي قد تؤدي بأصحاب مصادر الأموال إلى تبني تصورات خاطئة فينقلون إشارات خاطئة للسوق، قد تدفع بالأطراف الأخرى والهيئات الرقابية إلى القيام بردود فعل خاطئة؛
- نتيجة لوجود عدم تماثل المعلومات في القطاع المصرفي وعدم وجود أسواق ثانوية للقروض المصرفية، فإن زيادة التركيز على انضباط السوق قد يزيد من احتمال إحداث تأثيرات سلبية في النظام المالي، نظراً لأن أحد الأهداف المهمة لانضباط السوق هو الحد من المخاطرة المفرطة للمصارف هذا الذي قد يتعارض مع هدف السلطات التنظيمية المتمثل في الحفاظ على المعروض الحالي من الائتمان المصرفي؛
- وعلى نحو مماثل، في ظل وجود أنظمة التأمين على الودائع تواجه الهيئات الإشرافية معضلة ضمان الحماية الكافية للمودع، في نفس الوقت تعمل على الحد من سلوك المخاطر الأخلاقية التي يمكن أن تنتج عن أنظمة التأمين على الودائع؛ غير أن تعزيز انضباط السوق في القطاع المالي قد يقوض ملاءة هذه الملاذات الآمنة بالنسبة للمستثمرين والمودعين الصغار؛
- قد تكون التكاليف التي يتحملها القطاع المصرفي نتيجة تهيئة الظروف المناسبة لحسن سير انضباط السوق باهضة، على سبيل المثال بالنسبة لمقترحات الإصدار الإلزامي للديون الثانوية قد لا تكون إشكالية بالنسبة للمصارف الكبيرة، ولكن قد تكون مرهقة للغاية إذا فرضت على المصارف الصغيرة؛

¹ see:

- Paul Hamalainen, Op.cit, p : 103-104.

- David VanHoose, Op.cit, p : 218.

- قد تكون للمعلومات التي يوفرها انضباط السوق نتائج غير مرغوب فيها، مما يعوق فعالية الانضباط التنظيمي؛ على سبيل المثال قد تؤدي السياسة التنظيمية التي تستخدم أسعار السوق في اتخاذ الإجراءات التصحيحية إلى اتخاذ تدابير تنظيمية خاطئة إذا كانت الإشارات خاطئة.

المطلب الثالث: شروط وحدود ومعوقات انضباط السوق

في هذا المطلب سيتم التطرق إلى النقاط التالية:

- 1- شروط انضباط السوق الفعال؛
- 2- حدود انضباط السوق؛
- 3- معوقات فعالية انضباط السوق.

1. شروط انضباط السوق الفعال:

يتطلب انضباط السوق توفر خمس شروط رئيسية ليكون فعال، أولاً أن تكون هناك أسواق مالية حرة ونشطة؛ ثانياً وجود معلومات كافية حول المقترضين واحتمالات السداد؛ ثالثاً عدم وجود احتمال لإنقاذ المقترضين في حالة التخلف عن سدادهم؛ رابعاً قدرة المقترضين على الاستجابة لإشارات السوق قبل استبعادهم وإخراجهم من السوق؛ خامساً كفاءة الأطراف المشاركة في السوق وفيما يلي سيتم التطرق إلى هذه الشروط بنوع من التفصيل¹:

1.1. الأسواق المفتوحة:

يجب أن تكون إشارات السوق لمصرف يعاني من تغير ملحوظ في جدارته الائتمانية مرئية لجميع الأطراف المعنية، بما في ذلك المودعين وحاملي الديون وحاملي الأسهم، هذا يعني أن الأسواق التي تجمع بين أصحاب الأموال والمصارف يجب أن تكون مفتوحة ونشطة²؛ أي بمعنى آخر يجب أن تكون الأسواق فعالة وغير مقيدة حتى يتمكن المشاركون في السوق من تمييز المصارف الجيدة من المصارف الضعيفة وبالتالي إرسال إشارات صحيحة؛ لتكون الأسواق حرة ومفتوحة يتطلب أن تتمكن أسعار الفائدة من الاستجابة لمستوى وطبيعة الاقتراض؛ يجب أن

¹ See :

- Timothy, D. Lane, Op.cit, p : 61-72.

- Chamsa Fendri, Op.cit, p : 56-57.

- David T. Llewellyn, David G. Mayes, Op.cit, p : 12-13.

- David T. Llewellyn, "Inside The Black Box of Market Discipline", **Economic Affairs**, Vol 25 N° 01, March 2005, p : 43-44.

² David VanHoose, "Market Discipline and Supervisory Discretion in Banking : Reinforcing or Conflicting Pillars of Basel 2 ?", **Working paper, Networks Financial Institute**, 2007, p : 8, available at: <http://ssrn.com/abstract=985659>

لا يواجه المقرض سوقاً مقيداً أسيراً لا يستطيع من خلاله حرمان المقترض من الأموال، أي يجب أن يكون القطاع المصرفي قطاع تنافسي، وهذا يعني أن البيئة التنافسية تجعل من السهل على المودعين والمستثمرين تحويل استثماراتهم بين المصارف وفقاً لتقديراتهم للمخاطر والعائد¹. وقد يكون السوق أقل قدرة على التمييز بين الوسطاء الماليين الحذرين والمتهورين مما يجعل انضباط السوق غير فعال؛ وفي الدول الاشتراكية تطلب السلطات من المصارف والمؤسسات المالية إقراض شركات معينة بغض النظر عن ملاءتها المالية، هذا الأمر من شأنه أن يبطل عمل انضباط السوق، في جميع الحالات تحرير الأسواق المالية يعزز وظيفة السوق التأديبية.

يجب أن تكون هناك أسواق يمكن من خلالها أن يعمل انضباط السوق عن طريق آليات السعر والكم، قد تختلف الطريقة التي يعمل بها انضباط السوق بين مختلف الأسواق مثل سوق الودائع وسوق الديون الثانوية؛ إن وجود الأسواق شرط ضروري ولكنه ليس كافياً لانضباط سوق فعال، حيث يجب أن تكون هذه الأسواق فعالة بمعنى أن التعديلات التي تجرى في السوق تنتج أسعار تعكس مخاطر المصارف، أي أنه ينبغي للسوق دمج المعلومات المتعلقة بالمخاطر في الأسعار بكفاءة، من المعروف أن التنظيم المصرفي السيئ يخلق تشوهات في الصناعة المصرفية؛ كذلك فإن التسعير السيئ غير الكفء يخلق أيضاً تشوهات.

1.2. شفافية المؤسسات المصرفية:

يتمثل الشرط الثاني لانضباط السوق في مدى وفرة المعلومات ذات الصلة لدى المقرضين حول الوضعية المالية للمقترضين. لكي يستطيع المقرضون تقديم إشارات فعالة، يجب أن يتوفر لديهم معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب حول التدفق الائتماني. يجب أن تكون الأطراف الفاعلة في السوق على دراية جيدة بالمصارف، حتى يتسنى لهم تمييز المصارف السليمة من المصارف عالية المخاطر، وبالتالي تخصيص مواردهم بشكل أفضل عن طريق معاقبة المصارف ذات المخاطر العالية برفع تكلفة التمويل؛ إن الافتقار إلى وجود المعلومات الملائمة والكافية يؤدي إلى إمكانية حدوث تأثيرات معدية، بحيث يمكن أن تؤدي الصعوبات التي يواجهها أحد المقرضين في خدمة ديونه إلى إمكانية حدوث مشاكل وشيكة مع جميع المقرضين من نفس الفئة. فالعدوى تضعف انضباط السوق باستبعاد كل المقرضين من السوق سواء من لديهم ملاءة مالية جيدة أو المعسرين على حد سواء. هناك حاجة إلى الإفصاح عن المعلومات الجيدة لتنظيم الوساطة المالية، إلا أن المقرضين يُخفون مخاطرتهم العالية عن الدائنين والهيئات الرقابية من خلال تزويدهم بمعلومات غير كاملة أو خاطئة.

¹ Toby Fiennes, "Regulation and The Importance of Market Discipline", Reserve Bank of New Zealand, February 2016, p : 2.

يجب أن تمتاز المعلومات المتاحة للأطراف أصحاب المصلحة بالدقة، والموثوقية، وأن تكون ذات دلالة، ومنشورة في الوقت المناسب، وهذا يتطلب بنية تحتية محاسبية جيدة إلا أن هناك بلدان تفتقر لمثل هذه البنى؛ هذه البنى التحتية هي¹:

- طبيعة وكفاية قانون الشركات؛
- كفاية المعايير المحاسبية ومتطلبات التدقيق؛
- تطور مهنة المحاسبة ونزاهتها؛
- وجود عدد كافي من المهنيين الماليين، ومدى كفاية وسائل الإعلام الإخبارية المالية.

يدور تعريف لجنة بازل لانضباط السوق حول معايير الإفصاح، وعلى الرغم من هذا فإن معايير الإفصاح ليست كافية لتعزيز انضباط السوق إذا لم تكن ديون المشاركين في السوق معرضة لخطر الخسارة، لأنه بدون ديون معرضة لخطر الخسارة لن يكون للمشاركين حوافز قوية في تقييم المعلومات التي تفصح عنها المصارف؛ بالإضافة إلى ذلك قد تكون المعايير غير ضرورية في بيئة يحتفظ فيها المشاركون بديون محفوفة بالمخاطر، لأنه في هذه البيئة سيتم دفع المصارف إلى توفير معلومات مفيدة للأسواق حول مخاطرها حتى لو لم يطلب المشرفون منها ذلك².

كما أن الإفصاح عن الكثير من المعلومات قد يؤدي إلى عمليات سحب كبيرة للودائع و/أو الأزمات المصرفية النظامية، يمكن أن يحدث هذا في أي وقت قد يفشل التنسيق بين المستثمرين المشتتين؛ على أي حال هناك حدود جوهرية للشفافية في العمل المصرفي، علينا أن نتذكر أن الدور الرئيسي للمصارف هو على وجه التحديد تخصيص الأموال لمشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تكون غير شفافة للمستثمرين الخارجيين³.

هذان الشرطان الأوليان ضروريين لعمل المرحلة الفرعية الأولى من انضباط السوق وهي مرحلة المراقبة، في غياب هذان الشرطان لن يتمكن المستثمرون من تحديد المخاطر بشكل صحيح وفي الوقت المناسب، وبالتالي لا يمكنهم الإشارة عن ردود أفعالهم من خلال الأسواق.

1.3. عدم وجود خطة إنقاذ:

لا يكون انضباط السوق فعالاً إلا إذا اعتقد المشاركون في السوق أنه سوف لن يتم إنقاذ المقترض المتخلف عن السداد. غالباً ما تكون عمليات الإنقاذ مفيدة، حيث أنها كثيراً ما تعوض الأفراد عن الخسائر الناتجة عن ظروف خارجة عن إرادتهم؛ ومع هذا فإن خطة الإنقاذ تؤدي إلى ظهور مشكل الخطر الأخلاقي، حيث يقلل

¹ Yener Coskun, "Fundamentals of Market Discipline and Custody Risk Management", *Journal of Securities Operations & Custody*, Vol 8 N° 2, 2016, p : 166.

² Charles W. Calomiris, Op.cit, p : 414.

³ Jean-Charles Rochet, Op.cit, p : 59.

من حوافز المقرضين في مراقبة وتقييم سلوك المقرضين عند اتخاذ القرارات، كما أنه يقلل كذلك من حافز المقرض في الحفاظ على الملاءة المالية. تتخذ عمليات الإنقاذ أشكالاً متعددة، أبرزها نظام التأمين على الودائع ودوره في حالات إفلاس المصرف وكذلك رابطة القروض والادخار في الولايات المتحدة الأمريكية؛ وفي حالات التأمين الكامل على الودائع فإن المودعين ليسوا بحاجة إلى تقييم وتقدير الملاءة الائتمانية لأي مصرف، حيث سيأخذون كامل أموالهم في حالة فشل المصرف وتعرضه للإفلاس، كما أن هذه المصارف سوف لا تخضع لانضباط السوق وآلياته مثل الخروج من السوق وزيادة تكلفة الأموال؛ وفي ظل وجود نظام التأمين على الودائع فإن هذا سيدفع بالمصارف للمجازفة في مشاريع وأنشطة محفوفة بالمخاطر.

إن انضباط السوق يتطلب أن يعتبر المستثمرون أنفسهم في مواجهة المخاطر التي تواجه المصرف وفي مقدمتها مخاطر الملاءة المالية، وأن الفوائد المحتملة لمراقبة سلوك المصرف تتجاوز التكاليف؛ من الواضح أنه لن يتعرض جميع المشاركون في السوق للخسارة في نفس الوقت، وهذا راجع لترتيبات التدخل الموجودة داخل النظام الإشرافي العام وبالتالي لا يمكن لنظام إشرافي يوفر الضمانات أن يتوقع الكثير من انضباط السوق، حيث كلما زادت شبكات الأمان كلما ضعفت الحوافز.

وقد ظهرت عدة مقترحات دعت إلى إصلاح نظام التأمين على الودائع، ومن بين الحلول المقترحة توفير التغطية الجزئية والمحدودة للودائع، ومقترح آخر هو تحديد أقساط تأمين تقوم على المخاطر ومن شأن هذا النهج أن يحاكي دور السوق في تسعير وتقييم المخاطر التي تنطوي عليها المصارف واستعادة الحوافز التي تدفع بالمصرف إلى تغيير سلوكه. إن مصداقية عدم وجود نظام إنقاذ لها دور كبير في إنشاء انضباط سوق فعال؛ إلا أنه في بعض الحالات، قد تكون عملية الإنقاذ حتمية وفي بعض الحالات مرغوب فيها، بالإضافة إلى هذا ينبغي لأي خطة إنقاذ أن تفرض تكاليف كافية على المقرضين والمقرضين حتى لا يتم تدمير جميع الحوافز التي تدفع نحو سلوك راشد وحكيم.

1.4. استجابة المقرض (المصرف):

استجابة المصرف لإشارات السوق هو شرط ضروري لعمل انضباط السوق، يتعلق هذا الشرط بالمرحلة الثانية من مراحل انضباط السوق ألا وهي مرحلة التأثير؛ يجب على المصارف التي تشهد زيادة في تكاليف الديون و/أو التي تواجه سحب للودائع أن تتصرف بعقلانية وبطريقة ترضي هذه الجهات ويجب عليها اتخاذ الإجراءات الصحيحة. يتضمن انضباط السوق آليتين اثنتين هما: أولاً يواجه المصرف أو المقرض زيادة في سعر الفائدة، وفي نهاية المطاف ينتهي به الحرمان من الحصول على مزيد من الائتمان؛ ثانياً وهي آلية قاسية جداً تتمثل في الاستبعاد

من السوق، وحسب كثيرين فإن هذه الآلية ليست مقبولة للرقابة وعلى هذا فإن الشرط اللازم لتشغيل سلس لانضباط السوق يتلخص في استجابة المقترضين لأسعار الفائدة في الوقت المناسب لتجنب الأزمة. وفي حالة ما إذا كان المقترضون على وشك الإفلاس أو في حالة إعسار فإن انضباط السوق من خلال آلية فروق أسعار الفائدة لا يعمل بشكل جيد ولا يؤثر على سلوك المقترضين لأنه ليس لديهم ما يخسرونه، وفي مثل هذه الحالات يجب اللجوء إلى الآلية الثانية وهي استبعاد المقترضين المعسرين من السوق.

يجب أن يكون لدى مديري المصارف الحوافز والقدرة الكافية للاستجابة لهذه التغيرات في السوق، كما يجب عليهم أيضا أن يكونوا على وعي تام بالتهديدات المحتملة لمثل هذه التغيرات لأنهم سيؤثرون على القدرة التنافسية للمصرف، فعلى سبيل المثال يمكن للقدرة التنافسية للمصرف أن تتأثر نتيجة للسياسات التي تمارسها الإدارة مع المودعين والمقترضين وأصحاب الأسهم؛ بشكل خاص يتوجب على المدراء الاستجابة للزيادات الفعلية أو المحتملة في تكلفة الودائع والديون ورأس المال، كما أن المصارف قد تتفاعل مع إشارات السوق السالبة عن طريق التحول إلى مصادر تمويل أقل انضباطاً.

1.5. الأطراف أصحاب المصلحة:

هناك عدة صفات يجب أن تتوفر في الأطراف أصحاب المصلحة حتى يعمل انضباط السوق بشكل جيد، نذكرها فيما يلي¹:

- يجب أن يكون هناك عدد كاف من الأطراف أصحاب المصلحة القادرين على تحليل المعلومات المتاحة للجمهور؛
- يجب أن يكون للأطراف أصحاب المصلحة حافز قوي لمراقبة سلوك المصرف وتحمل تكاليف المراقبة، هذا قد يشمل احتمال خسارة أموالهم في حالة فشل المصرف؛
- يتعين على الأطراف أصحاب المصلحة ضبط سلوكهم وتكليفه استناداً إلى المعلومات المتاحة حول الحالة الصحية للمصرف؛
- يتعين على الأطراف أصحاب المصلحة الاستجابة بعقلانية للمعلومات ذات الصلة المتعلقة بالمصرف، بحيث لا يساء فهم المصارف التي يجري رصدها ومراقبتها؛ هذا يثير سؤال عام عن مدى حسن وقدرة المشاركين في السوق على معالجة المعلومات المتاحة لهم؛

¹ David T. Llewellyn, Op.cit, p : 43.

من خلال ما سبق، نستنتج أن انضباط السوق يعتمد على وجود أسواق مالية مفتوحة؛ وعلى ما يتوفر لدى المقرضين من معلومات ذات الصلة حول المقترضين؛ ودون توقع حطة إنقاذ؛ ومدى استجابة المقرضين لإشارات السوق؛ وعلى كفاءة الأطراف المشاركة في السوق. كل هذه الشروط ضرورية للتأكد من أن الأسواق تعكس سلوك الاقتراض؛ وفيما يلي شكل توضيحي يبين شروط انضباط السوق:

الشكل 6 شروط انضباط السوق الفعال



Source: Daud Abdullah, **Transparency and Market Discipline: Basel Pillar 3, Islamic Finance : The Regulatory Challenge**, John Wiley & Sons, 2007, p: 372.

من خلال الشكل السابق، نستنتج أن من بين أهم شروط انضباط السوق الفعال هو توفر المعلومات الكافية عن السوق؛ وأن يكون لدى المشاركين في السوق القدرة والحافز على مراقبة المصارف، حيث تتمثل القدرة في مدى استطاعة المشاركين في السوق على تحليل المعلومات المتوفرة بشكل جيد، أما الحافز فيتمثل في المفاضلة بين منافع وتكاليف عملية مراقبة السوق، وكلما كانت المنافع أكبر من التكاليف كلما زادت حوافز المشاركين في مراقبة وتقييم المصارف؛ أما الشرط الرابع والأخير فيتمثل في مدى وجود الآليات التي يمكن من خلالها ممارسة الضغط على المصارف المجازفة ذات المخاطر العالية، ومن بين هذه الآليات: آلية السحب وآلية السعر.

2. حدود انضباط السوق:

على الرغم من أن انضباط السوق من المحتمل أن يكون قويا وفعالاً في الحفاظ على سلامة وأمن المصارف إلا أن له حدوداً وأوجه قصور، وهذا يعني أنه من الناحية العملية من غير المحتمل أن يكون بديلاً فعالاً كاملاً لدور الهيئات الرقابية والإشرافية الرسمية، وفيما يلي سنذكر أهم الأسباب التي قد تحد من فعالية انضباط السوق¹:

¹ David T.Llewellyn, David G.Mayes, Op.cit, p : 22-23.

- تشعر الأسواق بالقلق إزاء التكاليف الخاصة لفشل المصارف وتنعكس مخاطر ذلك الفشل على أسعار السوق؛ من ناحية أخرى قد تكون التكلفة الاجتماعية لفشل المصارف أعلى من التكاليف الخاصة، وبالتالي قد لا تنعكس التكلفة الإجمالية (الخاصة والاجتماعية) لفشل المصرف بالكامل في أسعار السوق؛
 - قد تتجاوز التكاليف الخاصة بمراقبة السوق وجمع المعلومات والفوائد والمنافع المحتملة للجهات التي تقوم بالرقابة؛
 - انضباط السوق غير فعال في مراقبة وضبط المصارف العمومية؛
 - تكون الأسواق المالية والنقدية فعالة وكفاءة إذا ما توفرت المعلومات الدقيقة وذات الصلة، وفي كثير من الأحيان لا تتوفر هذه المعلومات، كل هذا قد يحد من عملية انضباط السوق؛
 - ليس ضرورياً أن يكون لدى المشاركين في السوق دائماً القدرة والخبرة اللازمة لتقييم مخاطر المصارف المعقدة، التي تكون مبهمه في بعض الأحيان؛ بالإضافة إلى ذلك هناك بعض الأمور داخل المصرف مثل أنظمة تحليل المخاطر ونظم الرقابة يكون الإفصاح عنها غير ممكن؛
 - في بعض البلدان تكون أسواق الديون بجميع أنواعها بما في ذلك سوق الأوراق المالية والديون التي تصدرها المصارف محدودة وغير كفاءة؛
 - عندما تكون إصدارات الديون صغيرة جداً فليس من المفيد دائماً أن تقوم وكالات التصنيف بإجراء تصنيف ائتماني كامل على الديون الثانوية للمصرف.
- وبالتالي نستنتج أن انضباط السوق لا يمكن أن يحل محل الرقابة الرسمية التي تقوم بها الهيئات الرقابية الرسمية، بل أن له دور قوي ينبغي تعزيزه داخل النظام ككل.

3. معوقات فعالية انضباط السوق:

نظراً لأن فعالية انضباط السوق تعتمد على حوافز وقدرات اللاعبين في السوق، فمن المهم معرفة العوامل التي قد تؤثر عليهم:

3.1. قدرة المصارف على الالتفاف حول انضباط السوق:

لوحظ في بعض الدراسات والأبحاث التي أجريت عدم وجود انضباط السوق المباشر، وقد يرجع هذا إلى قدرة المصارف على تجاوزه حيث استطاعت المصارف أن تزيد من استخدامها للودائع المؤمنة بعد زيادة المخاطر التي تتجلى في تخفيض التصنيف من قبل وكالات التصنيف، حيث تم دراسة تأثير تصنيف السندات الصادرة عن

المصارف على هيكل تمويل هذه الأخيرة، وقد وجد أن المصارف التي انخفض تصنيفها قللت من استخدام الودائع غير المؤمنة وزادت من التمويل المؤمن أما المصارف التي ارتفع تصنيفها فزادت من الودائع غير المؤمنة وقللت من الموارد المؤمنة؛ وبالتالي تعتبر المصارف أن الإشراف الرسمي أقل تكلفة من تكلفة انضباط السوق، فهم يحاولون الهرب من تكلفة انضباط السوق عندما تسوء أوضاعهم. تتمتع المصارف ذات المخاطر العالية عن إصدار الديون الثانوية من أجل تجنب انضباط السوق، تتضاءل فعالية انضباط السوق إذا استطاعت المصارف اللجوء إلى موارد أقل انضباطاً عند تدهور وضعها المالي، من أجل منع المصارف على تجاوز انضباط السوق والالتفاف حوله طُرحت إحدى الحلول وهو فرض إصدار السندات الثانوية من قبل المصارف¹.

3.2. التأمين على الودائع:

قد ينتج عن القدرة المحدودة في تسعير أو تقنين الاستفادة من شبكات الأمان تكاليف باهظة، في حالة ما إذا سمح للمصارف التي تنطوي على مخاطر عالية من الاستفادة من شبكات الأمان عن طريق الاحتفاظ برأس مال أقل مما يطلبه السوق². للتأمين على الودائع جانب سلبي بحيث يمكن أن يحفز خطر السلوك الأخلاقي، ما لم يتم تسعير أقساط التأمين على الودائع وإدارته بشكل جيد فمن المحتمل أن يشجع على زيادة سلوك المخاطرة من قبل المصارف من خلال تمكينها من العمل برأس مال أقل و/أو حيازة محافظ استثمارية عالية المخاطر؛ كما يمكن أن يؤدي التأمين على الودائع إلى تفاقم عملية المقامرة خاصة إذا اقترب المصرف إلى حافة الإعسار المالي، كما أن التأمين على الودائع يؤدي إلى زيادة سلوك التحمل لدى الهيئات الإشرافية من خلال السماح للمصارف المعسرة بالاستمرار في العمل؛ في حالة عدم وجود التأمين، يقوم المودعون بمراقبة الأداء المالي للمصرف والضغط عليه إذا فشل في الحفاظ على التدابير المتفق عليها، إما عن طريق فرض معدلات فائدة عالية على ودايعهم أو سحبها³.

إن إنشاء التأمين على الودائع ضروري لحماية المودعين والقضاء على حالات الذعر المصرفي، ومع ذلك فإذا اعتقد الدائنون أنه سيتم تعويضهم في حالة إفلاس المصرف فلن يكون لديهم الحافز لممارسة الإشراف الذي يكون مكلف؛ ولكي يكون هناك انضباط في السوق لا بد من عدم الاستفادة بعض الدائنين من أي تأمين؛ بشكل عام هناك نوعان من التأمين على الودائع هما التأمين الضمني والتأمين الصريح، وبما أن هناك حاجة إلى هذه الآلية فمن المفيد تحديد أي نوع من التأمين هو الأقل ضرراً لممارسة انضباط السوق. بما أن آلية التأمين ضرورية لحماية

¹ Isabelle Distinguin, "Discipline de Marché et Contrôle du Risque Bancaire : Analyse des Conditions d'Efficacités", Thèse Doctorat, Université de Limoges, France, 2008, p : 63-64.

² Allen N. Berger, Richard J. Herring, Giorgio P. Szego, "The Role of Capital in Financial Institutions", *Journal of Banking & Finance*, Vol 19, 1995, p : 406.

³ Robert A. Eisenbeis, George G. Kaufman, *Deposit Insurance, The Oxford Hand Book of Banking*, Oxford University Press, 2010, p : 343.

النظام المصرفي من حالات الذعر المالي، يبدو أنه من الأفضل إنشاء نظام تأمين صريح تتعهد فيه السلطات بعدم تعويض بعض الدائنين في حالة إفلاس المصرف، وبالتالي فإن هؤلاء الدائنين سيكون لديهم الحافز لممارسة انضباط السوق؛ ومع ذلك حتى إذا كان التأمين الصريح يبدو أفضل من التأمين الضمني، فإنه كذلك يعطل ممارسة انضباط السوق¹.

قام كل من (Asli Demirgüç-Kunt & Harry Huizinga) بدراسة ما إذا كان انضباط السوق من خلال أسعار الفوائد يتأثر بوجود التأمين على الودائع، وذلك لعينة من 30 دولة للفترة الممتدة من 1990 إلى 1997؛ وقد وُجد بأن التأمين على الودائع يضعف من انضباط السوق الممارس من خلال أسعار الفائدة على الودائع؛ بالإضافة إلى ذلك تم دراسة تأثير تأمين الودائع الصريح على انضباط السوق الممارس من خلال معدل نمو الودائع المصرفية لعينة تتكون من 51 دولة؛ أما الشيء الأهم فقد تم دراسة كيف يمكن تفسير الاختلافات في فعالية انضباط السوق عبر الدول محل الدراسة من خلال مميزات التصميم المختلفة لشبكات الأمان المالي، وللقيام بهذه الدراسة تم جمع معلومات مفصلة عن طبيعة التأمين على الودائع لأكثر من 50 دولة تشير البيانات إلى وجود اختلاف كبير بين البلدان في مميزات نظام التأمين على الودائع. تظهر نتائج الدراسة أن وجود نظام التأمين الصريح يقلل من أسعار الفوائد على الالتزامات المصرفية ويجعل أسعار الفائدة أقل حساسية اتجاه مخاطر المصارف وعليه فإن تأمين الودائع الصريح يقلل من انضباط السوق؛ كما توصلت الدراسة إلى أن جميع أنواع التأمين الصريح باستثناء التأمين المشترك والتأمين القائم على الإدارة الخاصة والمشاركة والطوعية تؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة المطلوبة على الودائع وبالتالي تقلل من انضباط السوق؛ في حين نرى أن التأمين المشترك والإدارة المشتركة والخاصة وتأمين ودائع العملات الأجنبية تؤدي إلى زيادة أسعار الفوائد على الودائع وبالتالي تزيد من انضباط السوق. لقد تبين أن التأمين على الودائع يؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة المطلوبة².

3.3. المصارف الكبيرة جداً واحتمال فشلها صغير "Too Big to Fail":

تتميز المصارف الكبيرة بخاصية "أنها بعيدة عن الفشل"، هذه الميزة من شأنها أن تضعف انضباط السوق نتيجة اعتقاد المشاركين في السوق أن هذه المصارف قادرة على الاستفادة من الدعم الحكومي في حالة حدوث أي مشكلة، يمكن للمصارف من خلال عمليات الاندماج أن تصبح بعيدة عن الفشل وبالتالي تتجاوز انضباط السوق.

¹ Isabelle Distinguin, Op.cit, p : 64-65.

² Asli Demirgüç-Kunt & Harry Huizinga, "Market discipline and deposit insurance", *Journal of Monetary Economics*, Vol 51, 2004.

أظهرت دراسة حول تأثير عمليات الاندماج على عائدات السندات الشهرية للمصارف المندمجة أجريت على 69 عملية اندماج خلال الفترة 1991-1997، أن حاملي سندات هذه المصارف يحققون عوائد تراكمية إيجابية غير طبيعية خلال شهر الإعلان عن الحدث؛ يشير هذا إلى أن سوق السندات يعتبر أن الاندماج هو حدث يقلل من مخاطر التخلف عن السداد، بالإضافة إلى ذلك ترتبط العائدات غير الطبيعية ارتباطاً إيجابياً بالزيادة في حجم المصرف، كما يلاحظ أن التصنيفات الائتمانية للمصارف المندمجة تتحسن بشكل كبير بعد الاندماج؛ كل هذا يشير إلى أن عمليات الاندماج تسمح للمصارف بأن تصبح أكبر من أن تفشل وبالتالي ستقلل من حجم المخاطر التي يتصورها الدائنون غير المؤمن عليهم، إن زيادة عمليات الاندماج والاستحواذ يمكن أن يؤدي إلى إضعاف حوافز الدائنين في ممارسة انضباط السوق¹.

3.3. التقييم المصرفي والقدرة على تقييم المخاطر:

كان انضباط السوق موضوع العديد من الدراسات ولكن تم إهمال تأثير عنصر "الغموض" الذي يمتاز به عمل المصرفي على فعالية انضباط السوق، تعتمد جودة الإشارات المقدمة على حوافز الفاعلين في السوق، والتي يمكن أن تختلف باختلاف طبيعة المصرف ووضعه، وعلى قدرة اللاعبين في تقييم مخاطر المصرف؛ ترتبط قدرة تقييم المخاطر بشكل صحيح على مدى توافر المعلومات الكافية وذات الجودة العالية، والتي قد لا تكون نتيجة لدرجة الغموض في الميزانية العمومية للمصرف، في مثل هذه الحالة لن يستطيع انضباط السوق من أداء وظيفته على الوجه المطلوب².

لماذا لا يُترك الأمر للمودعين والمستثمرين الذين يضعون أموالهم في المصارف بالإشراف على المصارف وحمايتها؟ هذا لأن المشرفين ينظرون للمصارف على أنها صناديق سوداء يأتي المال إليها ويخرج، وأن المخاطر التي تحيط بعملية الوساطة المالية يصعب ملاحظتها من خارج المصرف، وفي غياب يد الحكومة التي تسعى لأن يسود الاستقرار المالي عبر شبكات الأمان فإن ميزة الغموض التي يتصف بها القطاع المصرفي يمكن أن تعرض النظام المالي كله للانهيار وانتشار العدوى بين المصارف. لو كانت المصارف شفافة مثل الشركات الأخرى فإن المخاطر التي تواجه المصارف ذات السمعة السيئة لن تنتقل إلى المصارف الجيدة ولن تصيبها العدوى ولن يكون هناك حاجة لنظام التأمين على الودائع. هل يعتبر الغموض ميزة متأصلة في العمل المصرفي مما يستدعي التدخل وحمايتها أم أن الحماية من خلال شبكات الأمان هي من جعلت المصارف غير شفافة؟ وفقاً للرأي الأخير فإن الحجاب الذي

¹ Isabelle Distinguin, Op.cit, p : 66-67.

² Idem, p : 70.

بين المصارف والأسواق هو فقط الجانب السلبي لشبكات الأمان، وتشير نظرية الوساطة المالية والوكالة إلى أن عدم اليقين في العمل المصرفي شيء لا مفر منه¹.

أجريت دراسة حول الغموض النسبي الذي تمتاز به الأنشطة المصرفية، قام بها (Morgan Donald) وتم استخدام الخلاف الذي بين وكالات تصنيف السندات الرئيسية (Moody's; Standard & Poor's) كمؤشر يدل على نسبة الغموض، تتمثل فكرة هذه الدراسة في أنه إذا كان من الصعب ملاحظة المخاطر المصرفية فينبغي أن يختلف المقيمون في كثير من الأحيان في تقييم مخاطر إصدارات السندات المصرفية، شملت عينة الدراسة 7862 إصدار سندات جديدة للفترة الممتدة من جانفي 1983 إلى جويلية 1993؛ تشير نتائج الدراسة إلى إن الاختلاف بين وكالات التصنيف في تقييم السندات يعتبر مؤشر قوي لعدم اليقين المرتبط بعدم تماثل المعلومات، تتزايد الفروق بين الوكالتين المعتمدين في الدراسة بمتوسط نقطتين أي أنه كلما زادت المخاطر زاد عدم اليقين؛ ويعزى الخلاف بين وكالات التصنيف إلى أصول المصارف، مما يشير إلى أن الحجاب الذي بين المصرف والسوق متأصل في طبيعة العمل المصرفي، بحيث تعد القروض المصدر الرئيسي للخلاف بين وكالات التصنيف؛ يعتبر الغموض النسبي الذي يمتاز به النشاط المصرفي مبرر للتدخل الحكومي في السوق المصرفي، حيث تتبع مخاطر عدم الاستقرار المالي من الغموض الذي تمتاز به الأصول المصرفية، حيث يمكن اعتبار المصارف بأنها هي الثقوب السوداء في قلب الكون المالي حيث تعتبر قوية ومؤثرة ولكن في بعض الأحيان لا يمكن إدراكها وفهمها².

قد يكون انضباط السوق قوي وفعال في المحافظة على سلامة واستقرار المصارف إلا أن هناك عوامل تحد من فعاليته وكفاءته، ومن بين هذه العوامل قدرة المصارف على إيجاد بدائل تمويلية أقل انضباطاً كالودائع المؤمنة، دور التأمين على الودائع في التقليل من حوافز المشاركين في السوق، وفي الأخير الغموض وعدم اليقين الذي يمتاز به العمل المصرفي، الذي يجعل التدخل الحكومي من خلال شبكات الأمان أمر حتمي؛ وعليه من غير المحتمل أن يحل انضباط السوق محل الهيئات الرقابية والإشرافية الرسمية، بل سيكون مكملًا لعملها فقط.

¹ Donald P.Morgan, "Ratings Banks : Risk and Uncertainty in an Opaque Industry",*The American Economic Review*, Vol 92 N° 04, 2002, p : 874-875.

² Idem, p : 887-888.

المبحث الثالث: انضباط السوق ودوره في إنشاء نظام مالي آمن وسليم

لعرض هذا المبحث سيتم التطرق إلى المطالب الأربعة التالية:

- ❖ المطلب الأول: انضباط السوق والعملية الإشرافية؛
- ❖ المطلب الثاني: دور الهيئات الإشرافية في تعزيز انضباط السوق؛
- ❖ المطلب الثالث: التكامل بين انضباط السوق والإشراف الرسمي؛
- ❖ المطلب الرابع: دور انضباط السوق في الحد من المخاطر الأخلاقية وتكاليف الوكالة.

المطلب الأول: انضباط السوق والعملية الإشرافية

في هذا المطلب سيتم التطرق إلى النقاط التالية:

- 1- دور انضباط السوق في تعزيز عملية الإشراف على المصارف؛
- 2- آليات الرقابة الرسمية للحد من مخاطر المصارف.

1. دور انضباط السوق في تعزيز عملية الإشراف على المصارف:

عند النظر إلى دور انضباط السوق في تقييد سلوك المصارف ذات المخاطر العالية، هناك اتفاق عام على عدة مقترحات هي¹:

- انضباط السوق لديه القدرة على المساهمة في تحقيق هدفين رئيسيين هما: الحد من احتمال فشل المصارف بسبب المخاطر النظامية؛ والتقليل من تكاليف فشل المصارف التي يمكن أن تحدث؛
- بسبب العديد من العوائق الهيكلية والسياسية، فإن الدور المحتمل الذي يمكن أن يلعبه انضباط السوق أكبر مما هو عليه في الوقت الحالي؛
- كما أنه لا يمكن الاعتماد على انضباط السوق وحده لأنه ليس البديل الوحيد لعملية التنظيم والإشراف من قبل الهيئات الرسمية؛
- إن تقوية دور انضباط السوق قد يجد من خطر التحمل الرسمي، حيث أن توسيع شبكة الأطراف المهتمة بسلامة وأمن المصارف يقلل من تأثير الضغوط السياسة الداخلية التي يمكن أن تُمارس على التنظيم والإشراف المصرفي.

¹ David T.Llewellyn, Op.cit, p : 41-42.

وجود الأموال المؤمنة يعني أن الرقابة الاحترازية ضرورية لضمان عدم دخول المصارف في أنشطة مصرفية عالية المخاطر، ومع هذا فإن الاعتماد الحصري على الرقابة الاحترازية يعتبر غير كاف لتنظيم قطاع مصرفي سريع التغير.

وبالتالي فإن الاعتماد على انضباط السوق يجب أن يكون متسق مع أهداف السلطات التنظيمية للحد من المخاطر الأخلاقية والمخاطر النظامية، ويستند هذا الافتراض إلى أن تصرفات حاملي الديون المصرفية من خلال تأثيرات السعر والكم ستؤثر مستقبلاً على مخاطر المصرف وهيكل رأس ماله؛ كما يتعين على السلطات التنظيمية أيضاً مراعاة قضايا المخاطر الأخلاقية المحتملة عند اتخاذ قرار بشأن مستوى حماية أصحاب الودائع، على الرغم من أن السلطات الإشرافية تريد حماية الطرف الضعيف إلا أنها حريصة أيضاً على التأكد من أن المستثمرين يدركون أنهم يتحملون مسؤولية قراراتهم المالية، وهذا يتفق مع شرط مهم من شروط فعالية انضباط السوق وهو أن المستثمرين يعتبرون أنفسهم في خطر في حالة تعثر المصرف وإفلاسه. من خلال ما سبق، يبدو أن لكل من السلطات التنظيمية والأطراف الفاعلة في السوق دور مكمل تؤديه في تنظيم القطاع المصرفي، وبالتالي فإن الحل هو تصميم منهج تنظيمي مختلط تقوم فيه السلطات التنظيمية بمراقبة وتطبيق مجموعة من القواعد الأساسية اللازمة مثل متطلبات منح الترخيص المصرفي وتكامل الأطراف الفاعلة في السوق دورها من خلال آليات السوق¹.

إذا كان تقييم السوق له تأثير على الهيئات الرقابية والإشرافية، فإنه يجب وضع إجراءات يمكن من خلالها دمج المعلومات المتوفرة عن السوق بشكل واضح في العملية الإشرافية والرقابية؛ هذا الدمج للمعلومات يكون في ثلاث أوجه عامة هي²:

- مساعدة الهيئات الرقابية في تقييم الوضع الحالي للمصارف؛
- يمكن أن تكون بمثابة إشارات إنذار مبكرة حول الوضعية المستقبلية للمصرف؛
- تسمح للهيئات الإشرافية بالتصدي ومواجهة المشاكل فوراً.

¹ Paul Hamalainen, Op.cit, pp : 104 - 105.

² Mark J. flannery, Stainslava Nikolova, Op.cit, p: 6.

2. آليات الرقابة الرسمية للحد من مخاطر المصارف:

لدى الهيئات الرقابية مجموعة من الآليات تتعامل بها للحد من المشاكل التي تعترض المصارف ويمكن تقسيمها إلى قسمين¹:

2.1. آليات للحد من احتمال فشل المصرف وتعثره: وهي:

- متطلبات كفاية رأس المال للحيلولة دون وقوع الخسائر المتوقعة وغير المتوقعة؛
- عملية المراجعة التي تقوم بها الهيئات الإشرافية للتأكد من أن المخاطر وطرق إدارتها يتم بالشكل المناسب؛
- انضباط السوق من خلال الإفصاح وضرورة إصدار ديون ثانوية وتداولها.

2.2. آليات لحل المشاكل التي تقع فيها المصارف والتقليل من تكاليفها إن وقعت: وهي:

- مجموعة من الإجراءات التصحيحية الفورية لحل المشاكل في مرحلة مبكرة حتى لا يصل المصرف لحالة خروجه من القطاع؛
 - إجراءات خروج المصرف والحد من خسائر الإفلاس، في كثير من الأحيان عن طريق التأمين، إذا ثبت أن الإجراءات التصحيحية مستحيلة أو غير فعالة.
- كل هذه الآليات صممت للحد من احتمال تعرض المصرف لمخاطر الإفلاس، كذلك للتخفيف من تكلفة الإفلاس والإعسار إذا وقعت. ولاتخاذ الإجراءات التصحيحية تقسم الهيئات الإشرافية المصارف التي تعاني مشاكل إلى أربعة أقسام، هي:

- المصارف التي يكون رأس مالها غير كاف من وجهة نظر السوق ولكنها تستوفي المعايير التنظيمية؛ هذه المصارف لا تحتاج إلى تدخل الهيئات الإشرافية وسينعكس وضع المصرف في أسعار السوق وربما في تصنيفها الائتماني، هنا نتوقع أن الحلول ستقدم من القطاع الخاص فيمكن للمصرف الحصول على أموال من ملاكته، وتقوم الإدارة بإجراء تحسينات جذرية على أعماله وخفض التكاليف وبيع أجزاء من المصرف لتحسين وضع رأس المال وحصول تدفق نقدي؛ على الأرجح هذا القسم من المصارف سيجد نفسه أمام محادثات اندماج أو استحواذ.
- المصارف التي تنتهك معايير رأس المال التنظيمي، ولكن يعتقد أن لها القدرة على استعادة ملاءتها؛
- المصارف التي تنتهك معايير رأس المال التنظيمي وهي معسرة اقتصادياً ولكنها غير معسرة قانونياً؛

¹ See: David T. Llewellyn, David G. Mayes, Op.cit, p : 15-18.

• المصارف المعسرة التي لم تعد قادرة على الاستمرار في النشاط دون ضخ للأموال.

أما عن المصارف التي تنتمي إلى الأقسام الثلاثة الأخيرة فتتطلب اتخاذ إجراءات تصحيحية من قبل السلطات التنظيمية الرسمية، حسب لجنة بازل يدخل في هذه الأقسام كل المصارف التي تعاني أو ستعاني من مخاطر السيولة ومخاطر ائتمانية مستقبلاً، ما لم تُعد من مصادر أموالها وتُحسن قدرتها في إدارة المخاطر. بالنسبة للمصارف التي تنتمي إلى المجموعتين الثانية والثالثة فيمكنها الاستمرار في النشاط على الأقل لفترة من الزمن، وتسعى هذه المصارف إلى العمل على سداد المودعين والدائنين غير المؤمن عليهم، والفرق بين المجموعة الثانية والثالثة هي أن المصارف التي تنتمي إلى المجموعة الثالثة لم تعد لديها القيمة الكافية لسداد جميع الدائنين والمودعين. بالنسبة للمجموعة الثانية من المصارف والتي تتمتع بقيمة سوقية إيجابية، يجب على الهيئات الإشرافية التعامل معاً ومطالبتها بتحسين مركزها المالي وتحسين إدارتها للمخاطر والالتزام بمعايير كفاية رأس المال من أجل إعطاء ثقة كافية للمصرف تُعينه على مواجهة الصدمات المستقبلية؛ أما بالنسبة للمجموعة الرابعة من المصارف فقد وصلت إلى نقطة الإغلاق.

المطلب الثاني: دور الهيئات الإشرافية في تعزيز انضباط السوق

من خلال هذا المطلب سيتم التطرق إلى النقاط التالية:

1- توجيهات لجنة بازل لتعزيز انضباط السوق؛

2- السياسات التنظيمية لمعالجة عوائق انضباط السوق؛

1. توجيهات لجنة بازل لتعزيز انضباط السوق:

تؤكد النظرية التنظيمية والإشرافية الحديثة على أهمية وضع سياسات تنظيمية محفزة تحث على السلوك الإيجابي من أجل إنشاء انضباط سوق فعال، ومن بين أهم هذه الحوافز أو الشروط هو تحسين مستوى الإفصاح والشفافية في نشر المعلومات المصرفية وإدخال جهات فاعلة مناسبة في السوق، الذين تتوافق حوافزهم بشكل وثيق مع حوافز الجهات التنظيمية. أكدت لجنة بازل على ضرورة تحسين الشفافية المصرفية من خلال حث المصارف على نشر المعلومات المناسبة والكافية وفي الوقت المناسب عن أنشطتها ومعاملاتها حتى يتسنى للمشاركين في السوق إجراء تقييمات ذات أهمية للمركز المالي للمصارف؛ ولقد وضعت لجنة بازل توصيات تفصيلية في كل مجال من مجالات الإفصاح وأكدت على ضرورة أن تكون العلاقة بين الهيئات التنظيمية والمشاركين في السوق ذات

طبيعة تكميلية وإلا لن تكون متطلبات الإفصاح ذات جدوى¹؛ تقوم توجيهات لجنة بازل لتطبيق انضباط السوق على أربعة محاور أساسية²:

1.1. إجراء الإفصاح المناسب بما يتفق مع معايير المحاسبة الدولية:

يتعين عند تطبيق متطلبات الإفصاح مراعاة عدم تعارضها مع تلك المطلوبة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية، يتوجب على المصرف أن يحدد وسيلة مناسبة للإفصاح، بالنسبة لمتطلبات الإفصاح غير الإلزامية بموجب المعايير المحاسبية الدولية أو غيرها، بإمكان المصرف تقديم هذه المعلومات من خلال وسائل أخرى كمواقع الانترنت أو من خلال التقارير التنظيمية العامة بما يتوافق مع متطلبات السلطات الرقابية المحلية، على المصرف اتخاذ الإجراءات الملائمة لتحقيق من جميع المعلومات المفصح عنها دون الحاجة إلى متابعة من المدقق الخارجي.

1.2. الأهمية النسبية:

تعتبر المعلومة ذات أهمية نسبية إذا كان إغفالها أو إدراجها بشكل خاطئ يغير أو يؤثر على القرار الذي يمكن أن يتخذه مستخدمو القوائم المالية، هذا التعريف يتسق مع المعايير المحاسبية الدولية ومع الأنظمة المحاسبية الوطنية؛ يتعين على المصارف في سبيل تحديد الأهمية النسبية لأي معلومة، واتخاذ قرار بضرورة الإفصاح عنها أو عدمه أن تجري تقديرا نوعيا عما يمكن أن يستند إليه مستخدمو القوائم المالية، ويمثل اختبار مستخدمي البيانات المالية (User Test) المعيار الذي يرجع إليه المصرف لتحديد ما يقتضي الإفصاح عنه.

1.3. دورية الإفصاح:

يجب الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالدعامة الثالثة لاتفاق لجنة بازل بشكل نصف سنوي، مع مراعاة الاستثناءات التالية حيث يمكن نشر الإفصاحات النوعية التي تقدم ملخصا عاما حول سياسات إدارة المخاطر وأهدافها بشكل سنوي. على المصارف ذات النشاط الدولي الواسع، أن تفصح عن مكونات رأس المال وفقا لمعيار كفاية رأس المال وعن نسبة كفاية رأس المال لديها، وكذلك عن المعلومات ذات التقلبات السريعة وذلك بشكل فصلي؛ في جميع الأحوال، ينبغي على المصارف أن تفصح عن المعلومات ذات الأهمية النسبية المعدة للنشر وذلك في أقرب الآجال.

¹ Paul Hamalainen, Op.cit, p : 111 - 112.

² راجع:

الدعامة الثالثة لاتفاق بازل 2 انضباط السوق، مرجع سابق، ص: 5-7.

"International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards", Bank for International Settlements, Op.cit, p : 227-228.

1.4. المعلومات عن المزايا التي ينفرد بها المصرف والمعلومات السرية:

تشمل هذه المعلومات على سبيل المثال المنتجات والأدوات المالية والأنظمة المبتكرة والمعلومات المتعلقة بعملاء المصرف، حيث أن الإفصاح عن هذا النوع من المعلومات من شأنه أن يضعف القدرة التنافسية للمصرف. تجدر الإشارة في هذا السياق، أن لجنة بازل راعت من خلال الإفصاحات المطلوبة بموجب انضباط السوق، التوازن بين الحاجة إلى إفصاحات مجددة وبين حماية المعلومات المتعلقة بمزايا المصرف التي ينفرد بها.

2. السياسات التنظيمية لمعالجة عوائق انضباط السوق:

هناك عدداً من السياسات التنظيمية التي يمكن اتخاذها لمعالجة العوائق التي تحول دون انضباط سوق فعال، هي على سبيل المثال¹:

- خفض تكاليف المراقبة، عن طريق زيادة متطلبات الإفصاح وجودة المعلومات المنشورة؛
- رفع حوافز المشاركين في السوق لتقييم وضعية المصرف، على سبيل المثال من خلال زيادة تكلفة فشل المصارف عن طريق إعادة تصميم شبكات الأمان والالتزام بمصادقية عدم إنقاذ المصارف المتعثرة؛
- زيادة حوافز المصرف من أجل الاستجابة لإشارات السوق، عن طريق تعزيز ترتيبات حوكمة الشركات.

المطلب الثالث: التكامل بين انضباط السوق والإشراف المصرفي

من خلال هذا المطلب سيتم التطرق إلى النقاط التالية:

- 1- حاجة الهيئات الإشرافية إلى انضباط السوق؛
- 2- آليات انضباط السوق غير المباشر؛
- 3- طرق استخدام معلومات السوق من طرف الهيئات الإشرافية.

1. حاجة الهيئات الإشرافية إلى انضباط السوق:

أصبحت المؤسسات المالية معقدة وغير شفافة بشكل متزايد، وينطبق هذا بشكل خاص على المؤسسات المالية الكبرى التي تتمتع بمراكز مالية كبيرة من المشتقات المالية ولديها أنشطة عديدة خارج الميزانية، أصبح تقييم أصول وخصوم هذه المؤسسات يشكل تحدياً بالنسبة للمحاسبين والهيئات الإشرافية، حيث أصبح من الصعب فحص هذه المؤسسات والإشراف عليها بحكمة؛ حيث يشعر المنظمون بعدم الارتياح نتيجة توليهم المسؤولية

¹ Constantinos Stephanou, Op.cit, p : 7.

الرئيسية للإشراف على المصارف والمؤسسات المالية الكبيرة، حيث يدركون أن تعقيد منتجات الهندسة المالية الحديثة وتقييمها قد يكون خارج نطاق معظم المشرفين؛ تتفاقم هذه المشكلة بسبب نقص الموارد التنظيمية.

تدعو الهيئات الإشرافية إلى زيادة انضباط السوق وتعزيزه، وذلك لأن المشاركين في السوق قد يكونون بشكل جماعي أكثر قدرة على مراقبة أنشطة المصارف من الهيئات الإشرافية التي تعاني نقص في الموظفين أو على الأقل تريد توفير مزيد من الإشراف المستمر؛ بالإضافة إلى ذلك قد يكون بعض المشاركين في السوق على سبيل المثال حاملي المشتقات المالية أكثر قدرة على تنفيذ التقييمات المعقدة المطلوبة؛ لذلك تسعى الهيئات الإشرافية إلى الاستفادة من إمكانيات السوق بطريقتين، الأولى عن طريق استخدام الإشارات التي يوفرها المشاركون في السوق كمدخل لتحديد كيفية تخصيص الإجراءات التنظيمية التصحيحية، والثانية هو أن يكون للمشاركين في السوق تأثير مباشر على المديرين لاتخاذ الإجراءات المطلوبة، وبالتالي استكمال الانضباط التنظيمي¹.

إن الإشراف الرسمي بدون انضباط السوق يميل إلى القصور، لعدة أسباب هي²:

- أولاً يمكن للمشاركين في السوق الوصول إلى أفضل المعلومات أو أنهم قد يكونون أكثر مهارة في تفسير معنى المعلومات من المشرفين، على سبيل المثال من بين أسباب حرص الجهات التنظيمية الأرجنتينية في تسعينيات القرن الماضي على زيادة دور انضباط السوق، هو اعتقادها بأن المشاركين في أسواق المشتقات لديهم معلومات جيدة وفي الوقت المناسب حول تعرض المصارف للمخاطر أفضل من المشرفين؛
- ثانياً يتمتع المشاركون في السوق بحوافز مختلفة عن حوافز المشرفين في استخدامهم للمعلومات، غالباً ما يتمتع المشرفون في السوق بحوافز قوية تدفعهم للتراخي أمام مشاكل المصرف على عكس المشاركين في السوق الذين يخاطرون بأموالهم في المصارف، علاوة على ذلك غالباً ما يتقاضى المشرفون القليل من المال وفي عديد البلدان يكونون عرضة للرشوة، كما يمكن أن يعاني المشرفون من عواقب سلبية نتيجة لأداء وظائفهم بشكل صحيح، حيث يمكن للمصرف مناشدة السياسيين لممارسة الضغط على المشرفين الذين قد يخسرون وظائفهم إذا لم يوافقوا على تحمل مشاكل المصرف والصبر عليه؛
- أخيراً الاعتماد الكبير على متطلبات رأس المال المحسوبة بالقيمة الدفترية كأداة أساسية للإشراف الاحترازي يوفر للمشرفين الوسيلة لتجنب فرض انضباط السوق أي ببساطة تأجيل الاعتراف بمشاكل المصرف والصبر عليه؛ في دراسة أجريت حول فعالية انضباط السوق مقابل اللوائح الاحترازية كوسيلة

¹ Robert R. Bliss, "Market Discipline : Players, Processes and Purposes", Op.cit, p : 3-4.

² Charles W. Calomiris, Op.cit, p : 411-412.

لتعزيز الاستقرار المصرفي، وجد أن انضباط السوق فعال في الحد من المخاطر المصرفية مقارنة بـ صور وأشكال التنظيم والإشراف المصرفي.

2. آليات انضباط السوق غير المباشر:

يمكن للهيئات الإشرافية ممارسة الانضباط غير المباشر عن طريق استخدام المعلومات التي يوفرها السوق، تسمح هذه المعلومات بتقييم وضعية المصارف وتخصيص أفضل الموارد للإشراف على المصارف؛ يمكن أن يساعد انضباط السوق في التقليل من مشاكل التراخي أو التساهل من جانب الهيئات الإشرافية، في بعض الحالات تلاحظ الهيئات الإشرافية تدهور الوضع المالي لأحد المصارف لكنهم يقررون عدم التدخل طواعية وعدم معاقبة المصرف وإعطاء فرصة للمصرف لاستعادة عافيته؛ هذه الممارسة الخطيرة ستدفع بالمصرف إلى تجربة كل شيء والخوض في استثمارات عالية المخاطر، فإذا نجحت هذه الاستثمارات فسيفلت المصرف من الإفلاس أما في حالة الفشل فإن صندوق التأمين على الودائع هو من سيتحمل الخسائر، يمكن أن تسبب هذه السياسة في خسائر فادحة لصندوق التأمين¹؛ أما في ظل انضباط سوق فعال فلا يمكن للهيئات الإشرافية تجاهل تدهور وضعية المصرف، فيمكن أن تعمل إشارات السوق كمحفز للإجراءات التصحيحية المبكرة وفرض تدخل الهيئات الإشرافية.

3. طرق استخدام معلومات السوق من طرف الهيئات الإشرافية:

يمكن للهيئات الإشرافية استخدام معلومات السوق ضمن نماذج الإنذار المبكر وكحافز لتنفيذ إجراءات تصحيحية مبكرة²:

3.1. استخدام معلومات السوق ضمن أنظمة الإنذار المبكر:

بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة لعام 2007، أصبح موضوع التنبؤ بالأزمة محط اهتمام السلطات الرقابية، حيث شرعت هذه الأخيرة بتطوير أدوات تمكنها من التنبؤ بالأزمات، والتي أصبحت تعرف بأنظمة الإنذار المبكر، وذلك من أجل التنبؤ بأوضاع المصارف المستقبلية، وبالأخص تلك التي قد تعاني من تحديات محتملة في المستقبل، وبالتالي تقليل احتمال حدوث أزمات مصرفية أو التخفيض من آثارها إن وقعت؛ لذا فإن معظم السلطات الرقابية أصبحت تولي اهتمام كبير لموضوع بناء أنظمة الإنذار المبكر التي تعتمد في عملها على نماذج

¹ Isabelle Distinguin, Op.cit, p : 22-23.

² Idem, p : 27-30.

إحصائية متقدمة، بهدف تحديد وتحليل التحديات التي تواجه المصارف وكيفية مواجهتها، بهدف ضمان سلامة المصرف، وتحقيق الاستقرار في النظام المالي ككل¹.

نظراً لمحدودية الموارد فإنه لا يمكن للهيئات الإشرافية مراقبة جميع المصارف عن كثب، حسب نموذج بارك (Park) تقوم الهيئات الإشرافية بفحص المصارف من خلال مراقبة كلاً من نسبة رأس المال ومحفظة الأصول في وقت مبكر من كل فترة وتصنيف المصارف إلى مصارف آمنة ومصارف محفوفة بالمخاطر، يقوم المشرفون بمراقبة المصارف عالية المخاطر خلال تلك الفترة ويستند تصنيف هذه المصارف على أنها مخاطرة نتيجة الزيادة في حجم الأصول ذات المخاطر العالية وانخفاض نسبة كفاية رأس المال، حتى قبل استخدام متطلبات رأس المال على أساس المخاطر كان الإشراف المصرفي متعدد الأبعاد حيث يتم تصنيف المصارف على أساس عدة مؤشرات من بينها مؤشر (CAMEL rating)؛ فرضية أن المصارف محفوفة بالمخاطر هي دالة لكل من كفاية رأس المال ومحفظة الأصول الخطرة، كما أن هذين المتغيرين يمكن استبدالهما عن طريق تعويض محفظة الأصول الخطرة بنسبة رأس مال عالية².

هناك عنصر مخاطرة لا يمكن ملاحظته وهو وجود تباين في العائد على محفظة الأصول الخطرة، يمكن للمشرفين مراقبة محفظة الأصول المعرضة للخطر ولكن لا يمكن مراقبة الفرق في عوائدها، في هذه الحالة يمكن للمصرف الذي لديه تباين في العائد على الأصول عالية المخاطر أن يختار زيادة حصة هذا الأصل في محفظته مع زيادة طفيفة لرأس المال المحتفظ به، فيبدو هذا المصرف أنه في حالة جيدة كما أن المشرفين لا يمكنهم ملاحظة هذه الزيادة في المخاطر؛ إذا استخدم المشرفون نسبة رأس المال فقط كمعيار تصنيف، فقد تزيد بعض المصارف من مخاطرها بينما تبدو بصحة جيدة أمامهم. وبالتالي فإن استخدام المعلومات التي يقدمها السوق كإشارات تكميلية يمكن أن يساعد في الكشف عن هذه المصارف ووضع التدابير اللازمة للحد من هذه المخاطر؛ يعد استخدام المعلومات التي يقدمها السوق أحد السبل المتوخاة لتعزيز نظم منع مخاطر إفلاس المصارف، إن الاستخدام التكميلي للمعلومات في سياق انضباط السوق غير المباشر من شأنه أن يسمح بتحسين أنظمة الإنذار المبكر واكتشاف مصارف أخرى لها مخاطر عالية وتأكيد تلك التي تم الكشف عنها.

¹ رامي يوسف عبيد، دراسة تجارب أنظمة الإنذار المبكر لدى المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية (التنبؤ بالأزمات المالية)، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2019، ص: 5.

² Park Sangkyun, "Risk-taking Behavior of Banks under Regulation", *Journal of Banking & Finance*, Vol 21, 1997, p : 497-498.

3.2. استخدام إشارات السوق في اتخاذ إجراءات تصحيحية مبكرة:

تُستخدم الإجراءات التصحيحية لمعالجة عدم كفاءة المصارف وجوانب الضعف لديها، يتعين على السلطات الرقابية مطالبة المصارف باتخاذ عدد من الإجراءات التصحيحية لمواجهة الممارسات والأنشطة غير الآمنة التي قد تعرض المصارف للمخاطر، ومن بين هذه الإجراءات ما يلي: تحسين أنظمة إدارة المخاطر؛ توفير السيولة من خلال ضخها من قبل المساهمين أو إصدار سندات؛ تعليق حقوق المساهمين كمنع حقوق التصويت أو منع توزيع الأرباح؛ تغيير هيكل رأس المال؛ تقييد أعماله؛ بيع جزء من موجودات المصرف؛ الدمج والاستحواذ في حالة عدم قدرة المصرف على حل مشاكله بنفسه في الوقت المناسب¹.

أنشأت العديد من الدول أنظمة للإجراءات التصحيحية المبكرة، ففي عام 1991 قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإدخال نظام الإجراءات التصحيحية المبكرة في إصلاحات قانون التأمين على الودائع الفيدرالية؛ يتم اتخاذ هذه التدابير للحد من مخاطر المصارف بمجرد أن يصل المؤشر المختار مثلاً نسبة كفاية رأس المال إلى القيمة المرجحة المحددة مسبقاً، تخضع جميع المصارف التي تعاني من عدم استيفاء متطلبات رأس المال لإجراءات عديدة منها قيود التوسع، تعليق دفع أرباح الأسهم، إجبارها على استيفاء متطلبات رأس المال؛ ميزة نظام الإجراءات التصحيحية المبكرة هي فرض التدخل المبكر من قبل المشرفين، والحد من مشاكل التراخي عند المشرفين حيث يتم تحديد عتبات التدخل².

تمثل أحد نقاط الضعف المحتملة في نظام الإجراءات التصحيحية المبكرة اعتماده على نسبة كفاية رأس المال المحسوبة بالقيمة الدفترية التي يتم قياسها باستخدام التكلفة التاريخية، لأن انخفاض القيمة السوقية لرأس المال لا ينعكس في نسبة رأس المال إلا إذا قرر المصرف الاعتراف طواعية بخسائره، و من بين أحد بدائل نسبة كفاية رأس المال المستعملة كحافز لاتخاذ إجراءات تصحيحية مبكرة هي استخدام معلومات السوق، لأن الميزة المحتملة في استخدام أسعار الأسهم وأسعار الديون هي أن المشاركين في السوق لديهم الحوافز للتعرف على الوضع الحقيقي للمصرف وتسعير أوراقه المالية بناءً على تقديرهم للتدفقات النقدية المستقبلية للأوراق المالية، وبالتالي يمكن أن تكون معلومات السوق أفضل من نسبة كفاية رأس المال للحد من مشاكل التراخي عند الهيئات الإشرافية؛ من أهم مؤشرات مخاطر السوق والذي لقي أكبر قدر من الاهتمام هو فروق عوائد الديون الثانوية،

¹ اللجنة العربية للرقابة المصرفية، الإجراءات الرقابية والإشرافية للتعامل مع البنوك الضعيفة، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2019، ص: 14-15.

² Isabelle Distinguin, Op.cit, p : 38.

وعليه يمكن للهيئات الإشرافية الاعتماد على المعلومات التي يوفرها السوق لمعرفة الأوضاع الحقيقية للمصارف والمخاطر المحدقة بها ومن ثم اتخاذ الإجراءات التصحيحية المبكرة للحد من هذه المخاطر¹.

المطلب الرابع: دور انضباط السوق في الحد من المخاطر الأخلاقية وتكاليف الوكالة

ومن خلال هذا المطلب سيتم التطرق إلى النقاط التالية:

- 1- مشكلة المخاطر الأخلاقية الناجمة عن نظام التأمين على الودائع؛
- 2- دور انضباط السوق في الحد من مخاطر التأمين على الودائع؛
- 3- انضباط السوق بين المؤيدين والمعارضين؛
- 4- نظرية الوكالة وانضباط السوق.

1. مشكلة المخاطر الأخلاقية الناجمة عن نظام التأمين على الودائع:

على مدى السنوات الماضية كتب العديد من الباحثين عن مشكلة المخاطر الأخلاقية التي أوجدها نظام التأمين على الودائع واقترحوا طرق عدة لتصحيحها من بينها اقتراح تغييرات في هيكل رأس المال المصارف واستخدام الديون الثانوية كمصدر رئيسي لانضباط السوق، والاعتماد على أصحاب الودائع لمراقبة مخاطر المصارف؛ إن أحد صور المخاطر الأخلاقية في الصناعة المصرفية هو عدم وجود حافز لدى المصرف المؤمن عليه لتجنب المخاطر المفرطة، ذلك أن إدارة المصرف تعلم أن أي خسائر ناجمة عن المخاطرة المفرطة تقع على عاتق صندوق التأمين وليس على الأطراف التي تتحمل المخاطر أو على حاملي أسهم المصرف².

ولقد تم اقتراح العديد من الأساليب للقضاء على مشكل المخاطر الأخلاقية المصرفية ومن بين هذه الطرق إلغاء التأمين على الودائع، الذي كان ينظر إليه من بعض الأكاديميين أنه سوى أداة لتحويل الثروة وحماية المصرفيين؛ كما ألغى التأمين على الودائع خوف المودعين من فقدان ودائعهم، وبالتالي مهد الطريق لزيادة المخاطرة من قبل المصرفيين مما أدى في النهاية إلى مشكلة المخاطر الأخلاقية.

في أعقاب إخفاقات المصارف الضخمة في ثمانينات القرن الماضي، بدأ الأكاديميون والمفكرون في البحث عن طرق لتخفيف مشكلة المخاطر الأخلاقية من خلال استخدام استراتيجيات أقل شدة من تلك الرامية إلى

¹ Douglas D. Evanoff, Larry D. Wall, "Sub-Debt Yield Spreads as Bank Risk Measures", **Federal Reserve Bank of Atlanta Working Paper N° 2001-11**, U.S.A, 2001, p : 3-4.

² Eric J. Gouvin, "Shareholder Enforced Market Discipline : How Much is Too Much ?", **Annual Review of Banking Law**, Vol16 :311, 1997, p : 312-314.

الإلغاء الكامل للتأمين على الودائع؛ ظهرت إستراتيجيتين اثنتين، الأولى ترمي إلى الحد من المخاطر الأخلاقية عن طريق منع تدفق مبالغ كبيرة من الأموال المؤمن عليها إلى المصارف المتعثرة، وذلك باستخدام الإجراءات التصحيحية المبكرة لمنع المصارف الضعيفة من التدهور، وقد ساهمت هذه الإجراءات في الحد من المخاطر الأخلاقية الكلاسيكية الناجمة عن نظام التأمين على الودائع، ولكن لم تلغي كل المخاطر؛ أما الإستراتيجية الثانية والتي تهدف إلى إلغاء كل المخاطر والقضاء عليها، فتتمثل في تحفيز أطراف أخرى فاعلة في السوق للقيام بدور نشط في مراقبة المخاطر التي يتحملها المصرف¹.

2. دور انضباط السوق في الحد من مخاطر التأمين على الودائع:

في الواقع أهمية انضباط السوق تعتبر ظاهرة حديثة نسبياً بدأت إلى حد كبير كرد فعل على الآثار السلبية المترتبة على الضمانات الحكومية، بدءاً من أواخر الستينيات عندما بدأت المصارف الأمريكية في تحمل المخاطر بشكل متزايد، وزادت معها الانتقادات الموجهة للتأمين على الودائع نتيجة إلغاء لحوافز المودعين لمراقبة المصارف والتأثير عليها، مما أدى إلى تسعير خاطئ لمخاطر المصارف. كان صعود انضباط السوق موازياً لصعود فرضية كفاءة الأسواق، والتي تؤكد عموماً أن أسعار الأوراق المالية تعكس بدقة جميع المعلومات حول مخاطر المصارف؛ في الواقع تُفهم نظرية انضباط السوق على أنها نتيجة طبيعية لفرضية كفاءة الأسواق، التي أحد فرضياتها الأساسية هو أن تسعير الالتزامات المصرفية يعكس جميع المعلومات المتاحة للجمهور حول مخاطر المصرف، يفترض فاما (FAMA) الذي ينسب إليه الفضل في تطوير فرضية كفاءة الأسواق، أنه إذا كان القطاع المصرفي يمتاز بتنافسية تامة وغير منظم سيؤدي إلى تسعير دقيق للودائع على أساس المخاطر². وبالتالي يمكن للمودعين والدائنين مراقبة المصارف والحد من المخاطر العالية التي تتحملها المصارف بشكل معقول.

3. انضباط السوق بين المؤيدين والمعارضين:

إن مسألة ما إذا كان انضباط السوق سيؤثر على سلوك المصرف مسبقاً، قسمت المدافعين عن انضباط السوق إلى معسكرين، معسكر مؤيد لانضباط السوق ويعتبره قادراً على الحد من المخاطر وممارسة الإشراف بشكل أفضل من الإشراف الحكومي، ومعسكر آخر غير مؤيد لانضباط السوق ويعتبره غير كاف وحده في التأثير على المصارف ذات المخاطر العالية بل هو أداة مكملة للإشراف الحكومي، وفيما يلي نعرض تصورات كل معسكر³:

¹ Eric J. Gouvin, Op.cit, p : 314-317.

² David Min, Op.cit, p : 1432- 1434.

³ Idem, p : 1442- 1444.

3.1. أنصار انضباط السوق:

يعتقد مناصرو ما يسمى نموذج انضباط السوق القوي أن الإجراءات التي يقوم بها المستثمرون في مراقبة المصرف تؤدي إلى نتائج مسبقة مثلى، وبالتالي يؤكدون أن النظام الإشرافي المصرفي الحديث غير ضروري في الغالب ويؤدي إلى نتائج عكسية، مما يؤدي إلى إزالة النتائج الجيدة التي قد تحدث في حالة غياب التدخل الحكومي، بموجب هذا الرأي فإن التنظيم المصرفي له ما يبرره، فقط لأنه يتصدى لآثار المخاطر الأخلاقية الناتجة عن التأمين على الودائع؛ وفي ظل عدم وجود أنظمة التأمين على الودائع وتشوهات السوق التي يحدثها، ستكون اللوائح التنظيمية زائدة إلى حد كبير، بحيث سيراقب المشاركون في السوق المصارف بكفاءة؛ ولقد لخص رئيس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي آلان جريسبان بدقة نموذج انضباط السوق القوي عندما قال: "باستثناء الحالات التي يتم فيها تقويض انضباط السوق بسبب المخاطر الأخلاقية الناجمة عن الضمانات الحكومية للالتزامات المصرفية على سبيل المثال، فإن الإشراف الخاص بشكل عام أفضل بكثير من الإشراف الحكومي في الحد من المخاطر المفرطة"¹. ولقد زعم أنصار هذا النموذج أن الأنظمة المصرفية التي لم يكن فيها تأمين على الودائع وحد أدنى من الإشراف الحكومي كانت ناجحة للغاية خلافاً للرأي السائد، وقد ذهب البعض إلى حد القول بأن الذعر المصرفي سببه وجود التأمين على الودائع والنظام الإشرافي الحديث.

3.2. معارضو انضباط السوق:

أما أنصار نموذج انضباط السوق الضعيف فيقوم على افتراض أن المستثمرين يقومون بمراقبة المصارف، وأن هذه المراقبة يعيقها مشكل المخاطر الأخلاقية المرتبط بنظام التأمين على الودائع، أصحاب هذا النموذج لا يتفقون مع الفكرة القائلة بأن انضباط السوق يؤثر بالفعل على المخاطر المصرفية، ويرفضون الحجة القائلة بأن انضباط السوق أفضل من الإشراف الحكومي في الحد من المخاطر وتقييدها فعلياً؛ إن نموذج انضباط السوق الضعيف يقبل الفكرة السائدة في الاقتصاد المصرفي بأن هناك أوجه قصور متأصلة في العمل المصرفي مثل مشكلة الذعر المصرفي، وفي ظل هذه النظرة الضعيفة لانضباط السوق فإن التأمين على الودائع يعتبر حلاً لمشكلة الذعر المصرفي، ولكنه في الوقت نفسه يخلق مشاكل خاصة به يجب معالجتها على سبيل المثال مشكلة المخاطر الأخلاقية.

وبالتالي فإن أنصار انضباط السوق الضعيف يدعون إلى إبقاء التأمين على الودائع في مكانه والاعتماد على انضباط السوق كأداة احترازية تكميلية، تهدف إلى تزويد المنظمين بإشارات السوق الهامة بشأن مخاطر

¹ Alan Greenspan, "Corporate Governance", Conference on Bank Structure and Competition, The Federal Reserve Board, Chicago, U.S.A, May 2003, available at :<https://www.federalreserve.gov/boarddocs/speeches/2003/20030508/default.htm>

المصرف، وكما ذكر (Flannery) أنه من المرجح أن يتمتع المستثمرون بميزة نسبية في المراقبة بينما يتمتع المشرفون بميزة نسبية في التأثير، إذا كان هذا صحيح فيجب استخدام إشارات السوق في المقام الأول لضمان تحرك المشرفين وتصرفهم بأسرع وقت في مواجهة المصارف التي تبدو مضطربة¹. بعبارة أخرى صورة انضباط السوق الضعيف تعتمد على فكرة أن المستثمرين في الديون المصرفية يمكنهم تقديم معلومات من خلال تغييرات الأسعار والسيولة، والتي يمكن أن تكون بمثابة إشارات إنذار مبكر عن حجم المخاطر التي تواجهها المصارف.

4. نظرية الوكالة وانضباط السوق:

4.1. دور انضباط السوق في الحد من تكاليف الوكالة:

لقد تم تطوير نظرية الوكالة بشكل رسمي لأول مرة عن طريق (Jensen & Meckling) عام 1976؛ تنشأ تكاليف الوكالة عن طريق فصل الملكية عن الإدارة، وهذه التكاليف لا يمكن تفاديها بسبب أن المستثمرين ليس لديهم الثقة المطلقة في مدراء الشركة، هل سيعملون لما فيه مصلحة الملاك والمستثمرين أم لزيادة مصالحهم الشخصية؛ إن مزايا فصل الملكية عن الإدارة تفوق بكثير تكاليف الوكالة التي تنتج عن هذا الفصل، ومع ذلك فإن تكاليف الوكالة ليست ضعيفة، ومن أجل تخفيض هذه التكاليف إلى حد أدنى يضمن تحقيق مصالح الشركة، تم تطوير العديد من آليات نذكر منها: عن طريق المراقبين المفوضين (مجالس الإدارة، الإشراف التنظيمي)؛ عن طريق زيادة متطلبات الإفصاح للمعلومات ذات الصلة؛ التقليل من حوافز المدراء؛ ومع كل هذا لا يمكن إلغاء تكاليف الوكالة بشكل كامل وبالتالي فإن انضباط السوق هو أمر لا مفر منه.

يمكن للمساهمين التصويت ضد الإدارة حيث يؤدي ضعف أداء الشركة إلى زيادة احتمال تغيير الإدارة، ويمكن لحاملي الحصص الكبرى من الأسهم إحداث تغيير في تكوين وشكل مجلس الإدارة بتكلفة منخفضة نسبياً، كما أنه يمكن للمستثمرين الرئيسيين أو الشركات الأخرى القيام بعمليات استحواذ عدائية والتي إن نجحت ستؤدي إلى تغيير الإدارة، مثل هذه الحالات تمثل عقوبة نهائية ضد الإدارة (بخلاف الملاحقة القضائية بسبب المخالفات) إلا أنها نادرة الحدوث وتؤثر فقط على كبار المديرين في عدد قليل من الشركات، ويمكن اعتبارها شكل من أشكال انضباط السوق. كما أن إصدار أدوات الدين قد يكون مفيد للحد من مشكل الوكالة، فوجود الديون يجبر المدراء على أن يصبحوا أكثر كفاءة وذلك خوفاً من احتمالية الإفلاس وفقدان السيطرة وتدهور سمعتهم في السوق. وهذا أيضا يمكن اعتباره شكل من أشكال انضباط السوق².

¹ Mark J. Flannery, Op.cit, p: 116.

² Robert R. Bliss, "Market Discipline : Players, Processes and Purposes", Op.cit, p : 4-5.

4.2. العلاقة المتداخلة بين انضباط السوق وحوكمة الشركات:

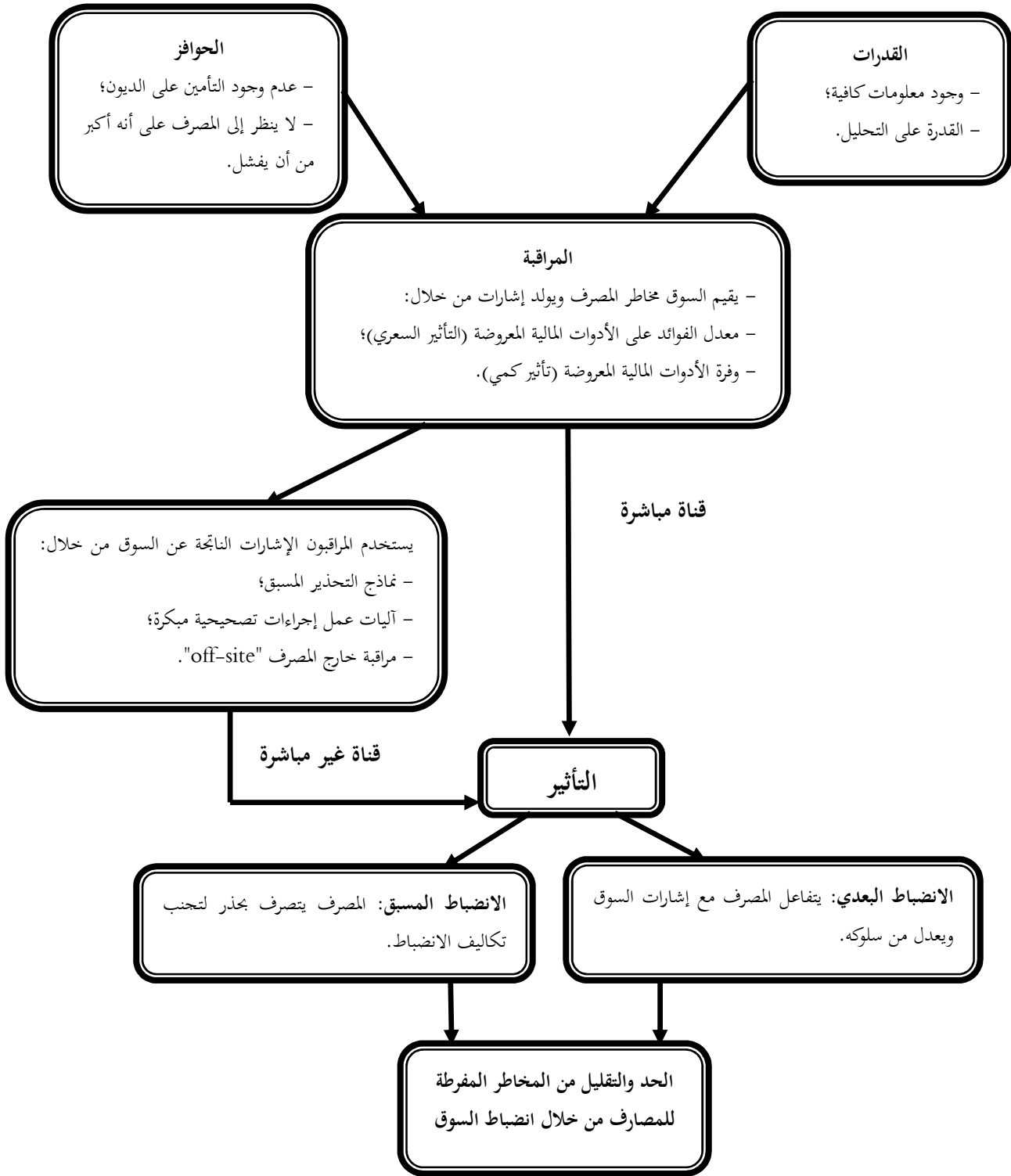
يعتبر انضباط السوق حلاً لمشكلة الوكالة الناتجة عن فصل إدارة الشركة عن مقدمي رؤوس المال (حقوق الملكية والديون)، كما أن حوكمة الشركات تعد من أهم العناصر المساهمة في إنشاء ممارسات سليمة لإدارة المخاطر وتعزيز انضباط السوق؛ من المهم معرفة أن النظام المناسب للحد من المخاطر لا يقتصر على الإفصاح فقط ولكن على حسن حوكمة الشركات، بحيث يجب أن تعمل حوكمة الشركات في سياق تعزيز انضباط السوق، عن طريق مراقبة الأطراف أصحاب المصلحة للوكلاء الذين يديرون المصارف، إن تطوير الأسواق من أجل مراقبة المصارف والسيطرة عليها سيسهم في حوكمة فعالة للمصارف. يعزز إطار حوكمة الشركات الجيد الشفافية من خلال الكشف عن المعلومات الكافية والملائمة، سيساعد هذا في زيادة الثقة في السوق وتعزيز انضباط السوق داخل الصناعة المصرفية¹.

إن انضباط السوق وحوكمة الشركات يساهمان في تعزيز الممارسات الجيدة لإدارة المخاطر والحد منها، فحوكمة الشركات تساهم في الحد من المخاطر على المستوى الجزئي أي على مستوى الشركة أما انضباط السوق فيساهم في الحد من المخاطر على المستوى الكلي أي على مستوى السوق؛ كما أن هناك علاقة متداخلة بين انضباط السوق وحوكمة الشركات في الحد من المخاطر، وأن كل واحد منهما يساهم في تعزيز الآخر.

¹ Yener Coskun, Op.cit, p : 167.

وفي نهاية هذا الفصل، سنقدم شكل عام حول كيفية عمل انضباط السوق في القطاع المصرفي:

الشكل 7 كيفية عمل انضباط السوق



Source : Isabelle Distinguin, **Discipline de Marché et Contrôle du Risque Bancaire : Analyse des Conditions d'Efficacités**, Thèse : Doctorat, Université de Limoges, France, 2008, p : 18.

من خلال الشكل السابق، نلاحظ أن انضباط السوق في القطاع المصرفي يكون من خلال عمليتين اثنتين: المرحلة الأولى هي عملية مراقبة المصارف من طرف المشاركين والناشطين في السوق (حامللي الأسهم، أصحاب الودائع، حامللي الأدوات المالية،...)، حيث يتم تقييم المصارف وتوليد إشارات حول الوضعية المالية لتلك المصارف، وهذا من خلال أسعار الفائدة المعروضة على الأدوات المالية (آلية السعر) ووفرة الأموال المعروضة (آلية الكم)؛ ولا يمكن للمشاركين في السوق مراقبة وتقييم المصارف ما لم تتوفر لديهم شرطين أساسين هما: القدرة والحافز، حيث تتمثل القدرة في مدى وجود المعلومات الكافية حول السوق واستطاعة هؤلاء المشاركين في تحليل تلك المعلومات، أما الحافز فيتمثل في المفاضلة بين منفعة وتكلفة عملية المراقبة، فكلما كانت المنافع أكبر من التكاليف كلما كان هناك حافز أكبر لدى المشاركين في السوق لمراقبة المصارف، والعكس صحيح؛ المرحلة الثانية وهي القدرة على التأثير على قرارات المصرف والحد من تصرفاته الخطيرة، وهذا التأثير يكون إما مباشراً عن طريق المشاركين في السوق من خلال آليتي السعر والكم، أو تأثير غير مباشر ويكون من طرف الهيئات الإشرافية، حيث يستفيد المنظمون من الإشارات التي يولدها السوق حول وضعية المصارف من أجل إعداد نماذج الإنذار المبكر حول وضعية المصارف ومن ثم اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة للحد من فشل المصارف وانهيار النظام المالي.

الخلاصة

تطرقنا في هذا الفصل إلى انضباط السوق في القطاع المصرفي من خلال ثلاثة مباحث، تناولنا في المبحث الأول مفاهيم عامة حول انضباط السوق من خلال التطرق إلى تعريف انضباط السوق والعناصر المشكلة له وأنواعه وآلياته؛ حيث خلصنا في هذا المبحث إلى أن انضباط السوق يهدف إلى تعزيز الاستقرار المالي في القطاع المصرفي من خلال ممارسة عملية الرقابة على المصارف من طرف المتعاملين في السوق، بحيث يقوم المتعاملون مع تلك المصارف بتقييم مستوى أدائها ومن ثم اتخاذ القرار المناسب بشأن الاستمرار في الاستثمار فيها أم لا؛ كما توصلنا إلى أن انضباط السوق يتشكل من عنصرين اثنين هما: أولاً قدرة المتعاملين في السوق على مراقبة التغيرات التي تطرأ على المصارف، وثانياً قدرة هؤلاء المتعاملين على التأثير في قرارات المصارف؛ وأن هذا التأثير يمكن أن يكون مباشراً من طرف المتعاملين في السوق ويسمى انضباط السوق المباشر، كما يمكن أن يأتي هذا التأثير من أطراف أخرى مثل الهيئات الرقابية التي تستعمل المعلومات الواردة من عملية المراقبة ويسمى هذا بانضباط السوق غير المباشر.

كما تناولنا في المبحث الثاني الجوانب الأساسية لانضباط السوق، من خلال التطرق إلى شروط انضباط السوق والأطراف الفاعلة فيه ومزايا وتكاليف انضباط السوق؛ حيث وجدنا أن انضباط السوق يساهم في الحد من المخاطر الأخلاقية الناجمة عن الضمانات الحكومية التي تدفع بالمصارف إلى الدخول في أنشطة عالية المخاطر وذلك عن طريق طلب عوائد عالية إضافية مقابل هذه المخاطر أو عن طريق تقليل التمويل؛ كما أن انضباط السوق يساهم في تحسين كفاءة المصارف من خلال الضغط على المصارف من أجل تحسين أدائها أو دفعها خارج السوق؛ يساهم انضباط السوق في تخفيض التكاليف الاجتماعية المترتبة على الإشراف المصرفي؛ يوفر انضباط السوق المعلومات الكافية والمناسبة التي من شأنها مساعدة الهيئات الإشرافية في تحسين الانضباط الرسمي ودفعها لاتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

وفي المبحث الثالث والأخير تناولنا دور انضباط السوق في إنشاء نظام مالي آمن وسليم، من خلال التطرق إلى دور انضباط السوق في تعزيز عملية الإشراف المصرفي، حيث أن لانضباط السوق القدرة على الحد من احتمال فشل المصارف بسبب المخاطر النظامية والتقليل من تكاليف ذلك الفشل إن وقع؛ وبعدها تطرقنا إلى مساهمة الهيئات الإشرافية في تعزيز وتحسين انضباط السوق عن طريق زيادة الإفصاح والشفافية؛ وفي الأخير تناولنا التكامل بين انضباط السوق والإشراف الرسمي، حيث وجدنا أن الهيئات الإشرافية تسعى للاستفادة من المعلومات التي يوفرها السوق بطريقتين، الأولى عن طريق استخدام إشارات السوق في تحسين أنظمة الإنذار المبكر واكتشاف المصارف التي تنطوي على المخاطر العالية، وثانياً استخدام إشارات السوق في اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

الفصل الثالث: انضباط
السوق في المصارف
الإسلامية

تمهيد

منذ نشأتها المتواضعة قبل ستة عقود كمؤسسة إقراض صغيرة في مصر، عرفت الخدمات المصرفية الإسلامية تطوراً ملحوظاً لتصبح صناعة رائدة ومشهورة في القطاع المالي والمصرفي، ولا تزال لديها الإمكانيات والفرص لتحقيق مزيد من النمو؛ ونظراً للقبول الدولي الكبير والمتزايد الذي تحظى به المصارف الإسلامية، فقد تم في عام 2004 من شهر أوت تشكيل أول مصرف إسلامي متكامل هو البنك الإسلامي البريطاني (IBB) في بلد ليس به غالبية مسلمة، ولتلبية الطلب المتزايد على المنتجات المصرفية الإسلامية فقد تم إنشاء العديد من النوافذ الإسلامية في مصارف دولية على غرار (BNP Paribas, HSBC, Deutsche Bank, Citibank)، وحسب تقرير أصدره مكتب التدقيق المالي والاستشارات (Ernst & Young) عام 2012 أن نشاط التمويل الإسلامي ينمو ما بين 10 % إلى 20 % سنوياً¹. في عام 2018 بلغ عدد المصارف الإسلامية التجارية في جميع أنحاء العالم 418 مصرفاً، وفي نفس العام بلغ إجمالي أصول الخدمات المصرفية الإسلامية في العالم 1.76 تريليون دولار وهي تمثل 6 % من إجمالي أصول المصرفية العالمية، وبحلول عام 2024 من المستهدف أن تصل القيمة الإجمالية لأصول المصارف الإسلامية في جميع أنحاء العالم 2.175 تريليون دولار².

إن طبيعة العمل المصرفي الإسلامي تختلف عن طبيعة العمل المصرفي التقليدي في العديد من النقاط التي تعتبر مفصلية، فالمصارف الإسلامية لا تتعامل بالفوائد الربوية لا أحياناً ولا عطاءً باعتبارها محرمة شرعاً مقارنة بالمصارف التقليدية التي تتعامل بها وجل معاملاتها قائمة عليها، وأن العمل المصرفي الإسلامي قائم على قاعدة الغنم بالغرم والتي مفادها أنه يجب تحمل المخاطر والخسائر في سبيل تحقيق الأرباح، بالإضافة إلى ذلك يقوم العمل المصرفي الإسلامي على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة والذي يتم ممارسته من خلال صيغ التمويل الإسلامي المعروفة وأن جميع المعاملات المالية الإسلامية مدعومة بأنشطة اقتصادية حقيقية، كما أن المصارف الإسلامية لا تأخذ الودائع من قبل مودعيها وتعطيهم فوائد عليها، بل أن أصحاب الودائع وخاصة الاستثمارية منها يضعون أموالهم في المصارف الإسلامية على أساس المشاركة في المشاريع التي تقوم بها تلك المصارف بإحدى صيغ المضاربة أو المشاركة ويتحملون مخاطر تلك المشاريع ويتشاركون مع المصارف في الأرباح والخسائر.

يتشابه أصحاب الودائع في المصارف الإسلامية مع المساهمين من حيث المشاركة في مواجهة المخاطر التي تواجه المصرف وتحمل الخسائر الناجمة عن أنشطة المصرف، وعليه فإن لدى أصحاب الودائع الاستثمارية القدرة

¹ Ahmet F. Aysan, Mustafa Disli, Huseyin Ozturk, Ibrahim M. Turhan, "Are Islamic Banks Subject to Depositor Discipline?", *The Singapore Economic Review*, Vol 60, N° 01, 2015, p : 2.

² *Islamic Finance Development Report 2019*, p : 26.

على تعزيز انضباط السوق، حيث لديهم حوافز قوية تدفعهم لمراقبة الوضعية المالية للمصرف والمخاطر التي تواجهه والحد منها عن طريق سحب الأموال المودعة أو طلب نسب عوائد عالية على ودائعهم. سنحاول في هذا الفصل دراسة انضباط السوق في المصارف الإسلامية، وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: الطبيعة المميزة للمصارف الإسلامية.

المبحث الثاني: الودائع في المصارف الإسلامية.

المبحث الثالث: طبيعة انضباط السوق في المصارف الإسلامية.

المبحث الأول: الطبيعة المميزة للمصارف الإسلامية

من خلال هذا المبحث، سيتم عرض المطالب التالية:

- ❖ المطلب الأول: مفاهيم عامة حول المصارف الإسلامية؛
- ❖ المطلب الثاني: أوجه الاتفاق والاختلاف بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية.
- ❖ المطلب الثالث: واقع الصناعة المصرفية الإسلامية

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول المصارف الإسلامية

في هذا المطلب سيتم التطرق إلى النقاط التالية:

- 1- تعريف المصرف الإسلامي؛
- 2- أسس العمل المصرفي الإسلامي؛
- 3- خصائص المصارف الإسلامية؛
- 4- الطبيعة المميزة لمخاطر المصارف الإسلامية.

1. تعريف المصرف الإسلامي:

"إن المصرف لا يكون إسلامياً إلا إذا كانت أعماله كلها ملتزمة بأحكام الشريعة الإسلامية، وعليه فإن المصرف الإسلامي هو مؤسسة مالية مصرفية، تزاول أعمالها وفق أحكام الشريعة الإسلامية"¹. يعرف المصرف الإسلامي بأنه "مؤسسة مالية تقوم بالمعاملات المصرفية وغيرها في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية، بهدف المحافظة على القيم والأخلاق الإسلامية، وتحقيق أقصى عائد اقتصادي اجتماعي...."². يمكن القول أن المصرف الإسلامي هو "منظمة مالية ومصرفية، اقتصادية واجتماعية، تسعى إلى جذب الموارد من الأفراد والمؤسسات وتعمل على استخدامها الاستخدام الأفضل، مع أداء الخدمات المصرفية المتعددة، وتعمل على تحقيق العائد المناسب لأصحاب رأس المال كما تسهم في تحقيق التكافل الاجتماعي في المجتمع وتلتزم

¹ عبد الرزاق رحيم جدي الهيتي، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، دار أسامة للنشر، عمان، الأردن، 1998، ص: 173-174.

² سليمان ناصر، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل المتغيرات الدولية مع دراسة تطبيقية حول علاقة بنك البركة الجزائري ببنك الجزائر، ط1، مكتبة الريام، الجزائر، 2006، ص: 77.

بمبادئ ومقتضيات الشريعة الإسلامية وذلك بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأفراد والمؤسسات مع مراعاة ظروف المجتمع¹.

من خلال التعاريف السابقة، يمكن أن نعرف المصارف الإسلامية بأنها مؤسسات مالية ومصرفية، تقوم بأنشطتها الاستثمارية والتمويلية في إطار أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

2. أسس العمل المصرفي الإسلامي:

من أهم الأسس التي يقوم عليها العمل المصرفي الإسلامي ويميزه عن نظيره التقليدي، ما يلي:

- **حرمة التعامل بالفوائد الربوية:** تشكل هذه الخاصية المعلم الرئيسي للمصارف الإسلامية، وبدونها تصبح مثل المصارف التقليدية؛ وذلك لأن الإسلام يحرم التعامل بالربا، ويهدف إلى العمل بمبدأ المشاركة في الغنم والغرم، بديلاً عن الربح المضمون المتمثل في سعر الفائدة الثابتة².
- **تصحيح وظيفة رأس المال في المجتمع:** حيث يستعمل رأس المال في تحريك النشاط الاقتصادي من خلال الاستثمارات الحقيقية، وبأساليب المشاركة وليس بأسلوب القرض، ويترتب على هذا الخصائص التالية³:

* أن العلاقة التي تجمع بين المصرف الإسلامي والمودعين تقوم على أساس المشاركة في تحمل نتائج العمليات الاستثمارية من ربح وخسارة، وهذا يعني عدم التزام المصرف بتقديم عائد ثابت محدد مسبقاً، كما يعني عدم وجود التزام على المصرف برد هذه الودائع كاملة كما هو الحال في المصارف التقليدية التي تعتبر بمثابة مدين للمودع؛

* بما أن المصارف الإسلامية ترفض التعامل بالفوائد الربوية وتعتمد في توظيف مواردها على الأنشطة الاستثمارية الحقيقية سواءً بمفردها أو بالمشاركة مع طالبي التمويل الاستثماري بأساليب مختلفة، ولهذا فإن علاقة المصرف الإسلامي بعملائه (طالبي التمويل) تعتمد على نظام الاستثمار ومبدأ المشاركة في الربح والخسارة.

¹ عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، المملكة العربية السعودية، ط1، 2004، ص: 86.

² أحمد سليمان خصاونة، المصارف الإسلامية: مقررات لجنة بازل، تحديات العولمة، إستراتيجية مواجهتها، عالم الكتب الحديث، عمان، الأردن، ط1، 2008، ص: 62.

³ بتصرف: فادي محمد الرفاعي، المصارف الإسلامية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، ط1، 2004، ص: 55.

- خضوع المصارف الإسلامية لعملية الرقابة الشرعية: بالإضافة لخضوع المصارف الإسلامية إلى الرقابة المصرفية والرقابة المالية، فإنها تخضع أيضا إلى الرقابة الشرعية، وهذه الأخيرة تمثل الفارق الجوهرى بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية؛ والمقصود بعملية الرقابة الشرعية فحص مختلف أعمال وأنشطة المصرف الإسلامى لمعرفة مدى التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية.

3. خصائص المصارف الإسلامية

3.1. الصفة العقائدية للمصرف الإسلامى

إن المصارف الإسلامية تقوم على أسس تختلف كل الاختلاف عن الأسس التي تقوم عليها المصارف التقليدية، فالمصارف الإسلامية تقوم على أساس عقائدى ينبثق عنه مبدأ الاستخلاف، ومقتضى هذا المبدأ هو أن ملكية المال تعود لله جلا وعلا، وأن الإنسان مستخلف فيه، ويترتب على هذا أن تصرف الإنسان فيما يملك مُقيّد بإرادة المالك الأصلي ووفق أوامره ونواهيه، وموضوع الخلافة ومحلها هو إعمار الأرض ويكون ذلك من خلال الإنتاج والاستثمار، فالمصارف الإسلامية بذلك تستمد أساسها العقائدى من الشريعة الإسلامية¹.

3.2. الصفة التنموية للمصرف الإسلامى

تختلف أهداف المصارف الإسلامية عن أهداف نظيرتها التقليدية، حيث أن المصارف الإسلامية لا تهدف إلى تعظيم أرباحها فقط، بل تسعى جاهدة إلى توظيف الأموال المتاحة لديها في أنشطة ومشاريع استثمارية تعود بالنفع عليها وعلى المجتمع، وذلك من خلال الاستثمار في مشاريع تنمية اقتصادية واجتماعية؛ وعليه تتحدد معالم الأهداف التنموية للمصارف الإسلامية في الجوانب التالية²:

- تسعى المصارف الإسلامية إلى إيجاد المناخ المناسب لجذب رؤوس الأموال، وذلك من أجل الحد من مشكلة نقص حجم المدخرات وصغر حجم التراكم الرأسمالى بالدول الإسلامية، وفي الوقت ذاته توفير الموارد اللازمة لتحقيق التنمية للأمة الإسلامية؛
- تهتم المصارف الإسلامية بتنمية الصناعات الحرفية، والصناعات الصغيرة، والتعاونيات، باعتبارها الأساس الفعال لتطوير البنية الاقتصادية والصناعية في الدول الإسلامية، وتوسيع قاعدة الملكية والمشاركة في المجتمع؛

¹ فادى محمد الرفاعى، مرجع سابق، ص: 32.

² محسن أحمد الخضيرى، البنوك الإسلامية، إيتراك، مصر، ط2، 1995، ص: 30-31.

- من خلال التوظيف الفعال لمواردها، تسعى المصارف الإسلامية إلى القضاء على البطالة في المجتمع، ومن ثم زيادة الناتج الإجمالي للدول الإسلامية؛
- تعمل المصارف الإسلامية على تأسيس وترويج المشروعات الاستثمارية سواءً لحساب المصرف، أو عن طريق المشاركة مع الغير أصحاب الخبرة والمعرفة، وهي بهذا تهدف إلى توسيع قاعدة الاستثمار في المجتمع وتنمية أصوله الإنتاجية، وتحقيق تنمية متسارعة في التراكم الرأسمالي تكفل للمجتمع الاستقلال والأمن الاقتصادي.

3.3. الصفة الاجتماعية للمصرف الإسلامي

المصارف الإسلامية هي مصارف اجتماعية تسعى إلى تحقيق التكافل الاجتماعي من خلال جمع الزكاة وإنفاقها في جوانبها الشرعية، كما تقوم هذه المصارف بتقديم القروض الحسنة لغايات إنسانية كحالات الزواج، وعلاج الأمراض وسداد الديون؛ ويعتبر القرض الحسن من أهم أدوات المصرف الإسلامي في تنفيذ رسالته الاجتماعية، كذلك الوقوف إلى جانب المتعاملين معها في عسرهم للوصول معهم إلى حلول تضمن استمرار المتعاملين في نشاطهم، مع ضمان حقوق المودعين؛ ونشر الوعي الثقافي المصرفي من خلال إنشاء مراكز للبحث والتدريب، مثال ذلك المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب الموجود في البنك الإسلامي للتنمية بجدّة¹.

4. الطبيعة المميزة لمخاطر المصارف الإسلامية:

يمكن ملاحظة الفرق بين الصياغات النظرية والتطبيقات العملية للمصرفية الإسلامية، حيث تطلع منظرو المصارف الإسلامية إلى أن تكون مصادر الأموال في هذه المصارف قائمة على الودائع الاستثمارية فقط، فيما يتم توظيف هذه الأموال في أصول وفق عقود المشاركة في الربح؛ وفي ضوء هذا التصور النظري فإن أي صدمة في جانب الأصول تمتصها الودائع الاستثمارية القائمة على المشاركة في المخاطر، وبهذه الطريقة تقدم المصارف الإسلامية بديلاً أكثر استقراراً للنظام المصرفي التقليدي.

أما الواقع العملي للمصارف الإسلامية فيختلف عن التصورات النظرية لهذه المصارف، فنجد في جانب الأصول صيغ التمويل القائمة على العائد الثابت مثل المرابحات وبيع التسيط والاستصناع وبيع السلم والإجارة؛ أما في جانب الخصوم فمصادر الأموال إما تكون في صورة ودائع جارية تحت الطلب أو ودائع استثمارية، والنوع الأول تأخذ المصارف الإسلامية على أساس القرض أو الأمانة بينما تأخذ النوع الثاني على أساس المشاركة في

¹ بتصرف: فادي محمد الرفاعي، مرجع سابق، ص: 62-64.

الربح والخسارة؛ استخدام قاعدة المشاركة في الربح من الخصائص المميزة للمصارف الإسلامية، هذه الخاصية ومعها باقي خصائص صيغ التمويل الإسلامي المتنوعة تغير من طبيعة المخاطر التي تواجه المصارف الإسلامية¹.

المطلب الثاني: أوجه الاتفاق والاختلاف بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية

من خلال هذا المطلب سيتم التطرق إلى النقاط التالية:

- 1- أوجه الاتفاق بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية؛
- 2- أوجه الاختلاف بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية.

هناك العديد من أوجه الاتفاق والاختلاف بين المصارف الإسلامية ونظيراتها التقليدية نخصيها فيما يأتي²:

1. أوجه الاتفاق بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية:

هناك أوجه اتفاق بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية نوجزها فيما يلي:

- تتفق المصارف الإسلامية مع نظيرتها التقليدية في خضوعها لرقابة البنك المركزي والتقييد بالقرارات الصادرة عنه فيما يتعلق بأعمال المصارف؛
- تتفق المصارف الإسلامية مع نظيرتها التقليدية في تقديم خدمات مصرفية لا تتعارض مع الأحكام الشرعية ومنها: فتح الحسابات الجارية وإصدار الشيكات والتحويلات النقدية وتأجير الخزائن الحديدية...؛
- تتفق المصارف الإسلامية مع المصارف التقليدية في القيام ببعض أوجه الاستثمار وتحقيق التنمية الاقتصادية في المجتمع؛
- تتفق المصارف الإسلامية مع المصارف التقليدية في هدف الحفاظ على المال وتنميته وتسهيل تداوله، ولكن تختلف عنها في أسلوب تحقيق هذا الهدف؛
- تتفق المصارف الإسلامية مع المصارف التقليدية في أن مصادر الأموال في كل منهما تتمثل في مصدرين أساسيين هما: الموارد الذاتية (حقوق الملكية)، الموارد الخارجية (الودائع بجميع أنواعها).

¹ طارق الله خان، حبيب أحمد، إدارة المخاطر تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، ط1، جدة، 2003، ص: 22-23.

² عبد الحليم غربي، مصادر واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية على ضوء تجربتها المصرفية والمحاسبية، دار أبي الفداء العالمية للنشر، سوريا، 2013، ص: 99-101.

2. أوجه الاختلاف بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية:

هناك العديد من الفروقات والاختلافات بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية، نذكر أبرزها فيما يأتي¹:

- لدى المصارف الإسلامية مفهوم مختلف للوساطة المالية عن المصارف التقليدية، حيث أن المودع للأموال يتعرض لنفس المخاطر التي يتعرض لها المستثمر، بحيث يتشارك في النتائج المرتبطة بالمشروع الذي قام بتمويله عن طريق المصرف الإسلامي، بالإضافة إلى ذلك لا يستفيد المودع من أي ضمانات لأنه يعامل كمستثمر حقيقي، مثل هذا الوضع يختلف تماما عن حالة المودع في المصارف التقليدية الذي يتمتع بمكافأة في شكل فائدة ولا يعرف وجهة الأموال التي أودعها؛ أي أن "الوساطة المالية بين العميل والمصرف في المصارف التقليدية تنفذ كمقرض ومقترض، أما في المصارف الإسلامية فتتخذ كشراكة بين المودع والمصرف"²؛
- المال في المصارف التقليدية هو سلعة يتم الاتجار فيها، أما المال في المصارف الإسلامية فهو وسيلة يتم الاتجار بها³؛
- يقوم النظام المصرفي التقليدي بشكل أساسي على التعامل بسعر الفائدة الذي يعتبر المصدر الرئيسي لمكافأة المدخرات التي جمعها، في حين يحظر على المصارف الإسلامية التعامل بالفائدة، حيث تستخدم آلية الشراكة في نتائج الاستثمارات؛
- ما يميز النظام المصرفي الإسلامي عن نظيره التقليدي هو عدم وجود سوق نقدية بين المصارف الإسلامية حيث يمكن للمصارف إعادة التمويل عن طريقها، هذا الاختلاف له دورين متناقضين، أولا عدم وجود سوق نقدية تمنع من انتشار حالات التخلف عن السداد بين المصارف، وبالتالي الحد من المخاطر النظامية الكامنة في القطاع المصرفي التقليدي؛ ثانيا عدم وجود سوق نقدية تمنع المصارف الإسلامية من الحصول على السيولة في أوقات الحاجة؛
- ظهور بند المشاركات والمضاربات والمراجحات في ميزانية المصارف الإسلامية باعتبارها بدائل للقروض في ميزانية المصارف التقليدية؛ ظهور بند ودائع الاستثمار أو حسابات الاستثمار في ميزانية المصارف الإسلامية؛

¹ Mohammad Bitar, Philippe Madiés, "Les Spécificités des Banques Islamiques et la Réglementation de Bale III", *Revue d'Economie Financière*, N° 03, 2013, p : 296-297.

² سامر مظهر قنطقجي، الفروق الجوهرية بين المصارف الإسلامية والمصارف الربوية، تحميل من الموقع الإلكتروني: www.kantakji.com، سوريا، 2006، ص: 11.

³ سامر مظهر قنطقجي، مرجع نفسه، ص: 12.

- تختلف الممارسات المصرفية بين المصارف الإسلامية ونظيراتها التقليدية، حيث معاملة الودائع تكون في المصارف الإسلامية مؤتمنة عليها في حين تكون في نظيراتها التقليدية مدينة بها؛
- تهتم المصارف الإسلامية بالتوظيف الاستثماري الحقيقي، بينما المصارف التقليدية تهتم بالتوظيف الائتماني والإقراضي؛

المطلب الثالث: واقع الصناعة المصرفية الإسلامية

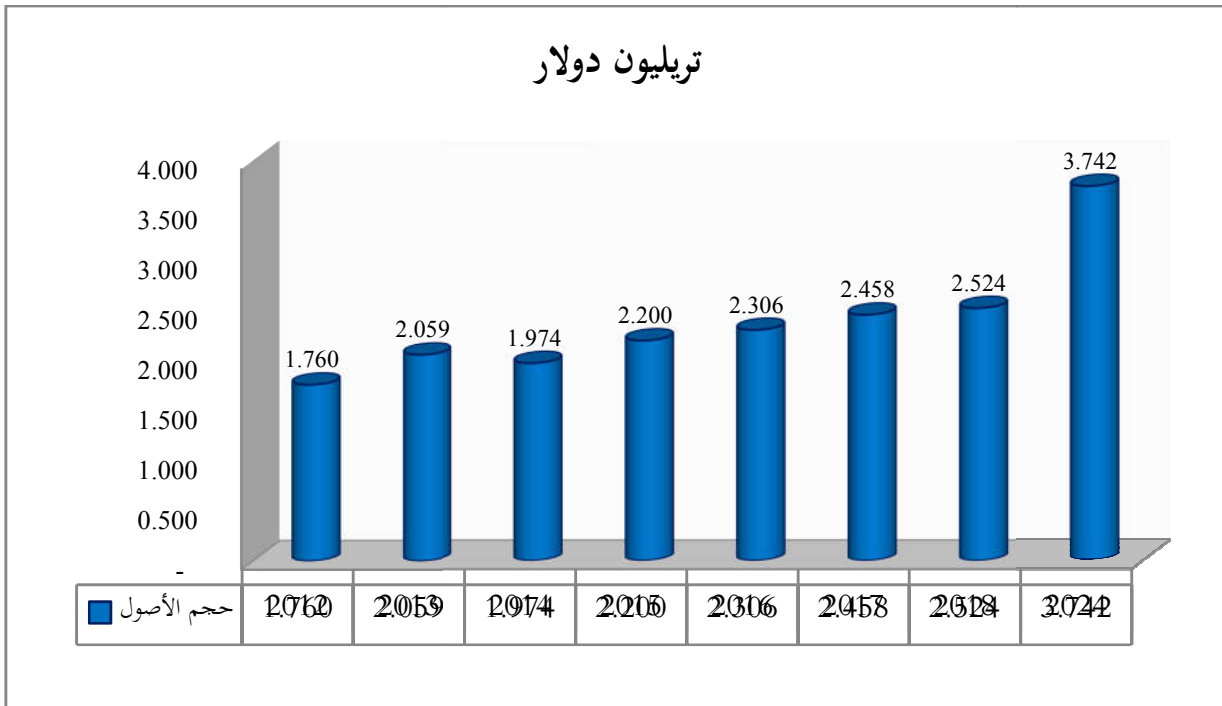
سيتم التطرق في هذا المطلب إلى النقاط التالية:

- 1- حجم أصول الصناعة المالية الإسلامية؛
- 2- حجم أصول الصناعة المصرفية الإسلامية؛
- 3- عدد المصارف الإسلامية حول العالم؛
- 4- حجم إصدارات الصكوك.

1. أصول الصناعة المالية الإسلامية:

وفقاً لتقرير التنمية المالية الإسلامي الصادر سنة 2019 فقد بلغ إجمالي أصول الصناعة المالية الإسلامية 2.5 تريليون دولار في عام 2018 بزيادة قدرها تقريباً 3% مقارنة بعام 2017.

الشكل 8 نمو أصول الصناعة المالية الإسلامية (2012-2024)



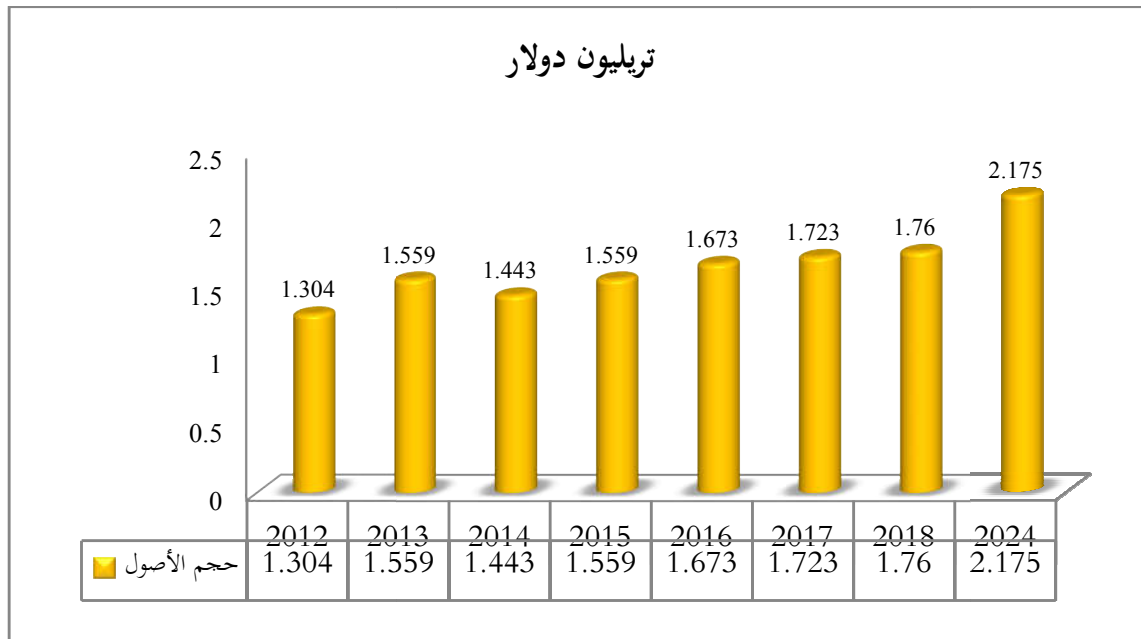
Source : Islamic Finance Development Report 2019, p : 8.

نلاحظ من الشكل السابق أن حجم أصول الصناعة المالية الإسلامية عرف نمو متزايد على مدار السنوات (2012 - 2018)، كما أنه من المتوقع أن يصل حجم أصول الصناعة المالية الإسلامية في عام 2024 إلى حجم 3.75 تريليون دولار، وتتوزع أصول المالية الإسلامية لسنة 2018 كما يلي: تشكل أصول الصناعة المصرفية الإسلامية نسبة 70 % من إجمالي أصول الصناعة المالية الإسلامية بقيمة 1.76 تريليون دولار، وتشكل الصكوك نسبة 19 % من إجمالي أصول الصناعة المالية الإسلامية بقيمة 470 مليار دولار، أما صناديق الاستثمار الإسلامية فتقدر نسبتها 4 % من إجمالي أصول الصناعة المالية بقيمة تصل إلى 108 مليار دولار، أما شركات التأمين التكافلية فتمثل 2 % وبقيمة أصول تصل إلى 46 مليار دولار.

2. أصول الصناعة المصرفية الإسلامية:

حسب تقرير التنمية المالية الإسلامي الصادر في 2019 وصل حجم أصول الصناعة المصرفية الإسلامية لسنة 2018 مبلغ 1.76 تريليون دولار، وتشكل أصول الصناعة المصرفية الإسلامية 6 % من إجمالي أصول الصناعة المصرفية العالمية.

الشكل 9 نمو أصول الصناعة المصرفية الإسلامية (2012-2024)



Source : Islamic Finance Development Report 2019, p : 26.

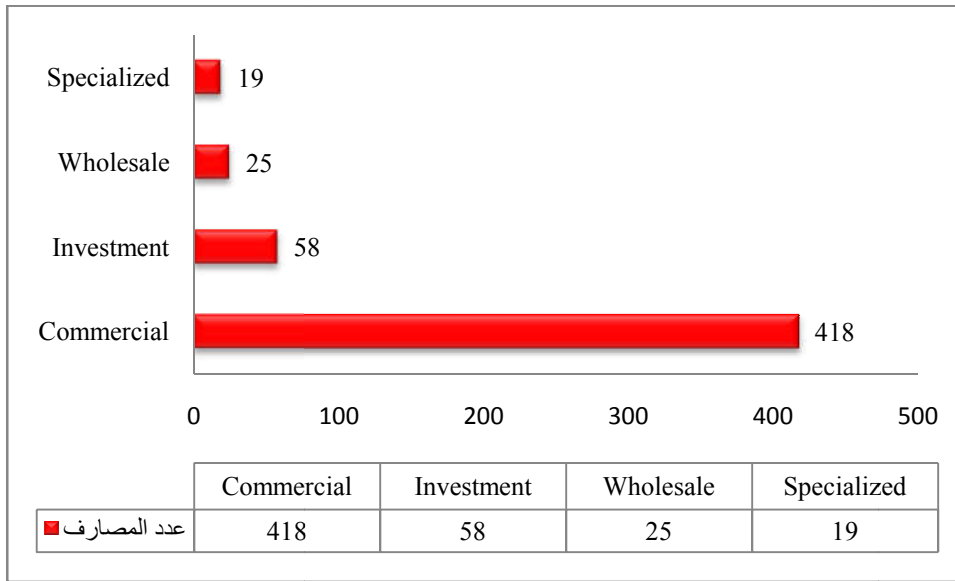
نلاحظ من الشكل السابق أن نمو حجم أصول الصناعة المصرفية الإسلامية عرف تزايداً شبه مستمر خلال السنوات (2012 - 2018) ومن المتوقع أن يصل حجم أصول الصناعة المصرفية الإسلامية بحلول عام 2024 إلى 2.175 تريليون دولار؛ وقد بلغ إجمالي أصول المصارف الإسلامية في عام 2018 في كل من إيران

والسعودية وماليزيا مجتمعة قيمة 1.092 تريليون دولار أي نسبة 62 % من إجمالي أصول الصناعة المصرفية الإسلامية العالمية.

3. عدد المصارف الإسلامية:

بلغ عدد المصارف الإسلامية في عام 2018 في جميع دول العالم 520 مصرف منها 301 مصرف جميع أنشطتها بالكامل تتوافق مع الشريعة الإسلامية و219 نافذة إسلامية؛ واحتلت إيران الصدارة بمجموع 42 مصرف بلغت قيمة أصولها 488 مليار دولار، تليها السعودية بـ 16 مصرف قيمة أصولها 390 مليار دولار، وقد بلغ عدد المصارف في ماليزيا 38 مصرف مجموع أصولها 214 مليار دولار، أما في الإمارات العربية المتحدة فقد بلغ عدد المصارف 26 بإجمالي أصول قدر بـ 194 مليار دولار وفي الكويت بلغ عدد المصارف الإسلامية بها 7 مصارف إجمالي أصولها 100 مليار دولار¹.

الشكل 10 عدد المصارف الإسلامية حسب النشاط لعام 2018



Source : Islamic Finance Development Report 2019, p : 26.

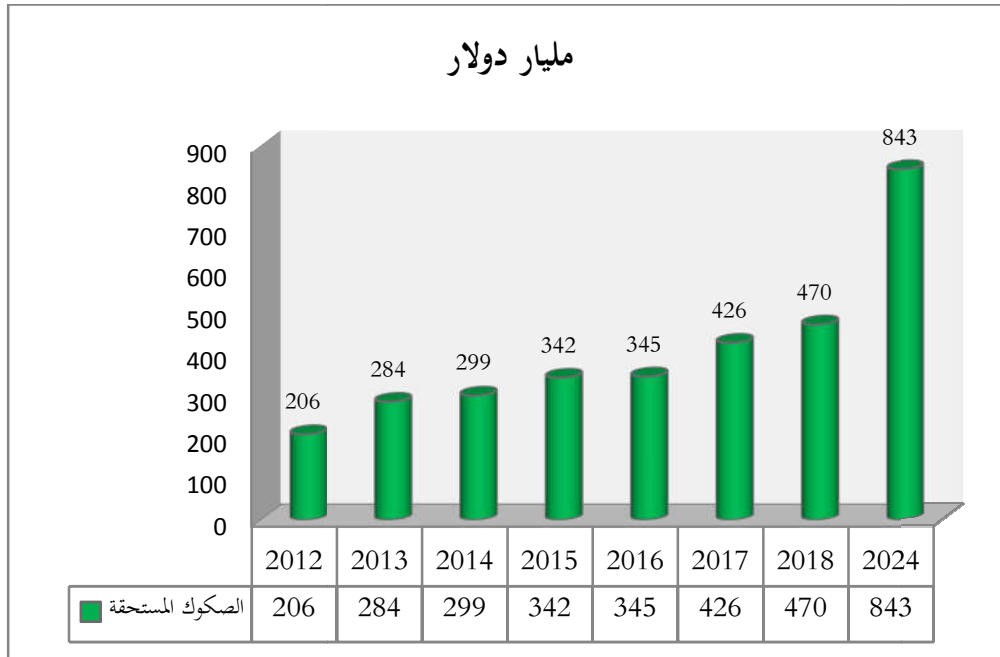
4. إصدارات الصكوك:

في عام 2018 تجاوز الإصدار التراكمي للصكوك تريليون دولار منذ أول إصدار عام 1996، وكان نصف هذه الإصدارات تقريباً في الخمس سنوات الماضية وهو ما يدل على تزايد أهمية الصكوك كأداة للتمويل والاستثمار؛ ومع نهاية عام 2018 بلغت قيمة الصكوك المستحقة 469.7 مليار دولار عبر 2887 إصدار، في حين بلغت إصدارات الصكوك خلال عام 2018 قيمة 124.8 مليار دولار، وكانت السعودية وماليزيا أكبر الجهات المصدرة في عام 2018، بقيمة 17.1 مليار دولار و13.9 مليار دولار على التوالي؛ وحافظت ماليزيا

¹ Islamic Finance Development Report 2019, Op.Cit, p : 26 - 27.

على مكانتها الرائدة من حيث الإصدارات، مدعومة بعودة صكوك المراجعة قصيرة الأجل من بنك نيجارا ماليزيا وقد أصدر 16.1 مليار دولار صكوك قصيرة الأجل خلال النصف الثاني من عام 2018 بعد توقف دام 3 سنوات؛ ولقد بلغت قيمة الصكوك المستحقة في عام 2018 في ماليزيا 219 مليار دولار بنسبة 46.5 % من إجمالي الصكوك المستحقة لعام 2018، فيما تمثل نسبة الصكوك المستحقة لعام 2018 في كل من ماليزيا والسعودية واندونيسيا 78 % من إجمالي الصكوك المستحقة لعام 2018¹.

الشكل 11 تطور حجم الصكوك المستحقة (2012-2024)



Source : Islamic Finance Development Report 2019, p : 40.

¹ Islamic Finance Development Report 2019, Op.Cit, p : 41- 42.

المبحث الثاني: الودائع في المصارف الإسلامية

في هذا المبحث سيتم دراسة الودائع في المصارف الإسلامية من خلال المطالب الثلاثة التالية:

- ❖ المطلب الأول: تعريف الودائع المصرفية وأنواعها؛
- ❖ المطلب الثاني: أهمية الودائع في المصارف الإسلامية والمخاطر التي تواجهها؛
- ❖ المطلب الثالث: ضمان الودائع في المصارف الإسلامية.

المطلب الأول: تعريف الودائع المصرفية وأنواعها

في هذا المطلب سيتم التطرق إلى العناصر التالية:

- 1- تعريف الوديعة المصرفية؛
- 2- أنواع الودائع في المصارف الإسلامية.

1. تعريف الوديعة المصرفية

تُعرف الوديعة المصرفية النقدية بأنها "النقود التي يعهد بها الأفراد أو الهيئات إلى المصرف على أن يتعهد هذا الأخير بردها أو رد مبلغ مساو إليهم لدى الطلب أو بالشروط المتفق عليها"¹.
كما يمكن تعريفها بأنها "اتفاق يدفع المودع بمقتضاه مبلغاً من النقود للمصرف بوسيلة من وسائل الدفع المختلفة، وينبني على ذلك خلق وديعة تحت الطلب أو لأجل يحدد بالاتفاق بين الطرفين"².

2. أنواع الودائع في المصارف الإسلامية:

تعتبر الودائع بمختلف أنواعها المنبع الرئيسي الذي تستمد منه المصارف الإسلامية قدرتها على التمويل والاستثمار، والتي يمكن تقسيمها إلى:

¹ محمد عثمان شبير، المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، دار النفائس، عمان، الأردن، ط6، 2007، ص: 264.

² عبد الله علي الصيفي، بدر علي السليم، "الودائع الاستثمارية في المصارف الإسلامية: تخريجها، وكيفية توزيع أرباحها"، دراسات علوم الشريعة والقانون، المجلد 37، العدد 01، 2010، ص: 203.

2.1. الودائع تحت الطلب (الودائع الجارية)

تعرف بأنها "تلك المبالغ التي يودعها أصحابها في المصرف بغرض الحفظ وتحت الطلب، وللمودع الحق في أن يسحب من حسابه جزء من أمواله أو كلها متى أراد، وهي في ضمان المصرف ولا يشارك أصحابها في العائد المتحقق ولا يتحملون أية خسائر، ويمكن لأصحابها استخدامها في تسوية وأداء التزاماتهم"¹. وهي تلك المبالغ التي يودعها أصحابها في المصرف، ويحق لهم سحبها في أي وقت شاؤوا بدون سابق إنذار ومن غير أن يحصلوا على أي فائدة، ويطلق على هذا النوع من الودائع بالحسابات الجارية. وتكيف الوديعة الجارية على أنها عقد قرض، وهذا حسب اتفاق الفقهاء؛ حيث يمكن للمصرف الإسلامي وبتفويض من صاحب الحساب الجاري أن يقوم باستثمار الوديعة على أن يكون ضامناً لها، فيلتزم برد أصل الوديعة لصاحبها، ويتحمل المخاطر الناجمة عن استثمارها، عملاً بقاعدة الخراج بالضمان².

2.2. الودائع الادخارية (حسابات التوفير)

الودائع الادخارية هي "في الغالب ودائع صغيرة المقدار، ويكون لصاحبها بموجب دفتر التوفير الذي يمنحه المصرف إياه، الحق في سحب بعض أو كل هذه الوديعة، وتدفع المصارف على هذه الودائع عوائد بحسب الوديعة والمدة التي قضتها بالمصرف"³.

في هذا النوع من الودائع تقوم المصارف الإسلامية بتخيير صاحب الوديعة بين: أن يودعها في المصرف في حساب الاستثمار والمشاركة في الربح والخسارة، أو أن يودع جزء منها في حساب الاستثمار ويترك الجزء الآخر في حساب التوفير لمقابلة السحب وفقاً لاحتياجاته، وبين إيداع هذه الأموال في حساب الوديعة الجارية. مما سبق، يمكن القول أن الودائع الادخارية في المصارف الإسلامية تعالج وفق الأوجه التالية⁴:

● ودائع جارية أو قروض حسنة، حيث تُمنح المصارف الإسلامية في مقابلها جوائز ومجموعة من

الامتيازات؛

¹ عمر محمد بشينه، محمد عقيل رائد، "التكليف الفقهي لودائع المصارف الإسلامية"، آفاق علمية، مجلة كلية الدراسات العليا بالجامعة الأسمرية الإسلامية، العدد 01، 2018، ص: 121.

² لعمش أمال، "دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية دراسة نقدية لبعض المنتجات المصرفية الإسلامية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2012/2011، ص: 27.

³ عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، المملكة العربية السعودية، ط1، 2004، ص: 121.

⁴ حمزة الحاج شودار، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل نظم الرقابة النقدية التقليدية، عماد الدين للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2009، ص: 175.

- حسابات توفير مع إعطاء المصرف الرخصة باستثمارها، حيث يُرخص للمصرف الانتفاع بها، ويحق للعميل السحب لدى الطلب والاستفادة من العائد؛
- حسابات استثمار، حيث تعالج على أنها وديعة استثمارية مقيدة.

2.3. الودائع الاستثمارية (الحسابات الاستثمارية)

هي تلك الأموال التي يضعها أصحابها لدى المصرف الإسلامي ليقوم باستثمارها، متوقعين أن يحصلوا على عائد مناسب عند تحققه فعلاً، أي دون اشتراط مسبق، ومستعدين في نفس الوقت لتحمل أي خسارة قد تحدث إذا لم يكن هناك تعدد أو تقصير من جانب المصرف، وتبنى هذه العلاقة بين المودع والمصرف في ضوء قواعد عقد المضاربة الشرعية؛ ويد المصرف على هذه الودائع يد أمانة وليس يد ضمان، أي أنه لا يضمن رد أصل المال إلى صاحب الوديعة عند الخسارة إلا إذا كان المصرف متعدداً أو مقصراً¹.

تمثل الحسابات الاستثمارية في المصارف الإسلامية بديلاً للحسابات الآجلة في المصارف التقليدية، حيث يراد بالحسابات الاستثمارية: تلك الودائع التي يقبلها المصرف الإسلامي من المودعين على أساس أنها مضاربة مطلقة أو مقيدة تخضع للربح والخسارة، فالمصرف الإسلامي مضارب والمودع رب المال؛ وبناءً على العلاقة القائمة بين المصرف الإسلامي والمودعين أصحاب الحسابات الاستثمارية، يقوم المصرف الإسلامي باستثمار هذه الأموال بما يراه مناسباً لمصلحة طرفي العلاقة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية؛ فالغرض من توظيف هذه الأموال يكمن في تحقيق مصالح الطرفين (المصرف الإسلامي وأصحاب الحسابات الاستثمارية)².

يوجد نوعان من الودائع الاستثمارية وهما³:

2.3.1. ودايع استثمارية مطلقة:

تسمى ودايع استثمارية مع التفويض، وهي المبالغ التي يتلقاها المصرف من المستثمرين ويفوض أصحابها المصرف باستثمارها على أساس قواعد المضاربة المطلقة في المشاريع التي يراها المصرف مناسبة دون ربطها بمشروع أو استثمار معين، ويشترك أصحاب هذه الحسابات والمصرف في الأرباح إن وجدت حسب النسب المحددة في

¹ ناصر الغريب، مرجع سابق، ص: 259-260.

² عبد الله يوسف سعادة، هيام محمد الزيداني، باسل يوسف الشاعر، "أثر توظيف الودائع الاستثمارية في ربحية المساهمين (دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية الأردنية)"، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، المجلد 13، العدد 02، 2017، ص: 275.

³ زكري ميلود، سميرة سعيداني، "حماية الودائع المصرفية بين التأصيل الشرعي ومواكبة المعايير العالمية للسلامة المصرفية"، منتدى فقه الاقتصاد الإسلامي، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي، 2015، ص: 18-19.

عقد المضاربة، ويتحمل أصحاب الودائع الاستثمارية المطلقة الخسارة بنسبة حصصهم في رأس المال إلا ما نتج عن تعدي أو تقصير فيتحملها المصرف؛

في مثل هذا النوع من الودائع لا يحدد مقدم رأس المال أي غرض محدد لاستخدام رأس المال، بعبارة أخرى يمنح مقدم رأس المال الحرية الكاملة للمصرف (المضارب) للتصرف في رأس المال طالما كان ذلك موافقاً لمتطلبات الشريعة الإسلامية، وهذا يعني أن للمضارب الحرية في اتخاذ الخيار الاستثماري بشرط أن يحقق مصلحة الطرفين وأن يتبع أهداف عقد المضاربة وهو تعظيم الأرباح، كما يتفق الطرفان قبل إبرام عقد المضاربة على نسبة المشاركة في الأرباح، ولا يجوز للمضارب التقصير في التعامل مع الأموال وإن كانت له الحرية في استخدامها¹.

2.3.2. ودائع استثمارية مقيدة:

وهي عقد مضاربة يقيد فيه مقدم رأس المال تصرفات المضارب على موقع معين أو استثمار معين يراه مناسباً، ولكن بشرط عدم تقييد المضارب بشكل لا يمكنه من أداء عملياته²؛ أي أنها تلك المبالغ التي يفوض أصحابها المصرف باستثمارها على أساس قواعد المضاربة المقيدة بمشروع استثماري معين، وفي الغالب يقوم المصرف بإعداد دراسة الجدوى الاقتصادية عن المشروع أو النشاط الذي يريد أن يوظف فيه موارده ويقدمها للمودعين للإطلاع عليها، ويشترك المصرف وصاحب الحساب الاستثماري المقيد في الأرباح إن وجدت حسب النسبة المحددة في عقد المضاربة المقيدة، ويتحمل صاحب كل حساب الخسارة بنسبة حصته في رأس المال، إلا ما نتج عن التعدي أو التقصير فيتحملها المصرف، والمشاركة في الأرباح والخسائر تكون في المشاريع المختارة فقط ولا علاقة لها بنتائج أعمال المصرف.

كما صنفت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية المضاربة إلى صنفين هما: أولاً المضاربة البسيطة والتي تشير إلى علاقة ثنائية بين مقدم رأس مال وحيد ومضارب وحيد؛ ثانياً المضاربة المركبة وتشير إلى وجود علاقة بين العديد من مقدمي رأس المال مع مضارب واحد أو العكس، وفي المصارف الإسلامية يتم تطبيق المضاربة المركبة³.

¹ Muhammad Syahmi Mohd-Karim, "Profit-Sharing Deposit Accounts in Islamic Banking : Analysing the Perceptions and Attitudes of the Malaysian Depositors", Phd Thesis, Durham University, 2010, p : 69.

² AAOIFI, Shari'ah Standards, Bahrain, 2015, p: 372.

³ Muhammad Syahmi Mohd-Karim, Op.Cit, p : 70.

المطلب الثاني: أهمية الودائع في المصارف الإسلامية

في هذا المطلب سيتم التطرق إلى العناصر التالية:

- 1- أهمية الودائع الجارية؛
- 2- أهمية الودائع الاستثمارية؛
- 3- المخاطر الناشئة عن طبيعة الودائع في المصارف الإسلامية؛
- 4- طرق مجابهة المخاطر التي تواجه الودائع الاستثمارية.

1. أهمية الودائع الجارية:

تمثل الودائع الجارية سندا هاما لنشاط المصرف، حيث تعتمد المصارف الإسلامية عليها لتمويل مختلف استثماراتها وأنشطتها، وهو الأمر الذي جعلها تكتسي أهمية باعتبارها¹:

- فتح الحسابات الجارية يزيد من قدرة المصرف على توسيع الائتمان؛
- تتميز بنوع من الثبات والاستقرار، بسبب عدم لجوء المودع إلى سحب كل مبلغ الوديعة؛
- لا تُدفع عليها أي عوائد، أي تعتبر مصدر تمويل عديم التكلفة؛
- يستحق المصرف مقابل إدارته للحساب أجراً أو عمولة؛
- تُدر للمصرف عائداً ينتج عن استثمار هذه الودائع دون أن يشترك أصحاب هذه الودائع في الأرباح التي تدرها تلك الاستثمارات، وذلك باعتباره ضامناً لهذه الودائع عملاً بقاعدة "الخراج بالضمان".

2. أهمية الودائع الاستثمارية:

تعد الودائع الاستثمارية الوعاء الرئيسي الذي تتدفق من خلاله الأموال إلى المصرف الإسلامي بغرض القيام باستثمارها، وتعتبر السند الأساسي لأنشطتها ومعاملاتها، كونها أكثر استقراراً من الودائع الجارية، باعتبار أن آجالها محددة في عقد الوديعة، وهو ما يمنحها مرونة أكبر في اختيار الاستثمارات والتوظيفات المناسبة. كما أن الودائع الاستثمارية تمثل جوهر رسالة المصارف الإسلامية، في التأسيس لنظام يكون فيه التعاون بين رأس المال والعمل أساساً وركيزة في تنمية المجتمعات وتطوير اقتصادياتها؛ وبعيداً عن سياسة فصل المخاطر التي ينتهجها النظام المصرفي التقليدي، الذي تتزايد فيه ثروة الأقلية على حساب الأكثرية².

¹ أنظر: - لعمش أمال، مرجع سابق، ص: 27. - عمر محمد بشينه، محمد عقيل رائد، مرجع سابق، ص: 121.

² حمزة الحاج شودار، مرجع سابق، ص: 172.

3. المخاطر الناشئة عن طبيعة الودائع في المصارف الإسلامية:

حددت هيئة أيوفي (AAOIFI) اثنين من المخاطر المتعلقة بالودائع في المصارف الإسلامية، هذه المخاطر هي¹:

3.1. المخاطر الائتمانية:

يمكن أن تنجم المخاطر الائتمانية من خلال خرق المصرف الإسلامي للعقد المبرم في إطار عقد الوكالة، يمكن أن يكون هذا الخرق إما عن طريق عدم إدارة الأموال بطريقة جيدة أو عن طريق عدم الامتثال لمبادئ الشريعة الإسلامية في أنشطتها؛ وبالتالي فإن فشل المصرف الإسلامي في إدارة الأموال يؤدي إلى انخفاض معدل العائد عن سعر السوق والذي قد يؤدي بدوره إلى وقوع مخاطر ائتمانية؛ علاوة على ذلك قد لا يلتزم المصرف بشكل كامل بمتطلبات الشريعة الإسلامية في مختلف عقوده وعملياته، وبما أن غالبية المودعين يلجئون إلى المصارف الإسلامية لتفادي الربا والمعاملات المحرمة، فإن اعتقادهم لامتنال المصرف لمبادئ الشريعة الإسلامية بالغ الأهمية ويمكن أن تتسبب شكوكهم في عدم امتثال المصرف لمتطلبات الشريعة إلى مشكلة ثقة خطيرة تؤدي إلى سحب الودائع.

3.2. المخاطر التجارية المنقولة أو النازحة:

تتمثل في تحويل المخاطر المرتبطة بالودائع الاستثمارية إلى حاملي الأسهم، وينشأ هذا عندما تتخلى المصارف تحت ضغط تجاري عن جزء من أرباحها لصالح المودعين لمنعها من سحب أموالها نتيجة انخفاض العوائد، قد تحدث المخاطر التجارية النازحة على الرغم من التزام المصرف بكامل متطلبات الشريعة الإسلامية، وذلك عندما يصبح غير قادر على دفع عوائد عالية تنافس سعر السوق؛ سيكون لدى أصحاب الودائع الحافز لسحب أموالهم، ولنوع هذا السحب سيحتاج المصرف لتخلي عن جزء من أرباحه لصالح أصحاب الودائع الاستثمارية. ومن أمثلة ذلك أن المصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية في مصر قام بتوزيع جميع أرباحه على أصحاب الودائع الاستثمارية، بينما لم يتلقى المساهمين أي شيء وكان ذلك من منتصف إلى أواخر الثمانينيات².

4. طرق مجابهة المخاطر التي تواجه الودائع الاستثمارية:

تستخدم المصارف الإسلامية ثلاث تقنيات للحد من المخاطر المحدقة بودائعها الاستثمارية، هي³:

● احتياطي معادلة الأرباح (Profit Equalization Reserves): الهدف من هذا الاحتياط هو تحسين معدل

العائد على الودائع الاستثمارية، عن طريق تخصيص جزء من الأرباح الناتجة عن المشاريع الاستثمارية

¹ Habib Ahmed, Op.Cit, p : 460.

² Dahlia El Hawary, Wafik Graiss, Zamir Iqbal, Op.Cit, p : 20.

³ Mohammad Bitar, Philippe Madiés, Op.cit, p : 300.

السابقة ووضعها في هذا الاحتياطي لمواجهة أي تذبذبات يشهدها معدل العائد على الودائع الاستثمارية؛

- احتياطي مخاطر الاستثمار (Investment Risk Reserves): هو عبارة عن المبلغ الذي يتم تخصيصه من دخل أصحاب الودائع الاستثمارية بعد توزيع حصة المضارب (المصرف) بهدف التخفيف من آثار الخسائر المستقبلية على أصحاب الودائع الاستثمارية¹؛ أي عندما تحقق المشاريع الممولة من طرف الودائع الاستثمارية خسائر، يتولى هذا الاحتياطي منح أصحاب الودائع الاستثمارية جزءاً من الأرباح المحققة خلال السنوات السابقة؛
- التبرع أو الهبة: حيث من الممكن أن يتنازل المصرف عن كل أو جزء من أرباحه لصالح أصحاب الودائع الاستثمارية، بهدف تحسين العائد الناتج عن هذه الودائع.

المطلب الثالث: ضمان الودائع في المصارف الإسلامية

في هذا المطلب سيتم التطرق إلى النقاط التالية:

- 1- ضمان الودائع المصرفية من الجانب الشرعي؛
- 2- نظام التأمين على الودائع المصرفية الإسلامية.

بما أن الودائع المصرفية الإسلامية تتعرض لمخاطر لا تختلف طبيعتها ونوعيتها عن المخاطر التي تتعرض لها الودائع في المصارف التقليدية، ونتيجة لهذا سيتم التطرق إلى مسألة ضمان الودائع من الوجهة الشرعية للتعرف على مدى جواز ضمان الودائع ومن هي الجهة المسؤولة عن هذا الضمان.

1. ضمان الودائع المصرفية من الجانب الشرعي:

1.1. ضمان الودائع في الحسابات الجارية:

يُحَرِّجُ الفقهاء المعاصرون الودائع الجارية على أنها قروض من المودع إلى المصرف، ولا يؤثر في هذا التخرج أن يكون المصرف إسلامياً أو تقليدياً لأن خصائص الوديعة الجارية تتفق وخصائص عقد القرض؛ فالوديعة المصرفية كالقرض مضمونة على المصرف، وكما في القرض فإن للمصرف أن يستعمل عينها فيرد مثلها من نفس العملة عند طلبها من قبل المودع، وهي كالقرض مستحقة للمودع في كل آن، مما يجعل له الحق في سحبها في كل

¹ عبد الله بركات، "الجوانب الإدارية والمحاسبية لصندوق مواجهة المخاطر الاستثمارية في المصارف الإسلامية"، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 05، العدد 01، ص: 63.

آن أيضاً. ثم إن على المصرف نفقة سداها لأن المقرض هو الذي يجب عليه أن يؤدي ما اقترضه إلى المقرض؛ كما أنه ليس للمقرض أي حق بزيادة على المال الذي اقترضه فلا تستحق الوديعة الجارية أية زيادة، وأنها لا تتحمل أي خسارة يمكن أن تنشأ عن أعمال المصرف. وعليه فإن المصرف الإسلامي يتحمل ضمانها وعليه نفقة ذلك الضمان إن كانت له نفقة، وإذا كان لهذا الرد نفقة فهي تقع على عاتق المقرض¹، وهذا ما أكدته قرار مجمع الفقهي الإسلامي حول الودائع المصرفية، وقرر فيه ما يلي²:

- الودائع الجارية سواء أكانت لدى المصارف الإسلامية أو المصارف الربوية فهي قروض بالمنظور الفقهي، حيث إن المصرف المتسلم لهذه الودائع يده يد ضمان لها وهو ملزم شرعاً بردها عند الطلب؛
- إن الضمان في الودائع الجارية هو على المقرضين لها (المساهمين في المصارف)، ما داموا ينفردون بالأرباح المتولدة من استثماراتها.

1.2. ضمان الودائع في الحسابات الاستثمارية:

إن الودائع الاستثمارية هي عبارة عن أموال دُفعت للمصرف الإسلامي لاستثمارها على أساس عقد المضاربة الشرعي، ولأن المضاربة تتضمن معنى الوكالة في التصرف بالمال فإن المال يبقى مملوكاً لصاحبه وهو بحكم هذا الملك يستحق ما تبقى من الربح بعد اقتطاع حصة المضارب؛ والقاعدة الشرعية المعروفة هي أن ضمان المال يقع على مالكة وليس على الوكيل/المضارب، إلا في حالات التعدي والتقصير من طرف المضارب، وهذا أكدته العديد من قرارات المجامع الفقهية وفتاوى الهيئات الشرعية للمصارف الإسلامية.

ويجب الأخذ بعين الاعتبار أن هذه الودائع الاستثمارية، لا تشارك كلها في عمليات الاستثمار التي تقوم بها المصارف الإسلامية فبعض الودائع يشارك بنسبة 50% أو 70% أو 90% من العملية الاستثمارية، وباقي الحصص التي لا تشارك في عملية الاستثمار فهي تبقى عبارة عن قروض على المصارف الإسلامية شأنها في ذلك شأن الودائع الجارية مما يقع ضمانها على المصرف الإسلامي، أما الأجزاء التي تدخل في العملية الاستثمارية وتشارك في الربح والخسارة، فهي تعتبر أموال مضاربة، تنطبق عليها أحكام المضاربة في الفقه الإسلامي، التي من بينها عدم ضمان المضارب (المصرف) لرأس المال المضاربة³.

¹ منذر قحف، "ضمان الودائع في المصارف الإسلامية في الأردن"، بحث مقدم لمؤسسة ضمان الودائع، الأردن، نوفمبر 2005، ص: 19-20.

² قرار مجمع الفقهي الإسلامي رقم 86 (3/9) حول الودائع المصرفية، المنعقد في دورة مؤتمره التاسع، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 1-6 أبريل 1995.

³ بتصرف: منذر قحف، مرجع سابق، ص: 21-23.

2. نظام التأمين على الودائع المصرفية الإسلامية:

2.1. مفهوم نظام التأمين على الودائع

ينصرف مفهوم نظام التأمين على الودائع إلى "حماية ودائع العملاء وتعويضهم كلياً أو جزئياً من خلال مساهمات المصارف المشتركة في صندوق التأمين على الودائع إذا ما تعرضت الودائع للخطر نتيجة تعثر المصرف، حيث يُمول هذا الصندوق بموجب اشتراكات أو مساهمات يلتزم المصرف العضو بسدادها، الأمر الذي يؤدي إلى تعزيز الثقة في الجهاز المصرفي....."¹.

يعد نظام التأمين على الودائع أحد العناصر الرئيسية لشبكات الأمان المالي التي أنشأت لتعزيز الاستقرار المالي، وحماية صغار المودعين من الخسائر عند تعثر المصرف أو إفلاسه، وقد كان أول ظهور لنظام وطني للتأمين على الودائع في جمهورية تشكوسلوفاكيا السابقة، التي أصبحت في عام 1924 أول دولة تؤسس نظاماً للتأمين على الودائع؛ من أجل إحياء النظام المصرفي في الدولة، بعد الدمار الذي لحق به في الحرب العالمية الأولى².

2.2. أهمية نظام تأمين الودائع في المصارف الإسلامية

بالنسبة للمصارف الإسلامية، فإن وضعها يعكس حقيقة هامة مفادها أن نظم حماية الودائع لدى المصارف الإسلامية لم تتطور بالدرجة الكافية؛ إذن فالحاجة لنظم حماية الودائع تنشأ من عدة وجوه³:

• التوسع المستمر في العمل المصرفي الإسلامي حتى خارج نطاق العالم الإسلامي، هذا التوسع مرهون باستيفاء شروط محددة تضعها الأنظمة المالية والمصرفية في البلدان التي ستعمل فيها المصارف الإسلامية، ومن بين هذه الشروط مثلاً: أن بنك إنجلترا المركزي ينص صراحة في قواعد عمل أي مصرف أو أي جهة ترغب في جمع الودائع من الجمهور على ضمان هذه الودائع، وإلا لا يمنح ترخيص للمصرف لمزاولة النشاط؛

• الزيادة في درجة المخاطر التي تتعرض لها المصارف الإسلامية كغيرها من المؤسسات المالية، يفرض عليها التفكير في حماية الودائع؛

¹ بن علي بلعوز، "مداخل مبتكرة لحل مشاكل التعثر المصرفي: نظام حماية الودائع والحوكمة"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 5، ص: 116.

² سيد فايق نجيب، مضاء منجد مصطفى، بيتر كيسي، الفصل الرابع: دور أنظمة التأمين على الودائع المتوافق مع أحكام الشريعة ومبادئها وآلياتها، شبكات الأمان المالي تحقيق التوازن بين متطلبات الشريعة وسلامة النظام المالي الإسلامي، مجلس الخدمات المالية الإسلامي، الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية في المالية الإسلامية، ماليزيا، 2016، ص: 98.

³ عثمان بابكر أحمد، نظام حماية الودائع لدى المصارف الإسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، المملكة العربية السعودية، ط1، 2000، ص: 56-57.

- المنافسة من المؤسسات المالية التقليدية الراسخة في العمل المصرفي والتي لديها نظم حماية لودائعها، تحتم على المصارف الإسلامية أن توجد نُظماً لضمان ودائعها تتفق مع متطلبات النشاط المصرفي الإسلامي وشروطه، وفي ذات الوقت تفي بمتطلبات الرقابة المصرفية التي تشترطها المصارف المركزية؛ كما تبرز الحاجة إلى نظام حماية الودائع المصرفية الإسلامية في:
- زيادة الثقة في المؤسسات المالية والنظام المالي ككل، وبالتالي تحقيق الاستقرار لهذه المؤسسات، وعلى اعتبار الودائع المصرفية قصيرة الأجل فمن الصعب تحويل مقابلها إلى نقد في وقت قصير، وعليه فمن الضروري مساعدة المصارف التي تواجه أزمة سيولة مالية، وبالتالي الحد أو تفادي المشاكل التي تؤدي لإعسار المصارف¹.

2.3. صور التأمين على الودائع في المصارف الإسلامية:

قامت العديد من الدول الإسلامية من بينها البحرين، وماليزيا، ونيجيريا، والسودان، والأردن، بتطوير تسهيلات لنظم التأمين على الودائع المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها، ويشمل كافة المصارف الإسلامية، ويحمي معظم أنواع الودائع عدا الودائع الاستثمارية المقيدة والمطلقة في ماليزيا، وحسابات الاستثمار المقيدة في البحرين والأردن. يتم الاعتماد على آلية التكافل في البحرين والسودان والأردن؛ بينما تبني ماليزيا ونيجيريا مبدأ الكفالة بالأجر؛ جميع النماذج الخمسة لأنظمة التأمين على الودائع لديها حدود تغطية متنوعة ما عدا النموذج المطبق في السودان لم يتم ذكر حد للتغطية².

وفيما يلي نقدم بعض النماذج لنظم التأمين على الودائع المصرفية (الجارية والاستثمارية) المتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية³:

• صندوق ضمان الودائع المصرفية في السودان:

بعد أن قامت السودان بتحويل نظامها المصرفي بكامله إلى النظام الإسلامي، شعرت بحاجة ملحة لضمان الودائع المصرفية بشقيها الودائع الجارية والودائع الاستثمارية، من أجل حماية حقوق المودعين وتحقيق استقرار وسلامة القطاع المصرفي، فقامت في عام 1995 بإنشاء صندوق لضمان الودائع المصرفية يتناسب مع مبادئ وتعليمات الشريعة الإسلامية، وقسم هذا الصندوق إلى ثلاث محافظ هي:

¹ بن علي بلعوز، مرجع سابق، ص: 116.

² سيد فايق نجيب، مضاء منجد مصطفى، بيتر كيسي، مرجع سابق، ص: 108.

³ بتصرف: منذر قحف، مرجع سابق، ص: 34-36.

- محفظة التكافل لضمان الودائع الجارية والادخارية: يتم تمويله عن طريق كل من المصارف الإسلامية والبنك المركزي والحكومة فقط؛
- محفظة التكافل لضمان الودائع الاستثمارية: يتم تمويله كلية من طرف أصحاب الودائع الاستثمارية فقط، إن صندوق الضمان السوداني قد تبني فكرة ضمان الودائع الاستثمارية ولكن جعل عبء هذا الضمان على أرباب الأموال وحدهم؛
- محفظة التكافل لجبر حالات الإعسار المالي النهائي: يتم تمويله من طرف كل من المصارف الإسلامية والبنك المركزي والحكومة.

• صندوق ضمان الودائع المصرفية في ماليزيا:

أقر البرلمان الماليزي قانوناً لإنشاء مؤسسة ضمان الودائع المصرفية في سنة 2005، وقد اعتبر القانون أن جميع المصارف والمؤسسات المالية أعضاء حكماً في مؤسسة الضمان، واللافت للنظر في التجربة الماليزية أن القانون أُلزم مؤسسة ضمان الودائع أن تدير صندوقين، كل منهما مستقل عن الآخر، صندوق إسلامي وآخر تقليدي، بحيث تسجل في كل صندوق جميع الموارد الخاصة به سواء من الاشتراكات أو من الإيرادات الأخرى، ولم يميز القانون بين الودائع الجارية والودائع الاستثمارية سواء في المصارف التقليدية أو في المصارف الإسلامية؛ كما نص القانون على أن المؤسسة الضمان أن تستثمر أموالها لدى المصرف المركزي وفي أوراق مالية يصدرها المصرف المركزي أو الحكومة، كما أن لها أن تستثمر في المؤسسات المالية الأخرى وفي الأوراق المالية ذات تصنيف عالٍ؛ وبالنسبة لصندوق الضمان الإسلامي ألزمه القانون أن يستثمر أمواله في الأدوات والاستثمارات التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية فقط.

ومما يلاحظ على المؤسسة الماليزية للتأمين الإسلامي على الودائع أنها ابتداءً من 01 جويلية 2015 توقفت عن تأمين الودائع الاستثمارية القائمة على المضاربة أو المشاركة أو الوكالة بالاستثمار، وأصبحت تقتصر على تأمين الودائع الجارية وما في حكمها¹.

• صندوق ضمان الودائع المصرفية في الأردن:

في سنة 2000 أصدر البنك المركزي الأردني قانون لإنشاء مؤسسة لضمان الودائع المصرفية، تسري أحكام هذا القانون على جميع المصارف الأردنية وفروع المصارف الأجنبية العاملة في الأردن؛ ولقد تم إدخال تعديلات على

¹ عبد الستار أبو غدة، سعيد بوهرارة، الفصل السادس: هياكل متوافقة مع أحكام الشريعة ومبادئها لنظام تأمين على الودائع المصرفية، شبكات الأمان المالي تحقيق التوازن بين متطلبات الشريعة وسلامة النظام المالي الإسلامي، مجلس الخدمات المالية الإسلامي، الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية في المالية الإسلامية، ماليزيا، 2016، ص: 163-164.

هذا القانون، من بين هذه التعديلات إنشاء صندوق يسمى صندوق ضمان الودائع لدى المصارف الإسلامية يعمل وفق مبدأ التكافل والتعاون، ويكون ما يدفع له على سبيل التبرع؛ يتمتع الصندوق بشخصية اعتبارية مستقلة ماليًا، ويتكون من محفظتين مستقلتين؛ أولهما محفظة تضمن الودائع الجارية وما في حكمها والجزء غير المستثمر من الحسابات الاستثمارية؛ وثانيهما محفظة تضمن الجزء المستثمر من الودائع الاستثمارية أو ما في حكمها¹.

¹ عبد الستار أبو غدة، سعيد بوهرارة، مرجع نفسه، ص: 161-162.

المبحث الثالث: طبيعة انضباط السوق في المصارف الإسلامية

في هذا المبحث سيتم دراسة انضباط السوق في المصارف الإسلامية من خلال المطالب التالية:

- ❖ المطلب الأول: نظرة عامة عن انضباط السوق في المصارف الإسلامية؛
- ❖ المطلب الثاني: الطبيعة المميزة للودائع الاستثمارية في المصارف الإسلامية؛
- ❖ المطلب الثالث: العلاقة بين الودائع الاستثمارية وانضباط السوق؛
- ❖ المطلب الرابع: سبل تعزيز انضباط السوق في المصارف الإسلامية.

المطلب الأول: نظرة عامة عن انضباط السوق في المصارف الإسلامية

في هذا المطلب سيتم التطرق إلى العناصر التالية:

- 1- تعريف انضباط السوق في المصارف الإسلامية؛
- 2- أهمية الإفصاح في تعزيز انضباط السوق في المصارف الإسلامية؛
- 3- البنى التحتية الضرورية لتعزيز انضباط السوق في المصارف الإسلامية.

1. تعريف انضباط السوق في المصارف الإسلامية:

يشير انضباط السوق إلى "تلك السمات والإشارات التي تستدعي-استجابة للإفصاح عن المعلومات الجوهرية- إجراء تعديلات عاجلة في أسعار وكميات المراكز المالية في المصارف الإسلامية، ومن ثم توفير الحوافز للمصارف الإسلامية للحد من اتخاذ المخاطر المفرطة، ويتطلب انضباط السوق مجموعة من الآليات التي يمكن من خلالها للأسواق أن تعاقب المصارف الإسلامية على الإفراط في المخاطرة أو عدم كفاية الشفافية"¹.

يمكننا تعريف انضباط السوق في المصارف الإسلامية على أنه عملية الرقابة التي يمارسها المتعاملون مع تلك المصارف؛ ويعتبر أصحاب الودائع الاستثمارية الطرف الأنسب لممارسة تلك الرقابة على المصارف وتقييم أداءها، ويهدف انضباط السوق إلى توفير إشارات دقيقة حول وضعية المصارف، بحيث يمكن للهيئات الإشرافية استخدامها في اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة لضمان تحقيق الاستقرار في القطاع المصرفي الإسلامي.

¹ المعيار رقم 22: المعيار المعدل للإفصاحات الرامية إلى تعزيز الشفافية وانضباط السوق للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية، مجلس الخدمات المالية الإسلامية، ديسمبر 2018، ص: 162.

2. أهمية الإفصاح في تعزيز انضباط السوق في المصارف الإسلامية:

اكتسب انضباط السوق باعتباره عنصراً مكملاً للإشراف المصرفي قبولاً واسعاً بين الدول والهيئات الإشرافية، حيث أن انضباط السوق يعتمد على مدى امتلاك المشاركين في السوق معلومات حول حجم المخاطر والوضعية المالية للمصارف، وحتى يتمكن المشاركون في السوق من تقييم المصارف بشكل دقيق لا بد من زيادة الإفصاح عن المعلومات الموثوقة وفي الوقت المناسب عن ملف المخاطر وممارسات إدارة المخاطر، ونظراً لأن المصارف الإسلامية قائمة على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة فإن موضوع الشفافية ومدى مساهمتها في تعزيز انضباط السوق يعتبر أكثر أهمية في المصارف الإسلامية مقارنة بالمصارف التقليدية، حيث يحتاج أصحاب الودائع بصفة عامة وأصحاب الودائع الاستثمارية بصفة خاصة إلى مزيد من الشفافية والإفصاح لمتابعة استثماراتهم ومراقبة المصارف وتقييمها بشكل دقيق.

أصدر مجلس الخدمات المالية الإسلامية عام 2007 معياراً لتعزيز الإفصاح والشفافية في المصارف الإسلامية، يهدف هذا المعيار إلى¹:

- دعم وتكملة تطبيق معايير كفاية رأس المال وإدارة المخاطر والمراجعة الرقابية وحوكمة الشركات من خلال إجراءات المشاركين في السوق؛
- تحسين وتعزيز قدرة المراقبة للمشاركين في السوق بشكل عام وأصحاب الودائع الاستثمارية بوجه خاص، من خلال تسهيل الوصول إلى المعلومات ذات الصلة والموثوقة وفي الوقت المناسب.

إن طبيعة العلاقة بين المصارف الإسلامية وأصحاب الودائع الاستثمارية تعطي للشفافية والإفصاح عن المعلومات أهمية كبيرة، إن حقيقة أن أصحاب الودائع الاستثمارية يتحملون المخاطر مع المصرف، يجعل من الضروري أن تقوم المصارف الإسلامية بتقديم معلومات دقيقة وموثوقة تمكن أصحاب الحسابات الاستثمارية وجميع المشاركين في السوق من تقييم المخاطر واتخاذ قراراتهم الاستثمارية وممارسة المراقبة عن كثب، هذا الإفصاح مهم أيضاً لاستقرار النظام المصرفي الإسلامي ككل.

هناك أربع قضايا رئيسية يتوجب على المصارف الإسلامية أخذها بعين الاعتبار حتى يكون الإفصاح فعال²:

- فيما يتعلق بالإفصاحات المحاسبية، يجب أن يتضمن الإفصاح معلومات مميزة وضرورية لأصحاب الحسابات الاستثمارية وحاملي الأسهم بسبب المميزات الفريدة التي تمتاز بها المصارف الإسلامية؛

¹ Amr Mohamed El Tiby, **Islamic Banking : How to Manage Risk and Improve Profitability**, John Wiley & Sons, USA, 2011, p : 171-172.

² Idem, p : 172.

- على المصارف الإسلامية الإفصاح عن كافة المعلومات الضرورية، وتكون المعلومات ضرورية إذا كان حذفها أو تحريفها يؤثر على أي شخص يعتمد عليها لإجراء تقييمات أو اتخاذ قرارات اقتصادية موافقة لمتطلبات الشريعة الإسلامية؛
- فيما يتعلق بحسن التوقيت وتكرار عملية الإفصاح، ينبغي أن يتم الإفصاح على أساس نصف سنوي عن المعلومات التي تكون دورية بطبيعتها، ومع ذلك قد يتم نشر الإفصاح النوعي الذي يقدم ملخصاً عاماً عن أهداف وسياسات إدارة المخاطر للمصرف الإسلامي ونظام إعداد التقارير على أساس سنوي، كما يجب على المصارف الإسلامية الإفصاح بشكل فصلي عن معلومات لها علاقة بمخاطر المصرف مثل المستوى الأول لرأس المال، نسبة كفاية رأس المال ومكوناته؛
- تحتاج المصارف الإسلامية إلى الحفاظ على التوازن المناسب بين الحاجة إلى الإفصاح المطلوب والمناسب وعدم نشر المعلومات السرية ذات الطبيعة الحساسة والتي تؤثر على تنافسية المصرف.

3. البنى التحتية الضرورية لتعزيز انضباط السوق في المصارف الإسلامية:

- إن آلية نقل المعلومات التي يمكن من خلالها أن يكون الإفصاح عن تلك المعلومات بمثابة مُحفز لتحسين إدارة المخاطر وتعزيز انضباط السوق في المصارف الإسلامية يعتمد على مدى توافر عناصر معينة من البنية التحتية التي يمكن أن تضمن موثوقية المعلومات وكفائتها، فضلاً عن تأثيرها على حوافز وقدرات مختلف الأطراف الفاعلة في السوق على معالجة المعلومات واتخاذ الإجراءات والتدابير المناسبة، وتشمل مكونات البنية التحتية ما يأتي¹:
- وجود معايير المحاسبة والتدقيق والترتيبات المؤسسية الفعالة لإنفاذ تلك المعايير، سيسهم في ضمان دقة المعلومات المفصح عنها وموثوقيتها وملائمة توقيتها وقابليتها للمقارنة؛
 - وجود الأسواق المالية والنقدية التي تصدر فيها مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أدواتها المالية والنقدية؛
 - وجود هيكل فعال لتشغيل هذه الأسواق يعمل على ضمان إتاحة إشارات سعرية كافية، والكفاءة اللازمة التي تُترجم المعلومات المتاحة في أسعار الأدوات المالية الإسلامية، أي أن تضم أسعار السوق على الفور المعلومات المفصح عنها؛

¹ المعيار رقم 22: المعيار المعدل للإفصاحات الرامية إلى تعزيز الشفافية وانضباط السوق للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية، مرجع سابق، ص: 162-166.

- حتى وإن كانت الأسواق توفر إشارات جيدة، فإن تأثيرها على سلوك المصارف الإسلامية يعتمد على هياكل الحوافز وآليات انضباط السوق التي تمكن الأطراف الفاعلة في السوق من ممارسة الضغط على الإدارة، وبالتالي فإن آليات انضباط السوق المصممة بشكل جيد تساعد في جعل انضباط السوق فعالاً؛
- وجود مؤسسات التصنيف الائتماني الخارجي أو وكالات التصنيف وغيرها من شركات خدمات المعلومات التي تساعد على معالجة المعلومات المتاحة وتحليلها؛
- وضع برامج توعوية لنشر الثقافة بين المستثمرين وأصحاب المصلحة من أجل فهم أفضل للعوائد والمخاطر الناجمة عن مختلف المنتجات المالية الإسلامية، من شأنه أن يساهم في حماية المستثمرين وتوعية أصحاب المصلحة، ويعزز من انضباط السوق من خلال اتخاذ قرارات استثمارية ملائمة؛
- وجود ترتيبات قانونية ومؤسسية مصممة على نحو ملائم للتعامل مع حالات ضعف الملاءة المالية وحقوق الدائنين والمساهمين وأصحاب الودائع الاستثمارية، بما في ذلك آليات التحكيم، يمكن أن تساعد أصحاب المصلحة على اتخاذ الإجراءات المناسبة بناءً على المعلومات المتاحة، وبالتالي ممارسة انضباط السوق.

الجدول 8 المزايا والعواقب المحتملة لانضباط السوق في المصارف الإسلامية

العواقب المحتملة	المزايا المحتملة
<p>✓ قد يكون هناك تضارب في المصالح بين الهيئات الإشرافية وقوى السوق، حيث قد تتفاعل قوى السوق بشدة مع المصارف الإسلامية التي هي في وضع ضعيف مما قد يؤدي إلى حالات فشل غير ضرورية، والتي يفضل المشرفون تجنبها من أجل الحفاظ على سلامة واستقرار القطاع المصرفي والمالي؛</p> <p>✓ قد يؤدي فقدان الثقة في أحد المصارف الإسلامية إلى تأثير العدوى، مما قد يؤدي إلى حدوث أزمة نظامية في كامل القطاع.</p>	<p>✓ يوفر للمصارف الإسلامية الحافز اللازم لمعالجة قضايا حوكمة الشركات ذات الصلة وبشكل جيد؛</p> <p>✓ توفر ردود فعل السوق إشارات مبكرة لتصحيح المشاكل، وبالتالي منع فشل المصرف الإسلامي المحتمل؛</p> <p>✓ انخفاض علاوات المخاطر في السوق الناتجة عن شفافية العمليات، والتي تعتبر شرط أساسي لانضباط السوق؛</p> <p>✓ توفير التكاليف والوقت بالنسبة للهيئات الإشرافية في إشرافها على المصارف الإسلامية.</p>

Source : Daud Abdullah, Transparency and Market Discipline : Basel Pillar 3, Islamic Finance : The Regulatory Challenge, John Wiley & Sons, 2007, p : 372.

المطلب الثاني: الطبيعة المميزة للودائع الاستثمارية في المصارف الإسلامية

في هذا المطلب سيتم التطرق إلى العناصر التالية:

- 1- أوجه الاختلاف بين الودائع الاستثمارية والودائع لأجل؛
- 2- أوجه الشبه بين أصحاب الودائع الاستثمارية وحاملي الديون الثانوية؛
- 3- أوجه الاختلاف بين أصحاب الودائع الاستثمارية وحاملي الأسهم؛
- 4- الودائع الاستثمارية وتحديات حوكمة الشركات.

1. أوجه الاختلاف بين الودائع الاستثمارية والودائع لأجل:

إذا كانت الودائع الجارية متماثلة بين المصارف الإسلامية ونظيراتها التقليدية، فإن الودائع الاستثمارية تعتبر بديل للودائع الآجلة، فهي تلك الأموال التي في الغالب لا يستطيع أصحابها استثمارها بأنفسهم، فيفوضون المصرف الإسلامي باستثمارها على أساس مبدأ المشاركة في الربح والخسارة؛ وتمثل الودائع الاستثمارية المورد الذي تتحقق عن طريقه الأرباح التي تعود على أصحاب الأموال من ناحية، والتي تغطي مصاريف المصرف الإدارية من ناحية أخرى، فالمصرف الإسلامي من خلال هذا النشاط إنما يقرر مبدأ هاماً من المبادئ الإسلامية يتمثل في تقرير العمل كمصدر كسب، بدلاً من اعتبار المال مصدراً وحيداً له، ومبدأ المشاركة في الغنم والغرم بديلاً عن الغنم المضمون المتمثل في سعر الفائدة¹.

هناك اختلافات كثيرة بين الودائع ذات الأجل في المصارف التقليدية والودائع الاستثمارية في المصارف الإسلامية، وأهم هذه الاختلافات هي²:

- بالنسبة لأموال الودائع الاستثمارية تبقى في ملك أصحابها وتكون صفة المصرف الإسلامي بالنسبة لهذه الأموال صفة وكيل مضارب، في حين أن الودائع لأجل في المصارف التقليدية يصبح المال فيها ملكاً للمصرف شأنها شأن الوديعة الجارية، ويلتزم المصرف التقليدي برد مثلها عند استحقاقها أي ينشأ في ذمته دين بمقدار الوديعة؛
- إن مبرر استحقاق الربح لأصحاب الودائع الاستثمارية في المصارف الإسلامية هو وجود حقيقة الملك وبقاء المال على ملك صاحبه على الرغم من أن المصرف الإسلامي قد قام باستعمال تلك الأموال في

¹ حمزة فيشوش، "مصادر واستخدامات الأموال في المصارف الإسلامية"، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 05، العدد 01، جوان 2020، ص: 115.

² منذر قحف، مرجع سابق، ص: 8-9.

مشاريعه التي تهدف إلى تحقيق الأرباح، لأن المصرف إنما يقوم بالنشاط الاستثماري نيابة عن صاحب المال بحكم الوكالة المتضمنة في عقد المضاربة، وليس بحكم ملكية المصرف لمال الوديعة؛ في حين يستحق أصحاب الودائع لأجل في المصارف التقليدية فوائد نتيجة إقراضهم لتلك المصارف؛

● لا بد من ملاحظة أن يد المصرف الإسلامي بالنسبة للودائع الاستثمارية هي يد وكيل مضارب أي يد أمانة، ويد الأمانة لا تغرم إلا في حالات التعدي والتقصير، ولا شك أن التعدي الذي يستدعي وجوب ضمان المضارب يكون في حالات مخالفة العقد مع أصحاب الأموال، أو مخالفة الأعراف المصرفية في أعمال المصرف ونشاطاته الاستثمارية، أو مخالفة تعليمات المصرف المركزي؛ في حين أن الودائع لأجل يكون المصرف التقليدي ضامناً لها ولا يتحمل أصحابها النتائج الناجمة عن استثمار أموالهم، فهم بالنسبة للمصرف مجرد مقرضين له.

● في إطار العمل المصرفي الإسلامي فإن لدى أصحاب الودائع الاستثمارية حوافز أكثر لمراقبة الأداء المصرفي مقارنة بالمودعين في المصارف التقليدية، ويرجع ذلك إلى حقيقة أن قيمة رأس المال والعوائد على الودائع الاستثمارية ليست ثابتة ولا مضمونة، ولأن أداء المصارف مرتبط باستثمار أموال المودعين ومن ثم فإن حافز المودعين لمراقبة المصارف الإسلامية ليس فقط للسعي من أجل حماية أموالهم ولكن أيضاً للتأكد من أن معدلات العائد المدفوعة تعكس التطبيق العادل لمبدأ المشاركة في الربح والخسارة على صافي أرباح المصارف¹.

2. أوجه الشبه بين أصحاب الودائع الاستثمارية وحاملي الديون الثانوية:

يتشارك أصحاب الودائع الاستثمارية مع حاملي الديون الثانوية في المصارف التقليدية في العديد من الميزات²:

● يتحول أصحاب الودائع الاستثمارية وحاملي الديون الثانوية عند إفلاس المصرف إلى فئة الدائنين المتبقين، وعليه سيخسر أصحاب الودائع الاستثمارية جزءاً أو كل أموالهم إذا ما حققت استثماراتهم عوائد سلبية وهذا يمنح حاملي كلتا الأدوات حوافز لمراقبة مخاطر المصرف، يمكن لأصحاب الودائع الاستثمارية غير المقيدة سحب أموالهم إذا شعروا أن أموالهم في خطر تماماً مثل أصحاب الديون الثانوية في المصارف التقليدية، وهذا يمنح حاملي كلتا الأدوات الحافز لمراقبة المصرف؛

¹ Omar Alaeddin, Simon Archer et al, Op.Cit, p : 213.

² Simon Archer, Rifaat Ahmed Abdel Karim, **Specific Corporate Governance Issues in Islamic Banks, Islamic Finance : The Regulatory Challenge**, John Wiley & Sons, 2007, p : 331 – 332.

● ومع ذلك على عكس حاملي الديون الثانوية، يفتقر أصحاب الودائع الاستثمارية إلى آلية تساهم بشكل كبير في انضباط السوق وهي سعر السوق المعروض الذي يعكس وجهة نظر السوق للوضع المالي للمصرف، حيث أن سندات الديون الثانوية قابلة للتداول في الأسواق المالية وتوفر عوائدها تقييم للمخاطر التي تتحملها المصارف، وهذا يعني أن المشرف سيحصل على إشارات إنذار مبكرة إما من خلال علاوة المخاطر المطلوبة من قبل المستثمرين أو من خلال صعوبة إصدار سندات جديدة، إن هذه الآلية غير متاحة لأصحاب الودائع الاستثمارية وهذا لأن استثماراتهم غير قابلة للتداول في أسواق المال، وبالتالي لا يستطيع أصحاب الودائع الاستثمارية إرسال إشارات للسوق عن تقييمهم للمخاطر التي يتحملها المصرف الإسلامي، وبالتالي عدم القدرة على الضغط على المصارف الإسلامية من خلال الأسواق المالية؛

● علاوة على ذلك، إن الافتقار إلى الإفصاح عن المعلومات ذات الصلة يجعل المهمة صعبة على أصحاب الودائع الاستثمارية في مراقبة المصرف مقارنة بحاملي الديون الثانوية، وبالتالي تقليل قدرتهم على ممارسة انضباط السوق بشكل فعال، وهذا قد يشجع المصارف الإسلامية على زيادة مخاطرها إلى مستوى يزيد عن رغبة أصحاب الودائع الاستثمارية في المخاطرة، خاصة وأن هذه الأخيرة ليست في وضع يمكنها من طلب علاوة مخاطر عالية على استثماراتها، وعليه تبقى الآلية الوحيدة هي لجوؤهم إلى سحب أموالهم مع مراعاة خسارة حصة الأرباح المتراكمة في حالة إذا لم يلتزموا بمدة الانتظار المنصوص عليها في عقد المضاربة.

3. أوجه الاختلاف بين أصحاب الودائع الاستثمارية والأسهم في المصارف الإسلامية:

على الرغم من أن العلاقة التي تجمع بين أصحاب الودائع الاستثمارية والمصرف الإسلامي هي نفسها التي تجمع بين أصحاب الأسهم والمصرف والتي هي علاقة وكالة بين الطرفين، إلا أن هناك اختلافات أساسية بين أصحاب الودائع الاستثمارية وأصحاب الأسهم، نذكرها فيما يلي¹:

● الاختلاف الأول متمثل في موقف الطرفين اتجاه المخاطرة والعائد، أصحاب الودائع الاستثمارية أكثر عزوفاً عن المخاطرة مقارنة بحاملي الأسهم حيث يفضلون عقود الإيداع منخفضة المخاطر منخفضة العوائد، أما حاملي الأسهم فهم على استعداد لتحمل المزيد من المخاطر التي يُفترض تعويضها بعوائد عالية؛

¹ Habib Ahmed, "Withdrawal Risk in Islamic Banks, Market Discipline and Bank Stability", **Proceedings of International Conference on Islamic Banking : Risk Management, Regulation and Supervision**, Islamic Development Bank, Jakarta, Indonesia, 2003, p : 459.

• يتعلق الفرق الثاني بين أصحاب الودائع الاستثمارية وأصحاب الأسهم في حق السيطرة على المصرف، حيث أن لأصحاب الأسهم رأي مباشر في إدارة المصرف، يؤثرون على أداء المديرين من خلال حق التصويت واختيار مجلس الإدارة؛ أما المودعون ليس لديهم الحق في التصويت كما لا يمكنهم التأثير على أداء المديرين مباشرة، ومع ذلك يمكنهم أن يؤثروا على الإدارة بشكل غير مباشر عن طريق الاحتفاظ/سحب الودائع بناءً على مؤشرات الأداء.

4. الودائع الاستثمارية وتحديات حوكمة الشركات:

حسابات الودائع الاستثمارية هي أهم فئة من فئات الحسابات المصرفية، وهي تشكل غالبية الودائع وهي السمة المميزة للتمويل الإسلامي، وتشكل تحديات لحوكمة الشركات.

في حالة الودائع الاستثمارية المقيدة، يعمل المصرف كمدير صندوق (وكيل أو مضارب غير مشارك) ولا يحق له خلط أمواله بأموال المستثمرين دون إذن منهم، يدير المصرف هذه الحسابات وفقاً لمبدأ المضاربة وينخرط في استثمارات مخصصة ويوزع أرباحاً تتناسب مع رغبة العميل في المخاطرة، عادة ما يكون أصحاب الودائع المقيدة من المستثمرين الذين لديهم ممتلكات كبيرة تكفي لحثهم على مراقبة سلوك الوكيل مباشرة، حيث لديهم الحافز للحصول على جميع المعلومات ذات الصلة حول العائدات والمخاطر.

أما في حالة الودائع الاستثمارية غير المقيدة لا يحدد مقدم رأس المال أي نشاط معين لاستخدام رأس المال، أي يمنح مقدم رأس المال الحرية الكاملة للمصرف (المضارب) للتصرف في رأس المال طالما كان ذلك موافقاً لمتطلبات الشريعة الإسلامية¹؛ وعادة ما يدخل أصحاب الودائع الاستثمارية غير المقيدة في عقد مضاربة مع المصرف الإسلامي، يتحمل أصحاب تلك الودائع مخاطر أداء الأنشطة الاستثمارية، وهذه الميزة تجعلهم أقرب إلى المساهمين، الفرق بينهما هو أن وكيل المشاريع الاستثمارية يكون من المساهمين، وأن مجالس الإدارة يسيطر عليها أيضاً المساهمون والتي قد تحابي وتحمي المساهمين على حساب الودائع الاستثمارية غير المقيدة².

في معظم الأنظمة المالية يعمل المنظمون على حماية حاملي الديون من خلال التأمين على الودائع، يمكن وضع نسخة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية لتأمين الودائع تغطي الحسابات الجارية في جميع ظروف الإعسار المصرفي وتغطي أيضاً الحسابات الاستثمارية غير المقيدة في حالات الإعسار الناجم عن تقصير وإهمال المصرف الإسلامي؛ وبدلاً من ذلك يمكن الحفاظ على الحالة الفريدة للودائع الاستثمارية غير المقيدة بإنشاء هيكل

¹ Muhammad Syahmi Mohd-Karim, Op.cit, p : 69.

² Hennie Van Greuning, Zamir Iqbal, **Risk Analysis for Islamic Banks**, The World Bank, Washington, 2008, p : 194-195.

حوكمة لحماية مصالحهم، وهذا ما اقترحه مجلس الخدمات المالية الإسلامية في معياره الخاص بالحوكمة، حيث دعا إلى إنشاء لجنة حوكمة مسؤولة عن حماية أصحاب الودائع الاستثمارية غير المقيدة؛ ومع ذلك فإن إنشاء وكيل جديد سيحلب معه مشاكل وكالة إضافية ومضاعفة مخاطر عدم تماثل المعلومات التي تخضع لها الودائع الاستثمارية غير المقيدة، من المؤكد أن إنشاء هيئة معقدة مكونة من ممثلين مختلفين، سيقبل بالتأكيد من الميل إلى التواطؤ والمحاباة، كما أن الأعضاء المختلفين سيتعارضون مع سلوك بعضهم البعض وهذا قد لا يضمن سلوك سليم¹. وبالتالي يبقى الحل الأفضل بالنسبة لأصحاب الودائع الاستثمارية للحد من مشكل الوكالة وحماية أموالهم هو ممارسة انضباط السوق عن طريق مطالبة المصارف الإسلامية بمزيد من الشفافية والإفصاح التي تساعدهم في ممارسة عملية الرقابة على المصارف والضغط عليها من أجل تحقيق الاستقرار والسلامة للنظام المصرفي الإسلامي.

المطلب الثالث: العلاقة بين الودائع الاستثمارية وانضباط السوق

في هذا المطلب سيتم التطرق إلى العناصر التالية:

- 1- قدرة أصحاب الودائع الاستثمارية على فرض انضباط السوق في المصارف الإسلامية؛
- 2- المعوقات التي تواجه أصحاب الودائع الاستثمارية في ممارسة انضباط السوق؛
- 3- صور عن انضباط السوق من قبل أصحاب الودائع الاستثمارية.

1. قدرة أصحاب الودائع الاستثمارية على فرض انضباط السوق في المصارف الإسلامية:

يُصبح أصحاب الودائع الاستثمارية عند إفلاس المصرف ضمن فئة الدائنين المتبقين، وهذا لأن الودائع الاستثمارية قائمة على عقد المضاربة، ولا يُمنح لحاملي هذه الودائع حق السيطرة الذي يتمتع به المساهمون بحيث يتم فصل التدفقات النقدية الخاصة بهم عن حقوق السيطرة والتحكم في الاستثمارات وهذا ما يخلق مشكل الوكالة بين المصرف والمودع، كل هذا سيساهم في دور أصحاب الودائع الاستثمارية في ممارسة الرقابة والتأثير على المصارف الإسلامية؛ بمعنى آخر ممارسة انضباط السوق على تلك المصارف الإسلامية².

على الرغم من أن مبدأ المشاركة وتقاسم الأرباح والخسائر الذي يعتبر من أسس العمل المصرفي الإسلامي والذي قد يساهم في زيادة انضباط السوق؛ فإن تأثير الالتزام الديني على حساسية المودعين اتجاه الظروف المالية للمصرف ليس فيه لبس، فمن ناحية تشير الأبحاث والدراسات إلى أن الأفراد المتدينين لا يجذبون المخاطرة والمشاريع عالية المخاطر مقارنة بالأفراد غير المتدينين، أي أن هناك علاقة سلبية بين التدين والمواقف المحفوفة

¹ Hennie Van Greuning, Zamir Iqbal, Op.cit, p : 195-196.

² Ahmet F.Aysan, Mustafa Disli, Meryem Duygun, Huseyin Ozturk, "Islamic Banks, Deposit Insurance Reform, and Market Discipline : Evidence from a Natural Framework", **Journal of Financial Services Research**, Vol 51, N° 2, 2017, p : 4.

بالمخاطر؛ حيث أجريت دراسة بالولايات المتحدة الأمريكية حول مدى تأثير مستوى التدين في بيئة نشاط الشركة على سلوكها وقراراتها الاستثمارية، وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات الناشطة في الولايات الأمريكية ذات مستويات عالية من التدين أقل تعرضاً للمخاطر ولا يجذبون الاستثمار في أنشطة البحث والتطوير ذات المخاطر الكبيرة¹. ويتوسيع هذا الحدس إلى آلية انضباط السوق، يتوقع أن يكون أصحاب الودائع في المصارف الإسلامية أكثر يقظة واستجابة للمخاطر التي تواجه المصرف؛ ومن ناحية أخرى تشير الدراسات إلى أن المودعين قد يكون لديهم شعور قوي بالولاء اتجاه مصارفهم وبالتالي قد يؤثر هذا على حساسية المودعين اتجاه المخاطر التي تواجههم ويجعلها غير واعية بما يدور حولها، ويكون هذا خاصة في النظم المصرفية المزدوجة أين تكون المصارف الإسلامية لاعباً صغيراً في السوق².

إن طبيعة المسؤولية المحدودة للمضارب (المصرف) تخلق نوع خاص من مشكل الوكالة عند المصارف الإسلامية، من ناحية تؤدي الطبيعة المشابهة للأسهم إلى زيادة حوافز المودعين لمراقبة المصرف ومحاولة التأثير عليه باعتبارهم من أهم مصادر التمويل، ومع ذلك ليس لأصحاب الودائع الاستثمارية منصة للتأثير على قرارات إدارة المصرف كما الحال بالنسبة للمساهمين؛ إن إطار حوكمة الشركات الحالي للمصارف الإسلامية لا يمنح لأصحاب الودائع الاستثمارية أي سلطة لتعيين أو استبعاد الإدارة كما هو الحال مع المساهمين؛ لذلك فإن الآلية الوحيدة لممارسة السيطرة على المصرف تكون من خلال انضباط السوق، أي عندما تواجه المصارف مخاطر عالية يمكن لحاملي الودائع الاستثمارية سحب أموالهم ما لم تقدم لهم عوائد مرضية، وعليه يمكن أن يكون أصحاب الودائع الاستثمارية من أهم الفاعلين في انضباط سوق المصارف الإسلامية³.

2. المعوقات التي تواجه أصحاب الودائع الاستثمارية في ممارسة انضباط السوق:

في العديد من البلدان يطالب المشرفون من المصارف الإسلامية إدارة الودائع الاستثمارية بطريقة تتجنب تمرير الخسائر إلى حاملي هذه الحسابات من خلال تمهيد العوائد الدورية المدفوعة لهم، وذلك عن طريق استخدام احتياطات تعمل كعازل لتعويض أي نقص في الأرباح أو الخسائر القابلة للتوزيع التي قد تسبب في مخاطر سحب كبيرة، كما أن هناك طريقة أخرى مستخدمة تتمثل في تخفيض حصة المضارب (المصرف) من الأرباح طواعية من أجل زيادة حصة أصحاب الودائع الاستثمارية. نتيجة لاستخدام هذه التقنيات، فإن حصة الأرباح المدفوعة

¹ Gilles Hillary, Kai Wai Hui, "Does Religion Matter in Corporate Decision Making in America ?", **Journal of Financial Economics**, Vol 93, N° 3, 2009, p : 472.

² Ahmet F.Aysan, Mustafa Disli, Meryem Duygun, Huseyin Ozturk, Op.Cit, p : 4-5.

³ Omar Alaeddin, Simon Archer et al, "Do Profit-sharing Investment Account Holders Provide Market Discipline in an Islamic Banking System ?", **Journal of Financial Regulation**, Vol 3, N° 2, 2017, p : 212 – 213.

لحاملي الودائع الاستثمارية تعتبر نوع من عملية إدارة الأرباح والتلاعب المحاسبي، وذلك بغرض المساواة بمعدل العائد الذي تدفعه المصارف التقليدية، المشكل الرئيسي الذي سينشأ عن هذه الممارسات التجميعية (إدارة الأرباح) هو إضعاف مستوى الشفافية وخاصة فيما يتعلق بمؤشرات أداء استثمارات الودائع الاستثمارية، وهذا سيجعل من الصعب جداً على حاملي الودائع الاستثمارية مراقبة أداء أموالهم تحت إدارة المصرف الحالي ومعاقبته من خلال التحول نحو مصرف آخر، وبعبارة أخرى الحد من مستوى انضباط السوق وإضعافه¹.

على الرغم من أن أصحاب الودائع الاستثمارية غير مؤمنين تعاقدياً، إلا أن استخدام المصارف الإسلامية تقنيات تمهيد الأرباح (Profit-smoothing) مثل احتياطي مخاطر الاستثمار واحتياطي معادلة الأرباح قد يكون له نفس تأثيرات شبكات الأمان على الودائع الاستثمارية مما يقلل من حوافزها لمراقبة المصارف، علاوة على ذلك تتمتع المصارف الإسلامية في عدد من البلدان مثل إيران والبحرين وماليزيا بمزايا نظام التأمين على الودائع متوافق مع الشريعة الإسلامية، كل هذا سيؤثر على ممارسة انضباط السوق، لأن أصحاب الودائع الاستثمارية لن يروا ضرورة لسحب أموالهم طالما أنهم سيحصلون على معدل عائد سلس على استثماراتهم يتناسب مع سعر السوق، وهذا سيحفز المصارف الإسلامية بزيادة المخاطرة والمجازفة².

تشير نتائج دراسة أجريت حول مدى ممارسات تمهيد الأرباح في المصارف الإسلامية لعينة من 79 مصرف إسلامي خلال الفترة 2001-2006، أن عددا كبيرا من المصارف الإسلامية تشارك في عمليات تمهيد الأرباح، تشير النتائج أيضا إلى أنه يجب على المصارف الإسلامية تعزيز استخدام تقنيات تمهيد الأرباح مثل احتياطي معادلة الأرباح واحتياطي مواجهة مخاطر الاستثمار، لأنها تسمح باستقرار عوائد أصحاب الودائع الاستثمارية وبالتالي الحد من مخاطر سحب الودائع³.

حاول بحث آخر دراسة ممارسات تمهيد الأرباح في المصارف الإسلامية على عينة من 66 مصرف خلال الفترة 2001-2006، حيث ركز في المقام الأول على اكتشاف ممارسات تمهيد الأرباح، ثم سعى إلى اختبار ما إذا كانت مخصصات خسائر القروض تستخدم في إدارة الأرباح أم لا؛ تقدم النتائج دليلاً على الاستخدام المكثف لتمهيد الأرباح من قبل المصارف الإسلامية، ومع ذلك فإن المصارف الإسلامية على عكس المصارف التقليدية لا

¹ Simon Archer, Rifaat Ahmed Abdel Karim, "Profit-sharing Investment Accounts in Islamic Banks : Regulatory Problems and Possible Solutions", **Journal of Banking Regulation**, Vol 10, N° 4, 2009, p : 303 – 304.

² Simon Archer, Rifaat Ahmed Abdel Karim, **Specific Corporate Governance Issues in islamic Banks**, Op.Cit, p : 332 – 333.

³ Neila Boulila Taktak, "The nature of smoothing returns practices: the case of Islamic banks", **Journal of Islamic Accounting and Business Research**, Vol 2, N° 2, 2011.

تستخدم مخصصات خسائر القروض لتمهيد أرباحها، بل ربما تستخدم احتياطي معادلة الأرباح واحتياطي مواجهة مخاطر الاستثمار¹.

إن المصارف الإسلامية تدرك مخاطر سحب المودعين لأموالهم، وعليه ستستخدم هذه المصارف استراتيجيات مختلفة للتعامل مع مخاطر السحب، ومن ثم سيصبح احتواءها جزءاً لا يتجزأ من إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية.

3. صور عن انضباط السوق من قبل أصحاب الودائع الاستثمارية:

إن الدراسات والأبحاث التي أجريت حول انضباط السوق في المصارف الإسلامية قليلة جداً مقارنة بالأبحاث التي تناولت قضية انضباط السوق في القطاع المصرفي التقليدي، ومن بين الدراسات التي تناولت دور أصحاب الودائع في تعزيز انضباط السوق في القطاع المصرفي الإسلامي ما يلي:

- يشير مسح أجري حول الودائع في المصارف الإسلامية إلى أن المودعين سيقومون بسحب أموالهم إذا فشلت هذه المصارف في تقديم معدلات عائد مماثلة ولم تلتزم بمبادئ الشريعة الإسلامية، وهذا يعني أنه يجب على كل مصرف بناء سمعة طيبة لنفسه لجذب المودعين والاحتفاظ بهم².
- تشير نتائج دراسة استقصائية أجريت مع المودعين في المصارف الإسلامية ومع مدراء تلك المصارف عن وجود مخاطر سحب الودائع، المعنى الضمني لوجود مخاطر السحب هو أن قوى السوق ستحث المصارف الإسلامية على عدم الدخول في مشاريع عالية المخاطر وإدارة المصرف بشكل أفضل، تظهر الدراسة أن المصارف الإسلامية لن تكون فقط أكثر استقراراً من المصارف التقليدية، ولكن ميزة تقاسم المخاطر تخلق ضغوطاً من جانب المودعين والمساهمين على المصرف لإدارته بكفاءة وحذر³.
- قام كل من (Ahmet F.Aysan et al) بدراسة انضباط السوق في القطاع المصرفي التركي من خلال دراسة العلاقة بين حجم الودائع وعوائدها وبين مؤشرات الأداء المصرفي، امتدت فترة الدراسة من 2001 إلى غاية 2013؛ توصلت الدراسة إلى النتائج التالية: أن المودعين مارسوا انضباط على المصارف ذات المخاطر الكبيرة، وتشير التحاليل أن المودعين قاموا بتعديل مستوى تمويلاتهم في تلك المصارف بناءً على

¹ Neila Boulila Taktak, Sarra Ben Slama Zouari, AbdelKader Boudriga, "Do Islamic Banks use Loan Loss provisions to smooth their Results?", **Journal of Islamic Accounting and Business Research**, Vol 1, N° 2, 2010.

² Umer Chapra, Habib Ahmed, **Corporate Governance in Islamic Financial Institutions**, Islamic Development Bank, 2002, p : 23.

³ Habib Ahmed, "Withdrawal Risk in Islamic Banks, Market Discipline and Bank Stability", **Proceedings of International Conference on Islamic Banking : Risk Management, Regulation and Supervision**, Islamic Development Bank, Jakarta, Indonesia, 2003.

معدل كفاية رأس المال وهذا لأن رأس المال يوفر وسادة آمنة تحمي المصرف كلما انخفضت قيمة أصوله، أي أن المصارف ذات معدلات رأس المال الجيدة شهدت معدلات نمو أعلى في حجم الودائع؛ كما أشارت النتائج إلى أن العائد على الودائع لم يكن حساساً اتجاه مخاطر المصرف، أي أن أصحاب الودائع ليسوا في وضع يسمح لهم بطلب عوائد تتناسب مع مستوى المخاطر المرتبطة بها؛ بالإضافة إلى ذلك تم التوصل إلى أن الإصلاحات التي أجريت على نظام التأمين على الودائع في تركيا في ديسمبر 2005 والذي ألغى الثنائية في نظام التأمين على الودائع وتم وضع جميع المصارف بشقيها التقليدي والإسلامي تحت مظلة شركة تأمين واحدة، قد عزز من انضباط السوق المصرفي الإسلامي التركي، بحيث قد تكون هذه الإصلاحات قد حركت حساسية المودعين الملتزمين دينياً ودفعتهم لمراقبة المصارف، إذ أن نظام التأمين على الودائع الإسلامية قبل عملية الإصلاح كان يدار من طرف المصارف الإسلامية، وقد اعتمد عليه المودعين في مراقبة أنشطة المصارف وهذا ما يبرر غياب انضباط السوق قبل فترة الإصلاحات¹.

● قام كل من (Omar Alaeddin, Simon Archer et al) بتحليل انضباط السوق في المصارف الإسلامية من خلال مراقبة ردود فعل أصحاب الودائع الاستثمارية اتجاه المخاطر التي تواجه المصارف، وذلك عن طريق تحليل آليتي السعر والكم، شملت الدراسة 44 مصرفاً إسلامياً وامتدت فترة الدراسة من 2007 إلى غاية 2012؛ توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية: أشارت نتائج آلية الكم إلى وجود انضباط السوق ولكن بشكل ضعيف، حيث يهتم أصحاب الودائع الاستثمارية بشكل أساسي بأرباح المصرف، أما فيما يخص انضباط السوق عن طريق آلية السعر فلم تثبت كفاءتها أي أنه لا يوجد انضباط للسوق عن طريق الأسعار².

● سعى (Rifki Ismal) إلى معرفة أسباب انسحاب المودعين من المصارف الإسلامية في اندونيسيا للفترة الممتدة من (2000/12 – 2009/12)، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن المودعين يقومون بسحب أموالهم إذا انخفض العائد الذي تحققه المصارف الإسلامية، وبالتالي على المصارف الإسلامية الحفاظ على الأداء القوي حتى لا يضطر المودعون إلى سحب أموالهم؛ على الرغم من أن هذه الدراسة لم يكن هدفها هو

¹ Ahmet F.Aysan, Mustafa Disli, Huseyin Ozturk, Ibrahim M.Turhan, **Are Islamic Banks Subject to Depositor Discipline ?**, The Singapore Economic Review, Vol 60, N° 01, 2015.

² Omar Alaeddin, Simon Archer et al, **Do Profit-sharing Investment Account Holders Provide Market Discipline in an Islamic Banking System ?**, Journal of Financial Regulation, Vol 3, N° 2, 2017.

دراسة انضباط السوق المصرفي الاندونيسي إلا أن النتيجة التي تم التوصل إليها تؤكد ضمناً ممارسة المودعين انضباط السوق على المصارف الإسلامية من خلال آلية سحب ودائعهم¹. من خلال هذه الدراسات السابقة التي تناولت موضوع انضباط السوق في المصارف الإسلامية، نستنتج أنه يمكن لأصحاب الودائع الاستثمارية ممارسة انضباط السوق في حالة توافر الشروط الأساسية التالية: شفافية المصارف الإسلامية ومدى توافر المعلومات الكافية حول أداء المصرف وأنشطته الاستثمارية؛ قدرة أصحاب الودائع الاستثمارية على معالجة المعلومات المتوفرة، حيث يجب على حاملي الودائع الاستثمارية أن يكونوا على دراية ووعي تام بأنشطة المصارف الإسلامية والتي تزداد تعقيداً يوم بعد يوم؛ كفاءة الضمانات الحكومية التي تعطي الحافز لحاملي الودائع لمراقبة المصارف ذات المخاطر الكبيرة؛ امتلاك أصحاب الودائع الاستثمارية للآليات اللازمة التي تساعدها في التأثير على المصارف عن طريق سحب أموالهم أو المطالبة بدفع عوائد عالية، ومن خلال الدراسات التي ذكرناها سابقاً، نجد أن الآلية التي يستعملها أصحاب الودائع الاستثمارية لممارسة انضباط السوق هي آلية سحب الأموال.

المطلب الرابع: سبل تعزيز انضباط السوق في المصارف الإسلامية

في هذا المطلب سيتم التطرق إلى العناصر التالية:

- 1- متطلبات انضباط السوق في المصارف الإسلامية؛
- 2- حدود متطلبات انضباط السوق في المصارف الإسلامية؛
- 3- دور الانضباط الأخلاقي في تعزيز انضباط السوق في المصارف الإسلامية.

1. متطلبات انضباط السوق في المصارف الإسلامية:

لقد أثبتت الصناعة المصرفية الإسلامية أن لديها منتجات مالية وبنى تحتية قادرة على منافسة الصناعة المصرفية التقليدية، حيث تعرف الصناعة المصرفية الإسلامية معدلات نمو سنوية كبيرة في العديد من الأسواق تفوق بكثير معدلات نمو الخدمات المصرفية التقليدية، ومع ذلك قد تتم إعاقة هذا النمو والتطور الذي تشهده الصناعة المالية الإسلامية إذا لم يستغل واضعو المعايير والمنظمون الفرصة لدفع هذه الصناعة إلى الأمام من خلال العمل على تعزيز حوكمة الشركات وانضباط السوق؛ وحتى يكون هناك انضباط سوق فعال في القطاع المصرفي الإسلامي

¹ Rifki Ismal, Depositors' withdrawal behavior in Islamic banking: case of Indonesia, Journal of Humanomics, Vol 27, N° 1, 2011.

يجب التركيز على تطوير جميع المتطلبات الأساسية اللازمة لتحقيق تلك الفعالية، وتمثل هذه المتطلبات فيما يلي¹:

● يحتاج المشاركون في السوق إلى المعلومات الكافية التي تعينهم على مراقبة المصرف الإسلامي وإجراء التقييمات اللازمة، حيث أن:

← هناك حاجة ملحة لتطوير البنية التحتية المعلوماتية للصناعة المصرفية الإسلامية، من أجل تعزيز الشفافية التي تساهم في فهم المعاملات المصرفية الإسلامية؛

← تسهل الشفافية عملية صنع القرار، وبالتالي تحسن تخصيص الموارد، كما تساعد الشفافية في التعرف على نقاط القوة والضعف في المصرف الإسلامي.

سيكون انضباط السوق قادرا على لعب دوره المحتمل في تحسين أداء المصارف وتمكين أصحاب المصلحة من حماية مصالحهم، فقط إذا كان بإمكان جميع المتعاملين في السوق الوصول إلى المعلومات الكمية والنوعية الكافية حول المصرف التي تساعدهم في إجراء التقييمات المناسبة؛ لهذا السبب تعتبر الشفافية مهمة للغاية لجميع المشاركين في السوق، بل هي أكثر أهمية بالنسبة للمصارف الإسلامية القائمة على نظام المشاركة في الربح والخسارة، حيث يتعرض أصحاب الودائع الاستثمارية لمخاطر الخسارة، وبالتالي فإنهم يرغبون في الحصول على جميع المعلومات اللازمة لتمكينهم من اختيار المصرف الذي يبدو أداءه مناسب لاستثماراتهم².

● يحتاج المشاركون في السوق إلى امتلاك القدرة على معالجة المعلومات بشكل صحيح، حيث أن:

← هناك حاجة ملحة لتنمية الصناعة المالية الإسلامية، حيث أن وجود حد أدنى من البنى التحتية مهم جدًا لجذب المشاركين المؤهلين في السوق، مثل المحللين والوسطاء الماليين ووكالات التصنيف، الذين لهم القدرة الكافية لمعالجة المعلومات المقدمة من المصارف الإسلامية بشكل صحيح؛

← وبالتالي قد يكون من الأسهل تطوير انضباط السوق في الدول التي لديها سوق مصرفي إسلامي كبير أي تتمتع بأصول مصرفية إسلامية كبيرة، حيث تمتلك دول الخليج حوالي 40 % من إجمالي أصول الصناعة المالية الإسلامية في العالم.

¹ Daud Abdullah, "chapter 22 : Transparency and Market Discipline : Post-Basel Pillar 3", **Islamic Finance : The New Regulatory Challenge**, John Wiley & Sons, Singapore, 2013, p : 465-466.

² Umer Chapra, Habib Ahmed, Op.cit, p : 62.

2. حدود متطلبات انضباط السوق في المصارف الإسلامية:

تنبع قوة الانضباط من قوة نظام الأسعار، حيث تعتبر الأسعار آلية اقتصادية قوية لتلخيص ونقل المعلومات عن المخاطر المصرفية، يمكن لقوى السوق رفع التكلفة أو تقييد حجم تمويل الأنشطة ذات المخاطر العالية؛ ولكي يكون انضباط السوق فعالاً يجب تلبية أربع شروط أساسية هي: أولاً يحتاج المشاركون في السوق إلى المعلومات الكافية التي تساعد على إجراء التقييمات الصحيحة، ثانياً يجب أن يتمتع المشاركون في السوق بالقدرة الكافية التي تعينهم على معالجة المعلومات بشكل صحيح، ثالثاً يحتاج المشاركون في السوق إلى الحوافز المناسبة التي تدفعهم لمراقبة المصارف وتقييمها، رابعاً يحتاج المشاركون في السوق إلى امتلاك الآليات اللازمة لممارسة انضباط السوق¹. وفيما يلي سيتم دراسة وتحليل مدى توافر هذه المتطلبات الضرورية لانضباط سوق فعال في المصارف الإسلامية²:

- قبل تطبيق معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية المتعلقة بالإفصاح، شهدت المصارف الإسلامية نقصاً حاداً في الإفصاح، بالإضافة إلى ذلك كانت المعالجة المحاسبية لأموال أصحاب الودائع الاستثمارية قضية جدلية، حيث أدرجتها بعض المصارف الإسلامية ضمن المطلوبات، بينما أدرجتها مصارف أخرى ضمن حقوق الملكية، في حين أدرجتها مصارف أخرى ضمن عناصر خارج الميزانية، وهذا راجع لاختلاف الأساليب المتبعة لتنظيم المصارف الإسلامية في مختلف الدول؛ أدى هذا النقص والغموض في الشفافية إلى وجود عدم تماثل المعلومات بين أصحاب الحسابات الاستثمارية وإدارة المصرف؛
- فيما يتعلق بالشرط الثاني، وهو قدرة المشاركين في السوق على معالجة وتحليل المعلومات، هناك قضيتين رئيسيتين هما: أولاً تعقيد العمليات المصرفية الإسلامية وطريقة تمويلها يجعل من الصعب فهمها بوضوح وسهولة، إن المخاطر الكامنة في العقود المستخدمة في الصيرفة الإسلامية في كل من نشاطي تعبئة واستخدام الأموال ليست مألوفة أو مفهومة بوضوح من قبل الكثيرين؛ ثانياً عدم القدرة على جذب المشاركين في السوق مثل المحللين والوسطاء ووكالات التصنيف وشركات الاستثمار الذين لديهم المعرفة والقدرة على معالجة المعلومات، بسبب صغر حجم الصناعة المالية الإسلامية ككل؛
- أما فيما يخص الشرط الثالث المتعلق بحوافز المشاركين في السوق، فإن أحد المخاوف هو وجود احتياطات مثل احتياطي مواجهة مخاطر الاستثمار واحتياطي معادلة الأرباح اللذان يعتبران جزءاً من شبكة الأمان،

¹ Andrew Crockett, "Market Discipline and Financial Stability", *Journal of Banking & Finance*, Vol 26, 2002, p : 979.

² Amr Mohamed El Tiby, Op.cit, p : 176-178.

هذا قد يقلل من حوافز أصحاب الودائع الاستثمارية لمراقبة أداء المصرف الإسلامي، بالإضافة إلى ذلك تتمتع بعض البلدان على غرار البحرين والسودان بنظام رسمي للتأمين على الودائع المتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية القائم على التكافل، كل هذا قد يؤدي إلى إضعاف فعالية انضباط السوق في المصارف الإسلامية؛

● أخيراً فيما يتعلق بمدى توافر الآليات الفعالة لممارسة انضباط السوق، يفتقر أصحاب الودائع الاستثمارية إلى آلية تمكنهم من ممارسة انضباط السوق بشكل فعال، مثلاً في حالات الديون الثانوية التي يمكن تداولها في الأسواق المالية توفر عوائدها معلومات حول المخاطر التي تواجه المصارف؛ أما استثمارات أصحاب الودائع الاستثمارية فهي غير قابلة للتداول، وبالتالي حاملها هذه الودائع يفتقرون إلى الآليات التي تمكنهم من إرسال إشارات للسوق حول تقييمهم للمخاطر التي تواجه المصارف الإسلامية، من أجل الضغط على مدراء المصارف لتعديل سلوكهم.

وعليه وفقاً لما سبق يمكن أن نقول أن انضباط السوق في المصارف الإسلامية قد يكون غير فعال، وبالتالي فإن المتطلبات الأربعة السابقة بحاجة إلى مزيد من التطوير.

3. دور الانضباط الأخلاقي في تعزيز انضباط السوق في المصارف الإسلامية:

يحتاج انضباط السوق لكي يكون أكثر فعالية إلى العديد من التدابير، أحد هذه العوامل هو زيادة دور الانضباط الأخلاقي من طرف جميع المشاركين في السوق، حيث أن الشعور بالعدالة، والصدق، والإنصاف، والانضباط الذاتي الذي هو "سلوك أو فعل يتم وفق القواعد الأخلاقية أو القانونية المعتمدة، وتأدية الواجب بإتقان بدون مراقب خارجي"¹؛ كل هذه الأخلاق يجب أن يمتلكها الناس قبل أن يذهبوا إلى السوق ويتنافسوا فيما بينهم، هذه الدعامات لا غنى عنها وهي التي تحمي السوق والمنافسة من التدهور؛ ومن ثم لا يكفي الاحتجاج بقوانين السوق بل من الضروري أيضاً أن تكون هناك قيم أخلاقية عالية، فهذه "الأخلاقيات تعتبر العنصر الأساسي الذي يتوقف عليه نجاح وتطور المؤسسات في الأجل البعيد، وسوف يفقد العمل فعاليته بدون وجود درجة من الثقة والنزاهة والأمانة والصدق، كما سوف تتزايد تكاليف المعاملات لا سيما التكاليف القانونية"²، ومن ثم يصبح عمل انضباط السوق ضعيف.

¹ تقيّة محمد المهدي حسان، "دعائم الانضباط الذاتي"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 12، جوان 2014، ص: 12.

² حاكم أسماء، دولي لخضر، "مساهمة أخلاقيات الإدارة في رفع مستوى الأداء الوظيفي داخل المنظمة مع الإشارة إلى جامعة طاهري محمد بشار"، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 03، العدد 02، جوان 2017، ص: 252.

تعتبر عقود المضاربة والمشاركة في الفقه الإسلامي بمثابة عقود أمانة، ويعتبر الصدق والإنصاف أمرًا ضروريًا للغاية، إن القيم الأخلاقية اللازمة لهذا الغرض محددة بوضوح في القرآن والسنة؛ ومع ذلك فإن هذه القيم هي مجرد قواعد سلوكية لن تكون فعالة ما لم يتم تنفيذها، هناك عدة متطلبات لضمان إنفاذها، أولى هذه المتطلبات هو وجود الدافع القوي للالتزام الذاتي بهذه القيم أي أن الخير فطري عند البشر في إطار المعتقدات الإسلامية، ومع ذلك يمكن أن يتأثروا ببيئتهم ويتجنبوا فعل الصواب؛ كما يشترط وجود نظام ترغيب وترهيب ديني وديني يحمل الناس على الالتزام بالمعايير الأخلاقية في جميع الظروف حتى لو كان يضر بمصلحتهم الذاتية والذي لا نجد في النظام العلماني؛ قد يرتكب الناس الاحتيال والظلم ولا يتم اكتشافهم ومعاقبتهم، وقد يفعلون الخير ولا يحصلون على مكافأة، لذلك فإن الالتزام الديني والإيمان بالآخرة لديه القدرة على خلق الدافع الداخلي لدى الأفراد للالتزام بالمعايير الأخلاقية، ومع ذلك فإن الثواب والعقاب في الآخرة لا يمكن ملاحظتهما في الدنيا وقد لا يكونان قادران على التأثير على جميع الأفراد على الرغم من إيمانهم الواضح بهذه الأشياء، لذلك قد لا يفعلون دائمًا ما هو صواب ويمتنعون عن فعل الخطأ وهذا ما يجعل من الضروري وجود حافز وراذع في هذه الدنيا¹.

إن تحقيق العدالة في المجتمع من شأنه أن يساعد في تحقيق الانضباط الأخلاقي، حيث أن وجود هذا الأخير بين أفراد المجتمع سيساهم بشكل كبير في تعزيز الميزة التنافسية بين المصارف والحد من المخاطر الأخلاقية الناتجة عن الغش والتحايل، كما أن وجود الانضباط الأخلاقي سيساهم في تعزيز الشفافية ومن ثم توفير المعلومات الملائمة لممارسة عملية الرقابة على المصارف، لذلك يجب العمل على توفير المتطلبات الضرورية لوجود الانضباط الأخلاقي في السوق المصرفي؛ كما أنه لا يمكن الاعتماد فقط على وجود الأخلاق من أجل تعزيز انضباط السوق، ذلك أن الدول والمؤسسات لا تبني على الفضائل، بل لا بد من وجود قوانين وتشريعات تعمل على ترغيب وترهيب الناس على الالتزام بالمعايير المهنية والعمل على إيجاد آليات تحد من المخاطر الأخلاقية وتعزز من انضباط السوق.

¹ Umer Chapra, Habib Ahmed, Op.Cit, p : 25-26.

الخلاصة

في هذا الفصل تم التطرق إلى الطبيعة المميزة لانضباط السوق في القطاع المصرفي الإسلامي من خلال ثلاثة مباحث؛ تناولنا في المبحث الأول الطبيعة المميزة للعمل المصرفي الإسلامي، حيث وجدنا أن المصارف الإسلامية تقوم على أسس تختلف كل الاختلاف عن مبادئ العمل المصرفي التقليدي، فالمصارف الإسلامية لا تتعامل بالفوائد الربوية لا أخذاً ولا عطاءً، وأن المصارف الإسلامية تعتمد في توظيف مواردها على الأنشطة الاستثمارية الحقيقية وباستخدام أساليب المشاركة وليس بأسلوب القرض، وأن العلاقة التي تجمع بين المصرف والمودعين قائمة على أساس المشاركة في الربح والخسارة؛ كما وجدنا أن الصناعة المصرفية الإسلامية في تطور ونمو سريع، حيث من المتوقع أن يصل حجم أصول الصيرفة الإسلامية بحلول عام 2024 إلى 2.175 تريليون دولار.

أما المبحث الثاني فتم تخصيصه للودائع في المصارف الإسلامية وما هي أهم أنواعها وأهميتها في تمويل الأنشطة المصرفية، والمخاطر الناشئة عن طبيعة الودائع في المصارف الإسلامية؛ أما المبحث الثالث والأخير فخصص لدراسة انضباط السوق في المصارف الإسلامية والدور الذي يمكن أن تلعبه الودائع الاستثمارية في تعزيز انضباط السوق، فالودائع الاستثمارية قائمة على عقد المضاربة الذي ينطوي على عقد شراكة مع المصرف، حيث يتم تقاسم الأرباح بنسب محددة سلفاً بين المصرف والمودع، أما بالنسبة للخسائر فيتحملها مقدم رأس المال (المودع)، وبالتالي فإن المسؤولية المحدودة للمضارب (المصرف) تخلق نوعاً خاصاً من مشكل الوكالة في المصارف الإسلامية، حيث أن المصارف الإسلامية قد تلجأ إلى الدخول في مشاريع استثمارية عالية المخاطر طالما أنها لن تتحمل أي خسائر مالية في حالة فشل المشروع ووقوع خسائر؛ وبما أن إطار حوكمة الشركات الحالي لا يمنح لحاملي الودائع الاستثمارية أي سلطة في تعيين أو استبعاد الإدارة كما هو الحال مع المساهمين، لذلك فإن الآلية الوحيدة المتاحة لأصحاب الودائع الاستثمارية للسيطرة على المصرف والتأثير عليه تكون من خلال ممارسة انضباط السوق، عن طريق سحب أموالهم أو المطالبة بعوائد عالية من المصارف المجازفة ذات المخاطر العالية.

الفصل الرابع: دراسة
تطبيقية حول مجموعة من
المصارف

تمهيد

إن الدراسات والأبحاث التي تناولت انضباط السوق في القطاع المصرفي التقليدي كثيرة، خاصة منها التي تناولت الودائع غير المؤمنة والديون الثانوية ودورها في تعزيز انضباط السوق، في حين نجد أن الدراسات التي تناولت انضباط السوق في القطاع المصرفي الإسلامي قليلة جداً ومحدودة.

إن الطبيعة المميزة للمصارف الإسلامية عن نظيرتها التقليدية قد تجعل المصارف الإسلامية أكثر خضوعاً لانضباط السوق مقارنة بالمصارف التقليدية، وذلك لأن المصارف الإسلامية قائمة على مبدئين أساسيين في عملها وهما مبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر وقاعدة الغنم بالغرم.

تختلف علاقة المودعين في المصارف التقليدية عن علاقة المودعين في المصارف الإسلامية، حيث تعتبر علاقة المودعين بالمصرف التقليدي علاقة دائن بمدين؛ في حين أن علاقة المودعين بالمصرف الإسلامي هي علاقة مضاربة بين رب المال والمضارب (المصرف الإسلامي) وهذا بالنسبة للودائع الاستثمارية؛ أي أن أموال المودعين معرضة لخطر الخسارة ومعرضة أيضاً لتحمل المخاطر التي تواجه المصرف الإسلامي ومن بينها مخاطر العجز عن السداد في حالة إفلاس المصرف، هذا لأن أصحاب الودائع الاستثمارية يعتبرون من فئة الدائنين المتبقين في حالة إفلاس المصرف، فهم لهم أولوية فقط على المساهمين في حالة عجز المصرف عن سداد التزاماته؛ كل هذا سيجعل من أصحاب الودائع الاستثمارية الطرف الأنسب والفعال لممارسة الرقابة على المصرف الإسلامي والتأثير عليه. وفيما يلي سنقوم بدراسة الدور الذي يمكن أن يلعبه أصحاب الودائع الاستثمارية في ممارسة انضباط السوق في المصارف الإسلامية، وذلك من خلال التطرق إلى النقاط التالية:

المبحث الأول: تشخيص اقتصادي للمصارف الإسلامية محل الدراسة.

المبحث الثاني: دراسة قياسية لانضباط السوق في المصارف الإسلامية محل الدراسة.

المبحث الأول: تشخيص اقتصادي للمصارف الإسلامية محل الدراسة

من خلال هذا المبحث، سيتم عرض المطالب التالية:

- ❖ المطالب الأول: وصف عينة الدراسة؛
- ❖ المطالب الثاني: تشخيص القطاع المصرفي الإسلامي الإماراتي؛
- ❖ المطالب الثالث: تشخيص القطاع المصرفي الإسلامي البحريني؛
- ❖ المطالب الرابع: تشخيص القطاع المصرفي الإسلامي السعودي؛
- ❖ المطالب الخامس: تشخيص القطاع المصرفي الإسلامي الماليزي.

المطلب الأول: وصف عينة الدراسة

من خلال هذا المطلب سيتم التطرق إلى النقاط التالية:

1- مجتمع الدراسة؛

2- فترة الدراسة؛

3- بيانات الدراسة.

1. مجتمع الدراسة:

لدراسة انضباط السوق في المصارف الإسلامية دراسة مستفيضة وعميقة، قمنا بتشكيل عينة تتكون من 20 مصرف إسلامي منتشرة عبر أربع دول إسلامية مختلفة وموزعة على النحو التالي:

الجدول 9 المصارف الإسلامية محل الدراسة التطبيقية

الدولة	اسم المصرف الإسلامي	سنة التأسيس	حجم الأصول خلال عام 2018 (ألف دولار)	حجم الودائع خلال عام 2018 (ألف دولار)
الإمارات العربية المتحدة	مصرف أبو ظبي	1997	34 084 921	27 335 624
	بنك عجمان	2008	6 165 185	4 683 782
	مصرف الهلال	2007	11 882 859	8 528 101
	مصرف الإمارات الإسلامي	1976	15 894 203	11 328 530
	بنك نور الإسلامي	2008	13 808 657	9 626 390
	مصرف الشارقة الإسلامي	1975	12 182 273	7 198 006
	بنك دبي الإسلامي	1975	60 899 036	42 378 796

الفصل الرابع:.....دراسة تطبيقية حول مجموعة من المصارف الإسلامية

2 805 111	4 536 631	2006	مصرف السلام	مملكة البحرين
2 457 533	3 393 618	1979	بنك البحرين الإسلامي	
78 375 767	97 334 355	1988	مصرف الراجحي	المملكة العربية السعودية
24 034 170	32 355 554	2006	مصرف الإنماء	
15 246 825	19 636 300	2004	بنك البلاد	
13 814 426	19 467 519	1975	بنك الجزيرة	
1 382 382	1 833 880	2006	مصرف الراجحي الماليزي	ماليزيا
4 881 434	5 793 997	1999	بنك معاملات ماليزيا	
18 802 378	23 596 855	2003	بنك CIMB الإسلامي	
2 769 408	4 924 224	1994	HSBC أمانة ماليزيا	
1 108 046	2 249 195	2005	بيت التمويل الكويتي الماليزي	
12 979 933	15 045 109	1993	البنك الإسلامي العمومي	
11 066 510	15 878 650	1997	البنك الإسلامي RHB	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف الإسلامية محل الدراسة لعام 2018.

2. فترة الدراسة:

للقيام بدراسة تطبيقية حول دور أصحاب الودائع في تعزيز انضباط السوق في المصارف الإسلامية، قمنا بجمع البيانات المالية والتقارير السنوية للمصارف الإسلامية محل الدراسة للفترة الممتدة من عام 2011 إلى غاية 2018، وهذا بغية أن تكون الدراسة معبرة.

3. بيانات الدراسة:

قمنا بجمع بيانات الدراسة من التقارير المالية السنوية للمصارف الإسلامية محل الدراسة ومن قاعدة البيانات BANKSCOPE وهذا للفترة الممتدة من 2011 إلى غاية 2018؛ وقد قمنا باستبعاد كل من القطاع المصرفي الإسلامي الكويتي والقطاع المصرفي الإسلامي الجزائري، لعدم قدرتنا على الفصل بين الودائع الاستثمارية والودائع الجارية، وذلك لأن القوائم المالية للمصارف الإسلامية في كل من الكويت والجزائر تعرض الودائع الجارية والاستثمارية مجتمعة ولا تفصل بينهما.

المطلب الثاني: تشخيص القطاع المصرفي الإسلامي الإماراتي

في هذا المطلب سيتم التطرق إلى النقاط التالية:

- 1- تطور حجم الودائع في القطاع المصرفي الإسلامي الإماراتي؛
- 2- تحليل أنشطة القطاع المصرفي الإسلامي الإماراتي.

1. تطور حجم الودائع في القطاع المصرفي الإسلامي الإماراتي:

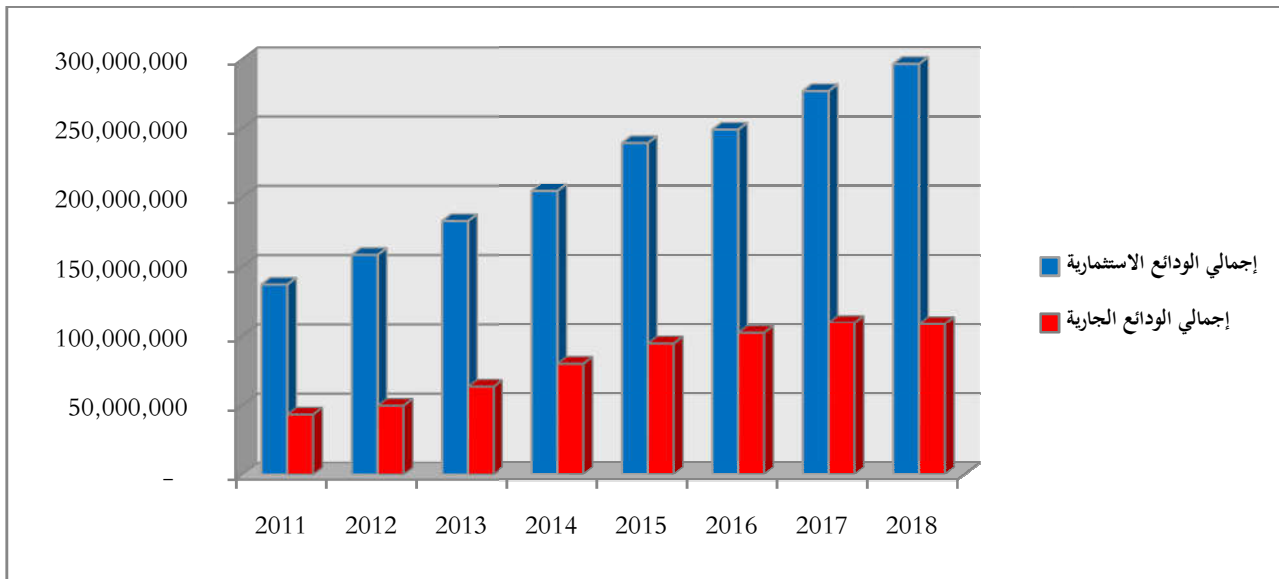
يبين الجدول والشكل التاليين تطور حجم الودائع الاستثمارية والجارية في المصارف الإسلامية في دولة الإمارات العربية المتحدة، ومدى مساهمة كل نوع من الودائع في عملية تمويل الأنشطة المصرفية.

الجدول 10 تطور حجم الودائع الاستثمارية والجارية في القطاع المصرفي الإسلامي الإماراتي (2011-2018)

السنوات (ألف درهم)	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
إجمالي الودائع الإجمالية	181 438 127	209 252 307	247 699 096	286 664 474	336 475 280	353 773 343	389 618 689	407 994 006
إجمالي الودائع الاستثمارية	137 144 149	158 582 451	182 983 198	204 745 100	239 541 077	249 199 199	277 044 810	296 366 481
إجمالي الودائع الجارية	43 397 715	49 713 235	63 467 541	80 095 540	94 489 960	102 223 049	109 890 141	109 087 787

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية للمصارف الإسلامية الإماراتية محل الدراسة (2011-2018)

الشكل 12 تطور حجم الودائع الاستثمارية والجارية في القطاع المصرفي الإسلامي الإماراتي (2011-2018)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 10.

الفصل الرابع:.....دراسة تطبيقية حول مجموعة من المصارف الإسلامية

من خلال بيانات الجدول رقم 10 والشكل البياني رقم 12، نلاحظ أن كلا من إجمالي الودائع الاستثمارية وإجمالي الودائع الجارية عرف نمواً وزيادة على مدار سنوات الدراسة الممتدة من (2011-2018) حيث وصلت نسبة الزيادة في إجمالي الودائع الاستثمارية في عام 2018 نسبة قدرت بأكثر 216 % مقارنة بعام 2011؛ كما عرف إجمالي الودائع الجارية نمواً قدر بـ 251 % في عام 2018 مقارنة بعام 2011؛ وما يمكن قوله من خلال هذه الملاحظات أن القطاع المصرفي الإسلامي الإماراتي شهد تطوراً ونمواً في نشاطه خلال سنوات الدراسة؛ أما الشيء البارز الذي نلاحظه من خلال النظر إلى الشكل البياني، هو أن القطاع المصرفي الإسلامي الإماراتي يعتمد بشكل كبير على الودائع الاستثمارية مقارنة بحجم الودائع الجارية، حيث بلغت الودائع الاستثمارية إلى إجمالي الودائع عام 2018 نسبة 72.64 % ، في حين شكلت الودائع الجارية نسبة 26.74 % من إجمالي الودائع.

2. تحليل أنشطة القطاع المصرفي الإسلامي الإماراتي:

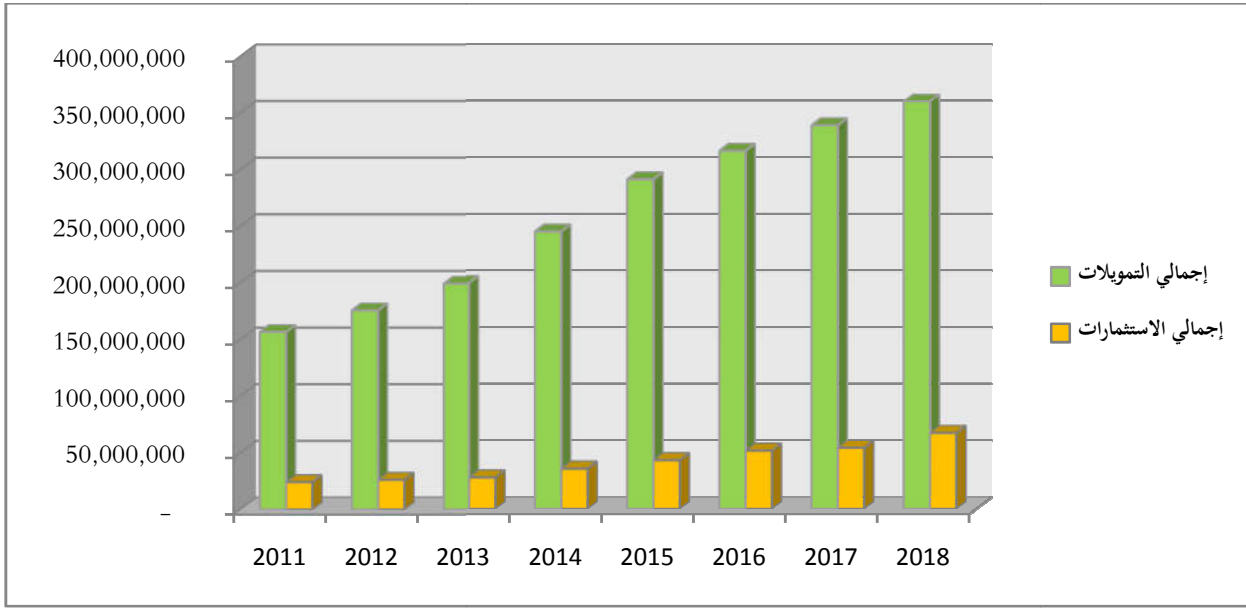
سنقوم في هذا الجزء بتحليل الأنشطة المصرفية في القطاع المصرفي الإسلامي الإماراتي وتطورها خلال الفترة (2011-2018).

الجدول 11 تطور حجم التمويلات والاستثمارات في القطاع المصرفي الإسلامي الإماراتي (2011-2018)

السنوات (ألف درهم)	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
إجمالي التمويلات	156 641 501	175 657 004	199 252 468	245 027 529	290 861 371	317 165 411	339 248 343	360 082 267
إجمالي الاستثمارات	24 161 974	26 203 597	28 298 156	35 836 958	42 998 989	51 143 380	53 677 577	67 855 017
إجمالي الأصول	254 524 908	292 594 666	346 899 179	386 369 384	448 237 440	490 038 161	538 268 616	569 010 632

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية للمصارف الإسلامية الإماراتية محل الدراسة (2011-2018)

الشكل 13 تطور حجم التمويلات والاستثمارات في القطاع المصرفي الإسلامي الإماراتي (2011-2018)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول رقم: 11.

نلاحظ من خلال ما سبق، أن كلا من إجمالي التمويلات والاستثمارات في القطاع المصرفي الإسلامي الإماراتي عرف زيادة مستمرة طول فترة الدراسة، حيث شهد إجمالي التمويلات نمواً كبيراً وصل خلال سنة 2018 إلى نسبة 230 % تقريباً مقارنة بسنة 2011؛ أما الأنشطة الاستثمارية فهي الأخرى عرفت نمواً وصل إلى نسبة 281 % تقريباً في عام 2018 مقارنة بسنة 2011؛ وأهم شيء يمكن ملاحظته أن القطاع المصرفي الإسلامي الإماراتي يعتمد بشكل كبير جداً على الأنشطة التمويلية في استخداماته، حيث بلغت الأنشطة التمويلية نسبة 63.28 % من إجمالي الأصول في عام 2018 أي أكثر من الثلثين؛ في حين لا تشكل الأنشطة الاستثمارية نسبة كبيرة من إجمالي الأصول حيث بلغت نسبتها 11.93 % في عام 2018.

تتكون الأنشطة التمويلية من أنشطة المرابحة والإجارة وعقود الاستصناع والمشاركات والمضاربة، إلا أن أنشطة المرابحة والإجارة تهيمن على الأنشطة التمويلية في القطاع المصرفي الإسلامي الإماراتي بشكل كبير جداً حيث تجاوزت نسبة 90 % في معظم مصارف الدراسة؛ ففي بنك دبي الإسلامي والذي يعتبر من بين أكبر المصارف الإسلامية في الإمارات العربية المتحدة من حيث حجم الأصول وحجم الودائع، بلغت عمليات المرابحة والإجارة فيه إلى إجمالي الأنشطة التمويلية للبنك ما يقارب نسبة 70 %، في حين شكلت عقود المشاركة والمضاربة والوكالات نسبة 20 % تقريباً؛ وفي مصرف أبو ظبي الإسلامي الذي يعتبر ثاني أكبر مصرف إسلامي بعد بنك دبي الإسلامي في دولة الإمارات من حيث حجم الأصول وإجمالي الودائع، شكلت عمليات المرابحة والإجارة فيه نسبة 99.44 % من إجمالي الأنشطة التمويلية للمصرف.

الفصل الرابع:.....دراسة تطبيقية حول مجموعة من المصارف الإسلامية

أما عن الأنشطة الاستثمارية في القطاع المصرفي الإسلامي الإماراتي فتتكون من الأدوات المالية كالأسهم والصكوك والصناديق الاستثمارية، وتشكل الصكوك نسبة كبيرة جداً من إجمالي الأنشطة الاستثمارية؛ في عام 2018 بلغ حجم الصكوك في بنك دبي الإسلامي نسبة 94.86 % من إجمالي الأنشطة الاستثمارية للبنك؛ في حين بلغ حجم الصكوك في مصرف أبو ظبي الإسلامي نسبة 99.13 % من إجمالي استثمارات المصرف.

المطلب الثالث: تشخيص القطاع المصرفي الإسلامي البحريني

في هذا المطلب سيتم التطرق إلى النقاط التالية:

1- تطور حجم الودائع في القطاع المصرفي الإسلامي البحريني؛

2- تحليل أنشطة القطاع المصرفي الإسلامي البحريني؛

1. تطور حجم الودائع في القطاع المصرفي الإسلامي البحريني:

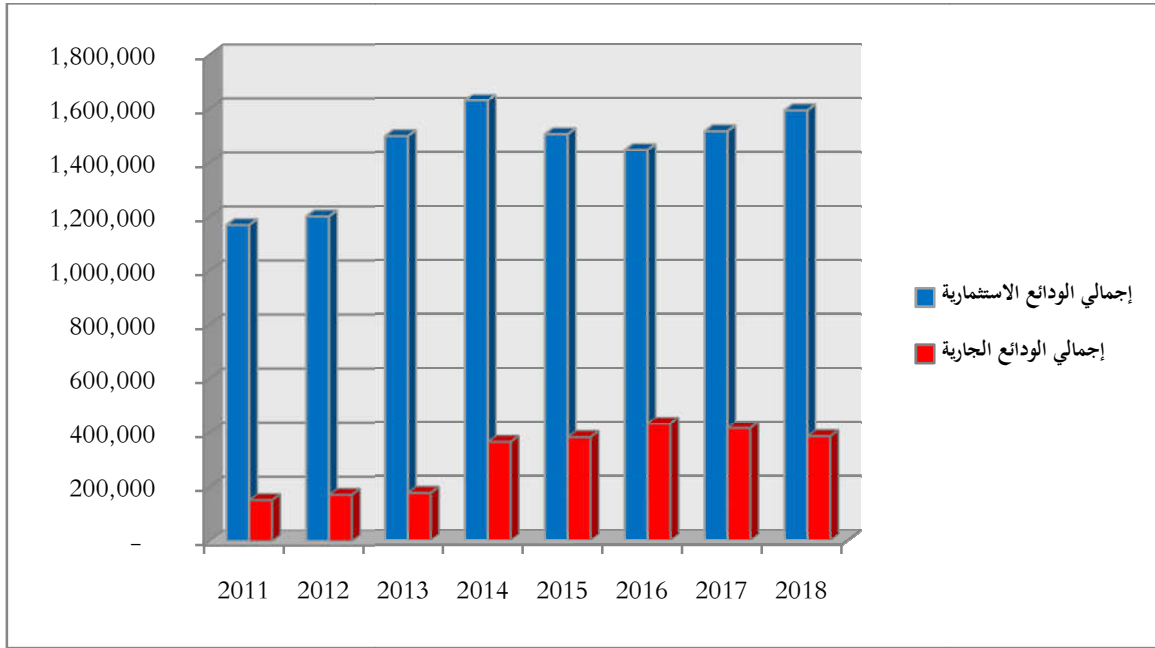
يبين الجدول والشكل التاليين تطور حجم الودائع الاستثمارية والجارية في المصارف الإسلامية في مملكة البحرين، ومدى مساهمة كل نوع من هذه الودائع في عملية تمويل الأنشطة المصرفية.

الجدول 12 تطور حجم الودائع الاستثمارية والجارية في القطاع المصرفي الإسلامي البحريني (2011-2018)

السنوات (ألف دينار)	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
إجمالي الودائع الإجمالية	1 321 295	1 372 518	1 674 169	1 992 876	1 885 991	1 878 807	1 930 973	1 984 017
إجمالي الودائع الاستثمارية	1 169 614	1 201 465	1 497 705	1 628 805	1 504 325	1 446 551	1 515 421	1 591 676
إجمالي الودائع الجارية	151 681	171 053	176 464	364 071	381 666	432 256	415 552	385 086

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية للمصارف الإسلامية البحرينية محل الدراسة (2011-2018)

الشكل 14 تطور حجم الودائع الاستثمارية والجارية في القطاع المصرفي الإسلامي البحريني (2011-2018)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول رقم: 12.

نلاحظ أن القطاع المصرفي الإسلامي البحريني يعتمد على الودائع الاستثمارية بشكل كبير جداً في عملية تمويل استخداماته وأنشطته المصرفية، حيث بلغ متوسط الودائع الاستثمارية إلى إجمالي الودائع خلال فترة الدراسة نسبة 82.84%؛ في حين بلغ متوسط الودائع الجارية إلى إجمالي الودائع خلال فترة الدراسة نسبة 17.12%. عرف الاتجاه العام لنمو الودائع الاستثمارية خلال فترة الدراسة تذبذباً، حيث شهد ارتفاعاً خلال سنوات 2011 إلى غاية 2014، ثم انخفض في عامي 2015 و2016، ليرتفع بعد ذلك خلال العامين 2017 و2018؛ أما عن حجم الودائع الجارية فقد عرف نمواً خلال الفترة الممتدة من عام 2011 إلى غاية 2016، ثم انخفض خلال العامين 2017 و2018. وعلى العموم يمكن أن نقول أن النشاط المصرفي الإسلامي في مملكة البحرين عرف نمواً وتطوراً خلال فترة الدراسة حيث شهد إجمالي الودائع المصرفية نمواً قدر 150% في عام 2018 مقارنة بعام 2011.

2. تحليل أنشطة القطاع المصرفي الإسلامي البحريني:

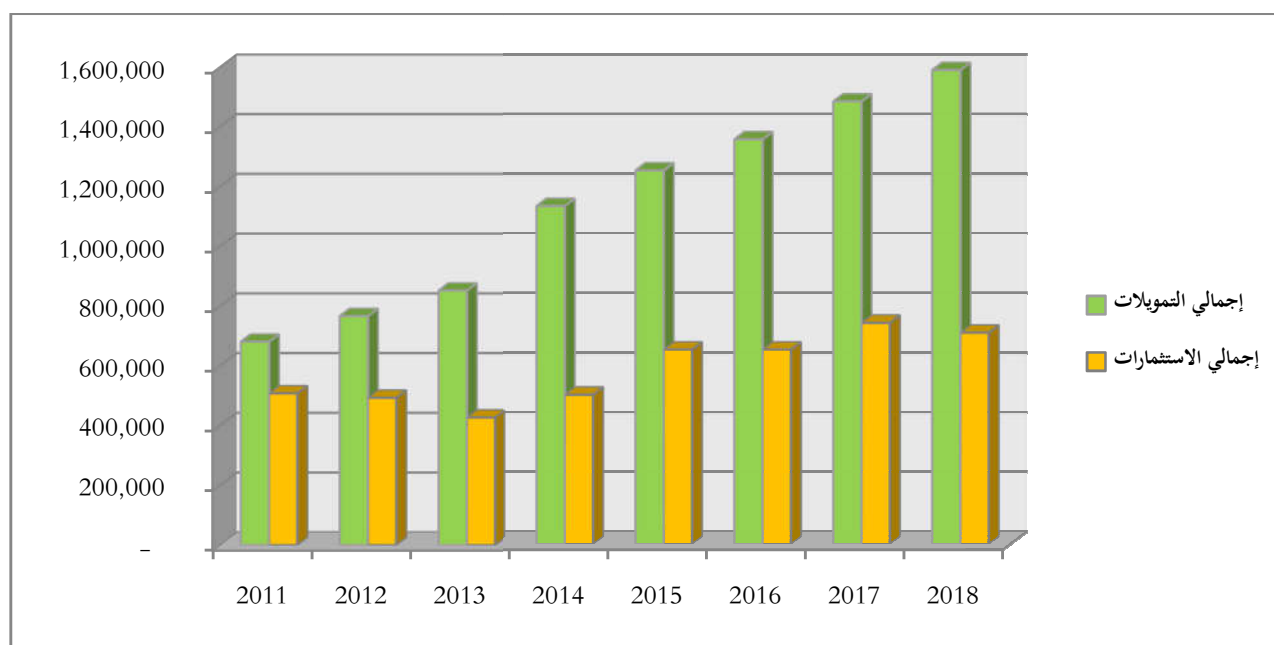
سنقوم في هذا الجزء بتحليل نشاط المصارف الإسلامية محل الدراسة في مملكة البحرين ومعرفة مكوناته وتطوره خلال الفترة الممتدة من عام 2011 إلى غاية 2018.

الجدول 13 تطور حجم التمويلات والاستثمارات في القطاع المصرفي الإسلامي البحريني (2011-2018)

السنوات (ألف دينار)	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011
إجمالي التمويلات	1 591 621	1 486 475	1 358 665	1 255 971	1 136 295	852 087	766 718	680 887
إجمالي الاستثمارات	710 998	743 712	655 007	655 095	504 639	426 992	493 095	507 919
إجمالي الأصول	2 989 704	2 817 875	2 723 481	2 632 991	2 830 504	1 998 546	1 775 022	1 763 050

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية للمصارف الإسلامية البحرينية محل الدراسة (2011-2018)

الشكل 15 تطور حجم التمويلات والاستثمارات في القطاع المصرفي الإسلامي البحريني (2011-2018)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول رقم: 13.

بالنظر إلى بيانات الجدول رقم 13 والشكل البياني رقم 15، نستنتج أن القطاع المصرفي الإسلامي في البحرين قائم على الأنشطة التمويلية، أي أن المصارف الإسلامية في البحرين تستخدم ودائعها وتستثمرها بشكل كبير في الأنشطة التمويلية مقارنة بالأنشطة الاستثمارية، حيث بلغ إجمالي الأنشطة التمويلية إلى إجمالي الأصول في عام 2018 نسبة 53.24 %، في حين بلغ إجمالي الأنشطة الاستثمارية إلى إجمالي الأصول في نفس العام 23.78 %.

نلاحظ أن حجم الأنشطة التمويلية في القطاع المصرفي الإسلامي البحريني عرف نمواً مستمراً خلال فترة الدراسة، ومن خلال إطلاعنا على التقارير المالية لمصارف الدراسة البحرينية وجدنا أن الأنشطة التمويلية تتكون

الفصل الرابع:.....دراسة تطبيقية حول مجموعة من المصارف الإسلامية

من أنشطة المراجعة والإجارة وعقود المضاربة والمشاركة؛ في حين وجدنا أن الأنشطة الاستثمارية في القطاع المصرفي الإسلامي البحريني تتكون من الصكوك والأسهم والصناديق الاستثمارية، وتشكل الصكوك نسبة كبيرة جداً من الأنشطة الاستثمارية، فنجد مثلاً أنه في عام 2018 بلغ حجم الصكوك في مصرف السلام إلى إجمالي الأنشطة الاستثمارية للمصرف نسبة 77.17%؛ وفي نفس العام بلغ حجم الصكوك في بنك البحرين الإسلامي نسبة 86.33% من إجمالي الأنشطة الاستثمارية للبنك.

المطلب الرابع: تشخيص القطاع المصرفي الإسلامي السعودي

في هذا المطلب سيتم التطرق إلى النقاط التالية:

1- تطور حجم الودائع في القطاع المصرفي الإسلامي السعودي؛

2- تحليل أنشطة القطاع المصرفي الإسلامي السعودي؛

1. تطور حجم الودائع في القطاع المصرفي الإسلامي السعودي:

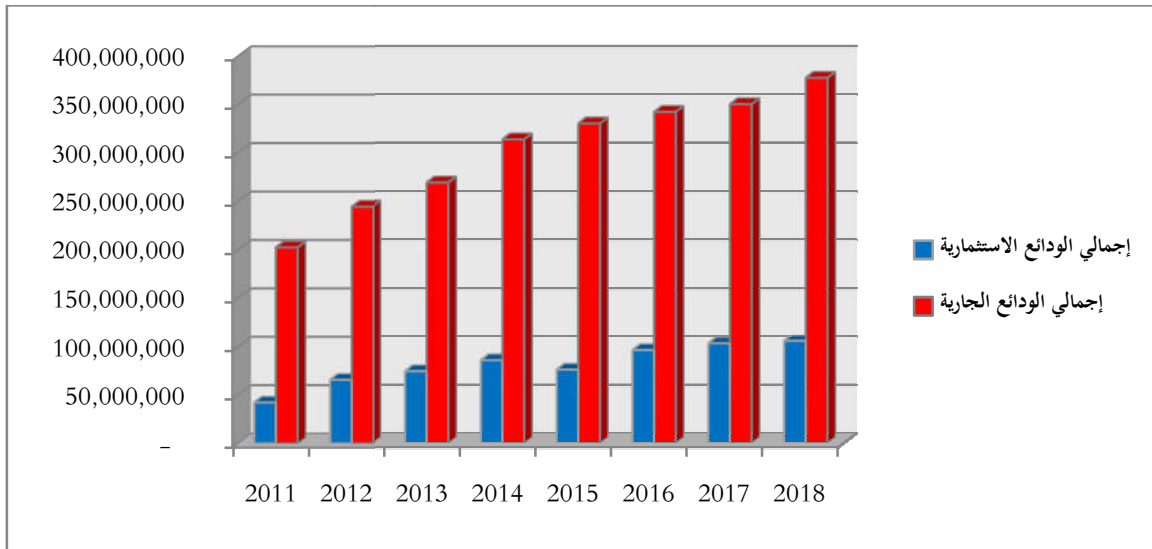
سنقوم في هذا الجزء من الدراسة بتحليل طبيعة الودائع المصرفية التي يعتمد عليها القطاع المصرفي الإسلامي السعودي في ممارسة أنشطته المصرفية.

الجدول 14 تطور حجم الودائع الاستثمارية والجارية في القطاع المصرفي الإسلامي السعودي (2011-2018)

السنوات (ألف ريال)	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
إجمالي الودائع الإجمالية	249 705 701	317 973 442	351 541 979	406 797 887	415 460 818	445 042 431	460 182 521	493 016 955
إجمالي الودائع الاستثمارية	42 321 353	65 792 999	74 468 827	85 507 364	76 017 715	95 681 598	102 511 373	105 091 919
إجمالي الودائع الجارية	202 414 804	244 498 670	270 073 430	314 108 243	330 206 077	341 764 741	349 478 628	377 825 448

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية للمصارف الإسلامية السعودية محل الدراسة (2011-2018)

الشكل 16 تطور حجم الودائع الاستثمارية والجارية في القطاع المصرفي الإسلامي السعودي (2011-2018)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول رقم: 14.

أول شيء يجب الإشارة إليه أن مصرف الراجحي يعتبر أكبر المصرف الإسلامي في السعودية من حيث حجم الأصول والودائع، حيث بلغ متوسط إجمالي الأصول ومتوسط إجمالي الودائع في مصرف الراجحي إلى إجمالي الأصول وإجمالي الودائع في المصارف الإسلامية السعودية محل الدراسة نسبة 62% و 64% على التوالي، هذا سيؤثر على دراسة وتحليل الأنشطة المصرفية والمؤشرات المالية للمصارف الإسلامية السعودية محل الدراسة. من خلال النظر إلى بيانات الجدول رقم 14 والشكل البياني رقم 16، نلاحظ أن حجم الودائع الجارية عرف نمواً كبيراً ومستمر على مدار سنوات الدراسة، حيث نمت حجم الودائع الجارية في عام 2018 مقارنة بعام 2011 بنسبة تقدر بـ 187%؛ أما بالنسبة لحجم الودائع الاستثمارية فهي الأخرى عرفت نمواً خلال فترة الدراسة، حيث نمت حجم الودائع الاستثمارية في عام 2018 مقارنة بسنة 2011 بنسبة تقدر بـ 248%؛ وما يمكننا أن نستنتجه من خلال هذه الملاحظات أن النشاط المصرفي الإسلامي السعودي في نمو وتطور مستمر وسريع.

أما أهم شيء نستنتجه من خلال الجدول والشكل السابقين، أن القطاع المصرفي الإسلامي السعودي يعتمد على الودائع الجارية بشكل كبير جداً في تمويل استثماراته وأنشطته المصرفية مقارنة بباقي المصارف الإسلامية محل الدراسة، حيث شكل متوسط حجم الودائع الجارية إلى إجمالي الودائع خلال فترة الدراسة نسبة 77.61%؛ في حين لم تشكل الودائع الاستثمارية إلى إجمالي الودائع خلال فترة الدراسة نسبة كبيرة، حيث بلغ متوسط حجم الودائع الاستثمارية إلى إجمالي الودائع نسبة 20.40%؛ ويمكن إرجاع سبب اعتماد المصارف الإسلامية في السعودية على الودائع الجارية، إلى اعتبارها مصدر تمويل عديم التكلفة أي أنها لا تستحق أي أرباح أو عوائد

الفصل الرابع:.....دراسة تطبيقية حول مجموعة من المصارف الإسلامية

نتيجة استخدامها في الأنشطة المصرفية، كما أن أصحاب الودائع الجارية ليس لهم حافز لمراقبة المصارف والتأثير عليها عن طريق سحب ودائعهم لأن أموالهم محمية ومضمونة من قبل المصرف الإسلامي ولا تشارك في المخاطر الاستثمارية التي تواجه مشروعات المصرف؛ وبالرغم من كل هذا يمكن أن تشكل الودائع الجارية خطراً على حياة المصرف، حيث يمكن أن تؤدي إلى أزمة سيولة إذا لم يستطع المصرف تلبية التزاماته المالية، أي إذا كان المصرف لا يمتلك قدر وفير من الأصول عالية السيولة فإنه قد يقع في مشكل السيولة.

2. تحليل أنشطة القطاع المصرفي الإسلامي السعودي:

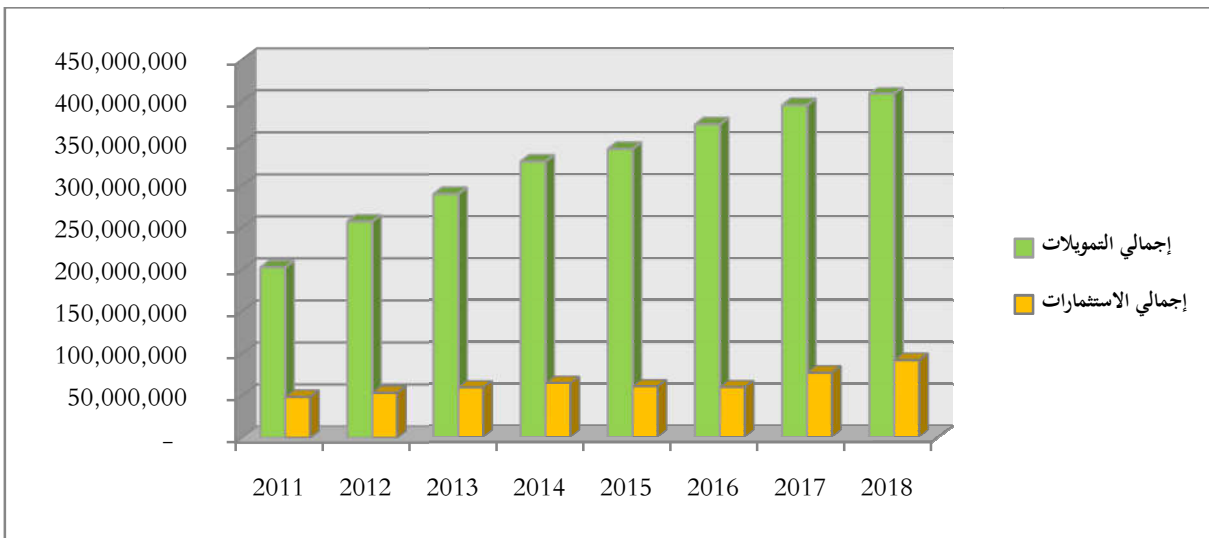
سنقوم في هذا الجزء، بدراسة وتحليل الأنشطة المصرفية في القطاع المصرفي الإسلامي السعودي ومدى تطورها خلال فترة الدراسة، ومعرفة أهم الأنشطة التي يعتمد عليها القطاع المصرفي الإسلامي السعودي في استخدام أمواله وتوظيفها.

الجدول 15 تطور حجم التمويلات والاستثمارات في القطاع المصرفي الإسلامي السعودي (2011-2018)

السنوات (ألف ريال)	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
إجمالي التمويلات	202 660 398	257 280 436	290 147 030	329 176 762	343 651 915	373 583 154	395 835 445	409 237 879
إجمالي الاستثمارات	48 579 146	53 476 298	59 236 718	64 556 074	60 571 766	59 563 909	76 967 855	91 979 728
إجمالي الأصول	324 139 870	402 131 038	439 171 633	500 357 257	518 828 722	564 653 636	589 363 335	632 976 481

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية للمصارف الإسلامية السعودية محل الدراسة (2011-2018)

الشكل 17 تطور حجم التمويلات والاستثمارات في القطاع المصرفي الإسلامي السعودي (2011-2018)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول رقم: 15.

بالنظر إلى الشكل البياني رقم 17، نلاحظ أن حجم التمويلات عرف نمواً مستمراً على مدار فترة الدراسة، حيث نمت حجم التمويلات في عام 2018 مقارنة بعام 2011 بنسبة تقدر بـ 202 %، كما أن متوسط حجم التمويلات إلى إجمالي الأصول خلال فترة الدراسة بلغ نسبة 65.32 %، أي أن القطاع المصرفي الإسلامي السعودي يوظف أمواله ويستثمرها في الأنشطة التمويلية مقارنة بالأنشطة الاستثمارية التي تشكل نسبة قليلة من حجم الأصول؛ حيث بلغ متوسط حجم الأنشطة الاستثمارية إلى إجمالي الأصول في مصارف الدراسة خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى غاية 2018 نسبة 13 % وهي نسبة قليلة مقارنة بحجم الأنشطة التمويلية. من خلال الإطلاع على التقارير المالية لمصارف الدراسة السعودية وجدنا أن الأنشطة التمويلية تتكون من عمليات المراجعة، والمتاجرة، والبيع بالتقسيط، والإجارة، فمثلاً وجدنا أن حجم البيع بالتقسيط وحجم عمليات المتاجرة في مصرف الراجحي في عام 2018 قدر بـ 73.47 % و 19.66 % على التوالي من إجمالي الأنشطة التمويلية الخاصة بالمصرف، أي أن مصرف الراجحي يعتمد على الأنشطة التجارية؛ كما وجدنا أن صافي عقود الإجارة في مصرف الإنماء في عام 2018 و 2017 قدر بـ 39 % و 38.80 % على التوالي من إجمالي الأنشطة التمويلية الخاصة بالمصرف.

فيما يخص الأنشطة الاستثمارية في القطاع المصرفي الإسلامي السعودي فوجدنا أنها تتكون من استثمارات في الأسهم والصناديق الاستثمارية واستثمارات في الصكوك، فمثلاً وجدنا أن حجم الصكوك في بنك الجزيرة في عامي 2018 و 2017 قدر بـ 79.38 % و 75.51 % من إجمالي الأنشطة الاستثمارية الخاصة بالبنك؛ كما وجدنا أن حجم الصكوك في بنك البلاد في عامي 2018 و 2017 قدر بـ 67.91 % و 43.78 % من إجمالي الأنشطة الاستثمارية الخاصة بالبنك؛ ووجدنا أيضاً أن حجم الاستثمار في الصكوك وحجم الاستثمار في الصناديق الاستثمارية في مصرف الإنماء في عام 2018 قدر بـ 71.36 % و 11.57 % من إجمالي الأنشطة الاستثمارية الخاصة بالمصرف.

أما فيما يخص الأنشطة الاستثمارية لمصرف الراجحي فتتكون من المراجعة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي والاستثمار في الصكوك والصناديق الاستثمارية والأسهم، حيث بلغ حجم الاستثمار في الصكوك إلى إجمالي العمليات الاستثمارية في مصرف الراجحي في عامي 2018 و 2017 نسبة 42.25 % و 29.13 % على التوالي؛ أما عن حجم الاستثمار في المراجعات لدى مؤسسة النقد العربي السعودي إلى إجمالي الأنشطة الاستثمارية الخاصة بالمصرف فقد بلغ نسبة 52.20 % و 64.43 % في عامي 2018 و 2017 على التوالي.

المطلب الخامس: تشخيص القطاع المصرفي الإسلامي المالي

في هذا المطلب سيتم التطرق إلى النقاط التالية:

- 1- تطور حجم الودائع في القطاع المصرفي الإسلامي المالي؛
- 2- تحليل أنشطة القطاع المصرفي الإسلامي المالي.

1. تطور حجم الودائع في القطاع المصرفي الإسلامي المالي:

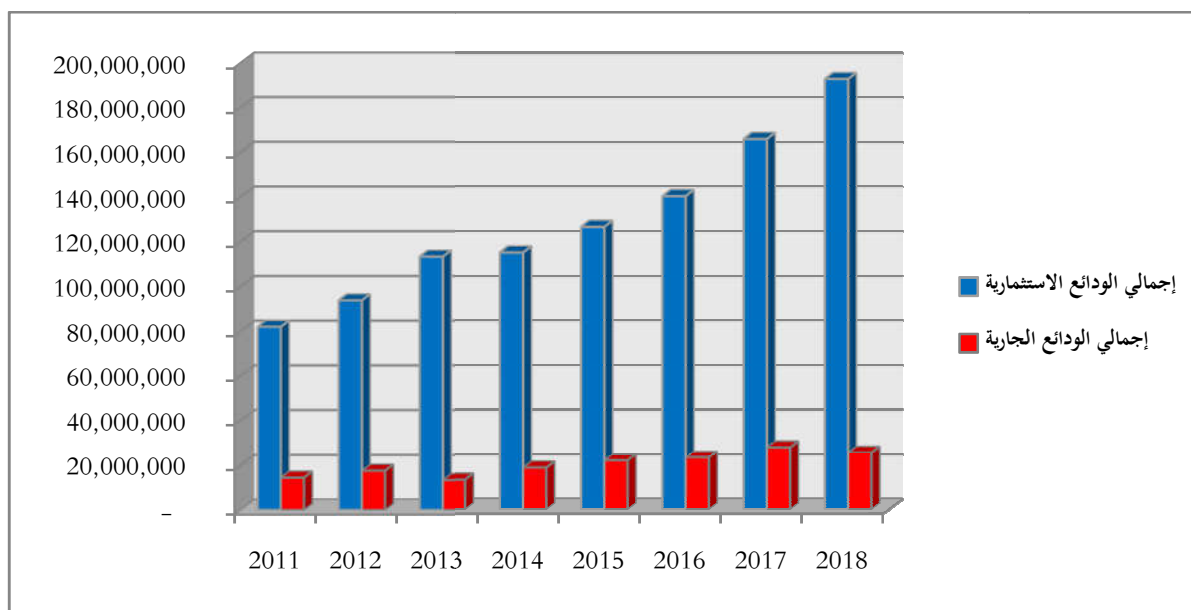
سنقوم في هذا الجزء من الدراسة بتحليل طبيعة الودائع المصرفية التي يعتمد عليها القطاع المصرفي الإسلامي المالي في ممارسة أنشطته المصرفية.

الجدول 16 تطور حجم الودائع الاستثمارية والجارية في القطاع المصرفي الإسلامي المالي (2011-2018)

السنوات (ألف رينقت)	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
إجمالي الودائع الإجمالية	96 719 840	113 140 221	127 302 160	134 570 246	149 194 865	163 775 964	194 602 090	218 981 548
إجمالي الودائع الاستثمارية	81 972 310	93 790 343	113 357 874	115 312 118	127 082 050	140 311 017	166 503 943	193 246 106
إجمالي الودائع الجارية	14 525 952	17 621 403	13 436 264	18 770 872	22 048 306	23 398 203	28 042 086	25 681 488

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية للمصارف الإسلامية المالية محل الدراسة (2011-2018)

الشكل 18 تطور حجم الودائع الاستثمارية والجارية في القطاع المصرفي الإسلامي المالي (2011-2018)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول رقم: 16.

الفصل الرابع:.....دراسة تطبيقية حول مجموعة من المصارف الإسلامية

من خلال الجدول رقم 16 والشكل البياني رقم 18؛ نلاحظ أن إجمالي الودائع الاستثمارية في القطاع المصرفي الإسلامي الماليزي شهد تطوراً ونموً كبيراً خلال سنوات الدراسة (2011-2018)، حيث زاد حجم الودائع الاستثمارية في عام 2018 بنسبة 235.75% مقارنة بعام 2011، ونلاحظ أن حجم الودائع الاستثمارية يشكل نسبة كبيرة في المصارف الإسلامية الماليزية بالنسبة لإجمالي الودائع، حيث بلغ متوسط الودائع الاستثمارية إلى إجمالي الودائع خلال فترة الدراسة نسبة تقارب من 86%، أي المصارف الإسلامية في ماليزيا تعتمد على تمويل أنشطتها الاستثمارية والتمويلية على الودائع الاستثمارية، كما أن القطاع المصرفي الإسلامي الماليزي في تطور مستمر؛ في حين نلاحظ أن حجم الودائع الجارية إلى إجمالي الودائع لا يشكل نسبة كبيرة، حيث بلغ متوسط الودائع الجارية إلى إجمالي الودائع خلال فترة الدراسة نسبة 13.79%.

2. تحليل أنشطة القطاع المصرفي الإسلامي الماليزي:

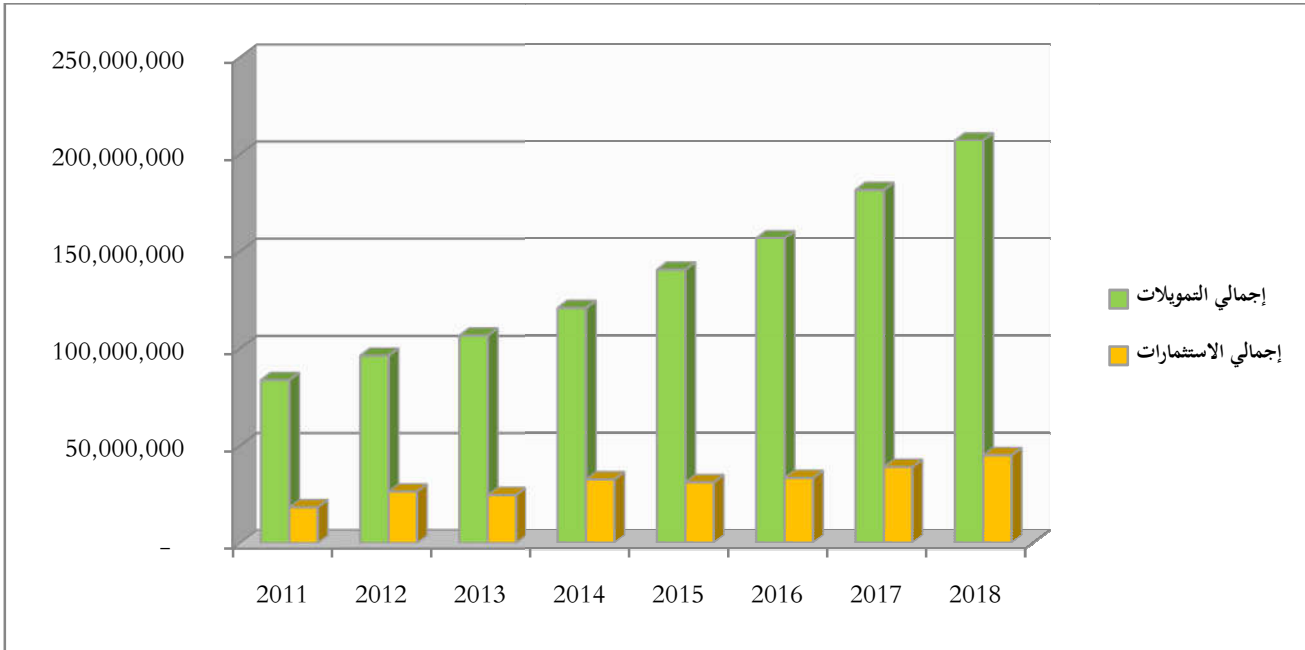
سنقوم في هذا الجزء بدراسة وتحليل الأنشطة المصرفية التي تمارسها المصارف الإسلامية في ماليزيا على مدار الفترة الممتدة من 2011 إلى غاية 2018.

الجدول 17 تطور حجم التمويلات والاستثمارات في القطاع المصرفي الإسلامي الماليزي (2011-2018)

السنوات (ألف رينقت)	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
إجمالي التمويلات	83 833 457	96 345 077	106 736 465	120 884 867	140 321 261	157 002 947	181 536 870	207 481 010
إجمالي الاستثمارات	18 378 406	26 481 783	24 704 772	32 903 228	31 414 269	33 621 875	39 193 729	45 149 820
إجمالي الأصول	140 202 910	154 839 441	164 868 375	178 315 828	204 044 255	222 561 518	257 249 614	286 472 790

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية للمصارف الإسلامية الماليزية محل الدراسة (2011-2018)

الشكل 19 تطور حجم التمويلات والاستثمارات في القطاع المصرفي الإسلامي الماليزي (2011-2018)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد بيانات الجدول رقم: 17.

نلاحظ من خلال النظر إلى معطيات الجدول رقم 17 والرسم البياني رقم 19 أن النشاط المصرفي الإسلامي الماليزي قائم على الأنشطة التمويلية مقارنة بالأنشطة الاستثمارية، حيث بلغ متوسط الأنشطة التمويلية إلى إجمالي الأصول خلال فترة الدراسة نسبة 67.11 %، في حين بلغ متوسط الأنشطة الاستثمارية إلى إجمالي الأصول خلال فترة الدراسة نسبة 15.64 %؛ كما نلاحظ أن الأنشطة التمويلية عرفت نمواً كبيراً ومستمر على طول فترة الدراسة، حيث فاق نمو الأنشطة التمويلية نسبة 247 % في عام 2018 مقارنة بعام 2011؛ كما عرف حجم الأنشطة الاستثمارية هو الآخر على العموم نمواً خلال فترة الدراسة.

من خلال إطلاعنا على التقارير السنوية للمصارف الإسلامية الماليزية محل الدراسة للفترة الممتدة من 2011 إلى غاية 2018، وجدنا أن الأنشطة التمويلية تتكون من عقود المرابحة والإجارة المنتهية بالتملك والمشاركة المتناقصة وبيع التورق وبيع العينة؛ فمثلاً وجدنا في بيت التمويل الكويتي الماليزي أن حجم التمويل بالمرابحة وحجم التمويل بالإجارة المنتهية بالتملك معا يشكلان نسبة 98.49 % و 98.14 % على التوالي من إجمالي الأنشطة التمويلية الخاصة بالمصرف وهذا في عامي 2018 و 2017؛ أما في مصرف الراجحي الماليزي فوجدنا أن عمليات البيع بالثمن الآجل تشكل معظم الأنشطة التمويلية في المصرف، حيث بلغت نسبتها في عامي 2018 و 2017 نسبة 99.97 % و 99.98 % على التوالي من إجمالي الأنشطة التمويلية الخاصة بالمصرف؛ وفي بنك HSBC أمانة وجدنا أن عمليات التمويل بالمرابحة في عام 2018 شكلت نسبة 54.20 % من إجمالي الأنشطة التمويلية للبنك؛ وفي (PUBLIC ISLAMIC BANK) وجدنا أن عمليات البيع بالثمن الآجل والإجارة المنتهية بالتملك

الفصل الرابع:.....دراسة تطبيقية حول مجموعة من المصارف الإسلامية

والمشاركة المتناقصة كانت تشكل نسب 24.65 % و 21.05 % و 49.97 % على التوالي من إجمالي الأنشطة التمويلية لعام 2018؛ وفي بنك معاملات ماليزيا وجدنا أن حجم التمويل بالتورق يشكل نسبة 66.89 % من إجمالي الأنشطة التمويلية لعام 2018؛ وفي بنك (RHB ISLAMIC BANK) وجدنا أن عمليات التمويل بالمراجحة والإجارة والمشاركة شكلت نسب 57.93 % و 14.25 % و 23.39 % على التوالي من إجمالي الأنشطة التمويلية لعام 2018؛ وفي بنك (CIMB ISLAMIC BANK) وجدنا أن عمليات التمويل بالتورق وبيع العينة والبيع بضمن الآجل شكلت نسب 65.06 % و 10.13 % و 10.32 % على التوالي من إجمالي الأنشطة التمويلية لعام 2018.

فيما يخص الأنشطة الاستثمارية التي تمارسها المصارف الإسلامية الماليزية محل الدراسة فوجدنا أنها تتكون من الصكوك وسندات وشهادات الاستثمار الحكومية وشهادات الدين الإسلامي القابلة للتداول؛ فمثلا وجدنا من خلال الإطلاع على التقرير السنوي لبنك (RHB ISLAMIC BANK) لعام 2018، أن حجم الصكوك إلى إجمالي الأنشطة الاستثمارية الخاصة بالبنك يشكل نسبة 73.24 %، وأن حجم شهادات الاستثمار الحكومية إلى إجمالي الأنشطة الاستثمارية يشكل نسبة 20.53%؛ وفي بنك (CIMB ISLAMIC BANK) وجدنا أن حجم الاستثمار في الصكوك لعام 2018 يشكل نسبة 51.41 % من إجمالي الأنشطة الاستثمارية الخاصة بالبنك، وأن حجم شهادات الاستثمار الحكومية إلى إجمالي الأنشطة الاستثمارية الخاصة بالبنك يشكل نسبة 24.65 % لعام 2018؛ أما في (PUBLIC ISLAMIC BANK) ومن خلال الإطلاع على تقريره السنوي لعامي 2018 و 2017 وجدنا أن حجم الاستثمار في شهادات الاستثمار الحكومية بلغ نسبة 93.15 % و 87.14 % على التوالي من إجمالي الأنشطة الاستثمارية الخاصة بالبنك لعامي 2018 و 2017.

من خلال النتائج التي توصلنا إليها نتيجة التشخيص الاقتصادي للمصارف الإسلامية محل الدراسة، وجدنا أن جميع مصارف الدراسة تهرب من تمويل الأنشطة الاستثمارية القائمة على مبدأ تقاسم الأرباح والخسائر وذات المخاطر العالية، ولاحظنا أن هذه المصارف تميل نحو تمويل الأنشطة التجارية التي غالباً ما يكون ربحها معلوم ومخاطرها محدودة؛ هذا قد يؤدي إلى إضعاف انضباط السوق في المصارف الإسلامية محل الدراسة.

المبحث الثاني: دراسة قياسية لانضباط السوق في المصارف الإسلامية محل الدراسة

من خلال هذا المبحث، سيتم عرض المطلبين التاليين:

- ❖ المطلب الأول: الإطار النظري لتحليل بيانات بانل؛
- ❖ المطلب الثاني: تقديرات النماذج وتحليل النتائج.

المطلب الأول: الإطار النظري لتحليل بيانات بانل

ومن خلال هذا المطلب سيتم التطرق إلى النقاط التالية:

- 1- مفهوم نموذج بيانات بانل؛
- 2- أهمية نماذج بيانات بانل؛
- 3- النماذج الأساسية لتحليل بيانات بانل؛
- 4- أساليب الاختيار بين نماذج بانل؛
- 5- اختبارات تجانس معاملات النموذج.

1. مفهوم نموذج بيانات بانل:

تعرف أيضاً ببيانات السلاسل الزمنية المقطعية، وهي "مجموعة البيانات التي تجمع بين خصائص كل من البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية، فالبيانات المقطعية تصف سلوك عدد من المفردات أو الوحدات المقطعية عند فترة زمنية واحدة، بينما تصف بيانات السلسلة الزمنية سلوك مفردة واحدة خلال فترة زمنية معينة؛ أي يقصد ببيانات بانل تلك المشاهدات المقطعية (الدول، الأسر، الشركات....) المرصودة عبر فترة زمنية معينة، بمعنى آخر دمج البيانات المقطعية مع الزمنية في آن واحد"¹.

تعد بيانات بانل (Panel Data) نوعاً من البيانات الطويلة التي يتم جمعها في نقاط زمنية مختلفة²؛ بحيث تتكون بيانات بانل من مشاهدات على عدد من الوحدات الاقتصادية الفردية على مدى فترة زمنية معينة، عادة

¹ صفاء عبد الله معطي، محمد أحمد سالم بلحويصل، "استخدام تحليل بيانات بانل في نمذجة علاقة تقلبات متغيرات التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي في اليمن للفترة (2006-2013)"، مجلة الريان للعلوم الإنسانية والتطبيقية، المجلد 02، العدد 01، جوان 2019، ص: 262.

² Patricia A. McManus, **Introduction to Regression Models for Panel Data Analysis**, Workshop in Methods, Indiana University, USA, October 2011, p : 1.

ما يشار إلى الوحدات الفردية على أنها وحدات مقطعية، ويتم تمثيلها عادة بواسطة الشركات، أو عوائد الأوراق المالية، أو الصناعات، أو الدول¹.

2. أهمية نماذج بيانات بانل:

اكتسبت نماذج بانل اهتماماً كبيراً في الدراسات الاقتصادية، نظراً لأنها تأخذ بعين الاعتبار أثر تغير الزمن وأثر تغير الوحدات المقطعية، على حد سواء، الكامن في بيانات عينة الدراسة؛ ويتفوق تحليل بانل على تحليل البيانات الزمنية بمفردها أو البيانات المقطعية بمفردها، بالعديد من الإيجابيات، نلخصها فيما يلي²:

- التحكم في التباين الفردي، الذي قد نجده في حالة البيانات المقطعية أو الزمنية، والذي يفضي إلى نتائج متحيزة؛
- تحتوي بيانات بانل على معلومات أكثر من تلك التي نجدها في البيانات المقطعية أو الزمنية، وبالتالي الحصول على تقديرات دقيقة وذات ثقة عالية؛ كما أن مشكلة الارتباط المشترك بين المتغيرات تكون أقل حدة من بيانات السلاسل الزمنية، ومن ناحية أخرى تتميز بيانات بانل عن غيرها بعدد أكبر من درجات الحرية وكذلك بكفاءة أفضل؛
- تمنح نماذج بانل إمكانية أفضل لدراسة ديناميكية التعديل، التي قد تخفيها البيانات المقطعية، كما أنها أيضاً تعتبر مناسبة لدراسة بعض الظواهر الاقتصادية مثل البطالة والفقر؛ ومن جهة أخرى يمكن من خلال بيانات البانل الربط بين سلوكيات مفردات العينة من نقطة زمنية لأخرى؛
- تساعد على الحد من إمكانية ظهور مشكلة المتغيرات المهملة (omitted variables)، الناتجة عن خصائص المفردات غير المشاهدة، والتي تؤدي بنا إلى تقديرات متحيزة في الانحدارات المفردة؛
- تأخذ بيانات بانل في الاعتبار ما يوصف بعدم التجانس أو الاختلاف غير الملحوظ (unobserved heterogeneity) الخاص بمفردات العينة سواء المقطعية أو الزمنية؛
- نماذج بانل تسمح بدراسة مشاكل يستحيل دراستها باستخدام البيانات المقطعية أو السلاسل الزمنية، بحيث تساعد في منع ظهور مشكلة انعدام ثبات تباين حد الخطأ (Heteroscedasticity) التي تظهر غالباً عند استخدام بيانات المقطع العرضي في تقدير النماذج القياسية، فبخلاف السلاسل الزمنية للاقتصاد الكلي فإن نماذج البانل تمكن من تحليل السلوك عند مستوى الوحدات الفردية مع ضبط انعدام

¹ Pesaran M. Hashem, *Time Series and Panel Data Econometrics*, Oxford University Press, 2015, p : 633.

² عابد بن عابد العبدلي، "محددات التجارة البينية للدول الإسلامية باستخدام منهج تحليل بانل"، دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 16، العدد 01، ص: 17-18.

التجانس بينها، لأن كل واحد من المصادر الهامة لانعدام ثبات التجانس لبيانات المقطع العرضي هو حذف معلومات ثابتة نسبياً من الوحدات الفردية¹.

3. النماذج الأساسية لتحليل بيانات بانل:

يقترح المنهج الحديث الصيغة الأساسية لانحدار بيانات بانل كما قدمها (W. Green 1993) على الشكل التالي²:

$$y_{it} = a_i + X_{it}\beta + \varepsilon_{it}$$

حيث أن: $i=1, 2, 3, \dots, N$ تعبر عن مفردات الوحدة و $t=1, 2, 3, \dots, T$ تعبر عن فترات الزمن؛

و y_{it} متجه عامودي $nT \times 1$ يمثل المتغير التابع؛

و ε_{it} مصفوفة $nT \times k$ للمتغيرات المستقلة؛

و β متجه عامودي $k \times 1$ للمعاملات المراد تقديرها، حيث يفترض النموذج وجود عدد k من المعلمات في it

دون الحد الثابت؛

و ε_{it} حد الخطأ العشوائي للوحدة i والفترة t ؛

و يمثل a_i الأثر الفردي والذي يكون ثابتاً عبر الزمن t وخاص بكل وحدة مقطعية i .

يتم ترتيب البيانات في هذا النوع من النماذج حسب بعدين، البعد الأول يمثل الأثر الفردي والذي يعبر عن المصارف الإسلامية في دراستنا، ويرمز لها بالرمز i وهو يتغير من $i=1, \dots, N$ ، والبعد الثاني هو البعد الزمني أي المرتبط بالزمن الذي يتم فيه مشاهدة الأفراد، وعليه في كل فترة t يتم ملاحظة N فرد؛ ومنه نحصل على ما يسمى بنموذج بانل لما يكون الزمن على الأقل يفوق فترتين $T \geq 2$ ، أي لدينا مقطع لحظي لـ N مشاهدة؛ أي T مقطع و NT مشاهدة كلية.

¹ بدروي شهيناز، تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية دراسة قياسية باستخدام بيانات البانل لعينة من 18 دولة نامية (1980-2012)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2014-2015، ص: 202.

² جبوري محمد، تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي: دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانل، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012-2013، ص: 328.

تأتي نماذج السلاسل الزمنية المقطعية في ثلاثة أشكال رئيسية هي¹:

3.1. نموذج الانحدار التجميعي: Pooled Regression Model (PRM)

يعتبر هذا النموذج أبسط نماذج السلاسل الزمنية المقطعية، حيث تكون فيه جميع المعاملات β_j, a_i ثابتة لجميع الفترات الزمنية، أي يهمل تأثير الزمن، ويتم تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) Ordinary Least Squares، ومعادلة نموذج الانحدار التجميعي هي بالصيغة التالية:

$$y_{it} = \alpha + \sum_{j=1}^k \beta_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it}, i = 1, 2, \dots, N \quad t = 1, 2, \dots, T$$

$$\text{Var}(\varepsilon_{it}) = \sigma_\varepsilon^2 \quad E(\varepsilon_{it}) = 0 \quad \text{حيث:}$$

3.2. نموذج التأثيرات الثابتة: Fixed Effects Model (FEM)

يعمل نموذج التأثيرات الثابتة على معرفة سلوك كل مجموعة بيانات مقطعية على حده من خلال جعل معلمة القطع α مختلفة من مجموعة لأخرى، مع بقاء معاملات الميل β_j ثابتة لكل مجموعة بيانات مقطعية، وعليه نجد النموذج يأخذ الصيغة التالية:

$$y_{it} = \alpha_i + \sum_{j=1}^k \beta_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it}, i = 1, 2, \dots, N \quad t = 1, 2, \dots, T$$

$$\text{Var}(\varepsilon_{it}) = \sigma_\varepsilon^2 \quad E(\varepsilon_{it}) = 0 \quad \text{حيث:}$$

ويقصد بمصطلح التأثيرات الثابتة بأن المعلمة α لكل مجموعة بيانات مقطعية لا تتغير خلال الزمن وإنما يكون التغير فقط في مجاميع البيانات المقطعية، ويتم تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى للمتغيرات الوهمية Least Squares Dummy Variable (LSDV) وذلك من خلال إضافة متغيرات وهمية عددها (N-1) وبعد إضافة هذه المتغيرات الوهمية يأخذ النموذج الصيغة التالية:

$$y_{it} = \alpha_1 + \sum_{d=2}^N a_d D_d + \sum_{j=1}^k \beta_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it}, i = 1, 2, \dots, N \quad t = 1, 2, \dots, T$$

حيث يمثل المقدار $\alpha_1 + \sum_{d=2}^N a_d D_d$ التغير في المجاميع المقطعية لمعلمة القطع α .

3.3. نموذج التأثيرات العشوائية: Random Effects Model (REM)

في نموذج التأثيرات الثابتة يكون حد الخطأ ε_{it} ذو توزيع طبيعي بمتوسط مقداره صفر وتباين مساوياً σ_ε^2 ولكي تكون معلمة نموذج التأثيرات الثابتة صحيحة وغير متحيزة لا بد من ثبات تباين الخطأ لجميع المشاهدات

¹ عماد الدين إبراهيم علي، "استخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data) في تحديد أهم عوامل النمو الاقتصادي في الدول العربية"، المجلة العربية للإدارة، المجلد 43، العدد 02، جانفي 2021، ص: 103-104.

المقطعية، وليس هناك أي ارتباط ذاتي بين كل مجموعة من المشاهدات المقطعية في فترة زمنية معينة، أما في حالة عدم توافر أي شرط من الشروط السابقة سوف يتم استخدام نموذج التأثيرات العشوائية.

في نموذج التأثيرات العشوائية سوف يعامل معامل القطع α_i كمتغير عشوائي له مقدار ثابت μ لذا:

$$\alpha_i = \mu + v_i \quad , i = 1, 2, \dots, N$$

وبذلك نجد أن نموذج التأثيرات العشوائية يأخذ الصيغة التالية:

$$y_{it} = \mu + \sum_{j=1}^k \beta_j X_{j(it)} + v_i + \varepsilon_{it} \quad , i = 1, 2, \dots, N \quad t = 1, 2, \dots, T$$

حيث v_i يمثل حد الخطأ في مجموعة البيانات المقطعية i المعبر عن الانحرافات العشوائية لكل مجموعة من البيانات خلال الفترة الزمنية والتي ترجع إلى عوامل أخرى خارج حدود النموذج، ويتم تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة (GLS) Generalized Least Squares.

4. أساليب الاختيار بين نماذج بانل:

حتى يتم تحديد أي من النماذج الثلاثة السابقة أفضل لاستخدامه في التحليل، يتم تطبيق ثلاثة اختبارات، هي كالاتي¹:

4.1. الاختيار بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة:

تم المفاضلة بين النموذج الانحدار التجميعي (PRM) ونموذج التأثيرات الثابتة (FEM) باستخدام اختبار F- (test)، وفقاً للصيغة التالية:

$$F(n-1, nT-n-k) = \frac{(R_{FEM}^2 - R_{PRM}^2)/(n-1)}{(1-R_{FEM}^2)/(nT-n-k)} \dots \dots \dots (01)$$

حيث:

n: يمثل عدد المصارف؛

T: عدد السلاسل الزمنية؛

K: عدد المعلمات المقدرة.

حيث أن فرضية العدم تقول بأن القواطع لكل المصارف الإسلامية متساوية، وعند تحقق هذا الشرط، فإن نموذج (PRM) يكون هو المقدر الكفء، ويقوم الاختبار على أساس مقارنة F المحسوبة من المعادلة 01 بقيمة F الجدولية بدرجة حرية للبسطة تساوي n-1 ودرجة حرية للمقام تساوي nT-n-k؛ أي أنه إذا كانت القيمة

¹ سميرة سعيد المالكي، العلاقة بين حجم المنشأة الصناعية والتقدم التقني في المملكة العربية السعودية (دراسة تطبيقية)، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 2013، ص: 84-86.

المحسوبة لإحصائية الاختبار أكبر من القيمة الجدولية لإحصائية F، فإنه يتم رفض فرضية العدم، والقبول بالفرضية البديلة القائلة بأن نموذج (FEM) أفضل من نموذج (PRM).

4.2. الاختيار بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات العشوائية:

تم المفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي (PRM) ونموذج التأثيرات العشوائية (REM) باستخدام مضاعف لاقترانج (LM) المقترح من قبل (Breusch & Pagan 1980):

$$LM = \frac{nT}{2(T-1)} \left[\frac{\sum_{i=1}^n (T\bar{e}_i)^2}{\sum_{i=1}^n \sum_{t=1}^T e_{it}^2} - 1 \right]^2 \sim \chi^2 \dots \dots \dots (02)$$

من معادلة (02) نلاحظ أنه إذا كانت القيمة المحسوبة لاختبار LM أقل من القيمة الجدولية عند درجات حرية واحدة، فإن هذا يعني قبول فرضية العدم القائلة بأن نموذج (REM) هو أفضل مقدر وأكثر كفاءة.

4.3. الاختيار بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية:

يقوم اختبار هوسمان (Hausman 1978) بالمفاضلة بين نموذج (FEM) ونموذج (REM)، وأي من هذين النموذجين سيتم الاعتماد عليه في التحليل؛ ولتطبيق اختبار هوسمان يتم استخدام إحصائية H التي لها توزيع χ^2 المعتمدة على إحصائية Wald بدرجة حرية k وفقاً للصيغة الرياضية التالية:

$$H = \chi^2(k) = (\hat{\beta}_{FEM} - \hat{\beta}_{REM})' [Var(\hat{\beta}_{FEM}) - Var(\hat{\beta}_{REM})]^{-1} (\hat{\beta}_{FEM} - \hat{\beta}_{REM}) \dots \dots \dots (03)$$

حيث أن:

$$\hat{\beta}_{FEM} - \hat{\beta}_{REM} \text{ هي الفرق بين مقدرات التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية؛}$$

$$Var(\hat{\beta}_{FEM}) - Var(\hat{\beta}_{REM}) \text{ هي الفرق بين مصفوفة التباين لمقدرات التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية.}$$

إن فرضية العدم تتمثل في عدم وجود ارتباط بين التأثيرات العشوائية والمتغيرات المستقلة في النموذج محل التقدير أي $[H_0: Cov(\alpha_i, X_{it}) = 0]$. وفي ظل هذه الفرضية، فإن القيم المقدرة لمعاملات الميل (K) في نموذج (REM) باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة (GLS) سوف تكون متسقة وذات كفاءة، بينما ستكون هذه القيم في نموذج (FEM) الناتجة عن استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) سوف تكون متسقة ولكنها ليست ذات كفاءة؛ وهذا يعني أن النموذج (REM) هو الأفضل.

أما الفرضية البديلة، فتتضمن على وجود ارتباط بين التأثيرات العشوائية والمتغيرات المستقلة في النموذج محل التقدير أي $[H_0: Cov(\alpha_i, X_{it}) \neq 0]$. وفي هذه الحالة، فإن القيم المقدرة لمعاملات الميل في نموذج (REM) تكون غير

متسقة، بينما هذه القيم في نموذج (FEM) تكون متسقة وذات كفاءة؛ ومن ثم يكون اختيار نموذج (FEM) هو الأنسب.

ومن ثم، إذا كانت القيمة المحسوبة لإحصائية H أكبر من القيمة الجدولية لإحصائية χ^2 ، يتم رفض الفرضية الصفرية، وقبول الفرضية البديلة القائلة بأن نموذج (FEM) هو النموذج الأفضل، وسيتم استخدامه في التحليل؛ أما إذا قبلنا الفرضية الصفرية فإن نموذج (REM) هو الأفضل للتحليل.

5. اختبارات تجانس معاملات النموذج:

استخدام نماذج بانل يتطلب أولاً التأكد من تجانس البيانات محل الدراسة، وإمكانية تطبيق هذه النماذج من عدمها، وذلك من خلال اختبار (Hsiao)، ويطبق الاختبار وفق ثلاث مراحل هي كالتالي¹:

5.1. مرحلة اختبار التجانس الكلي:

أي التأكد أن الثوابت α_i والمعاملات β_i متطابقة وفقاً للفرضية التالية:

$$H_0^1: \alpha_i = \alpha, \quad \beta_i = \beta \quad \forall i \in [1, N]$$

وبالتالي نستخدم إحصائية Fisher (F_1) المقدمة لاختبار التجانس الكلي، والتي تتبع توزيع فيشر مع $(N-1)(K+1)$ ودرجات حرية $(NT-N)(K+1)$ ؛ ويتم كتابتها بالصيغة التالية²:

$$F_1 = \frac{(SCR_{1,c} - SCR_1) / [(N-1)(K+1)]}{SCR_1 / [NT - N(K+1)]}$$

حيث أن:

SCR_1 : مجموع مربعات البواقي للنموذج غير المقيد، وتساوي مجموع مربعات البواقي لـ N وحدة لكل مشاهدات

$$T \text{ لكل وحدة على حده أي أن: } SCR_1 = \sum_{i=1}^N SCR_i$$

$SCR_{1,c}$: مجموع مربعات البواقي للنموذج المقيد تحت الفرضية H_0^1 أي تقدير النموذج بدمج كل المشاهدات.

N: عدد الوحدات T: عدد السنوات K: عدد معاملات النموذج

في حالة قبول H_0^1 يكون النموذج الأمثل هو نموذج التجانس الكلي (المقيد): $y_{it} = \alpha + \beta'X_{it} + \varepsilon_{it}$

وفي حالة رفض H_0^1 ننتقل إلى المرحلة الثانية لتحديد إذا كان عدم التجانس مصدره اختلاف المعاملات β_i بين الوحدات.

¹ أنظر:

- عماد الدين إبراهيم علي، مرجع سابق، ص: 101-102.

- بدر اوي شهناز، مرجع سابق، ص: 206-208.

² Christophe Hurlin, L'Econométrie des Données de Panel Modèles Linéaires Simples, Séminaire Méthodologique, Ecole Doctorale Edocif, France, p : 13.

5.2. مرحلة اختبار تجانس المعاملات β_i :

أي تحديد ما إذا كان عدم التجانس مصدره المعاملات β_i أم لا؛

ويتم ذلك وفق الفرضية التالية:

$$H_0^2: \beta_i = \beta, \quad \forall_i \in [1, N]$$

إذن إحصائية Fischer (F_2) لتجانس المعاملات تتبع توزيع Fischer مع $K(N-1)$ وعند درجات حرية $(NT-N)(K+1)$ ، بحيث تأخذ الصيغة التالية¹:

$$F_2 = \frac{(SCR_{1,c'} - SCR_1) / [(N - 1)K]}{SCR_1 / [NT - N(K + 1)]}$$

حيث أن:

$SCR_{1,c'}$: مجموع مربعات البواقي للنموذج المقيد تحت الفرضية H_0^2 أي تقدير نموذج التأثيرات الفردية الثابتة.

ففي حالة رفض الفرضية H_0^2 لتجانس المعاملات β_i يتم إذن رفض بنية نموذج البانل لأنه في هذه الحالة تكون

الثوابت α_i متماثلة فقط بين المفردات وتكون بالشكل التالي: $y_{it} = \alpha + \beta_i X_{it} + \varepsilon_{it}$

وفي حالة قبول الفرضية H_0^2 لتجانس المعاملات β_i فإننا نقوم بالاحتفاظ بنموذج البانل، ومنتقل إلى المرحلة الثالثة.

5.3. مرحلة اختبار تجانس الثوابت α_i :

تعتمد المرحلة الثالثة والأخيرة على تحديد اختبار مساواة الثوابت الفردية في ظل فرضية المعاملات β_i المشتركة لكل المفردات، بحيث تعطى الفرضية العدمية بالصيغة التالية:

$$H_0^3: \alpha_i = \alpha, \quad \forall_i \in [1, N]$$

أما إحصائية Fisher (F_3) لاختبار تجانس الثوابت α_i فهي تتبع توزيع Fisher مع $(N-1)$ وعند درجات حرية $N(T-1)-K$ ، وتكتب الصيغة بالشكل التالي²:

$$F_3 = \frac{(SCR_{1,c} - SCR_{1,c'}) / (N - 1)}{SCR_{1,c'} / [N(T - 1) - K]}$$

ففي حالة رفض فرضية العدم H_0^3 لتجانس الثوابت α_i نحصل على نموذج بانل مع التأثيرات الفردية، ويمثل

بالصيغة التالية: $y_{it} = \alpha_i + \beta X_{it} + \varepsilon_{it}$

¹ Christophe Hurlin, Op.cit, p : 15.

² Idem, p : 16.

المطلب الثاني: تقديرات النماذج وتحليل النتائج

من خلال هذا المطلب سيتم التطرق إلى النقاط التالية:

- 1- عينة الدراسة؛
- 2- نماذج الدراسة القياسية؛
- 3- وصف متغيرات الدراسة القياسية؛
- 4- الاختيار بين نماذج بانل؛
- 5- النتائج الإحصائية لنموذج آلية الكم؛
- 6- النتائج الإحصائية لنموذج آلية السعر؛
- 7- اختبارات جودة نموذج العائد على الودائع (آلية السعر)؛
- 8- التحليل الاقتصادي لنتائج الدراسة القياسية.

1. عينة الدراسة:

شملت الدراسة 20 مصرف إسلامي، منتشر عبر أربع دول إسلامية، منها ثلاث دول خليجية ودولة آسيوية واحدة، هذه الدول هي: الإمارات العربية المتحدة، المملكة العربية السعودية، مملكة البحرين، وماليزيا، تعتبر هذه الدول رائدة في مجال الصناعة المصرفية الإسلامية وبها أكبر المصارف الإسلامية في العالم؛ تتكون عينة الدراسة من المصارف التالية:

- سبع (07) مصارف إسلامية تعمل في دولة الإمارات العربية المتحدة وهي: مصرف أبو ظبي، بنك عجمان، مصرف الهلال، مصرف الإمارات الإسلامي، بنك نور الإسلامي، مصرف الشارقة الإسلامي، بنك دبي الإسلامي، بإجمالي أصول بلغ 154,92 مليار دولار وحجم ودائع بلغ 111,1 مليار دولار لعام 2018؛
- مصرفين اثنين (02) ناشطين في مملكة البحرين، هما: مصرف السلام، وبنك البحرين الإسلامي، بإجمالي أصول بلغ 7,93 مليار دولار وحجم ودائع بلغ 5,26 مليار دولار لعام 2018؛
- أربع (04) مصارف إسلامية تعمل في المملكة العربية السعودية، هي: مصرف الراجحي، مصرف الإنماء، بنك البلاد، بنك الجزيرة، بإجمالي أصول بلغ 168,79 مليار دولار وحجم ودائع بلغ 131,47 مليار لعام 2018؛

- سبع (07) مصارف إسلامية تنشط في دولة ماليزيا، هي: مصرف الراجحي الماليزي، بنك معاملات ماليزيا، بنك CIMB الإسلامي، بنك HSBC أمانة ماليزيا، بيت التمويل الكويتي الماليزي، البنك الإسلامي العمومي، البنك الإسلامي RHB، بإجمالي أصول بلغ 69,32 مليار دولار وحجم ودائع بلغ 52,99 مليار دولار لعام 2018.

وكما قلنا سابقاً، تمتد فترة الدراسة من عام 2011 إلى غاية عام 2018.

2. نماذج الدراسة القياسية:

من أجل اختبار حساسية المودعين اتجاه أداء المصارف الإسلامية وما إذا كان أصحاب الودائع الاستثمارية يمارسون سلوكاً تأديبياً على مصارف الدراسة أم لا، وذلك عن طريق آليتي الكم والسعر؛ قمنا ببناء نموذجين اثنين، النموذج الأول يفحص آلية الكم التي تقول بأن أصحاب الودائع سيقومون بسحب ودائعهم في حالة ما إذا كانت مخاطر المصارف عالية، وذلك من خلال دراسة العلاقة بين التغير في حجم الودائع ومؤشرات الأداء (CAMEL)؛ والنموذج الثاني يدرس العلاقة بين التغير في العائد على الودائع ومؤشرات الأداء وهذا من أجل اختبار آلية السعر، التي مفادها أن أصحاب الودائع الاستثمارية سيقومون بطلب عوائد عالية من المصارف التي تشهد تدهور في وضعيتها المالية؛ وفيما يلي نقدم النموذجين التاليين اللذين نسعى من خلالهما لدراسة انضباط السوق في المصارف الإسلامية محل الدراسة:

$$\Delta \text{Deposits}_{it} = \alpha_i + \beta * \text{Bank Risk}_{it} + \varepsilon_{it} \dots\dots\dots(01)$$

$$\text{ReturnDeposits}_{it} = \alpha_i + \beta * \text{Bank Risk}_{it} + \mu_{it} \dots\dots\dots(02)$$

3. وصف متغيرات الدراسة القياسية:

للتحقق من الدور الذي يمكن أن يلعبه أصحاب الودائع الاستثمارية في تعزيز انضباط السوق في المصارف الإسلامية، قمنا بالاعتماد على مجموعة من المتغيرات الكمية، التي استخدمت في عديد من دراسات السابقة التي حاولت دراسة انضباط السوق في القطاع المصرفي بشقيه الإسلامي والتقليدي؛ وفيما يلي نقدم جدول تفصيلي للمتغيرات الكمية التي تم استخدامها، وهي:

الجدول 18 وصف متغيرات الدراسة القياسية

الدراسات التي استخدمت المتغيرات	مصدر المتغيرات	رمز المعاملات	المعاملات	المتغيرات
المتغيرات التابعة				
انظر إلى الملحق رقم: 01	القوائم المالية السنوية للمصارف الإسلامية محل الدراسة	$\Delta Deposits_{it}$	نسبة التغير في حجم الودائع الاستثمارية	الودائع الاستثمارية
		$Return Deposits_{it}$	نسبة عائد الودائع الاستثمارية على إجمالي الودائع الاستثمارية	العائد على الودائع الاستثمارية
المتغيرات المفسرة (Bank Risk) تشمل مؤشرات قياس الأداء على مستوى المصرف				
انظر إلى الملحق رقم: 01	قاعدة البيانات المشفرة Bankscope	CA	نسبة إجمالي حقوق الملكية/إجمالي الأصول	كفاية رأس المال
		AQ	نسبة الديون المتعثرة/ إجمالي التمويلات وتسيقات	جودة الأصول
		EAR	النتيجة الصافية/إجمالي الأصول	الربحية (ROA)
		LIQ	نسبة الأصول السائلة/إجمالي الودائع والاقتراض قصير الأجل	السيولة
		MA	نسبة إجمالي المصاريف غير العوائد/إجمالي الأصول	جودة الإدارة
		Size	اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول	حجم المصرف

المصدر: من إعداد الطالب.

4. الاختيار بين نماذج بانل:

حتى تتمكن من تحديد نوع نموذج بانل الذي سنعتمد عليه في إجراء الدراسة القياسية، سنطبق الاختبارات الإحصائية التالية:

4.1. الاختيار بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات العشوائية:

عن طريق إجراء الاختبار الإحصائي بروش باغن (Breusch and Pagan) ستمكن من المفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات العشوائية، وفيما يلي نقدم النتائج الإحصائية لهذا الاختبار:

الجدول 19 اختبار (Breusch and Pagan) للاختبار بين نموذج الآثار العشوائية و نموذج الانحدار التجميعي

chrevdepo[Indiv,t] = Xb + u[Indiv] + e[Indiv,t]	
Estimated results:	
	Var sd = sqrt(Var)
chrevdepo	.0001018 .0100905
e	.0000336 .0057987
u	.0000312 .0055879
Test: Var(u) = 0	
chibar 2(01) = 62.34	
Prob > chibar 2 = 0.0000	

المصدر: نتائج برنامج STATA.

يظهر اختبار Breusch & Pagan المعتمد على اختبار كاي تربيع، أن قيمة الإحصائية المحسوبة لكاي تربيع تساوي 62.34 وهي أقل من القيمة الجدولية، وبلاستناد إلى قيمة P value التي تساوي 0.0000 وهي أقل من 5% فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة. أي: بما أن قيمة prob أقل من 5% فإننا نختار نموذج الآثار العشوائية على نموذج الانحدار التجميعي في عملية التقدير والتحليل.

4.2. الاختيار بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية:

من أجل الاختيار بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية سنقوم بإجراء اختبار هوسمان (Hausman). فكرة الاختبار هي المقارنة بين المقدرين (β_1, β_2) للنموذجين، حيث:

β_1 : مقدر MCG لمعاملات النموذج.

β_2 : المقدر الضمني Within لمعاملات النموذج.

ولذلك، يمكن المقارنة بين المسافة المرجحة بمصفوفة التباين والتباين المشترك بين المقدرين، للتمكن من اختيار التحديد الأكثر ملاءمة. فإذا كانت المسافة إحصائياً صفر، فإننا نختار المقدر الأول.

بهذا المبدأ، فإن إحصائية هوسمان هي:

$$H = (\beta_1 - \beta_2)' [V(\beta_1) - V(\beta_2)]^{-1} (\beta_1 - \beta_2) *$$

$$H = (\hat{\beta}_{LSDV} - \hat{\beta}_{MCQG})' [V(\hat{\beta}_{LSDV}) - V(\hat{\beta}_{MCQG})]^{-1} (\hat{\beta}_{LSDV} - \hat{\beta}_{MCQG})$$

$\text{Var}(\beta_1 - \beta_2)$: تمثل مصفوفة التباينات للفروقات بين المقدرين.

وتصاغ فرضيات الاختبار كما يلي:

$$H_0: \hat{\beta}_{LSDV} - \hat{\beta}_{MCQG} = 0$$

$$H_1: \hat{\beta}_{LSDV} - \hat{\beta}_{MCQG} \neq 0$$

والإحصائية H تتبع توزيع كاي تربيع بدرجة حرية K.

فإذا كانت $H > \chi^2(k)$ عند المستوى α ، نرفض الفرضية H_0 ، والمقدر الضمني within (LSDV) غير متحيز، نرفض إذن استعمال نموذج الآثار العشوائية ونختار نموذج الآثار الثابتة.

حسب اختبار هوسمان، الفرضية الصفرية تقول بأن المقدر MCG أفضل من المقدر الضمني؛ وإذا كان احتمال قبول الفرضية الصفرية أكبر من 5 %، فإن التقدير يكون في هذه الحالة باستعمال MCG.

فإذا كانت الإحصائية أكبر من الحد α نرفض الفرضية الصفرية ونفضل نموذج الآثار الفردية الثابتة ونستعمل المقدر الضمني غير المتحيز within non bias estimator¹.

وفيما يلي نقدم النتائج الإحصائية لهذا الاختبار:

الجدول 20 اختبار هوسمان (Hausman) للاختيار بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية

---- Coefficients ----				
	(b) fe	(B) re	(b-B) Difference	sqrt(diag(V_b-V_B)) S.E.
ca1	-.0072383	-.0244725	.0172342	.0136879
aq1	.0085712	-.0210347	.0296059	.0088428
ear1	-.2310894	-.3792539	.1481644	.0368734
Liq1	-.0003143	.0008051	-.0011194	.0021206
Ma1	.0943455	-.1443447	.2386902	.0598732
Size	.0017432	-.0022828	.004026	.0020634
b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtreg				
B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtreg				
Test: Ho: difference in coefficients not systematic				
chi2(6) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)				
= 13.04				
Prob>chi2 = 0.121				

المصدر: نتائج برنامج STATA.

¹ Mourad ZMAMI, "Les effets de la libéralisation financière sur l'investissement privé", *Revue Tunisienne d'Economie*, juin2010, p13.

* إحصائية هوسمان تتبع توزيع كاي تربيع بدرجة حرية k-1.

بالنظر للنتائج الإحصائية لاختبار هوسمان نختار نموذج التأثيرات العشوائية لإجراء التحليل، وذلك لأن قيمة prob تساوي 12.1 % وهي أكبر من مستوى المعنوية المعتمد.

5. النتائج الإحصائية لنموذج آلية الكم:

بعد إدخال المتغيرات الكمية وإجراء القياسات الإحصائية، تم التوصل إلى عدم معنوية ودلالة النموذج الأول الذي يقيس آلية الكم عن طريق دراسة العلاقة بين التغير في حجم الودائع الاستثمارية ومؤشرات الأداء (CAMEL)؛ هذا معناه أننا نقبل الفرضية الصفرية، التي مفادها أنه لا يوجد ولا متغير واحد مستقل يفسر المتغير التابع، أي أن نموذج التغير في حجم الودائع غير مقبول؛ وعليه يمكن القول أن أصحاب الودائع الاستثمارية في المصارف الإسلامية محل الدراسة لا يمارسون انضباط السوق من خلال آلية الكم؛ وفيما يلي نقدم التقديرات الإحصائية لآلية الكم التي تم التوصل إليها من خلال استعمال برنامج (STATA):

الجدول 21 النتائج الإحصائية لنموذج آلية الكم

. xtreg chdepo cal aql ear1 Liq1 Ma1 Size, re

```

Random-effects GLS regression           Number of obs   =       133
Group variable: indiv                   Number of groups =        20

R-sq:                                   Obs per group:
    within = 0.0053                       min =          6
    between = 0.4126                       avg  =         6.7
    overall = 0.0568                       max  =          7

Wald chi2(6) =          7.59
Prob > chi2  =         0.2700

corr(u_i, X) = 0 (assumed)
    
```

chdepo	Coef.	Std. Err.	z	P> z	[95% Conf. Interval]	
cal	.1802433	.6065568	0.30	0.766	-1.008586 1.369073	
aql	-.8170049	.5524316	-1.48	0.139	-1.899751 .2657411	
ear1	4.452559	3.952094	1.13	0.260	-3.293403 12.19852	
Liq1	-.0128967	.0811685	-0.16	0.874	-.1719841 .1461907	
Ma1	2.149992	3.033074	0.71	0.478	-3.794724 8.094707	
Size	-.0050394	.0315777	-0.16	0.873	-.0669306 .0568519	
_cons	.1412105	.50229	0.28	0.779	-.8432598 1.125681	
sigma u	0					
sigma e	.26236546					
rho	0	(fraction of variance due to u_i)				

المصدر: نتائج البرنامج الإحصائي STATA

6. النتائج الإحصائية لنموذج آلية السعر:

من أجل قياس انضباط السوق في المصارف الإسلامية عن طريق آلية السعر، قمنا بإدخال المتغيرات الكمية التي اعتمدنا عليها في هذه الدراسة في برنامج (STATA)، وفيما يلي نقدم التقديرات الإحصائية لآلية السعر التي تم التوصل إليها:

الجدول 22 النتائج الإحصائية لنموذج آلية السعر

Random-effects GLS regression	Number of obs =	145
Group variable: Indiv	Number of groups =	20
R-sq:	Obs per group:	
within = 0.0552	min =	6
between = 0.6119	avg =	7.3
overall = 0.4069	max =	8
corr(u_i, X) = 0 (assumed)	Wald chi2(6) =	32.73
	Prob > chi2 =	0.0000

chrevdepo	Coef.	Std. Err.	z	P> z	[95% Conf. Interval]
ca1	-.0244725	.016421	-1.49	0.136	-.0566572 .0077121
aq1	-.0210347	.015913	-1.32	0.186	-.0522236 .0101542
ear1	-.3792539	.0958531	-3.96	0.000	-.5671224 -.1913853
liq1	.0000051	.0028078	0.29	0.774	-.004698 .0063083
ma1	-.1443447	.0906655	-1.59	0.111	-.3220458 .0333564
Size	-.0022828	.0012246	-1.86	0.062	-.0046829 .0001173
_cons	.0694184	.0202152	3.43	0.001	.0297974 .1090395
sigma_u	.0048997				
sigma_e	.00580942				
rho	.41566058	(fraction of variance due to u_i)			

المصدر: نتائج البرنامج الإحصائي STATA

بما أن قيمة Prob يساوي 0.0000 وهو أقل من 5% فإننا نقبل الفرضية البديلة H_1 ، التي مفادها أن هناك على الأقل متغير مستقل واحد يفسر المتغير التابع، وأن نموذج العائد على الودائع الاستثمارية الذي تم صياغته لقياس آلية السعر معنوي ومقبول بشكل كلي.

أولاً نلاحظ أن معامل كفاية رأس المال CA يمكن اعتباره معنوي عند مستوى معنوية 10%، حيث أن قيمة Prob الخاصة بهذا المتغير تساوي 13.60% وهي ليست بعيدة عن 10%، كما أن إشارة CA سلبية وهذا دليل على وجود انضباط السوق، أي أنه كلما انخفضت نسبة رأس المال كلما طالب أصحاب الودائع الاستثمارية بعوائد عالية على وديعتهم، وهذا لأن رأس المال يوفر وسادة آمنة تحمي أصحاب الالتزامات المصرفية في حالة انخفاض قيم أصول المصرف، ففي حالة انخفاض نسبة كفاية رأس المال تنخفض قدرة المصرف في مواجهة

التزاماته المصرفية والإيفاء بها، لهذا وجدنا أن أصحاب الودائع الاستثمارية يطالبون بعوائد عالية من المصارف التي تشهد انخفاض في قيمة رأس مالها، في سبيل تحمل المخاطر التي تواجه أموالهم.

ثانياً نلاحظ أن معامل جودة الأصول AQ غير معنوي وهذا لأن قيمة Prob الخاصة بهذا المتغير أكبر من 10 % حيث يساوي 18.60 %؛ وهذا دليل على عدم وجود انضباط السوق، أي أن أصحاب الودائع الاستثمارية ليست لديهم حساسية اتجاه التغيرات التي تطرأ على جودة أصول المصارف الإسلامية.

ثالثاً نلاحظ أن معامل الربحية EAR في نموذج العائد على الودائع معنوي وسلي وهذا دليل على وجود انضباط السوق، أي أنه كلما انخفضت أرباح المصرف كلما طالب أصحاب الودائع الاستثمارية بزيادة عوائدهم من أجل تحمل المخاطر العالية التي تواجه المصرف.

رابعاً بالنظر إلى معامل السيولة LIQ في نموذج العائد على الودائع، نجد أن هذا المعامل غير معنوي وهذا لأن قيمة Prob الخاص بهذا المتغير أكبر من 10 %؛ هذا دليل واضح على عدم وجود انضباط السوق، أي أن العوائد لا تستجيب لمخاطر السيولة التي قد تواجه المصارف الإسلامية.

خامساً، يمكننا أن نعتبر معامل جودة الإدارة MA معنوي عند مستوى معنوية 10 % وهذا لأن قيمة Prob الخاصة بهذا المتغير تساوي 11.10 % وهي قريبة جداً من 10 %؛ كما أن إشارة معامل جودة الإدارة سالبة وهذا دليل على عدم وجود انضباط السوق؛ حيث أن النسبة التي تم الاعتماد عليها لقياس جودة الإدارة من المفروض أنه كلما انخفضت كلما كانت إدارة المصرف جيدة، وفي حالة انضباط السوق من المفروض أن تكون هناك علاقة إيجابية بين هذه النسبة وحجم العوائد، ولكننا وجدنا العكس أي كلما كان معامل جودة الإدارة جيد كلما زاد حجم العوائد المدفوعة لأصحاب الودائع الاستثمارية وهذا شيء مناقض لانضباط السوق.

أخيراً، نلاحظ أن معامل حجم المصرف Size معنوي وسلي عند مستوى معنوية 10 %، وهذا دليل على أن أصحاب الودائع الاستثمارية يمارسون انضباط السوق من خلال آلية السعر على المصارف الصغيرة فقط، أما في حالة المصارف الكبيرة نجد أن قيمة العوائد تنخفض، أي لا يظهر حاملي الودائع الاستثمارية أي حساسية اتجاه المصارف الكبيرة، وهذا ما يدعم فرضية (Too big to fail) القائلة بأن المصارف الكبيرة تضعف انضباط السوق، نتيجة اعتقاد أصحاب الودائع الاستثمارية أن المصارف الكبيرة قادرة على الاستفادة من الدعم الحكومي في حالة حدوث أي مخاطر.

7. اختبارات جودة نموذج العائد على الودائع (آلية السعر):

هناك العديد من الاختبارات الإحصائية التي تجرى بهدف التأكد من جودة النماذج وأنها لا تعاني من أية مشاكل إحصائية وأنها كذلك صالحة لعملية التنبؤ؛ وعليه سنقوم بإجراء اختبارين إحصائيين للتأكد من جودة نموذج العائد على الودائع، وفيما يلي سنقدم الاختبارين الذين اعتمدنا عليهما:

7.1. اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء:

الجدول 23 اختبار (Wooldridge) لقياس الارتباط الذاتي بين الأخطاء

Wooldridge test for autocorrelation in panel data	
F(1, 19) =	6.599
Prob > F =	0.0688
H0: no first-order autocorrelation	

المصدر: نتائج برنامج STATA.

لأن الارتباط الذاتي في نماذج البائل الخطي تؤدي إلى تحيز الانحراف المعياري standard errors وتعطي نتائج أقل كفاءة¹، لذلك وجب تحديد الارتباط التسلسلي للأخطاء في نماذج البيانات المقطعية. والانحرافات المعنوية للمعاملات تتجه لتكون أصغر ما يمكن، مع قيمة معامل الارتباط الكبيرة².

نبحث فيما إذا كانت الأخطاء مرتبطة ببعضها البعض أي: $E(e_{it}e_{is}) \neq 0$ لكل $t \neq s$ بشكل انحدار ذاتي:

$$e_{it} = \rho e_{it-1} + z_{it} \quad \forall i=1,2,\dots,N$$

من خلال نتائج اختبار (Wooldridge) نلاحظ أن قيمة الاحتمال prob أكبر من 5% وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية القائلة بأنه لا يوجد مشكل الارتباط الذاتي بين الأخطاء.

7.2. اختبار تجانس تباين الأخطاء:

الجدول 24 اختبار تجانس تباين الأخطاء

Likelihood-ratio test	LR chi2(19) =	25.01
(Assumption: . nested in hetero)	Prob > chi2 =	0.239

المصدر: نتائج برنامج STATA.

الفرضية الصفرية هي تجانس تباين الأخطاء homoscedasticity إذن حسب احتمال كاي تربيع في الأدنى فإننا نرفض الفرضية البديلة ونقبل الفرضية H_0 .

¹ David M. Drukker, "Testing for serial correlation in linear panel-data models", *The Stata Journal*, Vol 3, Number 2, 2003, p: 168

² Oscar Torres-reyna, *Panel Data Analysis Fixed & Random Effects*, V.4.1, tutorial Princeton university, 2009, p: 36.

إذ أن قيمة معامل الترجيح الأعظم LR chi2 التي تساوي 25.01، والتي يقابلها احتمال يساوي 0.239، وعليه من خلال نتائج الجدول السابق، نلاحظ أن قيمة الاحتمال prob أكبر من 5 %، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية القائلة بثبات تباين الأخطاء، أي أنه لا يوجد مشكل عدم تجانس تباين الأخطاء.

8. التحليل الاقتصادي لنتائج الدراسة القياسية:

على الرغم من اعتماد حل المصارف الإسلامية محل الدراسة على الودائع الاستثمارية، التي تعتبر من الناحية النظرية الطرف الأنسب والأجدر لممارسة انضباط السوق نظراً لخصائصها المميزة؛ إلا أن ما تم التوصل إليه من نتائج إحصائية حول مدى وجود انضباط السوق في المصارف الإسلامية، لا يعكس تصورات تلك الفرضيات القائلة بفعالية حاملي الودائع الاستثمارية في تعزيز انضباط السوق في المصارف الإسلامية؛ حيث وجدنا أن أصحاب الودائع الاستثمارية قد مارسوا انضباط السوق، ولكن بشكل محدود وضعيف جداً، هذا الانضباط لن يكون له تأثير كبير وقوي على المصارف الإسلامية محل الدراسة، كما أنه لن يقدم للهيئات الإشرافية إشارات قوية حول وضعية السوق يمكن الاستفادة منها في اتخاذ التدابير اللازمة؛ وعليه يمكن إيعاز ضعف انضباط السوق في المصارف الإسلامية محل الدراسة إلى عدة أسباب نذكر منها ما يلي:

أولاً أن النشاط الرئيسي للمصارف الإسلامية محل الدراسة هو نشاط تجاري قائم على عمليات التمويل (المراجحة، البيع بالتقسيط، المتاجرة، الإجارة،....)، وهذا ما شاهدناه في التشخيص الاقتصادي للمصارف الإسلامية محل الدراسة؛ حيث وجدنا أن الأنشطة التمويلية في المصارف الإسلامية الإماراتية محل الدراسة بلغت نسبة 63.28 % من إجمالي الأصول لعام 2018، وتهمين أنشطة المراجحة والإجارة على الأنشطة التمويلية بشكل كبير جداً، حيث تجاوزت نسبة 90 % في معظم مصارف الإسلامية الإماراتية محل الدراسة؛ ووجدنا أن الأنشطة التمويلية في المصارف الإسلامية البحرينية محل الدراسة تشكل نسبة 53.24 % من إجمالي الأصول لعام 2018، في حين بلغ إجمالي الأنشطة الاستثمارية إلى إجمالي الأصول لنفس سنة 23.78 %؛ كما لاحظنا أن متوسط حجم الأنشطة التمويلية في المصارف الإسلامية السعودية محل الدراسة بلغ نسبة 65.32 % من إجمالي الأصول خلال فترة الدراسة (2011-2018)، في حين بلغ متوسط حجم الأنشطة الاستثمارية إلى إجمالي الأصول خلال فترة الدراسة نسبة 13 %، حيث بلغ حجم البيع بالتقسيط وحجم أنشطة المتاجرة في مصرف الراجحي في عام 2018 نسبة 73.47 % و 19.66 % على التوالي من إجمالي الأنشطة التمويلية الخاصة بالمصرف؛ أما متوسط حجم الأنشطة التمويلية في المصارف الإسلامية الماليزية محل الدراسة فقد بلغ نسبة 67.11 % من إجمالي الأصول خلال فترة الدراسة، في حين بلغ متوسط حجم الأنشطة الاستثمارية إلى إجمالي الأصول خلال فترة الدراسة نسبة 15.64 %، من خلال دراسة الأنشطة التمويلية في المصارف الإسلامية الماليزية محل الدراسة وجدنا أنها تتكون

من عقود المراجعة والإجارة المنتهية بالتملك وعمليات التورق وبيع العينة، فمثلاً في بيت التمويل الكويتي الماليزي وجدنا أن أنشطة المراجعة والإجارة المنتهية بالتملك يشكّلان معاً نسبة 98.49% من إجمالي الأنشطة التمويلية الخاصة بالمصرف وهذا في عام 2018، أما في مصرف الراجحي الماليزي فوجدنا أن عمليات البيع بالثمن الآجل تشكّل نسبة 99.97% من إجمالي الأنشطة التمويلية الخاصة بالمصرف لعام 2018، وفي بنك معاملات ماليزيا بلغ حجم التمويل بالتورق نسبة 66.89% من إجمالي الأنشطة التمويلية الخاصة بالمصرف لعام 2018. من خلال ما سبق نجد أن نشاط المصارف الإسلامية محل الدراسة هو نشاط تجاري أكثر مما هو استثماري، وأن الأنشطة التمويلية التي تشكّل نسبة كبيرة من إجمالي أصول المصارف الإسلامية محل الدراسة ربحها معلوم ولا تنطوي على مخاطر عالية، وهذا قد يكون سبباً في الحد من حوافز أصحاب الودائع الاستثمارية لمراقبة المصارف الإسلامية وتأثير عليها؛

ثانياً حجم الأنشطة الاستثمارية للمصارف الإسلامية محل الدراسة قليل بالمقارنة مع حجم الأنشطة التمويلية، وأن هذه الأنشطة الاستثمارية هي في الغالب عبارة عن استثمارات في الصكوك الإسلامية غير المتداولة، حيث أن هذه الصكوك هي عبارة عن صكوك حكومية وصكوك قائمة على الإجارة والاستصناع والمراجعة، أي أن ربحها يكاد يكون معلوم، كل هذا قد يكون من أسباب ضعف انضباط السوق في المصارف الإسلامية محل الدراسة؛

ثالثاً على عكس المصارف الإسلامية محل الدراسة، وجدنا أن القطاع المصرفي الإسلامي السعودي يعتمد على الودائع الجارية وخاصة مصرف الراجحي الذي يعتمد عليها بشكل كبير جداً في تمويل أنشطته الاستثمارية، حيث بلغ متوسط حجم الودائع الجارية إلى إجمالي ودائع المصرف نسبة 90.50% خلال فترة الدراسة الممتدة من 2011 إلى غاية 2018؛ وهذا قد يكون من بين أسباب ضعف انضباط السوق في القطاع المصرفي الإسلامي السعودي؛

رابعاً أن هناك العديد من المصارف الإسلامية تستعمل احتياطي معادلة الأرباح (PER) واحتياطي مخاطر الاستثمار (IRR)، من أجل مواجهة أي تذبذبات في عوائد الودائع الاستثمارية والمحافظة على دفع عوائد عالية تنافس أسعار السوق، وقد وجدنا أن هناك بعض المصارف الإسلامية في البحرين وماليزيا والإمارات العربية تستعمل مثل هذا النوع من الاحتياطات؛ كل هذا من شأنه أن يحد من حوافز حاملي الودائع الاستثمارية لمراقبة المصارف والتأثير عليها عن طريق سحب أموالهم؛

خامساً لا يمتاز أصحاب الودائع الاستثمارية بالعقلانية في التعامل مع المعلومات المتعلقة بالوضع المالي للمصارف الإسلامية، بمعنى آخر أن حاملي الودائع الاستثمارية ليست لديهم الكفاءة اللازمة للتعامل مع

المصارف، ويمكن أن نرجع ذلك إلى نقص الوعي والثقافة لدى أصحاب الودائع الاستثمارية حول خصوصية وطبيعة الأنشطة الاستثمارية في المصارف الإسلامية؛

سادساً نقص مستوى الإفصاح والشفافية في المصارف الإسلامية، بحيث لا يتم نشر كل المعلومات الكافية والموثوقة التي يحتاجها حاملي الودائع لإجراء تقييماتهم؛ وهذا ما عايشناه في دراسة القوائم المالية للمصارف الإسلامية محل الدراسة، حيث أننا استبعدنا كل من القطاع المصرفي الإسلامي الكويتي والجزائري لأنهما لا يفصلان بين حجم الودائع الجارية وحجم الودائع الاستثمارية، بل يظهرانها مجتمعة في مبلغ واحد؛ كل هذا من شأنه أن يضعف من دور حاملي الودائع في تعزيز انضباط السوق.

الخلاصة

قمنا في هذا الفصل بدراسة مدى وجود انضباط السوق في المصارف الإسلامية محل الدراسة عن طريق مبحثين اثنين، قمنا في المبحث الأول بالتشخيص الاقتصادي لمصارف الدراسة؛ وفي المبحث الثاني تم دراسة حساسية أصحاب الودائع الاستثمارية للتغيرات التي تطرأ على الوضعية المالية للمصارف الإسلامية محل الدراسة وكيف كانت ردود أفعالهم، وذلك عن طريق إجراء دراسة قياسية على مجموعة من المصارف الإسلامية باستخدام نماذج بانل الإحصائية، وامتدت فترة الدراسة من 2011 إلى غاية 2018، ولإجراء هذه الدراسة قمنا بصياغة نموذجين اثنين، الأول يختبر آلية الكم والثاني يختبر آلية السعر؛ وتم التوصل إلى مجموعة من النتائج نقدمها فيما يلي:

- تعتمد جميع المصارف الإسلامية محل الدراسة على الودائع الاستثمارية في عملية تمويل أنشطتها المصرفية، ما عدا القطاع المصرفي الإسلامي السعودي الذي يعتمد على الودائع الجارية في تمويل أنشطته المصرفية؛ حيث بلغ متوسط حجم الودائع الاستثمارية إلى إجمالي الودائع في القطاع المصرفي الإسلامي السعودي خلال فترة الدراسة نسبة 20.40%؛ في حين نجد أن نسبة متوسط حجم الودائع الاستثمارية في باقي مصارف الدراسة بلغت 80% من إجمالي الودائع؛
- يشكل متوسط حجم الأنشطة التمويلية للمصارف الإسلامية محل الدراسة نسبة 60% من إجمالي أصول تلك المصارف خلال فترة الدراسة؛ أما متوسط حجم الأنشطة الاستثمارية فيشكل نسبة 15.70% من إجمالي أصول تلك المصارف خلال فترة الدراسة؛
- المصارف الإسلامية محل دراسة هي مصارف تجارية أكثر مما هي استثمارية، حيث تعتمد على أنشطة المتاجرة والمراحة والبيع بالتقسيط والإجارة وبيع التورق بشكل كبير جداً، حيث تشكل هذه الأنشطة تقريباً ثلثي حجم الأصول؛ أما عن الأنشطة الاستثمارية فتتكون من الاستثمار في الأسهم والصناديق الاستثمارية والصكوك وشهادات الاستثمار الحكومية، ويهيمن حجم الصكوك على حجم الأنشطة الاستثمارية في أغلب المصارف الإسلامية التي تم دراستها؛
- وجدنا أن أصحاب الودائع الاستثمارية قد مارسوا انضباط سوق ضعيف على المصارف الإسلامية محل الدراسة من خلال آلية السعر، حيث وجدنا أن نموذج العائد على الودائع استجاب للتغيرات التي طرأت على معامل كفاية رأس المال وربحية المصارف فقط، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى والثانية ولكن

بشكل ضعيف؛ أما باقي المتغيرات (جودة الأصول، السيولة ومعامل جودة الإدارة) فلم نجد لها تأثير على حجم العوائد؛

- لم نجد أي دليل يدعم صحة الفرضية الثالثة القائلة بأن أصحاب الودائع الاستثمارية سيقومون بسحب أموالهم في حالة ما إذا تدهورت الأوضاع المالية للمصارف الإسلامية محل الدراسة؛ أي أن أصحاب الودائع الاستثمارية لم يمارسوا انضباط السوق من خلال آلية الكم؛
- وفي الأخير يمكن القول بأن أصحاب الودائع الاستثمارية قد مارسوا انضباط سوق، ولكن بشكل محدود وضعيف جداً، هذا الانضباط لن يكون له تأثير كبير على المصارف الإسلامية، كما أنه لن يقدم للهيئات الإشرافية إشارات قوية يمكن الاستفادة منها مستقبلاً لاتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

الخاتمة

الخاتمة

إن التغير السريع الذي تشهده الأسواق المالية والمصرفية يشكل تحدياً للهيئات الإشرافية حول العالم للتكيف من أجل المحافظة على فعالية المعايير التنظيمية والممارسات الإشرافية التي هدفها المحافظة على سلامة وأمن النظام المصرفي من المخاطر النظامية التي تواجهه؛ لذلك كان لا بد من إشراك أطراف أخرى فاعلة في السوق المصرفي من أجل تعزيز الممارسة الإشرافية، كما أن انضباط السوق غير كاف وحده ولا يمكن النظر إليه بمعزل عن مكونات النظام الأخرى، وعليه يجب أن يكون انضباط السوق جزءاً من منهج شامل يسعى لتحقيق هدفين رئيسيين هما التقليل من احتمالية فشل المصارف وتقليل تكاليف ذلك الفشل إن وقع.

في الأنظمة المتطورة لا يتم إجراء المراقبة من قبل الهيئات الرسمية فقط بل تمتلك الأسواق الحوافز لمراقبة سلوك المصارف، حيث يمكن أن تكون الضوابط التي تفرضها الأسواق قوية مثل أي عقوبات أخرى تفرضها الهيئات الرسمية، وعليه يمكن أن يكون انضباط السوق مكماً للانضباط الرسمي الذي تمارسه الهيئات الإشرافية.

الهدف من انضباط السوق هو زيادة دور الدائنين في العملية التنظيمية والإشرافية على المصارف، وهذا لأن المصارف هي مؤسسات ذات رافعة مالية عالية أي أن معظم مواردها من الديون، فالمودعون أهم مصدر تمويل للمصارف؛ وبما أن المصارف الإسلامية هي كذلك مؤسسات ذات رافعة مالية عالية، تعتمد بشكل كبير على أموال المودعين في تمويل أنشطتها المصرفية مثلها مثل باقي المصارف التقليدية، فإن أهمية انضباط السوق في القطاع المصرفي الإسلامي هي بنفس تلك الأهمية التي يكتسبها انضباط السوق في القطاع المصرفي التقليدي، وذلك من أجل تعزيز سلامة واستقرار القطاع المصرفي الإسلامي؛ إلا أن طبيعة العمل المصرفي الإسلامي القائم على حرمة التعامل بالفوائد الربوية ومبدأ المشاركة في الربح والخسارة، يعطي لأصحاب الودائع الاستثمارية الحافز والرغبة القوية لمراقبة وتقييم الوضع المالي للمصارف الإسلامية، وذلك لأن ودائعهم ليست مضمونة ولا تستحق عليها فوائد كما هو معمول به في المصارف التقليدية، بل هي تشارك المصارف الإسلامية في المشاريع الاستثمارية التي تقوم بها وتتحمل الأرباح والخسائر الناجمة عن تلك المشاريع، لذلك يعتبر أصحاب الودائع الاستثمارية من بين أهم الأطراف الفاعلة في انضباط السوق.

وقد قمنا من خلال هذه الرسالة بدراسة الدور الذي يمكن أن يلعبه أصحاب الودائع في تعزيز انضباط السوق في المصارف الإسلامية، وتم التوصل إلى مجموعة من النتائج تتمثل فيما يلي:

1. نتائج البحث المتعلقة بالجانب النظري من الدراسة:

من خلال دراسة الفصول النظرية، تم استخلاص النتائج التالية:

- أن انضباط السوق يقلل من الحوافز التي قد تؤدي إلى المخاطر الأخلاقية، والتي تنشأ نتيجة الضمانات الحكومية التي تدفع بالمصارف إلى الدخول في أنشطة محفوفة بالمخاطر؛
- أن انضباط السوق من شأنه أن يساعد في تحسين كفاءة المصارف من خلال الضغط على المصارف غير الفعالة نسبياً لتصبح أكثر كفاءة أو دفعها للخروج من الصناعة المصرفية؛
- تخفيض التكلفة الاجتماعية للإشراف على المصارف، عن طريق استفادة الهيئات الإشرافية من الإشارات التي توفرها قوى السوق، والتي تساعد في التمييز بين المصارف الجيدة والسيئة، وهذا من شأنه أن يسهل للهيئات الإشرافية التدخل في الوقت المناسب، وفرض الإجراءات اللازمة؛
- إن وجود انضباط السوق بشكل منتظم يمكن أن يخفف من العبء التنظيمي على المصارف والمؤسسات المالية، وهذا يدفع الهيئات الإشرافية للحد من الضوابط التنظيمية المفروضة على هذه المصارف والتركيز على المصارف الأكثر احتياجاً للحماية؛
- يعتبر انضباط السوق مكملاً لعمل الهيئات الإشرافية في الحفاظ على سلامة واستقرار القطاع المصرفي، والحد من المخاطر النظامية التي قد تعصف بالنظام المالي والمصرفي، عن طريق توفير المعلومات المناسبة للهيئات التنظيمية لتحسين الانضباط التنظيمي ودفعها لاتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

2. نتائج البحث المتعلقة بالجانب التطبيقي من الدراسة:

من خلال الدراسة التطبيقية والتي أجريتها على مجموعة من المصارف الإسلامية، تم التوصل إلى النتائج التالية:

- تعتمد جميع المصارف الإسلامية محل الدراسة على الودائع الاستثمارية في عملية تمويل أنشطتها المصرفية، ما عدا القطاع المصرفي الإسلامي السعودي الذي يعتمد على الودائع الجارية في تمويل أنشطته المصرفية؛
- يشكل متوسط حجم الأنشطة التمويلية للمصارف الإسلامية محل الدراسة نسبة 60 % من إجمالي أصول تلك المصارف خلال فترة الدراسة؛ أما متوسط حجم الأنشطة الاستثمارية فيشكل نسبة 15.70 % من إجمالي أصول تلك المصارف خلال فترة الدراسة؛
- المصارف الإسلامية محل الدراسة هي مصارف تجارية أكثر مما هي استثمارية، حيث تعتمد على أنشطة المتاجرة والمراحة والبيع بالتقسيط والإجارة وبيع التورق بشكل كبير جداً؛

- وجدنا أن أصحاب الودائع الاستثمارية قد مارسوا انضباط سوق ضعيف على المصارف الإسلامية محل الدراسة من خلال آلية السعر، حيث وجدنا أن نموذج العائد على الودائع استجاب للتغيرات التي طرأت على معامل كفاية رأس المال ورجحية المصارف فقط، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى والثانية ولكن بشكل ضعيف؛ أما باقي المتغيرات (جودة الأصول، السيولة ومعامل جودة الإدارة) فلم نجد لها تأثير على حجم العوائد؛
- لم نجد أي دليل يدعم صحة الفرضية الثالثة القائلة بأن أصحاب الودائع الاستثمارية سيقومون بسحب أموالهم في حالة ما إذا تدهورت الأوضاع المالية للمصارف الإسلامية محل الدراسة؛ أي أن أصحاب الودائع الاستثمارية لم يمارسوا انضباط السوق من خلال آلية الكم؛
- وفي الأخير يمكن القول بأن أصحاب الودائع الاستثمارية قد مارسوا انضباط سوق، ولكن بشكل محدود وضعيف جداً، هذا الانضباط لن يكون له تأثير كبير على المصارف الإسلامية، كما أنه لن يقدم للهيئات الإشرافية إشارات قوية يمكن الاستفادة منها مستقبلاً لاتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

3. المقترحات:

- على ضوء النتائج السابقة التي تم التوصل إليها، هناك العديد من المقترحات، التي يجب أخذها بعين الاعتبار وهي:
- العمل على إلزام وحث المصارف الإسلامية على زيادة الشفافية والإفصاح عن المعلومات اللازمة والضرورية، والتي من شأنها أن تساعد الأطراف الفاعلة في السوق على تقييم ومراقبة المصارف بشكل جيد؛
 - العمل على تطوير بنية تحتية معلوماتية للصناعة المصرفية الإسلامية، تساهم في تعزيز الشفافية وتساعد في فهم المعاملات المالية الإسلامية؛
 - جذب مشاركين مؤهلين للسوق مثل المحللين والوسطاء الماليين ووكالات التصنيف الائتمانية، الذين لديهم القدرات والمؤهلات الكافية لمعالجة المعلومات المقدمة من طرف المصارف الإسلامية بشكل صحيح؛
 - حث المصارف الإسلامية على زيادة تمويل الأنشطة الاستثمارية القائمة على مبدأ تقاسم الأرباح والخسائر (المضاربة والمشاركة)، من شأنه أن يزيد من حوافز حاملي الودائع الاستثمارية في مراقبة المصارف؛

- العمل على تطوير الأسواق المالية والنقدية الإسلامية، والتي من شأنها أن تعزز انضباط السوق، عن طريق زيادة تداول المنتجات المالية والنقدية الإسلامية وتسعيرها بشكل فعال يعكس المخاطر التي تواجهها المصارف الإسلامية؛
- العمل على ابتكار وتطوير منتجات مالية إسلامية جديدة تكون أكثر حساسية تجاه المخاطر التي تواجه المصارف الإسلامية، مثل الديون الثانوية في المصارف التقليدية؛
- يجب العمل على توعية الأفراد والمجتمع بالطبيعة المميزة للعمل المصرفي الإسلامي؛ ونشر ثقافة الاستثمار في الأنشطة المصرفية الإسلامية بين أطراف المجتمع، وذلك حتى يكونوا فاعلين في مراقبة وتقييم المصارف الإسلامية؛
- في ظل فشل حاملي الودائع الاستثمارية في الاستجابة للتغيرات التي تطرأ على الوضعية المالية للمصارف الإسلامية، هناك حاجة ملحة إلى ترتيب هيكل حوكمة يتسم بالشفافية والفعالية من أجل حماية حقوق المودعين؛ وهذا ما اقترحه مجلس الخدمات المالية الإسلامية بضرورة إنشاء لجنة حوكمة مسؤولة عن حماية أصحاب الودائع الاستثمارية؛
- من المعروف أن شبكات الأمان المالي تعطل انضباط السوق وتثبط من حوافز المشاركين في السوق لمراقبة وتقييم المصارف، لذلك يجب على الهيئات الإشرافية أن تقوم بتصميم وتطوير شبكات أمان مالي متوازنة تعزز انضباط السوق وتحمي المودعين الصغار؛
- يجب على الهيئات الإشرافية والرقابية زيادة الإشراف الرسمي لضمان سلامة واستقرار القطاع المصرفي الإسلامي في ظل محدودية وضعف انضباط السوق.

4. آفاق الدراسة

إن البحث في موضوع "دور أصحاب الودائع في تعزيز انضباط سوق المصارف الإسلامية: دراسة تطبيقية"، قد فتح لنا الباب لطرح العديد من التساؤلات حول انضباط السوق في المصارف الإسلامية، والتي يمكن إدراج لها المواضيع التالية:

- دور الأسواق المالية الإسلامية في تعزيز انضباط السوق في المصارف الإسلامية؛
- أثر متطلبات الإفصاح وفق اتفاقية بازل III على تعزيز انضباط سوق المصارف الإسلامية.

المراجع

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

الكتب

1. إبراهيم كراسنة، أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، معهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي، ط 2، أبو ظبي، مارس 2010.
2. أحمد سليمان خصاونة، المصارف الإسلامية: مقررات لجنة بازل، تحديات العولمة، إستراتيجية مواجهتها، عالم الكتب الحديث، عمان، الأردن، ط1، 2008.
3. الترجمة العربية للمبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية، اللجنة العربية للرقابة المصرفية، صندوق النقد العربي، 2014.
4. حاكم محسن الربيعي، حمد عبد المحسن راضي، حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، 2013.
5. حبيب ليان فريد، مقررات كفاية رأس المال بين النشأة والتطوير، اتحاد شركات الاستثمار، 2019.
6. حمزة الحاج شودار، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل نظم الرقابة النقدية التقليدية، عماد الدين للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2009.
7. دريد كامل آل شبيب، إدارة البنوك المعاصرة، دار المسيرة، عمان، الأردن، ط1، 2012.
8. الدعامة الثالثة لاتفاق بازل 2 انضباط السوق، اللجنة العربية للرقابة المصرفية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2006.
9. سامر مظهر قنطقجي، الفروق الجوهرية بين المصارف الإسلامية والمصارف الربوية، تحميل من الموقع الإلكتروني: www.kantakji.com، سوريا، 2006.
10. سليمان ناصر، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل المتغيرات الدولية مع دراسة تطبيقية حول علاقة بنك البركة الجزائري ببنك الجزائر، ط1، مكتبة الريام، الجزائر، 2006.
11. سيد فايق نجيب، مضاء منجد مصطفى، بيتر كيسي، الفصل الرابع: دور أنظمة التأمين على الودائع المتوافق مع أحكام الشريعة ومبادئها وآلياتها، شبكات الأمان المالي تحقيق التوازن بين متطلبات الشريعة

- وسلامة النظام المالي الإسلامي، مجلس الخدمات المالية الإسلامي، الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية في المالية الإسلامية، ماليزيا، 2016.
12. شقيري نوري موسى وآخرون، إدارة المخاطر، دار المسيرة، ط1، عمان، الأردن، 2012.
13. طارق الله خان، حبيب أحمد، إدارة المخاطر تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، ط1، جدة، 2003.
14. عبد الحليم غربي، مصادر واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية على ضوء تجربتها المصرفية والمحاسبية، دار أبي الفداء العالمية للنشر، سوريا، 2013.
15. عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، المملكة العربية السعودية، ط1، 2004.
16. عبد الرزاق رحيم جدي الهيتي، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، دار أسامة للنشر، عمان، الأردن، 1998.
17. عبد المطلب عبد الحميد، الإصلاح المصرفي ومقررات بازل 3، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ط1، 2013.
18. عثمان بابكر أحمد، نظام حماية الودائع لدى المصارف الإسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، المملكة العربية السعودية، ط1، 2000.
19. فادي محمد الرفاعي، المصارف الإسلامية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، ط1، 2004.
20. محسن أحمد الخضير، البنوك الإسلامية، إيتراك، مصر، ط2، 1995.
21. محمد عثمان شبير، المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، دار النفائس، عمان، الأردن، ط6، 2007.
22. محمد محمود المكاوي، البنوك الإسلامية ومأزق بازل من منظور المطالبات والاستيفاء مقررات بازل 1 و2 و3، دار الفكر والقانون، المنصورة، مصر، 2011.
23. الملامح الأساسية لاتفاق بازل 2 والدول النامية، الاجتماع السنوي الثامن والعشرين لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2004.
24. ناصر الغريب، أصول المصرفية الإسلامية وقضايا التشغيل، دار أبولو للطباعة، القاهرة، مصر، ط1، 1996.

25. نبيل حشاد، دليلك إلى الرقابة الداخلية والخارجية في المصارف موسوعة بازل 2، جزء 5، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، 2007.

البحوث

1. رامي يوسف عبيد، دراسة تجارب أنظمة الإنذار المبكر لدى المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية (التنبؤ بالأزمات المالية)، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2019.
2. زنكري ميلود، سميرة سعيداني، "حماية الودائع المصرفية بين التأصيل الشرعي ومواكبة المعايير العالمية للسلامة المصرفية"، منتدى فقه الاقتصاد الإسلامي، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي، 2015.
3. عبد الستار أبو غدة، سعيد بوهراوة، الفصل السادس: هياكل متوافقة مع أحكام الشريعة ومبادئها لنظام تأمين على الودائع المصرفية، شبكات الأمان المالي تحقيق التوازن بين متطلبات الشريعة وسلامة النظام المالي الإسلامي، مجلس الخدمات المالية الإسلامي، الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية في المالية الإسلامية، ماليزيا، 2016.
4. عبد القادر شاشي، "معايير بازل للرقابة المصرفية اتفاقية بازل 2"، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الخدمات المالية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 18-20 أبريل 2010.
5. ماجدة أحمد شلي، "الرقابة المصرفية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية ومعايير لجنة بازل"، مؤتمر تشريعات عمليات البنوك بين النظرية والتطبيق، جامعة اليرموك، الأردن، 22 - 24 ديسمبر 2002.
6. منذر قحف، "ضمان الودائع في المصارف الإسلامية في الأردن"، بحث مقدم لمؤسسة ضمان الودائع، الأردن، نوفمبر 2005.

المقالات والدوريات

1. باقر النجار، "اتفاقية بازل 2 وانعكاساتها على المصارف العربية"، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 20، جامعة البصرة، بغداد، 2008.
2. بريش عبد القادر، "إدارة المخاطر المصرفية وفقاً لمقررات بازل 2 و 3 ومتطلبات تحقيق الاستقرار المالي والمصرفي العالمي ما بعد الأزمة المالية العالمية"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 29، 2013.
3. بريش عبد القادر، زهير غراية، "مقررات بازل 3 ودورها في تحقيق مبادئ الحوكمة وتعزيز الاستقرار المالي والمصرفي العالمي"، مجلة الاقتصاد والمالية، 2015.

4. بن علي بلعزوز، "مداخل مبتكرة لحل مشاكل التعثر المصرفي: نظام حماية الودائع والحوكمة"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 5.
5. تقيّة محمد المهدي حسان، "دعائم الانضباط الذاتي"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 12، جوان 2014.
6. حاكم أسماء، دولي لخضر، "مساهمة أخلاقيات الإدارة في رفع مستوى الأداء الوظيفي داخل المنظمة مع الإشارة إلى جامعة طاهري محمد بشار"، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 03، العدد 02، جوان 2017.
7. حسين جواد كاظم، منذر جبار داغر، "القطاع المصرفي في العراق ومعوقات التكيف مع معيار الرقابة المصرفية بازل 2"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 2، العدد 9، العراق، 2008.
8. حمزة فيشوش، "مصادر واستخدامات الأموال في المصارف الإسلامية"، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 05، العدد 01، جوان 2020.
9. خولة جاسم محمد، موفق عبد الحسين محمد، "أثر تطبيق الركيزة الثالثة لمقررات بازل 2 في كفاءة المكونات المعنوية لعوامل مخاطر رأس المال المصرفي"، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 8، العدد 24، 2013.
10. زبير عياش، "اتفاقية بازل 3 كاستجابة لمتطلبات النظام البنكي العالمي"، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 13، العدد 3، ماي 2013.
11. سليمان ناصر، "النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 06، الجزائر، 2006.
12. صفاء عبد الله معطي، محمد أحمد سالم بلحويصل، "استخدام تحليل بيانات بانل في نمذجة علاقة تقلبات متغيرات التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي في اليمن للفترة (2006-2013)"، مجلة الريان للعلوم الإنسانية والتطبيقية، المجلد 02، العدد 01، جوان 2019.
13. عابد بن عابد العبدلي، "محددات التجارة البينية للدول الإسلامية باستخدام منهج تحليل بانل"، دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 16، العدد 01.
14. عادل رحال، رابع خوي، "دور الرقابة المصرفية في الحد من المخاطر التي تواجه المنظومة المصرفية الجزائرية - دراسة حالة بنك التنمية المحلية BDL خلال الفترة الممتدة بين 2015 و2019-"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 08، العدد 01، مارس 2021.

15. عبد الله بركات، "الجوانب الإدارية والمحاسبية لصندوق مواجهة المخاطر الاستثمار في المصارف الإسلامية"، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 05، العدد 01.
16. عبد الله علي الصيفي، بدر علي السليم، "الودائع الاستثمارية في المصارف الإسلامية: تخريجها، وكيفية توزيع أرباحها"، دراسات علوم الشريعة والقانون، المجلد 37، العدد 01، 2010.
17. عبد الله يوسف سعادة، هيام محمد الزيدانيين، باسل يوسف الشاعر، "أثر توظيف الودائع الاستثمارية في ربحية المساهمين (دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية الأردنية)"، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، المجلد 13، العدد 02، 2017.
18. عقبة الرضا، غنام ريم، "دور مصرف السورية المركزي في الرقابة على المصارف الأخرى وآلية تفعيله"، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 27 العدد 2، 2005.
19. عماد الدين إبراهيم علي، "استخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data) في تحديد أهم عوامل النمو الاقتصادي في الدول العربية"، المجلة العربية للإدارة، المجلد 43، العدد 02، جانفي 2021.
20. عمر محمد بشينه، محمد عقيل رائد، "التكليف الفقهي لودائع المصارف الإسلامية"، آفاق علمية، مجلة كلية الدراسات العليا بالجامعة الأسمرية الإسلامية، العدد 01، 2018.
21. عياش زبير، العايب سناء، "تسيير مخاطر السوق بين مقررات بازل 2 وإصلاحات بازل 3"، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 6، العدد 2، 2019.
22. مبارك بن الطيبي، "الرقابة المصرفية على البنوك التجارية في التشريع الجزائري"، مجلة الباحث الأكاديمي في العلوم القانونية والسياسية، العدد 05، سبتمبر 2020.
23. مجيلي خليصة، رواجي عبد الناصر، "أثر الدور الحوكمي لمجلس الإدارة على الأداء المالي للشركات -دراسة تطبيقية على بعض الشركات ذات الأسهم الجزائرية-"، معارف، المجلد 11، العدد 21، ديسمبر 2016.
24. محمد طرشي، "دور وفعالية الرقابة الاحترازية في تحقيق السلامة المصرفية في ظل تزايد مخاطر العمل المصرفي"، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 07، 2012.
25. ياسر تاج السر محمد سند، أسعد مبارك حسين موسى، "دور الحوكمة المصرفية في إدارة المخاطر بالمصارف دراسة ميدانية على عينة من فروع المصارف السودانية بمدينة الأبيض"، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 05، العدد 02، ديسمبر 2020.

26. يوسف بوعيشاوي، فطيمة عليش، "إدارة المخاطر المصرفية وفقاً لمتطلبات بازل 1، 2، 3"، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 20، العدد 01، 2019.

الرسائل العلمية

1. إبراهيم تومي، "تكيف معايير السلامة في المصارف الإسلامية في ظل مقررات لجنة بازل الدولية: دراسة حالة مجموعة بنك البركة الإسلامي"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016/2017.
2. بدرابي شهيناز، تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية دراسة قياسية باستخدام بيانات البنابل لعينة من 18 دولة نامية (1980-2012)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2014-2015.
3. جبوري محمد، تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي: دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانل، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012-2013.
4. حمزة شودار، "علاقة بنوك المشاركة بالبنوك المركزية في ظل نظم الرقابة المصرفية التقليدية: دراسة تطبيقية حول علاقة بنك الجزائر ببنك البركة الجزائري"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2017.
5. حياة نجار، "إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل (دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية)"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2013/2014.
6. ختير فريدة، "الرقابة المصرفية في الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم القانونية، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2018.
7. سعد قصري، "دور وسائل حماية المودعين في تحقيق الاستقرار المالي لدى المصارف التقليدية والإسلامية - دراسة تطبيقية مقارنة-"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم تخصص علوم التسيير، جامعة غرداية، الجزائر، 2019/2020.

8. سميرة سعيد المالكي، العلاقة بين حجم المنشأة الصناعية والتقدم التقني في المملكة العربية السعودية (دراسة تطبيقية)، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 2013.
9. قارون أحمد، "مدى التزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية رأس المال وفقا لتوصيات لجنة بازل"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2013/2012.
10. لعش أمال، "دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية دراسة نقدية لبعض المنتجات المصرفية الإسلامية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2012/2011.
11. مصطفى إبراهيم محمد، "نحو منهج متكامل للرقابة على المصارف الإسلامية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد الإسلامي، الجامعة الأمريكية المفتوحة، القاهرة، مصر، 2012.

التقارير المالية السنوية

1. التقارير المالية السنوية لبنك CIMB الإسلامي، ماليزيا، (من 2011 إلى 2018).
2. التقارير المالية السنوية لبنك HSBC أمانة ماليزيا، ماليزيا، (من 2011 إلى 2018).
3. التقارير المالية السنوية لبنك البحرين الإسلامي، مملكة البحرين، (من 2011 إلى 2018).
4. التقارير المالية السنوية لبنك البلاد، مملكة العربية السعودية، (من 2011 إلى 2018).
5. التقارير المالية السنوية لبنك الجزيرة، مملكة العربية السعودية، (من 2011 إلى 2018).
6. التقارير المالية السنوية لبنك دبي الإسلامي، الإمارات العربية المتحدة، (من 2011 إلى 2018).
7. التقارير المالية السنوية لبنك عجمان، الإمارات العربية المتحدة، (من 2011 إلى 2018).
8. التقارير المالية السنوية لبنك معاملات ماليزيا، ماليزيا، (من 2011 إلى 2018).
9. التقارير المالية السنوية لبنك نور الإسلامي، الإمارات العربية المتحدة، (من 2011 إلى 2018).
10. التقارير المالية السنوية لبيت التمويل الكويتي الماليزي، ماليزيا، (من 2011 إلى 2018).
11. التقارير المالية السنوية للبنك الإسلامي RHB، ماليزيا، (من 2011 إلى 2018).
12. التقارير المالية السنوية للبنك الإسلامي العمومي، ماليزيا، (من 2011 إلى 2018).
13. التقارير المالية السنوية لمصرف أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، (من 2011 إلى 2018).

14. التقارير المالية السنوية لمصرف الإمارات الإسلامي، الإمارات العربية المتحدة، (من 2011 إلى 2018).

15. التقارير المالية السنوية لمصرف الإنماء، مملكة العربية السعودية، (من 2011 إلى 2018).

16. التقارير المالية السنوية لمصرف الراجحي الماليزي، ماليزيا، (من 2011 إلى 2018).

17. التقارير المالية السنوية لمصرف الراجحي، مملكة العربية السعودية، (من 2011 إلى 2018).

18. التقارير المالية السنوية لمصرف السلام، مملكة البحرين، (من 2011 إلى 2018).

19. التقارير المالية السنوية لمصرف الشارقة الإسلامي، الإمارات العربية المتحدة، (من 2011 إلى 2018).

20. التقارير المالية السنوية لمصرف الهلال، الإمارات العربية المتحدة، (من 2011 إلى 2018).

المعايير

1. المعيار رقم 22: المعيار المعدل للإفصاحات الرامية إلى تعزيز الشفافية وانضباط السوق للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية، مجلس الخدمات المالية الإسلامية، ديسمبر 2018.

قرارات المجامع الفقهية

1. قرار مجمع الفقهي الإسلامي رقم 86 (3/9) حول الودائع المصرفية، المنعقد في دورة مؤتمره التاسع، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 1-6 أبريل 1995.

ثانيا المراجع باللغات الأجنبية

الكتب

1. AAOIFI, **Shari'ah Standards**, Bahrain, 2015.
2. Amr Mohamed El Tiby, **Islamic Banking : How to Manage Risk and Improve Profitability**, John Wily & Sons, 2011.
3. Amr Mohamed El Tiby, **Islamic Banking : How to Manage Risk and Improve Profitability**, John Wiley & Sons, USA, 2011.
4. anonymous, "**Using subordinated debt as an instrument of market discipline**," Staff Studies 172, Board of Governors of the Federal Reserve System (U.S.), 1999.
5. Christophe Hurlin, **L'Econométrie des Données de Panel Modèles Linéaires Simples**, Séminaire Méthodologique, Ecole Doctorale Edocif, France.

6. **Convergence Internationale de la Mesure et des Normes de Fonds Propres**, Comité de Bale sur le Contrôle Bancaire, Banque des Règlements Internationaux, Juin 2006.
7. Daniel K.Tarullo, **Banking on Basel : The Future of International Financial Regulation**, Peterson Institute for International Economics, Washington, U.S.A, 2008.
8. Darryl E.Getter, **U.S Implementation of The Basel Capital Regulatory Framework**, Bank Capital and Basel III Regulations Implementation and Effects, Nova Science Publishers, 2015.
9. Daud Abdullah, "chapter 22 : Transparency and Market Discipline : Post-Basel Pillar 3", **Islamic Finance : The New Regulatory Challenge**, John Wiley & Sons, Singapore, 2013.
10. Daud Abdullah, **Transparency and Market Discipline : Basel Pillar 3, Islamic Finance : The Regulatory Challenge**, John Wiley & Sons, 2007.
11. David VanHoose, **The Industrial Organization of Banking : Bank Behavior , Market Structure, and Regulation**, Springer, 2ed Edition, 2017.
12. Hennie Van Greuning, Sonja Brajovic Bratanovic, **Analyzing Banking Risk: A Framework for Assessing Corporate Governance and Risk Management**, 3 rd Edition, The World Bank, 2009.
13. Hosono Kaoru, Iwaki Hiroko, Tsuru Kotaro, "Banking Crises, Deposit Insurance, and Market Discipline: Lessons from the Asian Crises", **RIETI Discussion Paper Series 05E 029**, 2005.
14. **International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards"**, Bank for International Settlements, june 2006.
15. James R.Barth, Jie Gan, Daniel E.Nolle, **Global Banking Regulation & Supervision : What Are The Issues and What Are The Practices ?**, New York : Nova Science Publishers, 2009.
16. Jean-Charles Rochet, "**Market Discipline in Banking : Where Do We Stand ?**", Market Discipline Across Countries and Industries, The MIT Press, Massachusetts, 2004.
17. Jean-Charles Rochet, **Market Discipline in Banking : Where Do We Stand ?**, Market Discipline Across Countries and Industries, The MIT Press, Massachusetts, 2004.
18. Laurent Balthazar, **From basel 1 To Basel 3 : The Integration of State of Art Risk Modeling in Banking Regulation**, Palgrave Macmillan, 2006.
19. Michael B.Gordy, Erik A.Heitfield, **Risk-Based Regulatory Capital and Basel 2**, **The Oxford Hand Book of Banking**, Oxford University Press, 2010.

20. Patricia A. McManus, **Introduction to Regression Models for Panel Data Analysis**, Workshop in Methods, Indiana University, USA, October 2011.
21. Pesaran M. Hashem, **Time Series and Panel Data Econometrics**, Oxford University Press, 2015.
22. Philippe Jorion, **Financial Risk Manager Handbook : Plus Test Bank**, John Wiley & Sons , Sixth Edition, 2011.
23. Robert A. Eisenbeis, George G. Kaufman, **Deposit Insurance, The Oxford Hand Book of Banking**, Oxford University Press, 2010.
24. Robert Bliss, **Market Discipline in Financial Markets : Theory, Evidence, and obstacles**, The Oxford Handbook of Banking, 2ed, 2015.
25. Simon Gleeson, **International Regulation of Banking : Capital and Risk Requirements**, Second Edition, Oxford University Press, 2012.
26. Umer Chapra, Habib Ahmed, **Corporate Governance in Islamic Financial Institutions**, Islamic Development Bank, 2002.
27. Xavier Freixas, Jean-charles Rochet, **Microeconomics of Banking**, 2ed edition, The MIT Press Cambridge, Massachusetts, 2008.

البحوث

1. Alan Greenspan, "Corporate Governance", **Conference on Bank Structure and Competition, The Federal Reserve Board**, Chicago, U.S.A, May 2003, available at :<https://www.federalreserve.gov/boarddocs/speeches/2003/20030508/default.htm>
2. David T. Llewellyn, David G. Mayes, "The Role of Market Discipline in Handling Problem Banks", **Bank of Finland, Discussion Papers**, 2003.
3. David VanHoose, "Market Discipline and Supervisory Discretion in Banking : Reinforcing or Conflicting Pillars of Basel 2 ?", **Working paper, Networks Financial Institute**, 2007, available at :<http://ssrn.com/abstract=985659>
4. Douglas D. Evanoff, Larry D. Wall, "Sub-Debt Yield Spreads as Bank Risk Measures", **Federal Reserve Bank of Atlanta Working Paper N° 2001-11**, U.S.A, 2001.
5. Mark J. Flannery, Stainslava Nikolova, "Market Discipline of U.S Financial Firms : Recent Evidence and Research Issues", **Conference on Market Discipline Across Countries and Industries**, Federal Reserve Bank of Chicago and The Bank for International Settlements, October 30 to November 1, 2003.

6. Oscar Torres-reyna, **Panel Data Analysis Fixed & Random Effects**, V.4.1, tutorial Princeton University, 2009.
7. Robert R.Bliss, "Market Discipline : Players, Processes and Purposes",**Conference on Market Discipline : The Evidence Across Countries and Industries**, 2004.
8. Toby Fiennes, "Regulation and The Importance of Market Discipline", **Reserve Bank of New Zealand**, February 2016.

مقالات ودوريات

1. Ahmet F.Aysan, Mustafa Disli, Huseyin Ozturk, Ibrahim M.Turhan, "Are Islamic Banks Subject to Depositor Discipline ?", **The Singapore Economic Review**, Vol 60, N° 01, 2015.
2. Allen N.Berger, Richard J.Herring, Giorgio P.Szego, "The Role of Capital in Financial Institutions", **Journal of Banking & Finance**, Vol 19, 1995.
3. Allen N.Berger, Richard J.Herring, Giorgio P.Szego, "The Role of Capital in Financial Institutions", **Journal of Banking & Finance**, Vol 19, 1995.
4. Andrea Sironi, "Testing for Market Discipline in the European Banking Industry: Evidence from Subordinated Debt Issues", **Journal of Money, Credit and Banking**, 2003.
5. Andrew Crockett, "Market Discipline and Financial Stability", **Journal of Banking and Finance**, Vol 26, N° 5, 2002.
6. Andrew Crockett, "Market Discipline and Financial Stability", **Journal of Banking & Finance**, Vol 26, 2002.
7. Asli Demirgüç-Kunt & Harry Huizinga, "Market discipline and deposit insurance", **Journal of Monetary Economics**, Vol 51 ,2004.
8. Constantinos Stephanou, Juan Carlos Mendoza, "Credit Risk Measurement Under Basel 2 : An Overview and Implementation Issues for Developing Countries", **World Bank Policy Research Working paper N° 3556**, April 2005.
9. Darius Palia, Robert Porter, "Contemporary Issues in Regulatory Risk Management of Commercial Banks", **Financial Markets, Institutions & Instruments**, Vol 12, N° 04, 2003.
10. David M. Drukker, "Testing for serial correlation in linear panel–data models", **The Stata Journal**, Vol 3, Number 2, 2003.
11. David T.Llewellyn, "Inside The Black Box of Market Discipline",**Economic Affairs**, Vol 25 N° 01, March 2005.

12. Debajyoti Ghosh Roy, Bindya Kohli, Swati Khatkale, "Basel 1 to Basel 2 to Basel 3 : A Risk Management Journey of Indian Banks", **Journal of Management & Research**, Vol 7, Issue 2/4, May 2013.
13. Donald P.Morgan, "Ratings Banks : Risk and Uncertainty in an Opaque Industry", **The American Economic Review**, Vol 92 N° 04, 2002.
14. Donald P.Morgan, Kevin J.Stiroh, "Market Discipline of Banks : The Asset Test", **Journal of Financial Services Research**, Vol 20 N° 2-3, 2001.
15. Eric J.Gouvin, "Shareholder Enforced Market Discipline : How Much is Too Much ?", **Annual Review of Banking Law**, Vol16 :311, 1997.
16. Erlend Nier, Ursel Baumann, "Market Discipline, Disclosure and Moral Hazard in Banking", **Journal of Financial Intermediation**, Vol 15, 2006.
17. Iftekhar Hasan, Krzysztof Jackowicz, Oskar Kowalewski, Lukasz Kozlowski, "Market Discipline During Crisis : Evidence from Bank Depositors in Transition Countries", **Journal of Banking & Finance**, Vol 37, N° 12, 2013.
18. Jurg M. Blum, "Subordinated debt, Marekt Discipline, and Banks' Risk-taking", **Journal of Banking & Finance**, Vol 26, 2002.
19. Keiko Murata, Masahiro Hori, "Do Small Depositors Exit from Bad Banks? Evidence from Small Financial Institutions in Japan", **The Japanese Economic Review**, Vol. 57, No. 2, 2006.
20. Maria Soledad Martinez Peria, Sergio L.Schmukler, "Do Depositors Punish Banks for Bad Behavior ? Market Discipline, Deposit Insurance, and Banking Crises", **The Journal of Finance**, Vol 56, N° 03, 2001.
21. Mark J. Flannery, Sorin M. Sorescu, "Evidence of Bank Market Discipline in Subordinated Debenture Yields : 1983-1991", **The Journal of Finance**, Vol 51, N° 4, 1996.
22. Mark J. Flannery, "The Faces of Market Discipline", **Journal of Financial Services Research**, 20 : 2/3, 2001.
23. Mark J.K De Ceuster, Nancy Masschelein, "Regulating Banks Through Market Discipline : A Survey of The Issues", **Journal of Economic Survey**, Vol 17, N° 05, 2003.
24. Mohammad Bitar, Philippe Madiés, "Les Spécificités des Banques Islamiques et la Réglementation de Bale III", **Revue d'Economie Financière**, N° 03, 2013.
25. Mourad Zmani, "Les effets de la libéralisation financière sur l'investissement privé", **Revue Tunisienne d'Economie**, juin2010.

26. Park Sangkyun, "Risk-taking Behavior of Banks under Regulation", **Journal of Banking & Finance**, Vol 21, 1997.
27. Paul Hamalainen, "Market Discipline and Regulatory Authority Oversight of Banks : Complements not Substitutes", **The Service Industries Journal**, Vol.26, N° 01, 2006.
28. Reint Gropp, Jukka Vesala, Giuseppe Vulpes, "Equity and Bond Market Signals as Leading Indicators of Bank Fragility", **Journal of Money, Credit and Banking**, Vol 38, N° 2, 2006.
29. Rifki Ismal, "Depositors' withdrawal behavior in Islamic banking: case of Indonesia", **Journal of Humanomics**, Vol 27, N° 1, 2011.
30. Sangkyun Park, Stavros Peristiani, "Market Discipline by Thrift Depositors", **Journal of Money, Credit and Banking**, Vol 30, N° 3, 1998.
31. Timothy D. Lane, "Market Discipline", **International Monetary Fund, Staff papers**, Vol. 40, N° 01, March 1993.
32. User Baumann, Erlend Nier, "Disclosure, Volatility, and Transparency: An Empirical Investigation into the Value of Bank Disclosure", **Economic Policy Review**, Vol 10, N° 2, 2004.
33. Yener Coskun, "Fundamentals of Market Discipline and Custody Risk Management", **Journal of Securities Operations & Custody**, Vol 8 N° 2, 2016.

الرسائل العلمية

1. Adrian Pop, "**la Discipline de Marché dans la régulation bancaire : le rôle de la dette subordonnée**", Thèse Doctorat, Sciences Economiques, Université d'Orléans, France, 2005.
2. Chamsa Fendri, "**La Discipline du Marché dans le Secteur Bancaire : Le Rôle de l'Actionnaire et l'Influence de la Charter Value**", Thèse Doctorat, Science de Gestion, Université de Grenoble, France, 2012.
3. Isabelle Distinguin, "**Discipline de Marché et Contrôle du Risque Bancaire :Analyse des Conditions d'Efficacités**", Thèse Doctorat, Université de Limoges, France, 2008.
4. Muhammad Syahmi Mohd-Karim, "**Profit-Sharing Deposit Accounts in Islamic Banking : Analysing the Perceptions and Attitudes of the Malaysian Depositors**", Phd Thesis, Durham University, 2010.
5. Sylvie Taccola-Lapierre, "**Le Dispositif Prudentiel Bale 2 autoévaluation et contrôle interne : une application au cas français**", Thèse de doctorat, Sciences de Gestion, Université du Sud Toulon-Var, France, 2008.

1. Financial Statements of **Public Islamic Bank Berhad** (from 2011 to 2018), download from : Bankscope data.
2. Financial Statements of **Abu Dhabi Islamic Bank** (from 2011 to 2018), download from : Bankscope data.
3. Financial Statements of **Ajman Bank** (from 2011 to 2018), download from : Bankscope data.
4. Financial Statements of **Al Hilal Bank** (from 2011 to 2018), download from : Bankscope data.
5. Financial Statements of **Al Rajhi Bank** (from 2011 to 2018), download from : Bankscope data.
6. Financial Statements of **Al Rajhi Banking & Investment Corporation (Malaysia) Berhad** (from 2011 to 2018), download from : Bankscope data.
7. Financial Statements of **Alinma Bank** (from 2011 to 2018), download from : Bankscope data.
8. Financial Statements of **Al-Salam Bank Bahrain** (from 2011 to 2018), download from : Bankscope data.
9. Financial Statements of **Bahrain Islamic Bank** (from 2011 to 2018), download from : Bankscope data.
10. Financial Statements of **Bank Al Bilad** (from 2011 to 2018), download from : Bankscope data.
11. Financial Statements of **Bank Al Jazira JSC** (from 2011 to 2018), download from : Bankscope data.
12. Financial Statements of **Bank Muamalat Malaysia Berhad** (from 2011 to 2018), download from : Bankscope data.
13. Financial Statements of **CIMB Islamic Bank Berhad** (from 2011 to 2018), download from : Bankscope data.
14. Financial Statements of **Dubai Islamic Bank** (from 2011 to 2018), download from : Bankscope data.
15. Financial Statements of **Emirates Islamic Bank** (from 2011 to 2018), download from : Bankscope data.
16. Financial Statements of **HSBC Amanah Malaysia Berhad** (from 2011 to 2018), download from : Bankscope data.
17. Financial Statements of **Kuwait Finance House (Malaysia) Berhad** (from 2011 to 2018), download from : Bankscope data.
18. Financial Statements of **Noor Bank** (from 2011 to 2018), download from : Bankscope data.

19. Financial Statements of **RHB Islamic Bank Berhad** (from 2011 to 2018), download from : Bankscope data.
20. Financial Statements of **Sharjah Islamic Bank** (from 2011 to 2018), download from : Bankscope data.
21. **Islamic Finance Development Report 2019.**

مواقع الانترنت

1. <https://www.aljazeera.net/encyclopedia/encyclopedia-economy>
2. <https://www.bis.org/bcbs/history.htm>

المجداول والأشكال

فهرس الجداول

- الجدول 1 بنود معيار كفاية رأس المال وفق متطلبات بازل I ----- 20
- الجدول 2 أوزان المخاطر المرجحة حسب أنواع الأصول ----- 22
- الجدول 3 أوزان المخاطر المرجحة لعناصر خارج الميزانية ----- 24
- الجدول 4 مقارنة تصنيف الجدارة الائتمانية بين اتفاقية بازل I واتفاقية بازل II ----- 39
- الجدول 5 مقارنة بين اتفاقية بازل I واتفاقية بازل II ----- 40
- الجدول 6 أوزان المخاطر الترجيحية المستخدمة لتقدير المخاطر الائتمانية حسب اتفاقية بازل II ----- 42
- الجدول 7 قيم معامل β لحساب متطلبات رأس المال للمخاطر التشغيلية حسب الأسلوب المعياري ----- 47
- الجدول 8 المزايا والعواقب المحتملة لانضباط السوق في المصارف الإسلامية ----- 140
- الجدول 9 المصارف الإسلامية محل الدراسة التطبيقية ----- 157
- الجدول 10 تطور حجم الودائع الاستثمارية والجارية في القطاع المصرفي الإسلامي الإماراتي (2011-2018) ----- 159
- الجدول 11 تطور حجم التمويلات والاستثمارات في القطاع المصرفي الإسلامي الإماراتي (2011-2018) ----- 160
- الجدول 12 تطور حجم الودائع الاستثمارية والجارية في القطاع المصرفي الإسلامي البحريني (2011-2018) ----- 162
- الجدول 13 تطور حجم التمويلات والاستثمارات في القطاع المصرفي الإسلامي البحريني (2011-2018) ----- 164
- الجدول 14 تطور حجم الودائع الاستثمارية والجارية في القطاع المصرفي الإسلامي السعودي (2011-2018) ----- 165
- الجدول 15 تطور حجم التمويلات والاستثمارات في القطاع المصرفي الإسلامي السعودي (2011-2018) ----- 167
- الجدول 16 تطور حجم الودائع الاستثمارية والجارية في القطاع المصرفي الإسلامي الماليزي (2011-2018) ----- 169
- الجدول 17 تطور حجم التمويلات والاستثمارات في القطاع المصرفي الإسلامي الماليزي (2011-2018) ----- 170
- الجدول 18 وصف متغيرات الدراسة القياسية ----- 183
- الجدول 19 اختبار (Breusch and Pagan) للاختبار بين نموذج الآثار العشوائية و نموذج الانحدار التجميعي ----- 184
- الجدول 20 اختبار هوسمان (Hausman) للاختبار بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية ----- 185
- الجدول 21 النتائج الإحصائية لنموذج آلية الكم ----- 186
- الجدول 22 النتائج الإحصائية لنموذج آلية السعر ----- 187
- الجدول 23 اختبار (Wooldridge) لقياس الارتباط الذاتي بين الأخطاء ----- 189
- الجدول 24 اختبار تجانس تباين الأخطاء ----- 189

فهرس الأشكال

- الشكل 1 أسباب إصدار اتفاقية بازل II ----- 30
- الشكل 2 الإطار الهيكلي لاتفاقية بازل II----- 33
- الشكل 3 مبادئ المراجعة الرقابية ----- 36
- الشكل 4 الإطار النظري لانضباط السوق----- 57
- الشكل 5 دور الشفافية في تعزيز انضباط السوق ----- 73
- الشكل 6 شروط انضباط السوق الفعال ----- 89
- الشكل 7 كيفية عمل انضباط السوق ----- 110
- الشكل 8 نمو أصول الصناعة المالية الإسلامية (2012-2024)----- 121
- الشكل 9 نمو أصول الصناعة المصرفية الإسلامية (2012-2024) ----- 122
- الشكل 10 عدد المصارف الإسلامية حسب النشاط لعام 2018----- 123
- الشكل 11 تطور حجم الصكوك المستحقة (2012-2024)----- 124
- الشكل 12 تطور حجم الودائع الاستثمارية والجارية في القطاع المصرفي الإسلامي الإماراتي (2011-2018) ----- 159
- الشكل 13 تطور حجم التمويلات والاستثمارات في القطاع المصرفي الإسلامي الإماراتي (2011-2018) ----- 161
- الشكل 14 تطور حجم الودائع الاستثمارية والجارية في القطاع المصرفي الإسلامي البحريني (2011-2018) ----- 163
- الشكل 15 تطور حجم التمويلات والاستثمارات في القطاع المصرفي الإسلامي البحريني (2011-2018) ----- 164
- الشكل 16 تطور حجم الودائع الاستثمارية والجارية في القطاع المصرفي الإسلامي السعودي (2011-2018) ----- 166
- الشكل 17 تطور حجم التمويلات والاستثمارات في القطاع المصرفي الإسلامي السعودي (2011-2018) ----- 167
- الشكل 18 تطور حجم الودائع الاستثمارية والجارية في القطاع المصرفي الإسلامي الماليزي (2011-2018)----- 169
- الشكل 19 تطور حجم التمويلات والاستثمارات في القطاع المصرفي الإسلامي الماليزي (2011-2018)----- 171

الملاحق

الملحق رقم 01 الدراسات التي تم الاعتماد عليها لاختيار متغيرات الدراسة (التابعة والمستقلة)

اسم الدراسة	المتغيرات التابعة	المتغيرات المستقلة
<p>(01)</p> <p>Ahmet F.Aysan; Mustafa Disli; Huseyin Ozturk; Are Islamic Banks Subject To Depositor Discipline?; The Singapore Economic Review, Vol. 60, No. 1 (2015).</p>	<p>DEPOSIT GROWTH, is the quarterly difference of the log of three month moving average of deposits.</p> <p>RETURN DEPOSIT, is the implicit three month moving average return on Islamic deposits.</p>	<p>Bank risk variables :</p> <p>Equity : The ratio of book value of equity to total assets ;</p> <p>ROA : Shareholders' profit after taxes divided by total assets ;</p> <p>Bad loans : The ratio of loans under follow-up to gross loans.</p> <p>Bank controls :</p> <p>Bank age : The natural logarithm of the number of months the bank exists ;</p> <p>Size : The natural logarithm of total assets.</p>
<p>(02)</p> <p>Omar Alaeddin, Simon Archer, Rifaat Ahmed Abdel Karim And Mohd. Eskandar Shah Mohd. Rasid ; Do Profit-Sharing Investment Account Holders Provide Market Discipline in an Islamic Banking System? ; Journal Of Financial Regulation, 2017.</p>	<p>Growth Rate of PSIA First difference of the log of the unrestricted PSIA deposits.</p> <p>Level of PSIA Natural log of Unrestricted PSIA amount.</p> <p>Return on PSIA distributed profit to the unrestricted PSIA/PSIA.</p>	<p>Main independent variables :</p> <p>Asset quality Loan loss res/gross loans.</p> <p>Capital adequacy Equity/total assets.</p> <p>Management Non-interest operating income/ total assets.</p> <p>Liquidity Liquid assets/Dep & ST Funding.</p> <p>Earnings Return on average assets.</p> <p>Control variables :</p> <p>Real GDP Growth GDP growth (annual percentage) based on constant 2005 US dollar.</p> <p>Bank size Total bank asset/country banking assets</p>
<p>(03)</p> <p>Ghassan Omet, Shorouq Al-Hassan, Hadeel Yaseen ; Market Discipline in Banking: The Jordanian Experience ; Journal of Business, Economics & Finance ; 2015.</p>	<p>ΔDeposits: are the growth rate of deposits in bank i (the first difference of the log of bank deposits) at time t.</p> <p>Deposit Rate: are total interest expenses paid on deposits to total deposits.</p>	<p>bank-level risk measures :</p> <p>capital adequacy : the ratio of shareholders equity to total assets.</p> <p>asset quality : total loans to total assets.</p> <p>management quality : ratio of non-interest expenses to total assets.</p> <p>earnings capability : ratio of</p>

		<p>return on assets.</p> <p>bank liquidity : the ratio of cash to total assets.</p> <p>control variable is :</p> <p>bank size : natural logarithm of total assets.</p> <p>the macro variables include the inflation rate and real GDP growth rate.</p>
<p>(04)</p> <p>Keiko Murata ; Masahiro Hori ; Do Small Depositors Exit From Bad Banks? Evidence From Small Financial Institutions In Japan ; The Japanese Economic Review ; Vol. 57, No. 2, June 2006.</p>	<p>Deposit growth :</p> <p>Interest rates : is the interest rate on deposits of institution i in year t.</p>	<p>capital-asset ratio : which is defined as the ratio of own capital to total assets.</p> <p>banks' liquidity risks : which is defined as the ratio of cash, deposits, and government bonds to total assets.</p> <p>bank profitability : which is measured by the ratio of operational profits to total assets.</p> <p>bank size : the logarithm of total assets as the size proxy.</p>
<p>(05)</p> <p>Eva A. Arnold, Ingrid Größl, Philipp Koziol ; Market Discipline across Bank Governance Models: Empirical Evidence from German Depositors ; The Quarterly Review of Economics and Finance ; 2016.</p>	<p>ΔDeposits: the growth rate in private house-holds' deposits.</p> <p>interest rate :</p>	<p>capital adequacy : the ratio of Tier 1 capital to risk-weighted assets (Tier1Ratio).</p> <p>liquidity risk : The ratio of liquid assets to total assets.</p> <p>liquidity transformation gap : is taken into account by the difference between liquid liabilities (sight and time deposits) and liquid assets held by a bank, scaled by its total assets (LTG).</p> <p>The extent to which banks are involved in traditional lending activities is captured by total loans to total assets.</p>
<p>(06)</p> <p>Edgar Demetrio Tovar-Garcia ; Market discipline: a review of the Mexican deposit Market ; Lat Am Econ Rev (2014).</p>	<p>growth rate of deposits : deposits t/deposits last-quarter)</p> <p>interest rate: the ratio of 12 month interest payments on deposits to the amount of annual average deposits.</p>	<p>Capital adequacy : the ratio of capital to total assets.</p> <p>asset quality : reserve for loan losses divided by non-performing loans ; and non-performing loans divided by total loans.</p> <p>Management quality : the ratio 12 month managerial expenses to annual average total assets and and the ratio</p>

		<p>12 month managerial expenses to 12 month total income.</p> <p>Earnings are measured with the return on assets (ROA) and return on capital (ROE).</p> <p>Liquidity : ratio short-term assets to total assets and the ratio short-term assets to short-term liabilities.</p>
<p>(07) Asli Demirguç-Kunt, Harry Huizinga ; Market discipline and deposit insurance ; Journal of Monetary Economics ; (2004).</p>	<p>Deposit growth is the percentage growth in real deposits.</p> <p>Interest expense is the ratio of interest expense to interest paying debt.</p>	<p>Equity is book value of equity (assets minus liabilities) to total assets.</p> <p>Liquidity is defined as liquid assets to total assets.</p> <p>Profit is given by before tax profits divided by total assets.</p> <p>Overhead is personnel expenses and other non interest expenses over total assets.</p>

الملحق رقم 02 قيم المتغيرات التابعة والمستقلة الخاصة بالمصارف الإسلامية الإماراتية

المصارف	السنوات	المتغيرات التابعة		المتغيرات المستقلة					Total assets on Dolar (Thousand)	Age of Bank
				Capital adequacy	Asset quality	Earnings	Liquidity	Management		
		نسبة التغير في حجم الودائع الاستثمارية	نسبة العائد على حجم الودائع الاستثمارية	Total equity / Total assets (CA)	Impaired loans / Gross customer loans & advances (AQ)	Return on average assets (EAR)	Liquid assets / Dep & ST funding (LIQ)	Non int exp / Avg assets (MA)		
مصرف أبو ظبي	2011	/	1,61%	11,53%	8,70%	1,55%	34,65%	3,07%	20 238 243	1997
	2012	8,19%	1,22%	14,70%	8,20%	1,50%	40,77%	2,95%	23 436 905	
	2013	23,08%	0,79%	12,67%	6,47%	1,53%	36,75%	2,64%	28 086 166	
	2014	8,31%	0,77%	12,23%	3,80%	1,63%	28,62%	2,63%	30 466 595	
	2015	9,44%	0,72%	12,74%	3,30%	1,68%	25,14%	2,79%	32 229 148	
	2016	4,26%	0,81%	12,64%	3,98%	1,62%	26,02%	2,84%	33 294 235	
	2017	-0,58%	0,87%	13,44%	5,03%	1,87%	26,75%	2,70%	33 563 191	
	2018	1,46%	1,05%	14,17%	4,85%	2,01%	24,85%	2,65%	34 084 921	
مصرف عجمان	2011	/	3,41%	24,96%	1,04%	0,17%	5,81%	4,33%	1 089 014	2008
	2012	80,31%	1,82%	19,22%	1,79%	0,71%	7,36%	4,08%	1 494 620	
	2013	26,30%	1,83%	14,65%	2,17%	0,17%	8,38%	3,83%	1 931 019	
	2014	61,88%	1,52%	9,82%	1,23%	0,78%	18,75%	3,12%	3 057 797	
	2015	27,79%	1,93%	8,59%	1,25%	0,96%	13,98%	2,34%	3 899 169	
	2016	0,05%	2,96%	12,57%	3,02%	0,83%	6,92%	2,50%	4 356 541	
	2017	25,60%	3,05%	10,54%	3,89%	0,74%	11,19%	2,40%	5 452 669	
	2018	23,73%	3,47%	10,81%	5,19%	0,80%	17,73%	1,82%	6 165 185	
مصرف الهلال	2011	/	3,55%	9,64%	1,16%	0,67%	15,68%	3,39%	7 691 554	2007
	2012	30,13%	2,56%	10,88%	1,30%	0,88%	16,58%	3,28%	8 745 415	
	2013	7,82%	1,64%	10,16%	1,22%	1,25%	19,20%	2,82%	10 537 780	
	2014	11,50%	1,09%	13,50%	4,80%	0,21%	15,49%	1,93%	11 273 583	
	2015	0,03%	1,05%	12,67%	8,46%	0,25%	17,09%	3,45%	11 731 906	
	2016	-3,73%	1,52%	12,65%	8,35%	0,29%	13,66%	2,86%	11 823 227	
	2017	6,33%	1,68%	12,33%	8,68%	0,32%	21,09%	2,78%	12 193 829	
	2018	-9,42%	2,23%	12,58%	8,45%	0,24%	29,58%	2,75%	11 882 859	
مصرف الإمارات	2011	/	3,13%	10,90%	18,08%	-1,97%	32,91%	5,92%	6 191 168	1976
	2012	47,36%	1,99%	7,04%	18,16%	0,27%	45,05%	3,15%	10 145 320	
	2013	-1,33%	1,18%	10,45%	16,50%	0,36%	47,63%	3,67%	10 827 380	
	2014	2,66%	0,76%	10,48%	10,25%	0,88%	33,95%	3,90%	11 683 425	
	2015	19,40%	0,67%	9,58%	8,84%	1,33%	34,53%	3,79%	14 484 666	
	2016	4,44%	1,20%	11,29%	9,06%	0,19%	45,22%	4,40%	16 125 290	
	2017	2,63%	1,18%	11,81%	10,28%	1,16%	51,88%	2,81%	16 847 635	
	2018	-1,37%	1,61%	12,35%	8,23%	1,54%	41,33%	2,56%	15 894 203	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة البيانات المشفرة Bankscope

الملحق رقم 03 قيم المتغيرات التابعة والمستقلة الخاصة بالمصارف الإسلامية الإماراتية (تابع)

المصارف	السنوات	المتغيرات التابعة		المتغيرات المستقلة					Total assets on Dolar (Thousand)	Age of Bank
				Capital adequacy	Asset quality	Earnings	Liquidity	Management		
		نسبة التغير في حجم الودائع الاستثمارية	نسبة العائد على حجم الودائع الاستثمارية	Total equity / Total assets (CA)	Impaired loans / Gross customer loans & advances (AQ)	Return on average assets (EAR)	Liquid assets / Dep & ST funding (LIQ)	Non int exp / Avg assets (MA)		
مصرف النور	2011	/	3,16%	11,60%	19,72%	0,29%	26,87%	5,96%	4 594 895	2008
	2012	28,14%	2,23%	12,16%	25,75%	0,43%	33,31%	2,74%	4 888 260	
	2013	19,01%	1,73%	10,55%	9,51%	1,24%	30,98%	2,10%	6 303 156	
	2014	19,21%	1,28%	11,28%	7,32%	2,60%	27,37%	2,34%	7 898 980	
	2015	30,18%	1,00%	8,90%	4,71%	1,64%	37,28%	2,46%	10 744 478	
	2016	-19,47%	1,62%	13,18%	5,14%	0,92%	30,08%	3,39%	11 048 796	
	2017	6,07%	1,61%	13,71%	4,34%	0,89%	31,15%	3,81%	11 616 809	
	2018	21,87%	2,32%	11,85%	4,43%	1,29%	27,81%	3,03%	13 808 657	
مصرف الشارقة	2011	/	3,10%	24,85%	5,98%	1,42%	39,35%	2,32%	4 827 972	1975
	2012	6,04%	2,24%	24,26%	8,19%	1,51%	39,37%	2,47%	4 986 722	
	2013	-2,37%	1,73%	20,87%	5,59%	1,53%	40,34%	2,99%	5 916 662	
	2014	20,08%	1,21%	17,64%	4,77%	1,58%	37,38%	3,36%	7 082 191	
	2015	12,34%	1,20%	15,74%	6,55%	1,47%	36,63%	3,50%	8 135 773	
	2016	4,92%	1,95%	14,48%	6,03%	1,46%	35,57%	2,74%	9 131 289	
	2017	26,16%	2,37%	14,42%	5,16%	1,33%	27,02%	2,73%	10 424 318	
	2018	36,26%	3,06%	12,04%	5,48%	1,23%	29,41%	2,09%	12 182 273	
بنك دبي الإسلامي	2011	/	1,50%	11,23%	12,37%	1,17%	22,00%	/	24 663 344	1975
	2012	3,98%	1,26%	11,86%	10,39%	1,28%	24,33%	2,71%	25 963 708	
	2013	19,40%	0,78%	14,43%	9,32%	1,62%	39,56%	2,38%	30 843 571	
	2014	11,57%	0,52%	14,29%	6,76%	2,36%	21,43%	2,20%	33 729 202	
	2015	25,96%	0,53%	15,21%	4,21%	2,81%	16,13%	1,92%	40 810 646	
	2016	13,69%	0,51%	15,59%	3,68%	2,49%	15,97%	1,66%	47 636 947	
	2017	21,25%	0,42%	13,93%	3,31%	2,36%	20,09%	1,65%	56 448 954	
	2018	8,32%	0,43%	15,26%	3,34%	2,32%	18,27%	1,46%	60 899 036	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة البيانات المشفرة Bankscope

الملحق رقم 04 قيم المتغيرات التابعة والمستقلة الخاصة بالمصارف الإسلامية البحرينية

المصارف	السنوات	المتغيرات التابعة		المتغيرات المستقلة					Total assets on Dolar (Thousand)	Age of Bank
				Capital adequacy	Asset quality	Earnings	Liquidity	Management		
		نسبة التغير في حجم الودائع الاستثمارية	نسبة العائد على حجم الودائع الاستثمارية	Total equity / Total assets (CA)	Impaired loans / Gross customer loans & advances (AQ)	Return on average assets (EAR)	Liquid assets / Dep & ST funding (LIQ)	Non int exp / Avg assets (MA)		
مصرف السلام البحريني	2011	/	3,12%	21,72%	1,46%	0,05%	204,20%	2,66%	2 450 682	2006
	2012	1,66%	3,78%	22,53%	2,72%	1,11%	187,90%	3,03%	2 499 252	
	2013	62,94%	1,97%	22,72%	1,17%	1,22%	196,07%	2,37%	2 886 610	
	2014	20,68%	2,66%	16,82%	0,85%	1,04%	188,21%	3,10%	5 186 464	
	2015	-14,81%	2,65%	19,32%	6,27%	0,58%	161,19%	3,65%	4 394 279	
	2016	-12,45%	2,29%	19,32%	13,55%	0,96%	170,06%	3,15%	4 459 663	
	2017	-8,91%	2,16%	19,12%	16,25%	1,10%	59,55%	1,26%	4 215 459	
	2018	11,64%	2,43%	17,82%	4,09%	1,12%	59,52%	1,29%	4 536 631	
بنك البحرين الإسلامي	2011	/	2,31%	12,08%	31,87%	-2,07%	33,70%	4,28%	2 225 844	1979
	2012	3,61%	2,12%	8,38%	27,99%	-4,33%	32,82%	4,55%	2 209 029	
	2013	-6,62%	1,76%	8,58%	18,92%	0,70%	37,15%	2,87%	2 414 573	
	2014	-8,24%	1,29%	9,04%	17,54%	1,06%	20,83%	3,26%	2 321 504	
	2015	5,79%	0,87%	11,22%	12,38%	1,21%	19,88%	2,89%	2 589 782	
	2016	9,16%	1,09%	11,40%	11,44%	0,84%	18,14%	2,21%	2 764 424	
	2017	21,31%	1,43%	9,95%	7,14%	0,90%	16,53%	2,42%	3 259 011	
	2018	-0,98%	1,77%	9,20%	11,95%	0,91%	20,72%	2,05%	3 393 618	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة البيانات المشفرة Bankscope

الملحق رقم 05 قيم المتغيرات التابعة والمستقلة الخاصة بالمصارف الإسلامية السعودية

المصارف	السنوات	المتغيرات التابعة		المتغيرات المستقلة					Total assets on Dolar (Thousand)	Age of Bank
				Capital adequacy	Asset quality	Earnings	Liquidity	Management		
		نسبة التغير في حجم الودائع الاستثمارية	نسبة العائد على حجم الودائع الاستثمارية	Total equity / Total assets (CA)	Impaired loans / Gross customer loans & advances (AQ)	Return on average assets (EAR)	Liquid assets / Dep & ST funding (LIQ)	Non int exp / Avg assets (MA)		
مصرف الراجحي السعودي	2011	/	2,54%	15,17%	1,66%	3,64%	20,50%	2,44%	58 861 623	1988
	2012	178,10%	1,24%	13,64%	1,99%	3,23%	21,72%	2,42%	71 302 017	
	2013	-25,71%	2,05%	13,72%	1,57%	2,72%	19,81%	2,32%	74 632 183	
	2014	8,64%	1,48%	13,62%	1,26%	2,33%	19,77%	2,33%	82 056 415	
	2015	-53,85%	2,35%	14,78%	1,51%	2,29%	21,00%	2,12%	84 165 239	
	2016	108,34%	2,07%	15,29%	1,24%	2,48%	24,46%	2,18%	90 589 818	
	2017	-26,46%	2,26%	16,25%	0,74%	2,67%	21,32%	1,99%	91 497 741	
	2018	17,41%	1,86%	13,30%	0,95%	2,91%	25,23%	2,04%	97 334 355	
مصرف الإنماء السعودي	2011	/	0,93%	43,21%	0,04%	1,36%	26,91%	2,62%	9 808 898	2006
	2012	32,44%	1,11%	30,85%	0,33%	1,62%	34,08%	2,04%	14 403 854	
	2013	105,45%	0,87%	26,72%	0,67%	1,72%	23,40%	1,69%	16 800 329	
	2014	30,92%	0,78%	22,19%	0,65%	1,76%	27,75%	1,85%	21 563 162	
	2015	9,09%	0,90%	20,68%	0,74%	1,73%	32,84%	1,76%	23 659 875	
	2016	24,51%	2,20%	18,31%	0,77%	1,55%	29,88%	1,75%	27 927 963	
	2017	17,99%	1,70%	17,73%	1,01%	1,83%	18,98%	2,10%	30 600 447	
	2018	-16,97%	2,84%	17,55%	1,48%	2,13%	18,49%	1,91%	32 355 554	
بنك البلاد السعودي	2011	/	0,61%	12,32%	4,69%	1,19%	39,86%	2,86%	7 393 912	2004
	2012	16,27%	0,44%	14,68%	3,91%	3,28%	39,11%	4,07%	7 940 667	
	2013	21,56%	0,43%	14,04%	1,90%	2,21%	34,38%	4,16%	9 686 215	
	2014	55,21%	0,57%	13,03%	1,48%	2,12%	34,95%	3,02%	12 061 310	
	2015	41,34%	0,56%	12,58%	1,47%	1,64%	29,78%	3,10%	13 658 776	
	2016	-2,69%	2,31%	13,31%	1,36%	1,54%	28,86%	3,30%	14 371 358	
	2017	56,29%	1,27%	12,01%	1,19%	1,60%	25,99%	3,46%	16 855 380	
	2018	37,93%	1,54%	10,64%	1,39%	1,62%	25,17%	3,37%	19 636 300	
بنك الجزيرة السعودي	2011	/	0,72%	12,69%	4,20%	0,88%	29,48%	2,61%	10 372 867	1975
	2012	12,09%	0,90%	9,87%	3,33%	1,12%	25,45%	2,45%	13 588 406	
	2013	18,58%	1,03%	9,55%	1,20%	1,18%	20,44%	2,15%	15 993 709	
	2014	-1,10%	1,05%	9,25%	0,88%	0,91%	20,34%	2,62%	17 747 714	
	2015	-13,06%	1,15%	11,72%	0,83%	1,98%	16,34%	2,52%	16 870 436	
	2016	6,70%	2,56%	12,22%	1,13%	1,35%	12,02%	2,48%	17 685 165	
	2017	-3,95%	2,05%	12,93%	1,25%	1,27%	11,35%	2,58%	18 209 988	
	2018	-1,10%	2,30%	15,40%	2,86%	1,42%	10,83%	2,46%	19 467 519	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة البيانات المشفرة Bankscope

الملحق رقم 06 قيم المتغيرات التابعة والمستقلة الخاصة بالمصارف الإسلامية المالية

المصارف	السنوات	المتغيرات التابعة		المتغيرات المستقلة					Total assets on Dolar (Thousand)	Age of Bank
				Capital adequacy	Asset quality	Earnings	Liquidity	Management		
		نسبة التغير في حجم الودائع الاستثمارية	نسبة العائد على حجم الودائع الاستثمارية	Total equity / Total assets (CA)	Impaired loans / Gross customer loans & advances (AQ)	Return on average assets (EAR)	Liquid assets / Dep & ST funding (LIQ)	Non int exp / Avg assets (MA)		
مصرف الراجحي الماليزي	2011	/	3,90%	12,30%	/	0,51%	24,78%	2,65%	1 933 242	2006
	2012	23,10%	3,45%	10,19%	/	0,21%	28,84%	1,91%	2 287 798	
	2013	-2,08%	3,58%	10,60%	2,06%	0,05%	10,94%	2,34%	2 058 650	
	2014	24,57%	3,17%	9,91%	1,53%	0,07%	13,00%	2,23%	2 076 045	
	2015	-9,62%	3,43%	10,01%	0,61%	0,16%	10,12%	2,18%	1 701 135	
	2016	23,10%	2,16%	8,80%	0,71%	0,09%	9,51%	2,24%	1 873 383	
	2017	12,75%	3,74%	8,63%	0,42%	0,13%	17,39%	2,10%	2 148 291	
	2018	-16,43%	4,17%	9,57%	1,31%	0,14%	16,66%	1,95%	1 833 880	
Bank Muamalat Malaysia	2011	/	2,20%	7,44%	/	0,73%	40,41%	1,36%	5 772 887	1999
	2012	10,03%	2,45%	6,99%	/	0,44%	28,41%	1,88%	6 695 168	
	2013	5,38%	2,67%	7,59%	2,50%	0,81%	21,87%	1,80%	6 422 111	
	2014	-7,99%	3,11%	8,70%	2,68%	0,74%	10,35%	1,99%	5 728 147	
	2015	19,00%	3,06%	8,27%	2,48%	0,42%	10,72%	1,80%	5 217 784	
	2016	-5,32%	3,46%	8,82%	2,21%	0,59%	9,75%	1,75%	5 047 807	
	2017	6,03%	3,21%	9,09%	2,32%	0,65%	22,38%	1,74%	5 817 592	
	2018	-0,81%	3,42%	9,61%	0,93%	0,77%	24,37%	1,95%	5 793 997	
CIMB Islamic Bank	2011	/	2,30%	4,31%	/	0,78%	31,64%	0,75%	13 590 662	2003
	2012	16,28%	2,50%	4,44%	/	0,85%	30,09%	1,00%	16 755 541	
	2013	27,91%	2,55%	5,26%	0,88%	0,73%	30,29%	1,01%	15 062 998	
	2014	-2,82%	3,01%	6,00%	1,25%	0,79%	28,44%	0,98%	14 237 443	
	2015	2,83%	3,98%	6,21%	1,04%	0,77%	21,54%	0,98%	12 687 296	
	2016	25,41%	3,54%	5,90%	0,98%	0,90%	28,31%	0,80%	14 861 610	
	2017	23,49%	3,51%	5,37%	0,66%	0,84%	32,02%	0,71%	21 087 403	
	2018	24,36%	3,75%	5,43%	0,62%	0,91%	25,19%	0,66%	23 596 855	
HSBC Amanah Malaysia	2011	/	2,05%	8,63%	/	0,97%	21,08%	1,57%	3 292 711	1994
	2012	39,40%	2,66%	8,56%	/	1,18%	32,62%	1,84%	3 972 975	
	2013	47,58%	1,99%	8,08%	1,79%	1,08%	40,07%	1,60%	4 438 877	
	2014	-4,56%	2,32%	8,05%	1,52%	0,92%	20,51%	1,53%	4 677 462	
	2015	-20,14%	3,05%	7,51%	1,93%	0,68%	37,58%	1,36%	4 495 015	
	2016	-9,36%	2,98%	9,33%	2,53%	0,46%	25,15%	1,31%	3 634 984	
	2017	16,06%	2,42%	9,09%	2,78%	0,51%	13,64%	1,40%	4 395 584	
	2018	22,14%	2,98%	8,96%	2,98%	0,85%	38,63%	1,31%	4 924 224	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة البيانات المشفرة Bankscope

الملحق رقم 07 قيم المتغيرات التابعة والمستقلة الخاصة بالمصارف الإسلامية المالية (تابع)

المصارف	السنوات	المتغيرات التابعة		المتغيرات المستقلة					Total assets on Dolar (Thousand)	Age of Bank
				Capital adequacy	Asset quality	Earnings	Liquidity	Management		
		نسبة التغير في حجم الودائع الاستثمارية	نسبة العائد على حجم الودائع الاستثمارية	Total equity / Total assets (CA)	Impaired loans / Gross customer loans & advances (AQ)	Return on average assets (EAR)	Liquid assets / Dep & ST funding (LIQ)	Non int exp / Avg assets (MA)		
Kuwait Finance House (Malaysia)	2011	/	2,94%	14,50%	/	-5,88%	37,93%	2,16%	3 191 602	2005
	2012	11,40%	2,61%	16,70%	/	0,63%	28,62%	2,34%	2 975 498	
	2013	-1,56%	3,28%	16,82%	10,60%	1,05%	38,16%	2,61%	2 880 401	
	2014	-23,67%	3,48%	16,29%	7,39%	0,93%	38,15%	2,15%	2 989 915	
	2015	-16,19%	3,64%	15,63%	7,43%	-0,35%	35,86%	1,64%	2 480 764	
	2016	22,41%	3,56%	15,26%	6,97%	-0,26%	44,16%	1,69%	2 407 248	
	2017	15,72%	3,27%	18,05%	7,00%	0,07%	44,22%	2,36%	2 260 636	
	2018	-3,88%	3,58%	18,26%	4,59%	0,23%	4,65%	2,31%	2 249 195	
Public Islamic Bank Berhad	2011	/	2,02%	7,13%	/	1,49%	30,44%	0,63%	9 284 194	1993
	2012	19,71%	2,34%	7,81%	/	1,40%	30,44%	0,85%	9 583 653	
	2013	19,65%	2,34%	7,52%	0,90%	1,12%	30,26%	0,83%	10 506 408	
	2014	8,37%	2,61%	6,95%	0,90%	0,97%	18,53%	0,75%	10 893 460	
	2015	29,52%	2,74%	6,49%	0,66%	0,81%	15,06%	0,74%	10 617 158	
	2016	8,59%	3,07%	7,22%	0,60%	0,85%	5,95%	0,77%	11 074 485	
	2017	17,36%	2,95%	7,33%	0,58%	0,77%	11,57%	0,77%	14 125 349	
	2018	8,74%	3,16%	7,31%	0,61%	0,80%	8,74%	0,73%	15 045 109	
RHB Islamic Bank Berhad	2011	/	2,24%	5,92%	/	0,68%	32,31%	0,69%	7 141 831	1997
	2012	0,04%	3,56%	6,61%	/	0,65%	27,33%	0,79%	8 376 836	
	2013	26,15%	2,72%	6,96%	2,31%	0,61%	22,07%	0,84%	8 878 452	
	2014	13,80%	2,87%	6,24%	1,30%	0,69%	19,94%	0,70%	10 311 448	
	2015	13,76%	3,36%	5,66%	1,17%	0,64%	20,10%	0,85%	10 249 690	
	2016	4,61%	3,81%	6,09%	1,15%	0,71%	17,40%	1,11%	10 729 544	
	2017	22,62%	3,50%	5,94%	0,80%	0,71%	16,08%	1,22%	13 777 810	
	2018	28,97%	3,36%	6,17%	0,98%	0,72%	18,08%	1,23%	15 878 650	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة البيانات المشفرة Bankscope

الملحق رقم 08 الأنشطة التمويلية والاستثمارية للمصارف الإسلامية محل الدراسة

اسم النشاط	صفة النشاط	اسم النشاط	صفة النشاط
التجارة أو البيع الآجل	وهو عقد تمويلي يقوم المصرف بموجبه بشراء سلعة أو أصل ويبيعه للعميل بناء على وعد شراء من العميل بثمان مؤجل أعلى من الثمن النقدي، بالتالي يصبح العميل مديناً للمصرف بمبلغ البيع للفترة المتفق عليها في العقد.	الصكوك	هي وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية أصل معين (مؤجر، أو سيؤجر سواء كان قائماً أو موصوفاً في المستقبل) أو في ملكية حقوق مترتبة على بيع أصل قائم بعد أن يتملكه حملة الصكوك، أو في ملكية سلعة مرتبة في الذمة، أو في ملكية مشروعات تدار على أساس المضاربة أو المشاركة، وفي كل هذه الحالات يكون حملة الصكوك مالكيين لحصصهم الشائعة من الأصول.
البيع بالتقسيط	وهو عقد تمويلي يقوم المصرف بموجبه بشراء سلعة أو أصل ويبيعه للعميل بناء على وعد شراء من العميل بثمان مؤجل أعلى من الثمن النقدي، بالتالي يصبح العميل مديناً للمصرف بمبلغ البيع الذي سيتم دفعه على أقساط كما هو متفق عليه في العقد.	التورق المصرفي	يتكون هيكل منتج التورق من ثلاث معاملات بيع وشراء، الأول ينطوي على شراء المصرف لسلعة على أساس نقدي وفوري، بعدها يقوم المصرف ببيع تلك السلعة للعميل بعقد مراهجة على أساس مؤجل، بعد ذلك يقوم العميل ببيع السلعة لطرف آخر نقداً وعلى أساس فوري، ومن سيحصل العميل على النقود لتمويل احتياجاته.
المراهجة	وهو عقد تمويلي يقوم المصرف بموجبه بشراء سلعة أو أصل ويبيعه للعميل بثمان يمثل ثمن الشراء مضافاً إليه الربح الذي يكون معلوم ومتفق عليه من قبل العميل.	بيع العينة	عقد بيع وشراء أصل، حيث يقوم المصرف بموجبه ببيع أصل للعميل على أساس مؤجل ثم يقوم لاحقاً بإعادة شراء الأصل بسعر نقدي أقل من سعر البيع المؤجل. (هذه الصيغة تستعملها المصارف الإسلامية الماليزية)

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للمصارف الإسلامية محل الدراسة.

الملحق رقم 09 الأنشطة التمويلية والاستثمارية للمصارف الإسلامية محل الدراسة (تابع)

اسم النشاط	صفة النشاط	اسم النشاط	صفة النشاط
الاستصناع	وهو عقد تمويلي يقوم المصرف بموجبه بالتعاقد لتصنيع سلعة ذات مواصفات محددة معروفة ودقيقة وفقاً لطلب العميل، ويصبح العميل مديناً للمصرف مقابل ثمن التصنيع الذي تضمن التكلفة والربح.	شهادات الدين الإسلامي القابلة للتداول	وهي منتج إيداع أو أداة مالية قابلة للتداول في السوق الثانوية ذات تاريخ استحقاق معين من تاريخ الإصدار؛ يقوم هذا المنتج على عقد بيع العينة، حيث يقوم المصرف ببيع أصل ما للعميل على أساس نقدي، وبعد ذلك يقوم المصرف بشراء نفس الأصل من العميل على أساس مؤجل وبسعر مرتفع؛ بعدها يصدر المصرف شهادات دين للعميل لإثبات مديونية المصرف. (هذه الصيغة تستعملها المصارف الإسلامية الماليزية)
الإجارة	وهي عبارة عن اتفاق يكون فيه المصرف مؤجراً لأصل يملكه حيث يقوم بشراء أو إنشاء الأصل المؤجر طبقاً لطلب ومواصفات العميل (المستأجر) بناء على وعد منه باستئجار الأصل بإيجار متفق عليه ولمدة معينة، يمكن أن تنتهي بنقل الملكية للمستأجر بقيمة متفق عليها.	شهادات الاستثمار الحكومية	وهي شكل من أشكال سندات الدين الحكومية القابلة للتداول، تصدرها الحكومة الماليزية لجمع الأموال من أسواق رأس المال المحلية لتمويل نفقات التنمية؛ يتم تداول شهادات الاستثمار الحكومي من خلال عقد بيع الدين؛ ويمكن تعريف بيع الدين على أنه بيع حق أو دين مستحق إما للمدين أو لأي طرف آخر. تقوم شهادات الاستثمار الحكومية إما على أساس عقد المراجعة أو على أساس عقد بيع العينة. (هذه الصيغة تستعملها المصارف الإسلامية الماليزية)
تمويل السلم	هو عقد يشترى بموجبه المصرف كمية محددة من سلعة معينة ويسدد ثمن السلم بالكامل مقدماً، في حين يقوم العميل بتسليم كميات السلع المتفق عليها طبقاً لجدول التسليم	////	/////

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للمصارف الإسلامية محل الدراسة.

فهرس

المحتويات

فهرس المحتويات

المقدمة	أ-ز
الفصل الأول: الإشراف المصرفي	53-1
تمهيد	1
المبحث الأول: الرقابة المصرفية	2
المطلب الأول: مفاهيم عامة حول الرقابة المصرفية	2
1. تعريف الرقابة المصرفية:	2
2. أهمية الرقابة المصرفية:	3
3. أهداف الرقابة المصرفية:	4
المطلب الثاني: أسس الرقابة المصرفية وشروطها	6
1. أسس الرقابة المصرفية الفعالة:	6
2. الشروط المسبقة لضمان رقابة مصرفية فعالة:	7
المطلب الثالث: لمحة عن الإشراف المصرفي	8
1. تطور الآليات الإشراف المصرفي:	8
2. أسباب الإشراف المصرفي الاحترازي:	10
3. أهمية رأس المال بالنسبة للهيئات الإشرافية:	12
المبحث الثاني: اتفاقية بازل I	14
المطلب الأول: لجنة بازل للرقابة المصرفية	14
1. تعريف لجنة بازل:	14
2. أسباب إنشاء لجنة بازل:	15
3. أهداف لجنة بازل:	15
4. أنشطة لجنة بازل:	17
المطلب الثاني: الجوانب الأساسية لاتفاقية بازل I	17
1. تعريف اتفاقية بازل I:	18
2. عناصر اتفاقية بازل I:	18
3. مكونات رأس المال المصرفي:	19
4. نظام تقييم مخاطر الأصول في اتفاقية بازل I:	21

24.....	المطلب الثالث: تعديل اتفاقية بازل I
24.....	1. تعديل معيار كفاية رأس المال:
25.....	2. إيجابيات ونقائص اتفاقية بازل I:
28.....	المبحث الثالث: اتفاقية بازل II
28.....	المطلب الأول: الجوانب الأساسية لاتفاقية بازل II
28.....	1. تعريف اتفاق بازل II:
31.....	2. أهداف اتفاقية بازل II:
32.....	3. مميزات اتفاقية بازل II:
33.....	المطلب الثاني: هيكل اتفاقية بازل II
34.....	1. الركيزة الأولى الملاءة المالية:
35.....	2. الركيزة الثانية مراجعة السلطات الرقابية:
36.....	3. الركيزة الثالثة انضباط السوق:
38.....	4. مقارنة بين اتفاقية بازل I واتفاقية بازل II:
40.....	المطلب الثالث: أساليب قياس المخاطر وفق اتفاقية بازل II
41.....	1. المخاطر الائتمانية:
45.....	2. المخاطر التشغيلية:
49.....	3. مخاطر السوق:
51.....	4. إيجابيات وسلبيات اتفاقية بازل II:
53.....	الخلاصة
112-54.....	الفصل الثاني: انضباط السوق في القطاع المصرفي
54.....	تمهيد
55.....	المبحث الأول: مفاهيم عامة حول انضباط السوق
55.....	المطلب الأول: ماهية انضباط السوق
55.....	1. تعريف انضباط السوق:
57.....	2. الإطار النظري لانضباط السوق:
58.....	3. العناصر المشكلة لانضباط السوق:
59.....	4. أهمية انضباط السوق:
59.....	المطلب الثاني: أنواع انضباط السوق وآليات عمله

1. أنواع انضباط السوق: 59
2. آليات عمل انضباط السوق: 61
3. أشكال انضباط السوق في القطاع المصرفي: 62
4. انضباط السوق عن طريق الديون الثانوية: 67
- المطلب الثالث: الشفافية وانضباط السوق 69
 1. مفهوم الشفافية: 70
 2. أهمية الشفافية في إنشاء انضباط السوق فعال: 70
 3. دور الإفصاح في تعزيز أمن وسلامة النظام المصرفي: 71
- المبحث الثاني: الجوانب الأساسية لانضباط السوق 75
 - المطلب الأول: الأطراف الفاعلة في انضباط السوق ودوافعهم 75
 1. الأطراف الفاعلة في انضباط السوق: 75
 2. دوافع المشاركين في انضباط السوق: 80
 - المطلب الثاني: المزايا والتكاليف المحتملة لانضباط السوق 81
 1. المزايا الاجتماعية المحتملة لانضباط السوق: 81
 2. التكاليف الاجتماعية المحتملة لانضباط السوق: 83
- المطلب الثالث: شروط وحدود ومعوقات انضباط السوق 84
 1. شروط انضباط السوق الفعال: 84
 2. حدود انضباط السوق: 89
 3. معوقات فعالية انضباط السوق: 90
- المبحث الثالث: انضباط السوق ودوره في إنشاء نظام مالي آمن وسليم 95
 - المطلب الأول: انضباط السوق والعملية الإشرافية 95
 1. دور انضباط السوق في تعزيز عملية الإشراف على المصارف: 95
 2. آليات الرقابة الرسمية للحد من مخاطر المصارف: 97
 - المطلب الثاني: دور الهيئات الإشرافية في تعزيز انضباط السوق 98
 1. توجيهات لجنة بازل لتعزيز انضباط السوق: 98
 2. السياسات التنظيمية لمعالجة عوائق انضباط السوق: 100
- المطلب الثالث: التكامل بين انضباط السوق والإشراف المصرفي 100
 1. حاجة الهيئات الإشرافية إلى انضباط السوق: 100

2	آليات انضباط السوق غير المباشر:	102
3	طرق استخدام معلومات السوق من طرف الهيئات الإشرافية:	102
المطلب الرابع:	دور انضباط السوق في الحد من المخاطر الأخلاقية وتكاليف الوكالة	105
1	مشكلة المخاطر الأخلاقية الناجمة عن نظام التأمين على الودائع:	105
2	دور انضباط السوق في الحد من مخاطر التأمين على الودائع:	106
3	انضباط السوق بين المؤيدين والمعارضين:	106
4	نظرية الوكالة وانضباط السوق:	108
الخلاصة		112
الفصل الثالث: انضباط السوق في المصارف الإسلامية		113-155
تمهيد		113
المبحث الأول: الطبيعة المميزة للمصارف الإسلامية		115
المطلب الأول: مفاهيم عامة حول المصارف الإسلامية		115
1	تعريف المصرف الإسلامي:	115
2	أسس العمل المصرفي الإسلامي:	116
3	خصائص المصارف الإسلامية	117
4	الطبيعة المميزة لمخاطر المصارف الإسلامية:	118
المطلب الثاني: أوجه الاتفاق والاختلاف بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية		119
1	أوجه الاتفاق بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية:	119
2	أوجه الاختلاف بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية:	120
المطلب الثالث: واقع الصناعة المصرفية الإسلامية		121
1	أصول الصناعة المالية الإسلامية:	121
2	أصول الصناعة المصرفية الإسلامية:	122
3	عدد المصارف الإسلامية:	123
4	إصدارات الصكوك:	123
المبحث الثاني: الودائع في المصارف الإسلامية		125
المطلب الأول: تعريف الودائع المصرفية وأنواعها		125
1	تعريف الوديعة المصرفية	125
2	أنواع الودائع في المصارف الإسلامية:	125

المطلب الثاني: أهمية الودائع في المصارف الإسلامية	129
1. أهمية الودائع الجارية:	129
2. أهمية الودائع الاستثمارية:	129
3. المخاطر الناشئة عن طبيعة الودائع في المصارف الإسلامية:	130
4. طرق مجابهة المخاطر التي تواجه الودائع الاستثمارية:	130
المطلب الثالث: ضمان الودائع في المصارف الإسلامية	131
1. ضمان الودائع المصرفية من الجانب الشرعي:	131
2. نظام التأمين على الودائع المصرفية الإسلامية:	133
المبحث الثالث: طبيعة انضباط السوق في المصارف الإسلامية	137
المطلب الأول: نظرة عامة عن انضباط السوق في المصارف الإسلامية	137
1. تعريف انضباط السوق في المصارف الإسلامية:	137
2. أهمية الإفصاح في تعزيز انضباط السوق في المصارف الإسلامية:	138
3. البنى التحتية الضرورية لتعزيز انضباط السوق في المصارف الإسلامية:	139
المطلب الثاني: الطبيعة المميزة للودائع الاستثمارية في المصارف الإسلامية	141
1. أوجه الاختلاف بين الودائع الاستثمارية والودائع لأجل:	141
2. أوجه الشبه بين أصحاب الودائع الاستثمارية وحاملي الديون الثانوية:	142
3. أوجه الاختلاف بين أصحاب الودائع الاستثمارية والأسهم في المصارف الإسلامية:	143
4. الودائع الاستثمارية وتحديات حوكمة الشركات:	144
المطلب الثالث: العلاقة بين الودائع الاستثمارية وانضباط السوق	145
1. قدرة أصحاب الودائع الاستثمارية على فرض انضباط السوق في المصارف الإسلامية:	145
2. المعوقات التي تواجه أصحاب الودائع الاستثمارية في ممارسة انضباط السوق:	146
3. صور عن انضباط السوق من قبل أصحاب الودائع الاستثمارية:	148
المطلب الرابع: سبل تعزيز انضباط السوق في المصارف الإسلامية	150
1. متطلبات انضباط السوق في المصارف الإسلامية:	150
2. حدود متطلبات انضباط السوق في المصارف الإسلامية:	152
3. دور الانضباط الأخلاقي في تعزيز انضباط السوق في المصارف الإسلامية:	153
الخلاصة	155
الفصل الرابع: دراسة تطبيقية حول مجموعة من المصارف	193-156

156	تمهيد
157	المبحث الأول: تشخيص اقتصادي للمصارف الإسلامية محل الدراسة
157	المطلب الأول: وصف عينة الدراسة
157	1. مجتمع الدراسة:
158	2. فترة الدراسة:
158	3. بيانات الدراسة:
159	المطلب الثاني: تشخيص القطاع المصرفي الإسلامي الإماراتي
159	1. تطور حجم الودائع في القطاع المصرفي الإسلامي الإماراتي:
160	2. تحليل أنشطة القطاع المصرفي الإسلامي الإماراتي:
162	المطلب الثالث: تشخيص القطاع المصرفي الإسلامي البحريني
162	1. تطور حجم الودائع في القطاع المصرفي الإسلامي البحريني:
163	2. تحليل أنشطة القطاع المصرفي الإسلامي البحريني:
165	المطلب الرابع: تشخيص القطاع المصرفي الإسلامي السعودي
165	1. تطور حجم الودائع في القطاع المصرفي الإسلامي السعودي:
167	2. تحليل أنشطة القطاع المصرفي الإسلامي السعودي:
169	المطلب الخامس: تشخيص القطاع المصرفي الإسلامي الماليزي
169	1. تطور حجم الودائع في القطاع المصرفي الإسلامي الماليزي:
170	2. تحليل أنشطة القطاع المصرفي الإسلامي الماليزي:
173	المبحث الثاني: دراسة قياسية لانضباط السوق في المصارف الإسلامية محل الدراسة
173	المطلب الأول: الإطار النظري لتحليل بيانات بانل
173	1. مفهوم نموذج بيانات بانل:
174	2. أهمية نماذج بيانات بانل:
175	3. النماذج الأساسية لتحليل بيانات بانل:
177	4. أساليب الاختيار بين نماذج بانل:
179	5. اختبارات تجانس معلمات النموذج:
181	المطلب الثاني: تقديرات النماذج وتحليل النتائج
181	1. عينة الدراسة:
182	2. نماذج الدراسة القياسية:

182.....	3. وصف متغيرات الدراسة القياسية:
183.....	4. الاختيار بين نماذج بانل:
186.....	5. النتائج الإحصائية لنموذج آلية الكم:
187.....	6. النتائج الإحصائية لنموذج آلية السعر:
188.....	7. اختبارات جودة نموذج العائد على الودائع (آلية السعر):
190.....	8. التحليل الاقتصادي لنتائج الدراسة القياسية:
193.....	الخلاصة.....
195.....	الخاتمة.....
199.....	قائمة المراجع.....
199.....	أولاً: المراجع باللغة العربية.....
206.....	ثانياً المراجع باللغات الأجنبية.....
214.....	فهرس الجداول.....
215.....	فهرس الأشكال.....
216.....	الملاحق.....
227.....	فهرس المحتويات.....
235.....	ملخص.....
236.....	ABSTRACT.....

تم بحمد الله

ملخص

تناولت هذه الرسالة موضوع انضباط السوق في المصارف الإسلامية، الذي يعد من القضايا المهمة لسلامة واستقرار القطاع المصرفي الإسلامي؛ يعتبر أصحاب الودائع الاستثمارية من أبرز الأطراف الفاعلة في تعزيز انضباط السوق في المصارف الإسلامية؛ كان الهدف من هذا البحث هو دراسة حساسية المودعين اتجاه المخاطر التي تواجه المصارف الإسلامية، وتم ذلك من خلال التطرق أولاً إلى الإشراف المصرفي، ثانياً انضباط السوق في القطاع المصرفي، ثالثاً التعرف على الطبيعة المميزة لانضباط السوق في المصارف الإسلامية، وفي الأخير قمنا بدراسة مدى وجود انضباط السوق في القطاع المصرفي الإسلامي خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى غاية 2018.

ولقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، كان أهمها: عدم وجود أي دليل يدعم فرضية أن أصحاب الودائع الاستثمارية سيقومون بسحب أموالهم في حالة ما إذا تدهورت الأوضاع المالية للمصارف الإسلامية محل الدراسة؛ أي أن أصحاب الودائع الاستثمارية لم يقوموا بممارسة انضباط السوق من خلال آلية الكم؛ بينما وجدنا أن أصحاب الودائع الاستثمارية قد مارسوا انضباط سوق من خلال آلية السعر، ولكن بشكل محدود وضعيف جداً، حيث وجدنا أن العوائد على الودائع استجابة للتغيرات التي طرأت على معامل كفاية رأس المال، والربحية؛ أما باقي المتغيرات (جودة الأصول، السيولة وجودة الإدارة) فلم نجد لها تأثيراً على حجم العوائد.

Abstract

This study addressed the subject of the market discipline in the Islamic banking, which is one of the important issues for the safety and soundness of the Islamic banking sector. Investment deposit holders are considered one of the most important actors in enhancing market discipline in Islamic banks. The aim of this research is to study the sensitivity of depositors to the risks facing Islamic banks, and this was done by first addressing banking supervision, secondly market discipline in the banking sector, thirdly identifying the distinctive nature of market discipline in Islamic banks, and finally we studied The extent of market discipline in the Islamic banking sector during the period from 2011 to 2018.

The study found a set of results, including: the absence of any evidence to support the hypothesis that the holders of investment deposits will withdraw their money in the event that the financial conditions of Islamic Banks under study deteriorate; That is, the holders of investment deposits did not exercise market discipline through the quantum mechanism; While we found that investment depositors have exercised market discipline through the price mechanism, but in a limited and very weak way, we found that returns on deposits are in response to changes in the capital adequacy, profitability; As for the rest of the variables (assets quality, liquidity and the management quality), we did not find any effect on returns.
